

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث



طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

الدعم العربي للتورة الجزائرية

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954



سلسلة المشاريع الوطنية للبحث



طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

الدعم العربي لثورة الجزائرية

رئيس المشروع
أ.د. عمار بن سلطان

الأعضاء

د. مصطفى نويصر
د. صالح لميش
أ. حاج موسى بن عمر
أ. أحمد سعيود

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى 45 لعيد الإستقلال و الشباب

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954



هدية من وزارة المجاهدين
والمركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954
31/10/2017
لعمري بن سفيان

http://alboardj.blogspot.com

رقم الإيداع : 2007-4880
ردمك : 978-9961-846-73

تصدير بقلم معالي وزير الهجاهدين السيد : محمد الشريف عباس

كثيرا ما عادت إلى ذهني عبارة قالها المؤرخ الشاعر الموسوعي الدكتور أبو القاسم سعد الله حفظه الله، مفادها أننا شعب يحسن صناعة التاريخ ولكنه لا يجيد روايته والتاريخ لما يصنعه.

وإذا كان هذا الإستنتاج المشحون بغصة أكيدة هو وليد معاناة البحث والإستقصاء التي تحمّلها هذا العالم الفاضل، وهو يقرب دقاتر الماضي ويدقق ويغوص بخبرته وعلميته وسعة اطلاعه في ثنايا تاريخنا الوطني ويرى بأمر عينيه كم هو قليل عدد الذين يخوضون معه غمار هذا اليم الواسع المليء بالأسرار والمكنونات، والمليء أيضا بالبحارة المزيفين أو المناوئين الذين لم ولن يدخروا ما في وسعهم للمضي في تزوير الحقيقة التاريخية أو تزيفها أو تغليفها بما يخدم الأهداف المعلنة وغير المعلنة للعدو، والتي ما اتسع حقلها و علا صوتها إلا بسبب ما بدر من المؤرخ الوطني من انسحاب وغياب وما ظهر فينا من سلوك غالب لا يعير التاريخ الأهمية التي تستحق والأولوية التي يجب أن يتبوأها.

ولله الحمد إذ وقعت همسة الدكتور أبو القاسم سعد الله الهادفة ومعها كثير من الدعوات الواعية في سمع راعية أمينة حملت همسة الاستغاثة هذه على محمل الجد وقالت معه ومع غيره من الغيورين على التاريخ الوطني، أنه حان الوقت لعمل جاد لاستغلال هذا الفضاء الحيوي وإعادة ترتيبه ليكون من بين أهم الاهتمامات الأولوية.

والفضل في هذا المنحى يعود بالدرجة الأولى إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ما كان ليفوت مناسبة وطنية أو محلية إلا وقد حث الهمم ونبه إلى الآثار السيئة والثقوب الخطيرة التي بدأت تبدو على هذا المستوى أو ذاك من الأعطاب التي تصيب الذاكرة الوطنية، والتي بدأت نتائجها السلبية واضحة في وعي الأجيال الجديدة وتصرفاتها.

قالها فخامته بلغة واضحة أننا وإن كنا مجبرين على التكيف مع المستجدات الحاصلة من حولنا والمشاركة كطرف فاعل في الفضاء الإنساني الجديد، إلا أن نوعية مشاركتنا

وحماية مصالحنا مرهونتان بنجاحنا في تغذية الأجيال الجديدة بالمرجعيات الذاتية ومرتكزات القوة التي تجعلهم يشاركون ولا يذوبون يتصدرون ولا يكونون تبعاً لغيرهم، وليس لبلوغ هذه الغاية من خيار غير العناية بالتاريخ وتطعيم هذه الأجيال بخلاصاته. وقد تمّ الحرص في كل هذا الجهد المتكامل على وضع الأسس لمدرسة تاريخية وطنية لا تستغني عن المناهج العلمية الموضوعية والائتمان على الحقيقة، ولا تسعى في محصلتها إلى زرع الأحقاد كما تفعل المدرسة التاريخية الكولونيالية، ولكنها مع ذلك لا تنسى أنها إزاء بحث علمي إنساني اجتماعي في المقام الأول، وأنها تخوض غمار العمل في حقل ظل مسكوناً بالمغالطات والتعصب في الكثير من المؤلفات التي صدرت عن المؤرخين الإستعماريين، وإنه من حقها أن تعيد ترتيب الحقائق كما وقعت بالفعل وبالصورة التي تبين للأجيال كفاح آبائهم، وكما قال الإمام الشافعي رحمه الله (من حفظ التاريخ زاد عقله).

في سياق هذا الجهد الذي ابتدأ منذ بضع سنوات و احتفاء بالذكرى الخامسة والأربعين لاستعادة السيادة الوطنية يقدم المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 مجموعة جديدة من البحوث العلمية التاريخية قامت بإعدادها بالتعاون مع المركز، كوكبة من الباحثين والمؤرخين والأساتذة، المعروفين بقدراتهم العلمية، وبمساهماتهم المتخصصة في هذا المجال .

وإني لأغتنم هذه الفرصة لأوجه إلى هؤلاء الأساتذة جليل التقدير على ما تحملوه من عناء البحث والتنقيب والتدقيق ليقدموا هذا الإنتاج الذي سيكون خير عون للطلبة والباحثين والراغبين في التعرف على التاريخ الوطني من منابعه الصافية.

كما أعبر عن بالغ التقدير والشكر لجميع القطاعات التي ساهمت إلى جانب وزارة المجاهدين، في إنجاز هذا المشروع وأخص بالذكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة للبحث العلمي اللذين وجدنا فيهما خير مساند في هذا المسعى الوطني الرفيع.

وفق الله الجميع في خدمة التاريخ الوطني، وتخليد مآثر الأمة الأزلية، ومن سار على الدرب وصل.

محمد شريف عباس

تقدير بقلم مدير المركز

يتشرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بإصدار ثلاثين دراسة علمية، هي ثمرة عمل مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي نال المركز شرف تأطيرها منذ انطلاقتها إلى اليوم.

وإذ تتناول هذه الدراسات تاريخ الجزائر بكل مراحلها، فإن ذلك يعتبر تأكيدا لفكرة: أن التاريخ الوطني كل لا يتجزأ على اختلاف العصور والأحداث والأزمات التي عرفت بها بلادنا، وأن هذا المكنون التاريخي، مترابطة مراحلها ومتواصلة من القديم إلى الوسيط إلى الحديث والمعاصر، بما في ذلك فترتي المقاومة والثورة التحريرية.

وإذا كان الهدف البعيد في طبع ونشر هذه الأعمال هو إبراز دور المركز ومساهمته الفعالة في كتابة تاريخ الجزائر، في إطار الدور المنوط به منذ نشأته سنة 1995، فإن الهدف القريب و المباشر يتمثل في تدعيم المكتبة الوطنية بعصارة جهد ثلة من خيرة الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والاختصاص، وإثراء الرصيد العلمي والمعرفي للطلبة والمهتمين والباحثين.

ولا يفوتنا بمناسبة نشر هذه الأعمال أن نهني أنفسنا وشعبنا وأن نشكر وزارة المجاهدين وعلى رأسها معالي الوزير السيد محمد الشريف عباس، على رعايته واهتمامه البالغ بهذا المشروع، كما نشني على الدور الكبير الذي لعبته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة للبحث العلمي، الأساتذة والباحثون، وكل الذين حرصوا وساهموا في إخراج هذا المشروع إلى النور.

د: جمال يحيايوي

مقدمة

يمثل مشروع بحثنا موسوعة سياسية يؤرخ للثورة الجزائرية في العلاقات الدولية، وهو مقسم إلى أربعة أجزاء رئيسية : الأول خاص بالدول العربية، والثاني خاص بدول العالم الثالث: إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في حين يؤرخ الجزء الثالث لمواقف الكتلة الاشتراكية وأوروبا الشرقية، بينما خصص الجزء الأخير للدول الرأسمالية.

في عملنا هذا، اقتصر البحث عن الدور الذي لعبته أهم الدول العربية في دعم الثورة الجزائرية معنويا وماديا وديبلوماسية، بدءا بتشجيع وتحفيز القادة الوطنيين الجزائريين على التعجيل بتفجير الثورة أسوة بالمغرب وتونس، مروراً بالدعم اللوجستيكي العسكري وانتهاء بالدعم الدبلوماسي والإعلامي الذي يركز على التعريف بالثورة الجزائرية لدى الرأي العام العالمي وفي المحافل والمنظمات الدولية.

مع انطلاقة الثورة التحريرية الجزائرية، تكون قد اكتملت حلقة النضال الوحدوي في المغرب العربي ضد الوجود الاستعماري الامبريالي، لتتقاطع في أهدافها الوطنية مع الأهداف القومية لحركة التحرر العربي في المشرق، ومن ثم مع الأهداف الإنسانية لحركات التحرير الأخرى في العالم.

الثورة الجزائرية، هي الثورة العربية الوحيدة التي تمكنت من تجنيد الأمة العربية حكومات وشعوبا ومنظمات حول أهدافها، وهي الثورة التي لم يكن حولها اختلاف سياسي وإيديولوجي رغم حساسية المرحلة التي كانت تعج بفيض كبير من الأفكار والإيديولوجيات المختلفة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، إنها الثورة التي حولت العواصم العربية إلى قواعد استراتيجيه تحت تصرف قادة الثورة الجزائرية.

ولذلك اعتبرت الثورة الجزائرية بحق ثورة الأمة العربية، لأنها أفصحت عن حقيقة وجود الأمة نفسها رغم محاولات التدمير والإلحاق والتشويه والمسح السياسي والحضاري التي تعرضت له الشخصية والهوية الجزائرية مدة قرن وربع القرن.

انه مهما كتب عن دور العرب في دعم الثورة الجزائرية، فلن نتمكن من الإلمام بالموضوع وتغطية كل جوانبه لصعوبة الحصول على المادة الأرشيفية من مصادرها الأصلية من جهة، ولصعوبة تغطية كافة الساحات العربية من جهة أخرى نتيجة لعدم توفر الإمكانيات المادية، ولذلك يبقى عملنا هذا مفتوحا وغير نهائي وقابل للإضافة متى توفرت المادة التاريخية والإمكانيات المالية.

الفصل الأول : **الثورة الجزائرية** **و عوامل نجاحها**

في دراستنا هذه، سوف نحاول الإجابة عن السؤال التالي : لماذا تنجح بعض الثورات وحروب التحرير الوطني والحركات السياسية في تحقيق أهدافها بينما يفشل البعض الآخر في تحقيق أهدافه، بل وقد يتم احتواءها وتحويلها من حركات وطنية تقدمية إلى حركات رجعية ضد مصلحة شعوبها وأوطانها؟.

هذا التساؤل، يقودنا بدوره إلى البحث في تلك العوامل التي تقرر نجاح أو فشل أية حركة سياسية، وهي عوامل مادية ومعنوية تمارس تأثيرها ليس فقط في تفعيل نشاط الحركة السياسية، بل وفي تشكيل هويتها وتحديد أهدافها ووسائل عملها، ومتى توفرت مثل هذه العوامل وتم توظيفها واستغلالها بشكل عقلاي كلما تيسرت معها سبل النجاح.

ولذلك، تنجح أية حركة سياسية عندما تكون قوية في بيئتها الداخلية، ولديها مصادر قوة مادية ومعنوية محلية ودائمة. وتفشل عندما تكون ضعيفة داخليا وتعمل على تعويض وإستدراك ضعفها بالإعتماد على مصادر قوة خارجية كالإتكال على دولة أجنبية لتمويلها وإمدادها بوسائل قوة غير دائمة، وتضمن لها الحماية السياسية في مقابل الولاء السياسي لها.

إن القوة والضعف هما العاملان الرئيسيان اللذان يحددان المصير الذي تؤول إليه أية حركة سياسية فالقوة تمكن من القدرة على إنجاز الأهداف وتحقيق الإنتصار والتعامل مع وحدات المجتمع الدولي بنوع من الإستقلالية والثقة في النفس والاعتزاز بالوطنية، بينما يتسبب الضعف في الوهن والإخفاق والهزيمة، ويفقد الدولة أو الحركة السياسية حريتها واستقلاليتها، ويجعلها عرضة للاحتواء والانحراف السياسي عن أهدافها الوطنية.

بناء على ما سبق، أنه إذا كانت البيئة الداخلية للحركة قوية بتفاعل وتماسك جميع متغيراتها المادية والبشرية والمعنوية، فإن تأثيرها الإيجابي سوف يمتد إلى البيئة الدولية بشكل يعزز من قدرتها السياسية على «إفتكاك» أو «اكتساب» الاعتراف الدولي بشرعيتها الوطنية وعلى الأسرة الدولية مساعدتها على إنجاز أهدافها لتعميم وترقية الأمن والسلم في العالم.

أما إذا كانت متغيرات البيئة الداخلية ضعيفة وغير متماسكة، فإن متغيرات القوة في البيئة الدولية سوف تستغل هذا الوهن في الحركة وتعيد تكييف أهدافها بشكل يتوافق مع أهداف قوى سياسية تابعة لها، ويصبح بقاءها مرتبطاً بمدى استمرار الحماية والمساعدة الخارجية وبالوظيفة التبعية التي تؤديها داخلياً وإقليمياً لصالح القوة الخارجية، فكم هي الأنظمة السياسية التي سقطت والحركات السياسية التي زالت من الوجود، والأحزاب الثورية التي انحرفت عن مبادئها وتخلت عن إيديولوجيتها الثورية بمجرد قطع الحبل السري الذي كان يربطها مع القوى الخارجية.

ولتوضيح ما سبق ذكره، سوف نتناول الدور الذي تلعبه متغيرات البيئة الداخلية في تفعيل نشاط الحركة السياسية ومدى تأثير هذه المتغيرات في البيئة الخارجية.

أولاً: متغيرات البيئة الداخلية وتفعيل قدرة المجتمع على المقاومة

نقصد بها تلك العوامل المادية والمعنوية الكامنة في المجتمع، والتي تساهم في صياغة وتشكيل هويته وخصوصياته المادية والروحية، وتلعب دوراً في تفعيل حركة المجتمع، وفي تحديد قوته وقدرته في التعامل مع المسائل الوطنية والدولية في أوقات السلم والحرب. وبالنسبة لموضوع بحثنا، رصدت خمسة متغيرات غير قابلة للقياس الكمي بقدر ما هي قابلة للأحكام القيمة، وهي أحكام قد يختلف في تقييمها من باحث إلى آخر بسبب قناعاته السياسية والإيديولوجية، وقد تم استنباط أو استخلاص هذه المتغيرات من التجربة النضالية لحركة التحرير الجزائرية.

1 متغير الرسالة أو الهدف :

تعتبر الرسالة التي تفصح بها الحركة عن نفسها وعن حقيقة وجودها كفاعل أساسي في العمل السياسي أولى هذه المتغيرات الرئيسية في أية عملية سياسية؛ فالرسالة التي تظهر بها الحركة السياسية إلى الوجود تمثل المشروع السياسي الذي به تعرف الحركة نفسها إلى العالم الخارجي من خلال برنامج يتضمن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والمبادئ التي تستند عليها هذه الأهداف، والقيم التي تضبط سلوكها، وكذلك الوسائل والمناهج التي تستخدمها الحركة لتحقيق رسالتها.

بناء على مضمون هذه الرسالة يحدد العالم الخارجي من دول وشعوب ومنظمات مواقف السياسية من الحركة، ولا شك أنه كلما كانت الأهداف موضوعية ومستوحاة من مبادئ القيم الإنسانية و في خدمة الكرامة الإنسانية، وتسعى إلى التحرر وإقامة العدل والمساواة بين الشعوب كلما كانت عملية التأييد السياسي لهذه الحركات أقوى، وكلما تقوت معها أيضاً عملية الاحتضان الإنساني للثورة وللحركات السياسية الثورية من خلال التفاعل الإيجابي معها بالمشاركة وتقديم الدعم والمساندة لها والانخراط في مسارها.

أما إذا فقدت الرسالة مبررات شرعيتها الوطنية والإنسانية والأخلاقية، فإن تلك الحركات السياسية ستلقى مقاومة ومعارضة ومحاصرة من قبل القوى الخيرة ممثلة في الرأي العام العالمي لأن أهدافها متناقضة مع المبادئ والقيم الإنسانية.

إن متغير الرسالة بكل ما يتضمنه من قيم ومبادئ وأهداف هو الذي يقسم المجتمع الدولي بكل مكوناته المؤسسية الرسمية والشعبية إلى جبهتين متعارضتين ومتناقضتين، جبهة القوى التقدمية المحبة للسلام ولخير الإنسانية، وأخرى رجعية إمبريالية معادية لحق الشعوب في تقرير مصيرها وتحقيق هويتها وكرامتها الإنسانية وفي أن تعيش في امن وسلام.

في رسالتها إلى العالم، أفصحت حركة الثورة الجزائرية في أول بيان لها عام 1954 عن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتمثلة في تحرير الشعب الجزائري من نير الاستعمار الفرنسي، وإعادة تأسيس الدولة الجزائرية حرة ومستقلة، وإحداث نهضة حضارية في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والعلمية وهي أهداف نبيلة وشرعية ولا تتناقض مع الشرائع الدينية والقيم الأخلاقية والإنسانية.

ونتيجة لشرعية ونبيل هذه الأهداف الوطنية، تلقت القوى المحبة للحرية والإنسانية رسالة جبهة التحرير الوطني بارتياح، لأنها رأت في ثورة الجزائر إضافة نوعية لحركات التحرر الوطني في العالم. فهي ثورة تساهم في تحطيم قلاع الاستعمار و الإمبريالية وتساعد شعوب المستعمرات الفرنسية الأخرى على التحرر والتخلص من الظاهرة الاستعمارية، لأنها معركة وطنية بأفاق إنسانية وتسير في اتجاه مصلحة الشعوب، لذلك لم تتردد قوى الحرية والرأي العام في تأييدها ومساندتها سياسياً وتقديم الدعم والمساعدة المادية والمعنوية لها.

أما أعداء الحرية من الإمبرياليين والرجعيين فقد رأوا في الثورة الجزائرية تمرداً عن الحليف الفرنسي وبالتالي لم يتوانوا في الإسراع بتقديم المساعدة العسكرية لفرنسا عن طريق الحلف الأطلسي ضد الثورة الجزائرية.

فحين تميزت مواقف القوى الأخرى، بالتردد والشك في قدرة الثورة، وهي مواقف لها مبررتها في العلاقات الدولية، ولذلك لم يبادروا باتخاذ مواقف واضحة وصريحة، بل فضلوا التريث والانتظار حتى تتضح في إدراكهم الصورة الحقيقية عن الثورة الجزائرية، فالبعض منهم لم يكن يعرف شيئاً عن الجزائر بينما لم يغامر البعض الآخر بمصالحة مع فرنسا من أجل حركة سياسية غير معروفة.

لقد بدأت مواقف المترددين والمتشككين تتضح وتتجلى أكثر مع استمرار الثورة، وانتشار سمعتها وهيبتها وتوسيع دائرة الاعتراف بها من خلال العمل الاتصالي والنشاط الدبلوماسي والإعلامي الذي كان يجريه ممثلوا جبهة التحرير في الخارج، فكان تشكيل الحكومة المؤقتة عام 1958 هي سنة حسم المواقف إما لصالح الثورة أو ضدها.

2- متغير الحدث السياسي :

أما المتغير الثاني، الذي ساعد على التعريف بالقضية الجزائرية لدى الرأي العام وفي الأوساط السياسية، فيمكن أن نطلق عليه متغير الحدث أو الفعل الثوري الذي يرمز إلى الكفاح المسلح، إذا تعتبر الأحداث التي تتميز بالنعوية والإثارة المفاجئة وغير المتوقعة لدى صانعي السياسة والرأي العام من المتغيرات التي تؤثر في التفاعلات السياسية الدولية، لأنها أحداث تجلب إليها انتباه الساسة، وتثير اهتماماتهم بطريقة تدفعهم إلى اتخاذ مواقف منها، وبهذا يصبح الحدث وسيلة إعلامية للتعريف بموضوع الحدث نفسه دون عناد إعلامي أو عمل دعائي أو توجيه سياسي مقصود.

وفي هذا السياق، فإن الكفاح المسلح الذي انطلق مع أول نوفمبر 1954م والمتزامن مع الإعلان عن رسالة الثورة ضد الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، مثل حدثاً تاريخياً متميزاً ومفاجأة سياسية غير منتظرة ليس فقط عند الجزائريين والفرنسيين، بل وفي أوساط الرأي العام العالمي.

لقد دفع هذا الحدث النوعي المتميز برجال السياسة والإعلام والثقافة والفضوليين إلى محاولة التعرف عن أسباب وأهداف ما يجري في هذا الإقليم «الفرنسي» المنتفض، فالبحث في أسباب الحدث أدت بهؤلاء الفضوليين إلى اكتشاف حقائق لم تكن معروفة لدى الرأي العام عن هذا الإقليم، وبهذا وضع الكفاح المسلح القضية الجزائرية في بؤرة اهتمام الرأي العام العالمي وفي السياسة الدولية.

إن متغير الحدث ممثلاً في الكفاح المسلح، جعل الرأي العام العالمي يكتشف أن في هذا الإقليم الملحق بالدولة الفرنسية. كانت توجد دولة اسمها الجزائر، وقد انطفت سيادتها منذ 1830 عندما أقدمت الإمبريالية الفرنسية وهي في أوج قوتها على احتلالها وضمها بالقوة إلى فرنسا، كما اكتشفوا أيضاً، أن في هذا الإقليم المستعمر والمنتفض يوجد شعب مضطهد، وله هوية خاصة به تميزه عن الأمة الفرنسية عقيدة ولغة وحضارة وتاريخاً. لقد كان لهذا الفعل الثوري الذي صنعه جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1954م، بمثابة انبعاث جديد للدولة الجزائرية، فالكفاح المسلح هو الذي عرّف القضية الجزائرية إلى شعوب العالم، وهو الذي نقلها إلى بؤرة الإهتمام العالمي، وهو الذي أعطى للثورة صداها المؤثر في الشؤون العالمية وفي العلاقات الدولية.

وبهذا أخرج الكفاح المسلح الشعب الجزائري من دائرة النسيان الحضاري، وأفصح من جديد عن حقيقة وجوده القومي والإنساني، وأعاد إدماجه في حركة التاريخ ليؤدي وظيفته الوطنية الحضارية والإنسانية أسوة بالشعوب الحرة في العالم.

3- متغير الشعب :

يستمد متغير الكفاح المسلح إستمراريته وقوته وبعده الوطني والدولي والإنساني عندما تنخرط فيه الجماهير الشعبية بكل فئاتها السياسية والاجتماعية والطبقية وهي مقتنعة بممارسة الفعل الثوري كخيار إستراتيجي لتحقيق أهداف الثورة، وبهذا يصبح الشعب من المتغيرات الرئيسية التي تضمن استمرارية الثورة ونجاحها، فهو مصدر قوتها وشرعيتها السياسية والوطنية، ولاشك أن الشعب الذي يكون لديه الاستعداد على التضحية في سبيل أهدافه الوطنية، هو شعب حي وحيوي ومدرك لذاته ورسالته ولدوره،

وشعب من هذا النوع، يكون لديه دائماً إرادة الحياة، والقدرة الذاتية على الاستمرار والتجدد، وفعل المعجزات وتحقيق الانتصارات.

فإذا كانت أهداف أية ثورة، هو تحرير الإنسان والارتقاء به إلى المستوى الذي تتحقق فيه كرامته وإنسانيته، فإن نجاح الثورة يتوقف بدورها على مدى احتضان الشعب لها والانخراط في مسارها والتضحية من أجلها متى آمن بأهدافها الوطنية. ولذلك كلما أفصحت الثورة بشكل واضح وصريح عن مدى تبنيتها لتطلعات وطموحات الشعب، كلما توسعت وتجدرت دائرة تأثيرها في أوساطه الاجتماعية وتعمقت في شعوره ووجدانه. وبهذه العلاقة، يصبح الشعب هو مصدر شرعية الثورة، فهو الذي يحميها من الانحراف السياسي، وهو الذي يمولها بالرجال والمال والسلاح، وهو الذي يتفنن في إبداع الأساليب التكتيكية لإدارة المعارك اليومية مع الخصوم والأعداء، بل هو -الدينامو- الذي يشحنها بالطاقة الروحية والمعنوية ويزيد من شعله عنفوانها والاقتراب بها نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

وعليه؛ يمكن القول، أن الشعب هو مصدر شرعية كل ثورة وطنية، فبدون اقتناع الشعب برسالة الثورة والإيمان بأهدافها الوطنية؛ فإنها تفقد شرعيتها ومصداقيتها، وتخفق في تحقيق أهدافها. ولذلك، فإن الرهان على الشعب، هو سر نجاح كل ثورة وطنية، بل وكل مشروع وطني.

4- متغير النخبة القيادية:

إذا كان متغير الإرادة الشعبية هو مصدر شرعية الثورة، فإن مصداقية الثورة تستمد بدورها من متغير القيادة السياسية نفسها، فنوعية القيادة التي تشرف على إدارة وتوجيه سياسة الثور، هي المسؤولة على نجاح أو فشل أية ثورة، أو أية حركة تصحيحية، وهي المسؤولة على سلامة نهجها السياسي وفقاً للأهداف والمنطلقات، وهي أيضاً المسؤولة على انحرافها وتقزيم أهدافها وتدجين حركتها.

ولذلك؛ كلما كانت النخبة القيادية منبثقة من الوسط الشعبي وعلى صلة واحتكاك يومي بالشعب، تعيش معاناته، وتتحمس انشغالاته واحتياجاته اليومية، وتدرك تطلعاته

وأهدافه الآنية والمستقبلية، هي قيادة شعبية، تحب شعبها وتثق فيه، وتخلص له، ولديها الاستعداد للتضحية بنفسها من أجل مصالح شعبها.

وعندما تكون القيادة من هذا النوع، فإنها تنال كل التقدير والاحترام والمحبة من قبل شعبها، بشكل يعزز مكانتها القيادية للثورة والمجتمع والشعب معا، وهذه المشاعر والاهتمامات المشتركة والثقة المتبادلة بين الشعب وقيادته، هي التي تعطي للثورة قوتها الروحية والمعنوية ومصادقيتها الوطنية من جهة، ويعزز مكانة وهيبة القيادة والشعب والثورة في العالم الخارجي من جهة أخرى.

لذلك، يقال أن عظمة الإنجازات التاريخية لأية ثورة وطنية، هي من عظمة قادتها، فالإنجازات الحضارية العظيمة التي تحققت لدى العديد من الشعوب والأمم عبر مسيراتها النضالية والتاريخية، هي من صنع قادة وطنيين عظام في فكرهم، وفي عقيدتهم وإستراتيجيتهم، وفي بطولاتهم، وأخلاقهم وإنسانيتهم.

ولا شك، أن مشروع إعادة بعث الدولة الجزائرية بعد أفول سيادتها لأكثر من قرن، هو مشروع سياسي وحضاري عظيم، لا يمكن أن يكون إلا من هندسة قادة عظام في وطنيتهم وفي تفكيرهم وفي إستراتيجيتهم، ويملكون شجاعة وجرأة سياسية تمكنهم من تحمل مسؤولية اتخاذ قرار الإعلان عن الثورة بكل حرية واستقلالية سياسية ضد مستعمر مغتصب، في ظل ظروف سياسية محلية وإقليمية ودولية تتميز باختلال توازن القوة في غير صالحهم.

لقد اقتنعت النخبة القيادية لحركة الثورة ومعها الشعب الجزائري، أن النضال السلمي الذي مثلته البرجوازية الصغيرة بدءا من الأمير خالد وانتهاء بفرحات عباس، لم يأت بأي نتيجة تذكر لصالح الشعب الجزائري، وأن التجربة أثبتت عدم جدواه في التعامل مع قوة إمبريالية متجبرة، لا تعرف إلا القوة كلغة حوارية للتفاوض مع خصومها وأعدائها، وخاصة بعد الجرائم التي أقدمت عليها في ماي 1945م، ولذلك قررت النخبة القيادية للثورة، انتهاج الكفاح المسلح كخيار عملي وإستراتيجي ضد الوجود العسكري الاستعماري بديلاً عن خيار النضال السلمي.

لقد راهنت القيادة الثورية في الجزائر على الخيار العسكري، والتعجيل بانتهاجه، عندما أدركت أن الامبريالية الفرنسية صارت بالتعبير «الماوي» نمرا من ورق، بعد أن

تبين لها ضعف مقاومتها للنازية، وهزيمتها العسكرية في الهند الصينية، وأن الشعب الجزائري بدوره بات مهيناً لتلبية نداء الواجب الوطني، واحتضان الثورة والانخراط في صفوفها فيما لو انطلقت، والسير خلف قيادة منبثقة من الشعب، ولها مصداقيتها السياسية الوطنية، وتحضى بثقة شعبية.

إن قيادة تستمد قوتها من الإيمان بقضيتها الوطنية، ومن الثقة بقدرتها شعبها في تحقيق معجزة الانتصار على قوة إمبريالية متجبرة، وهي تعرف كيف ومتى تمسك بخصمها من مواقع ضعفه حرب العصابات هي قيادة وطنية وعظيمة، والعظماء في التاريخ دائماً، هم بناء الصروح الحضارية في دولهم ولشعوبهم.

5- متغير الوطنية :

تمثل الوطنية مصدر إلهام لكل عمل يتوخى مصلحة الوطن، فهي تمثل الجانب الروحي والمعنوي لأية أمة، وهي تعكس وجوده القومي بكل ما يحتويه هذا الوجود من لغة وثقافة وقيم وعقائد وتقاليد يعبر عنها بالهوية القومية، وهذه الهوية هي التي تميز أية أمة عن غيرها من الأمم.

ولذلك عندما يتعرض الوطن ككيان سياسي مؤسساتي إلى مخاطر خارجية أو داخلية، فإن الوجود القومي ككيان بشري ومعه الهوية القومية ككيان روحي ومعنوي يتعرضان بدورهما إلى نفس المخاطر، أي أن هناك علاقة ارتباط وتفاعل بين الوطن والشعب والهوية، وأن أي خلل يحدث لهذا الثلاثي المقدس سوف يؤثر على بقية مكونات الوجود القومي. إن علاقة الشعب بالوطن ككيان مادي ومؤسساتي- الدولة- من جهة، وعلاقته بالهوية ككيان روحي من جهة أخرى، هو الذي نطلق عليه الوطنية، وطبيعة هذه العلاقة هي التي تحدد درجة المشاعر الوطنية، وبالتالي كلما تميزت هذه العلاقة بالحب والوفاء والولاء الصادق تجاه الوطن والهوية كلما ارتفعت معها هذه المشاعر وزادت من التزام المواطنين بواجباتهم وقدراتهم على التضحية، كما تنخفض أيضاً درجة المشاعر الوطنية، عندما تصاب هذه العلاقة بالقطيعة والنفور والكراهية، ونوعية العلاقة هذه، هي التي تجعل أمة من الأمم تتميز عن غيرها، لديها استعداد أكثر على العطاء والتضحية في سبيل الوجود القومي للوطن.

وعليه، فإن الوطنية، هي هذه العلاقة المركبة بين الشعور بحب الوطن، والإدراك الواعي بمصيره، وهذه المشاعر والمدرجات معاً هما اللذان يحولان الوطنية إلى مصدر قوة دائمة ومتجددة يتغذى منها الكيان السياسي الوطني في حركته التطورية، ويستند عليها كقوة معنوية في تأدية وظيفته السياسية.

فالوطنية من الناحية العملية، هي الوصفة الروحية والمعنوية التي يلجأ إليها القادة السياسيون عند الضرورة للاستعانة بها في حل أزماتهم السياسية والاقتصادية، وكذلك للاستدلال بها بغرض ترشيد سلوكهم، واستدراك أخطائهم، وحماية أنفسهم من الانحراف السياسي، وتجنب الغلو في المواقف عندما يتعلق الأمر بالقضايا المصيرية ذات الصلة بالوطن. ولذلك فإن أي عمل يتجاهل أو يتجاوز متغيرات القيم الوطنية، هو عمل فاشل ابتداءً، يراد منه تدمير الدولة كوطن وهوية ومجتمع.

لقد ألحقت الوطنية الصادقة الهزيمة بالقوى الاستعمارية، وهي التي كانت تراهن على تفوقها العسكري والتكنولوجي أمام حركات التحرير الوطني، التي لم تكن شعوبها تملك سوى قوة الإيمان بالوطن وإرادة التضحية في سبيله، وبهذا انتصرت الوطنية، وتفوقت بذلك قوة الإيمان على الإيمان بالقوة وعلى همجية القوة.

يمكن القول، أن الحسابات المادية للقوة ليست شرطاً ضرورياً لنجاح الثورات الوطنية، أو لبناء الدول وإقامة الإمبراطوريات، وتشديد الحضارات، بل قد تكون القوة سبباً في تدميرها عندما تستخدم في غير وجهة وطنية وإنسانية، أو عندما تنطفئ شعلة الإيمان بقدسية الوطنية من وجدان وقلوب الشعوب والأمم. إن الوطنية هي المصدر الملهم والدائم للقوة ولتجديد القوة الحضارية، وهي الفلسفة التي تؤسس عليها أية سياسة وطنية ناجحة.

إن الدور التأثيري الذي تمارسه مجموع هذه المتغيرات الداخلية على العملية السياسية، سواء في إطار عملية البناء السياسي والحضاري، أو في إطار إدارة الصراع مع القوى الخارجية، هي التي تحدد ليس فقط نجاح الثورات الوطنية، بل وأيضاً نجاح أي مشروع وطني، وهي التي تؤثر في تحديد المواقف السياسية لوحدات البيئة الخارجية تجاه حركة الثورة.

فكلما تميزت متغيرات الجبهة الداخلية بالتماسك والتفاعل فيما بينها، كلما تعززت المكانة والهيبة الدولية لحركات التحرر الوطني، وحافظت على هويتها السياسية واستقلالية سلوكها ومواقفها في العلاقات الدولية الشيء الذي يمكنها من افتكاك الاعتراف الدولي بشرعيتها الوطنية، وهو اعتراف يضيف قوة وقيمة معنوية يساعد حركات التحرر على الاستمرار في نضالها لتحقيق أهدافها الوطنية.

ثانياً: أثر التغيرات الداخلية على الاعتراف الدولي بالثورة

إن الحركة الثورية التي تتحكم في إدارة المعركة السياسية والعسكرية على مستوى الجبهة الداخلية، بنوع من الاقتدار الذي يلحق الهزيمة العسكرية بقوة إمبريالية، هي حركة تثير الإعجاب والتقدير لدى الرأي العام، ولها صدها وتأثيرها السياسي والمعنوي في العلاقات الدولية، يترجم هذا التأثير مع مرور الوقت، ومع استمرارية الكفاح المسلح، والتمسك بالأهداف الوطنية، باعتراف المجتمع الدولي بها كحركة تحرر وطني.

ونظراً لأهمية الاعتراف الدولي بما يقدمه من مزايا سياسية وقانونية ومعنوية لحركات التحرر الوطني، تسعى قيادات هذه الحركات إلى نقل معركتها السياسية إلى الخارج وتديرها على مستوى الدول والمنظمات الدولية والشعوب والأفراد بهدف خلق جبهة عالمية مناصرة ومساندة لها حتى تتمكن من إدارة المعركة السياسية والإعلامية والدعائية على مستوى العلاقات الدولية من جهة، وتكون مكملة ومساندة للمعركة العسكرية على مستوى الجبهة الداخلية من جهة أخرى.

تسمح إدارة المعركة السياسية والدبلوماسية على مستوى العلاقات الدولية لحركات التحرر الوطني من فضح الممارسات القمعية والعنصرية التي تنتهجها النظم الاستعمارية، كما يمكنها من عرض مطالبها وشرح أهدافها لدى الرأي العام العالمي، وتكوين علاقات رسمية وشعبية، تساعد على تشكيل جبهة سياسية مساندة لحركات التحرر ضد الدول الاستعمارية.

إن الثورة التي لا تتمكن من النفاذ إلى مؤسسات المجتمع الدولي، واختراق منابره السياسية، وإسماع صوتها للعالم، والتي لا تستطيع تكوين شبكة من الاتصالات والعلاقات والتحالفات مع وحدات المجتمع الدولي، تظل ثورة مجهولة ومعزولة سياسياً وحبسية بيئتها المحلية، من الصعب عليها إنجاز أهدافها الوطنية بمعزل عن تأييد ومساندة خارجية مهما كانت قوتها العسكرية والشعبية. ولذلك مثلما راهنت الثورة على الدور الإيجابي للجماهير في الداخل، راهنت أيضاً على الدور الذي يلعبه الرأي العام العالمي في دعم ومساندة القضية الجزائرية والاعتراف بشرعيتها تمهيدا للاعتراف بالاستقلال وبالذولة الجزائرية.

بناء على أهمية الاعتراف الدولي بشرعية الثورة، شرعت قيادة الثورة مبكراً في التفكير والتخطيط بكيفية الاتصال بالعام الخارجي بحثاً عن الأصدقاء والأمناء ومد الجسور والقنوات معهم لكسر الحصار السياسي والإعلامي عن الشعب الجزائري وثورته، وإيجاد مصادر خارجية لإسنادها لوجستيكياً في الداخل ضماناً لاستمراريتها بشكل قوي ومؤثر في إرادة العدو الفرنسي.

لم يكن من السهل على قيادة شابة ومن أصول اجتماعية كادحة متشعبة بقيم طبقتها من البساطة في التواضع، والعفوية في السلوك، والصلابة في المواقف الرجولية، والجرأة في الإقدام والصدق في الكلام والوفاء بالعهود... إلخ. لم يكن من السهل على هذه النخبة الثورية أن «تغامر» في حقل النشاط الدبلوماسي الدولي الذي يتميز بسلوكات الأسر الأرستقراطية والطبقات البرجوازية، وهي نخبة من أصول اجتماعية كادحة لا تفقه في فنونه وقواعد العمل به، ولا بلغته السياسية وبشكلياته البروتوكولية، ولا تملك حتى أبسط وسائله المادية التي تتطلبها الممارسة الدبلوماسية.

إن قرار «المغامرة» النضالية في هذا الحقل الدبلوماسي المعقد، لا تقل تكلفته السياسية عن التكلفة البشرية والمادية والمعنوية لقرار الإعلان عن الثورة والحرب على فرنسا، لأن خوض النضال في المعترك الدبلوماسي يتطلب قوة نوعية يجب توفرها في المناضل الدبلوماسي في مقابل تلك المواصفات التي تشترط المدرسة الدبلوماسية توفرها في رجال السلك الدبلوماسي.

ومن أهم شروط المناضل الدبلوماسي هو :

- الإيمان المطلق بقضيته الوطنية.
- القناعة بشرعية الاختيارات السياسية كوسيلة لتحقيق أهداف الثورة.
- التمسك بمبدأ وحدة القضية الوطنية وعدم تجزئتها إلى قضايا فرعية وجزئية.
- الالتزام بعدم التنازل عن أي جزء أو المساومة بشأنه تحت أي إكراه أو إغراء مادي ومعنوي.
- أن يملك القدرة والجرأة السياسية وال نفسية على تبليغ رسالة الثورة إلى الرأي العام ومؤسساته من منطلق الثقة بالنفس.
- أن يملك منظومة ثقافية- سياسية- عقائدية تمكنه من التمييز بين المواقف في المحافل الدولية، وتمنحه أيضا القدرة على المخاطبة والتأثير في مستمعيه.

إن هذه الشروط المبدئية التي توفرت في المناضلين الدبلوماسيين الجزائريين، هي التي مكنتهم بكل اقتدار من إدارة المعركة السياسية والدبلوماسية والإعلامية ضد النظام الاستعماري الفرنسي على مستوى جبهة العلاقات الدولية. بل والانتصار أيضا على الدبلوماسية الفرنسية في المحافل الدولية.

لم يكن من السهل على مجموعة الشباب الثوريين إجراء الاتصال بوحدات المجتمع الدولي من دول ومنظمات ورأي عام على مختلف مشاربهم الإيديولوجية والعقائدية، وإقناعهم بنصرة القضية الجزائرية، وهم لا يملكون الخبرة الدبلوماسية ولا وسائل الاتصال والإعلام، ولا الإمكانيات المالية والمادية التي تمكنهم من طبع ونشر وتوزيع البيانات والمطبوعات بغرض التعريف بالثورة والدعاية لها، ولم تكن لهم مرجعية سياسية يستندون عليها سوى مرجعية الإيمان بقضيتهم الوطنية في ظل نظام دولي كان يتميز بسيطرة إمبريالية تكاد تكون شبه مطلقة على العالم، إمبريالية لا تتردد في جلد كل من يفكر في تهديد مصالح الغرب.

أما الكتلة الاشتراكية بقيادة الإتحاد السوفياتي فلم تكن من القوة التي تمكنها من دعم حركات التحرير الوطني بطريقة مباشرة وهي تعاني بدورها من حصار رأسمالي مفروض عليه منذ نجاح الثورة البلشفية، وبالتالي لم يكن بوسع حركات التحرير الوطني أن تراهن على قوة سياسية عالمية صاعدة، وتشترب مقابل الاعتراف والمساندة الولاء السياسي والإيديولوجي لها.⁽¹⁾

أما بقية وحدات المجتمع الدولي الأخرى، فإنها كانت إما خاضعة للسيطرة والهيمنة الإمبريالية وليست لديها استقلالية في الإفصاح بحرية عن موقفها لصالح الثورة الجزائرية، ولحركات التحرير الوطني الأخرى.

في ظل هذا الوضع السياسي الدولي المعقد الذي يتميز بسياسات الاستقطاب والاحتواء والقوة، وجدت قيادة الثورة الجزائرية نفسها أمام خيارين سياسيين: الأول ويراهن على الاعتماد على قوة سياسية عالمية تسند وتدعم الثورة في مقابل الولاء السياسي والإيديولوجي لها، بينما يراهن الخيار الثاني على القدرات الذاتية ومبدأ الاستقلالية وعدم الانحياز لأية كتلة دولية في العلاقات الدولية، وهي سياسة كانت مرفوضة من قبل القوى الفاعلة والرئيسية في النظام الدولي.

انسجما مع أهداف الثورة، اختارت قيادة الثورة مبدأ عدم الانحياز الذي بدأ يتبلور آنذاك في العلاقات الدولية مع مؤتمر باندونغ - مؤتمر تضامن الدول الآفرو-آسياوية في افريل 1955، والذي يعني الاستقلالية في العلاقات الدولية بشأن الصراع بين الغرب والشرق، وعدم الالتزام السياسي والإيديولوجي مع أية دولة عظمى أو كتلة سياسية دولية. وهذا الخيار الاستقلالي هو الذي منح جبهة التحرير الجزائرية حرية الحركة والتصرف العقلاني بشأن تكييف المسائل الدولية والتعامل معها بنوع من البراغماتية السياسية التي تخدم مصالحها وأهدافها الإستراتيجية.

رغم رفض القوى الفاعلة الرئيسية في النظام الدولي لسياسة عدم الانحياز، فإن اختيار الثورة لهذا المنهج الاستقلالي قد لقي استحسانا ورضا سياسياً من قبل أغلب

1. إعترف الإتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة في 1960/10/03 ثم تشيكوسلوفاكيا في 1961/03/25، وبلغاريا في 1961/03/29م بينما كان إعتراف الصين الشعبية في 1958/09/22 ويوغسلافيا في 12 جوان 1959.

وحدات المجتمع الدولي التي كانت سياستها الخارجية تعاني من تبعات الالتزام العقائدي والاستقطاب السياسي الذي فرضته عليها القوى الكبرى، وفي نفس الوقت وجدت وحدات المجتمع الدولي في هذا الخيار السياسي المبرر الذي يمنحها حرية تقديم الدعم المادي والمساندة السياسية للثورة الجزائرية دون أن تمس بمصالح القوى العظمى، ودون أن تعرض مصالحها هي أيضا للضغوطات والمساومات الدولية.

إن هذا المنهج الاستقلالي السياسي- الإيديولوجي الذي انتهجته قيادة الثورة الجزائرية، قد عزز من مكانة الثورة في المجتمع الدولي وأصبحت تحظى بإجماع أطرافه حول الاعتراف بشرعية مطالبها السياسية، مما أضعف موقف القوة الاستعمارية في المحافل الدولية من جهة، وأمد الجبهة الداخلية للثورة بقوة إضافية من جهة أخرى، الشيء الذي مكنها أكثر من تثبيت خيار الكفاح المسلح والاعتراف الدولي بشرعيته كوسيلة يقرها القانون الدولي لاسترجاع الحقوق المغتصبة من القوى الاستعمارية.

إن هذا النهج الاستقلالي الذي اهتدت إليه قيادة الثورة الجزائرية ووظفته في سياستها الخارجية، ما فتئ يتطور و يترسخ ويتعمم كتجربة ناجحة في التعامل مع القوى الكبرى ليصبح مع مرور الوقت نموذجاً سياسياً للاستقلالية، ومبدءاً أساسياً يحتذى به في العلاقات الدولية، الشيء الذي جعل حركات التحرير الوطني والدول حديثة الاستقلال تستأثر بمحاكاته وتتبناه في سياساتها الخارجية، حتى باتت هذه الدول بفضل هذا المبدأ تمثل كتلة سياسية دولية فاعلة ومؤثرة في السياسة الدولية.

لم يكن من السهل على مجموعة من الشباب الثوريين أن يدخلوا معترك العمل الدبلوماسي لأول مرة في حياتهم، وأن يتصلوا بقيادة الدول ورؤساء الحكومات وزعماء الثورات والأحزاب وصناع الرأي من المفكرين والأدباء والصحفيين، ليس فقط ليسمعوهم صوت الثورة الجزائرية بل وليحاورهم من موقع الثقة بالنفس والاقتدار في تفاصيل أهم القضايا السياسية الدولية، ولم يكن من ورائهم دولة تحميهم، ولا وزارة ترشد سلوكهم وتوجه أفكارهم، ولا سفارة تأويهم وتأمهم.

إن هؤلاء الشباب المفعمين بالأمل في الحياة والمشحونين بقوة الإيمان بقضيتهم وثورتهم الوطنية، هم الذين يخوضون معركة دبلوماسية وإعلامية غير متوازنة على

مستوى العلاقات الدولية ضد أكبر قوة استعمارية في عصرها. إن هذا الجيل من المناضلين الدبلوماسيين الثوريين والعصاميين، هم الذين ألحقوا بفرنسا الكبرى الهزيمة السياسية والإعلامية في المحافل والمنابر الدولية، وهي العضو الدائم في مجلس الأمن وفي الحلف الأطلسي، ولها شبكة من الاتصالات والعلاقات الدبلوماسية، وكذلك القوة التأثيرية في مواقف الحكومات والمنظمات وصناع الرأي.

عندما أدركت فرنسا أن هزيمتها الدبلوماسية سوف تنال من سمعتها وهيبتها السياسية والدولية في ظل استمرار قوة الثورة على الجبهة الداخلية، شرعت في التفكير والبحث عن حل سياسي دبلوماسي يجنبها هزيمة عسكرية أخرى بعد تلك التي لحقتها في فيتنام عام 1954م، حفاظاً على كرامة الأمة الفرنسية، فاهتدت إلى خيار المفاوضات مع قيادة الثورة ممثلة في الحكومة المؤقتة بعد أن فشلت في إيجاد نخبة محلية بديلة يمكن التفاوض والتعامل معها.

إن العبرة التي يمكن الاستفادة منها في العمل الدبلوماسي، ليست في نتيجة الانتصار، بل في الكيفية التي أدار بها هؤلاء الشباب المعركة الدبلوماسية على مستوى نظام دولي يتميز بالتعقيد في بنيته المؤسساتية وبفوضوية السلوك وغلبة القوة بين وحداته، إنها فعلاً تجربة دبلوماسية غنية بمبادئ وقيم فلسفية وبمواقف بطولية تمزج في سلوكها بين فكر إستراتيجي مغامر، وأسلوب تكتيكي ومنهج ثوري براغماتي، كان فيها الدبلوماسي الجزائري في الخارج، يلعب دور المجاهد الفاتح والقديس المبشر.

إن الجيل الجديد من الدبلوماسيين الجزائريين، كم هم بحاجة إلى قراءة معمقة لهذه التجربة التاريخية الغنية بالقيم والمثل الوطنية في العطاء والتضحية الجهادية لاستلهاهم معانيها النضالية والاستفادة منها بهدف تفعيل وتنشيط الدبلوماسية الجزائرية، وإعادة بعث دورها النضالي في العلاقات الدولية، وحتى يدركوا أيضاً أن المردود السياسي في العمل الدبلوماسي، لا تقررره ميزانية السفارة، ولا عدد الموظفين فيها، ولا تنوع اختصاصاتهم، بقدر ما يتقرر هذا المردود بمدى قناعة الدبلوماسي بتلك الأهداف والرسائل الوطنية المكلف بتبليغها ونشرها بأمانة في العام الخارجي.

ثالثاً: دور العمق العربي في نجاح الثورة والتعريف بها

إذا كانت الثورة الجزائرية قد انطلقت من عمق بيئتها الوطنية، فإن الاعتراف بها دولياً قد جاء أولاً من عمق بيئتها العربية، فمن القاهرة كان الاعتراف بها والإعلان عن انطلاقها في مساء يوم أول نوفمبر، ومن إذاعتها «صوت العرب» استمعت شعوب المعمورة لأول مرة نشيد الثورة الجزائرية «من جبالنا طلع صوت الأحرار ينادينا للاستقلال».

لقد كان الوطن العربي، يمثل العمق الإستراتيجي للثورة الجزائرية، فهو مركز احتضان قيادتها السياسية، وقاعدة خلفية للإمداد والتمويل اللوجستيكي، والواجهة السياسية والإعلامية التي تطل منه الثورة على حكومات وشعوب العالم، إنه يمثل مصدر إضافي لقوة الثورة والدولة والشعب في الجزائر.

كانت هذه الحقائق التاريخية- الإستراتيجية حاضرة في ذهن ووعي وإدراك النخبة القيادية للثورة لذلك، تعاملت منذ بداية التحضير للثورة مع العمق العربي من منطلق إيمانها بأنه يمثل الامتداد الطبيعي للجغرافية السياسية الجزائرية، ومصدر إمداد حضاري للكيان السياسي الجزائري منذ الفتح الإسلامي، مما يفرض مصيراً مشتركاً بين أقاليم وشعوب الأمة العربية، مصيراً يحتم واجبات والتزامات قومية عند الضرورة وفي أوقات الأزمات.

وفي مقابل هذا الإدراك للنخبة في الجزائر، كان العرب بدورهم يدركون أن الجزائر دولة تماس وصادم حضاري مع الغرب الرأسمالي المسيحي الصليبي، وبالتالي فهي تمثل خط الدفاع الأول عن الأمة العربية من الجهة الغربية للوطن العربي، وأن على أرض المعركة في الجزائر، يتقرر مصير العروبة والثورة العربية الحديثة، لذلك رأوا في الثورة الجزائرية، ثورة الأمة العربية، وهي أمل العرب في الحرية والتحرر والوحدة.

ونتيجة لهذا الوعي والإدراك، أجمع العرب حكومات وأحزاب ومنظمات مهيمنة ونقابية وشخصيات وطنية وجماهير شعبية بمختلف مشاربهم الفكرية والإيديولوجية والسياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار على ضرورة احتضان الثورة الجزائرية، ودعمها بالمال والرجال وبكل وسائل القوة المادية والمعنوية، والتعريف بها في المحافل الدولية، وأن تكون القضية الجزائرية موضوعاً حاضراً في محادثاتهم وعلاقاتهم الدولية

بناء على توصية وزراء خارجية الدول العربية المجتمعين بالقاهرة في نوفمبر 1954م، والذين كلفوا المملكة العربية السعودية برفع القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر.

لما تفتنت الدوائر الاستعمارية والإمبريالية والصهيونية، أن الثورة الجزائرية صار لها عمق شعبي-عربي وامتداد قومي مؤثر ضد مصالحها في الوطن العربي، لجأت هذه القوى إلى تنسيق جهودها لتشديد الخناق عن الثورة الجزائرية في الداخل (195-6-1958) في مقابل القيام بعدوان عسكري مشترك فرنسي-بريطاني-إسرائيلي ضد مصر، متوهمين أن إضعاف مصر عبد الناصر سوف يؤثر على إضعاف الثورة الجزائرية وعلى مسارها السياسي بشكل يكسر معنويات وطموحات الشعوب العربية.

ومنذ ذلك التاريخ 1956 وفرنسا تعمل مع حلفائها في الداخل والخارج لعزل الثورة الجزائرية عن عمقها الإستراتيجي العربي بهدف إضعاف مركزها السياسي وحرمانها من مصادر القوة العربية واحتواء تقدمية ثورتها وتدجين دورها ووظيفتها النضالية تجاه قضايا التحرر العربي والعالمية.

لقد كان للعرب شعوباً وحكومات دوراً رئيسياً ومحورياً في دعم الثورة سياسياً ومادياً، لا يقل أهمية عن الدور الذي لعبته بقية العوامل الداخلية في نجاح وانتصار الثورة الجزائرية. بل أن الأمة العربية كانت جزءاً مكماً لعوامل قوة البيئة الداخلية، إن لم تكن جزءاً من متغير القوة الشعبية في الجزائر، وتظهر فصول هذا البحث الدور العربي في دعم الثورة الجزائرية.

لقد نجحت الثورة الجزائرية لوضوح رسالتها وإنسانية أهدافها الوطنية عندما زاوجت بين خيار الكفاح المسلح والنضال السلمي الدبلوماسي في أن واحد، وهما وسيلتان تحضيان بشرعية لدى الرأي العام الوطني والعالمية، الشيء الذي جعل هذه القوى الحية الوطنية منها والدولية تستجيب لنداء صوت الحق المنبعث من أرض المعركة في الجزائر، وتشارك في صنع الانتصار وتحقيق الاستقلال كل حسب إمكاناته وقدراته المادية والمعنوية.

لقد نجحت الثورة الجزائرية بفعل قيادتها الوطنية، لأنها قيادة منبعثة من عمق الشعب، تعيش معاناته و تتحسس آماله وطموحاته، وتدرك حجم مسؤوليتها في تعبئة الشعب وقيادة الثورة، فهي قيادة تؤمن بحتمية الانتصار، وتؤمن أن قوة الإيمان بالحق وبالوطنية أكبر من الإيمان بالقوة وبهمجية القوة.

لقد نجحت الثورة الجزائرية؛ لأنها تمكنت بفضل رسالتها، وحنكة مناضلي دبلوماسيها من النفاذ إلى وجدان وقلوب الشعوب المحبة للحرية والسلام والعدل، نجحت بعد أن صار لها أصدقاء في الخارج، يساندونهم ويدافعون عنها، ويغامرون بحياتهم من أجلها، ويتكلمون باسمها في كل المناسبات وفي كل المواقع الرسمية والشعبية، حتى باتت الثورة الجزائرية رمزاً وشعاراً لكل الأحرار في العالم.

الفصل الثاني :

الدعم التونسي للثورة الجزائرية

1954-1962 م

. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1951

... فالدعم الذي قدمته تونس حكومة وشعبا للجزائر المكافحة لم يكن خيارا ظرفيا بل استراتيجيا نسجت دعائمه عرى التواصل الثقافي والتاريخي والجغرافي بين البلدين الشقيقين ومتطلبات الكفاح المشترك ضد الاستعمار، لذا نكون أوفياء للشهداء وللحقيقة التاريخية عندما نؤكد مرة أخرى أن التفاعل الذي حصل بين سياسة دولة الاستقلال التونسي في طورها الأول ومسيرة الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى كان لصالح الشعبين الجزائري والتونسي.

محمد لطفي الشايبى
مؤرخ تونسي

... تحمل المغرب وتونس (أرضا وشعبا) متاعب كبيرة في سبيل
نصرة الشعب الجزائري وثورته المباركة المظفرة.

يحي بوعزيز
مؤرخ جزائري

مقدمة

في الواقع لا يمكن الحديث عن «دعم تونسي» واضح للثورة الجزائرية في الفترة الواقعة ما بين سنتي 1954 و 1956، لأن تونس في هذه الفترة كانت تحت سلطة الحماية الفرنسية، وهي الأخرى فاقدة لسيادتها الوطنية مثل الجزائر. أن ما يمكن الحديث عنه فعلا في هذه المرحلة هو الشعور الشعبي العام بوحدة المصير الذي كان قائما، ليس بين تونس والجزائر فقط بل بين جميع أبناء المغرب العربي ككل باعتبارهم كانوا جميعا يرزحون تحت نير استعمار واحد، بحيث أفضى هذا الشعور بوحدة المصير إلى تكثيف عمليات التنسيق بين الحركات الاستقلالية في هذه الأقطار الثلاث (تونس والجزائر والمغرب)، التي أثمرت في نهاية المطاف بتوحيد الكفاح المسلح في هذه الأقطار الثلاث تحت قيادة عسكرية موحدة هي «جيش تحرير المغرب العربي». لكن الفرنسيين كانوا بالمرصاد لهذا المشروع الكفاحي المشترك في مهده، وذلك بمسارعتهم إلى الدخول في «مفاوضات» مع بعض الأطراف «المعتدلة» في الحركتين الاستقلاليتين التونسية و المغربية، وإغرائها بالاستقلال شريطة التخلي عن وحدة الكفاح المسلح في المغرب العربي، وقد تم لهم ذلك بالفعل، حيث استسلمت تلك «القيادات» لإغراءات الاستقلال الفردي وفضلته على الاستقلال المشترك. وهكذا انتهت مرحلة الكفاح المشترك بحصول كلا من تونس و المغرب على استقلالهما السياسي في عام 1956، لتبدأ مرحلة جديدة هي مرحلة «التضامن الأخوي»، التي كانت من أبرز مظاهرها تقديم الدعم والمساندة المادية والمعنوية للثورة الجزائرية من قبل التونسيين والمراكشيين على حد سواء.

لكن نجاح فرنسا في إجهاض الثورة المغاربية الكبرى وإيقاف مدها التحرري في تونس والمغرب لم يطفئ لهيب هذه الثورة الذي ظل مشتعلا في نفوس بعض الزعماء التاريخيين أمثال محمد بن عبد الكريم الخطابي، وصالح بن يوسف وغيرهم من المجاهدين الذين ظلوا متشبثين بالمبادئ التي على أساسها تشكلت الحركات التحريرية المغاربية. هذا اللهيب، وهذه المواقف تجاوبت معها شعوب المغرب العربي في كل من تونس والمغرب.

وفرضت على القيادات السياسية والزعامات الوطنية الوقوف بجانب الثورة الجزائرية وضرورة دعمها ماديا وعسكريا كواجب يفرضه ما يوجد من أواصر أخوية، و تاريخية ودينية ولغوية و حضارية والمصير المشترك بين الشعوب المغاربية...⁽¹⁾

إذن، أن الحديث عن تضامن تونس مع الثورة الجزائرية يمكن من الناحية المنهجية تقسيمه إلى قسمين رئيسيين، قسم يتعلق بالتضامن والكفاح المشترك و يمتد ما بين 1954 تاريخ اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية و1956 تاريخ نيل تونس استقلالها السياسي وتأسيس الدولة التونسية الجديدة. أما القسم الثاني فيبدأ مع نيل تونس استقلالها سنة 1956 ويستمر إلى غاية انتصار الجزائر في حربها التحريرية ضد فرنسا سنة 1962، ويمكن تسميته أو وصفه بالتضامن الأخوي، والذي تجسد عمليا في مظاهر الدعم و المساندة التي تلقاها الجزائريون من طرف أشقائهم التونسيين سواء كان ذلك التضامن والدعم شعبيا أم حكوميا.

أولاً: مرحلة الكفاح والتضامن المشترك 1952-1956

دخل نضال أقطار المغرب العربي مع بدايات عقد الخمسينات من القرن العشرين وخصوصا منذ اندلاع حركتي المقاومة المسلحة في تونس والمغرب سنة 1952 عهدا جديدا، عبر عن نفسه في عملية التنسيق الميداني بين حركات المقاومة والتحرير في هذه الأقطار، حيث أصبح الكفاح المشترك هو السمة الأساسية التي تطبع هذا الكفاح خلال هذه المرحلة. و بالإمكان تقسيم عملية التنسيق هذه إلى قسمين:

القسم الأول، يغطي المرحلة ما بين 1952 (تاريخ اندلاع المقاومة في تونس) وسنة 1954 تاريخ اندلاع الثورة في الجزائر حيث كان التنسيق في هذه المرحلة عفويا.

أما القسم الثاني فيبدأ سنة 1954 وينتهي سنة 1956 مع نيل تونس والمغرب استقلالهما السياسي عن فرنسا، وكان التنسيق هنا منظما ومهيكلا في إطار جيش تحرير المغرب العربي.

1. مبارك ربيع «لجنة التنسيق بين جيش التحرير الجزائري و جيش التحرير المغربي : دواعي التأسيس والأهداف، 15 يوليو 1955». في (أعمال الملتقى الدولي حول نشأة و تطور جيش التحرير الوطني، المنعقد بفندق الأوراسي: 2، 3، 4 جويلية 2005)، ص 157.

1- الكفاح العفوي (1952-1954) :

بدأ هذا الكفاح عمليا مع انطلاق حركتي المقاومة في تونس والمغرب سنة 1952، واستمرت إلى غاية 1954 تاريخ اندلاع الثورة في الجزائر.

اتسم هذا الكفاح بتنسيق ميداني واضح تم التعبير عنه في عملية التلاحم التي تمت بين التونسيين و الجزائريين من جهة، والمراكشيين والجزائريين من جهة ثانية - بالنسبة للتنسيق التونسي- الجزائري خلال هذه المرحلة فقد تجسد في مظهرين أساسيين، الأول هو اعتماد المقاومة التونسية عند انطلاقها سنة 1952 على العمق الجزائري أولا⁽²⁾، وعلى تضامن الجزائريين الواسع معها، سواء من حيث إمدادها بالسلح والذخيرة، أو من حيث تزويدها بالعنصر البشري اللازم الذي تمثل في تطوع مئات الجزائريين بصفوفها⁽³⁾ ولعل الشهادات الحية التي قدمها بعض المجاهدين الأوائل هي خير مثال يمكن الاستشهاد به، ومن هذه الشهادات نذكر: شهادة العقيد عمار بن عودة، والعقيد الطاهر الزبيري، و محمد بكوش.

يقول العقيد عمار بن عودة في مداخلة له ألقاها في الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة المنعقد في قصر الأمم في الفترة الواقعة ما بين 28 و 31 أكتوبر سنة 1981 ما يلي:

يقول العقيد عمار بن عودة في مداخلة له ألقاها في الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة المنعقد في قصر الأمم في الفترة الواقعة ما بين 28 و 31 أكتوبر سنة 1981 ما يلي: «... وكانت منطقة الحدود الجزائرية وبالأخص لمريج، مركز استراحة وتدريب لإخواننا الفلاقة، وكذلك منطقة سوق أهراس، وبعيدا عن سوق أهراس كانت تصنع القنابل اليدوية، والمفرقات لتنقل إلى تونس...»⁽⁴⁾ وفي السياق ذاته يقول المجاهد الطاهر الزبيري في المداخلة التي ألقاها في نفس الملتقى: «... كان الثوار التونسيون يدخلون إلى مسافات 50 و 60 كلم داخل التراب الجزائري. وقد كانوا يجمعون السلاح بحكم إخلاص الجزائريين للثوار، ومحبتهم لهم، زيادة على الإعانات المالية.

2. أنظر: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون. المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954، المجلد الأول، الجزء الثالث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 61.

3. أنظر مذكرات الرائد عثمان سعدي بلحاج، الجزائر، منشورات دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2000.

4. الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، مرجع سابق، ص 61.

لقد كان الثوار التونسيون يجدون ملجأ لهم من متابعة الجيش الفرنسي...»⁽⁵⁾

وفي السياق نفسه يول المجاهد محمد بكوش في مداخلته التي ألقاها في هذا الملتقى: «... قبيل اندلاع الثورة كان الإخوة التونسيون الثوار يتسللون إلى داخل الحدود الجزائرية رغبة في الحصول على السلاح من الشعب الذي كان لا يبخل عليهم بذلك ويتبرع بأسلحته لهم تلقائيا وعن طيب خاطر لأنه كان يعتبرهم مجاهدين ضد الكفار...»⁽⁶⁾

أما المقاوم التونسي عبد الوهاب السندي فقد ذكر في شهادة أدلى بها للمعهد العالي للحركة الوطنية التونسية بأن القائد لزهر الشرايطي كلف بعض الثوار التونسيين بالدخول إلى الأراضي الجزائرية للبحث عن السلاح والمتطوعين.

وبالفعل فقد قام هؤلاء الثوار بالاتصال ببعض مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الجزائرية في دوار أولاد بوزيان قرب الشريعة بتبسة، ووجدوا من سكانها دعما ماديا، ومعنويا، تمثل في بعض المؤن وبعض السلاح، كما تمكنوا من تجنيد بعض الجزائريين في الشريعة والمناطق المجاورة كواد هلال وبئر العاتر وغيرهما.⁽⁷⁾

أما فيما يتعلق بتطوع الجزائريين في صفوف المقاومة التونسية فيذكر الرائد الطاهر سعيداني في كتابه (القاعدة الشرقية - قلب الثورة النابض) الذي أصدره سنة 2001، بأن العديد من الجزائريين في منطقة سوق أهراس قد التحقوا بالمقاومة التونسية عند اندلاعها سنة 1952 وبقوا فيها إلى غاية اندلاع الثورة في الجزائر سنة 1954 حيث قاموا بالالتحاق بها بمعية العديد من الثوار التونسيين الذين رفضوا تسليم السلاح إلى السلطات التونسية.⁽⁸⁾

5. المصدر نفسه، ص 320.

6. نفس، ص 113.

7. نقلا عن لمياء بوقريوة «العلاقات التونسية - الجزائرية (1954-1962)»، أطروحة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية بجامعة وهران لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2006 5-200، ص 90.

8. يقول الرائد الطاهر سعيداني في صفحة 166: «... وعن ما نظم التونسيون أنفسهم للكفاح ضد الفرنسيين... ساعدهم الجزائريون وقد موّاهم الكثير من المساعدات المادية والعسكرية، فانظم عدد كبير من أبناء الجزائر للكفاح في تونس، وقدم غالبية هؤلاء من منطقة سوق أهراس، وعلى طول الحدود الجزائرية (...). ومن بين الثوار الجزائريين الذين شاركوا التونسيين كفاحهم الحاج عبد الله، جبار أعمار، والحاج علي الذين راجعوا إلى الجزائر مباشرة بعد انطلاق ثورة أول نوفمبر فكان هؤلاء...»

أما المظهر الثاني للتنسيق العفوي التونسي- الجزائري في هذه المرحلة فقد تجلّى في اعتماد الثورة الجزائرية عند انطلاقها على العمق التونسي أولا، و على تضامن و تآزر التونسيين اللامحدود معها ثانيا.

وإجمالا يمكن القول أن التنسيق التونسي- الجزائري في هذه المرحلة (1952-1954) كان متسما بالعفوية الصادقة المنطلقة من الإيمان بوحدتي المصير و الانتماء.

2- الكفاح المنظم (1954-1956):

بدأ هذا الكفاح عمليا في بحر سنة 1954 وانتهى سنة 1956 بنيل كلا من تونس والمغرب استقلالهما السياسي عن فرنسا. و قد اتسمت بداياته بتنسيق ثلاثي منظم بين قادة حركات المقاومة والتحرير في أقطار المغرب العربي الثلاث، وتوجت نهايته بتأسيس جيش تحرير المغرب العربي الذي أصبح منذ سنة 1955 الإطار الجامع لهذه الحركات المسلحة.⁽⁹⁾

وعليه وانطلاقا من هذا الأساس فإن التنسيق التونسي- الجزائري في هذه المرحلة أصبح بالنتيجة جزءا من هذه العملية الكبرى الخاضعة لتوجيهات القيادة العليا لجيش تحرير المغرب العربي.

8. .../... ثلاث مجموعات في ناحية سوق أهراس : المجموعة الأولى ترأسها الحاج عبد الله، والمجموعة الثانية، جبار اعمر، وترأس المجموعة الثالثة الحاج علي... كما يقول الأستاذ محمد الميلي في مذكرته التي نشرها على صفحات جريدة الشروق الجزائرية بتاريخ 12 جانفي 2006 ما يلي: «أذكر جيدا أن منطقة الشرق الجزائري كانت تدعّم الثوار التونسيين، كما أذكر ان الشيخ العربي التبسي أصدر فتوى بعد اندلاع العمل المسلح في تونس، بعدم جواز أضحية العيد ووجوب التبرع بثمنها إلى الثوار التونسيين، وهذا ما يفسر بعض الوقائع التي حدثت بعد ذلك...» الشروق، 1582 (الخميس 12 جانفي 2006).

9. لمزيد من التوسع حول الموضوع بالإمكان الرجوع إلى المصادر التالية:

- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة، دار المستقبل العربي.
- محمد حمادي العزيز: جيوش تحرير المغرب العربي هكذا كانت القصة في البداية، (الرباط، نشر المندوبية السامية لقدماء المجاهدين وأعضاء جيش التحرير)، (د ت).
- زكي مبارك: محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب، منشورات فيدبرانت، (د ت)
- مؤسسة بوضياف: جيش التحرير المغاربي (194-8-1955)، أعمال ملتقى محمد بوضياف، الجزائر 1-12 ماي 2001، إشراف دحو جربال.

وأبرزته بشكل بارز وواضح فقد تمثلت في الفرق والوحدات القتالية المشتركة التي خاضت معارك مشتركة أولا، ثم في عملية تسليم سلاح المقاومة التونسية للثورة الجزائرية ثانيا، ثم في التحاق الثوار التونسيين بالثورة الجزائرية ثالثا.

أ- الفرق والوحدات العسكرية المشتركة:

مثلت الفرق العسكرية المشتركة التي خاضت معارك عديدة ضد القوات الفرنسية على طول الحدود التونسية - الجزائرية تطاوين وجبال قفصة والناماشة وسوق أهراس والقصرين الخ...⁽¹⁰⁾ أول مظهر من مظاهر التنسيق الميداني المنظم بين التونسيين والجزائريين في هذه المرحلة.⁽¹¹⁾

ب تسليم سلاح المقاومة التونسية للثورة الجزائرية:

مثلت عملية تسليم سلاح المقاومة التونسية أو بعضا منه على الأقل للثورة الجزائرية ثاني مظاهر التنسيق المنظم الذي كان قائما بإحكام بين التونسيين والجزائريين في هذه المرحلة.⁽¹²⁾

10. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى ما يأتي :

- 1- مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج.
- 2- دراسة الباحث عميرة عليّة الصغير «التونسيون والثورة الجزائرية».
- 3- مداخلة عميرة عليّة الصغير «جيش التحرير الوطني الجزائري بتونس» (في أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد في الجزائر، أيام: 2 و3 و4 جويلية 2005).
- 4- محسن الخميري «الحركة اليوسفية: مجالها وحدودها (1955-1961)» رسالة الدراسات المعمقة، كلية الآداب بمنوبة.
11. يقول المقاوم التونسي عبد الوهاب السندي في الشهادة التي أدلى بها للمعهد العلي للحركة الوطنية التونسية بجامعة منوبة بتاريخ 30 ديسمبر 1993 بأن رجال المقاومة التونسية تلقوا في شهر أكتوبر سنة 1954 رسالة من المنجي سليم يدعوهم فيها إلى الالتحاق بالجزائر لدعم المقاومة المسلحة فيها. وبالفعل فقد توجهت بناء على ذلك وبأمر من القائد لزهرة الشرايطي ثلاث فرق هي: فرقة عبد الوهاب السندي، وفرقة الشيخ علي بوترة وفرقة أحمد بن سعد إلى الأراضي الجزائرية بعد معركة «تمغزة» ومكثت شهرا كاملا في منطقة النمامشة وتبسة.
12. لقد كانت هذه العملية منظمة تنظيما محكما بين بعض قيادات المقاومة التونسية الميدانية أمثال الطاهر لسود والأزهر الشرايطي، وبين بعض القيادات الميدانية الجزائرية أمثال الأزهر شريط الذي تسلم هذا السلاح من القائد التونسي الأزهر الشرايطي. وقد كان لإحدى المجاهدات وتدعى (مسعودة موساوي) دور بارز في هذه العملية، لأن هذه المجاهدة هي من الشابات الجزائريات اللاتي تطوعن في صفوف المقاومة التونسية أولا، ثم الثورة الجزائرية ثانيا، وأصبحت بفعل ذلك همزة وصل بين الثورتين التونسية والجزائرية. أنظر في هذا الصدد: عبد الحليم بولوة «الشهيدة موساوي مسعودة بطلة الثورتين الجزائرية والتونسية» في جريدة الشروق، ع 1787 (الأحد 10 سبتمبر 2006).

ج- التحاق رجال المقاومة التونسية بالثورة الجزائرية:

مثلت عملية التحاق أعداد معتبرة من المقاومين التونسيين بصوف الثورة الجزائرية منذ سنة 1956 ثالث مظاهر التنسيق الميداني المنظم بين التونسيين و الجزائريين.⁽¹³⁾ وتعليقا على ما مر نقول في جملة واحدة، بأن تجربة الكفاح المشترك التي خاضها أبناء المغرب العربي جنبا إلى جنب رغم قصر مدتها الزمنية أكدت حتمية الترابط والمصير الواحد بين أبناء هذه المنطقة.

.....
13. برر الطاهر لسود في حديث أدلى به قبل وفاته للباحث الجزائري الدكتور محمد قنطاري عملية الالتحاق هذه بالثورة الجزائرية بقوله: «...أعطينا عهدا على متابعة الكفاح المشترك لبلدان المغرب العربي على استقلال جميع أقطارها وان لا نضع الأسلحة مهما كانت الظروف. وهو الخلاف الذي وقع بيني و بين بورقيبة في قبوله بالإستقلال على مراحل وترك الجزائر وحدها في المعركة، حيث أنني لم أعترف بذلك وتابعت جهادي إلى ما بعد الاتفاق الفرنسي - التونسي على الاستقلال، ودخلت بوحداثي القتالية إلى الجزائر بجهة الأوراس النمامشة لمتابعة جهادي ضد القوات الفرنسية إلى جانب إخواني الجزائريين، لكن الظروف القاسية والوضعية المؤسفة آنذاك لم تسمح لي على متابعة الكفاح حتى استقلال الجزائر...» أنظر هذه الشهادة في مقال محمد قنطاري: «هجمات أول أكتوبر 1955 بالقطاع الوهراني...» في جريدة الشعب، ع 10195، (الائنين 4 أكتوبر 1993).

رسالة من طاهر لسود إلى الثوار في الجزائر

8 جمادى - 23 ديسمبر 1955

بسم الله الرحمن الرحيم

سلامي إلى إخواني المحاربين وقادة الثورة الجزائرية، أحييكم بحفاوة عظيمة على قتالكم الشجاع من أجل تحرير وطننا الغالي، وطن العروبة والإسلام.

إنني أتضامن معكم في مصائب الدهر وهموم استقلال كامل إفريقيا الشمالية. وأتعهد على مواصلة القتال طالما ظلت شعوبنا مستعبدة من طرف الاستعمار وطالما ظلت فرنسا مسيطرة على الشمال الإفريقي.

إننا ننتسي لأمة تقدر معنى القومية العربية ورفع الراية العربية المسلمة.

إنني مؤمن بالله ورسوله والحروب التي أخوضها لتحطيم قيود الاستعباد، ولن يهدأ لي بال ما دامت فرنسا تسيطر علينا وعلى شعوبنا.

وينبغي علينا الآن، المشاركة والمساندة في كفاح واحد ضد عدونا الواحد والمشارك، كما ينبغي أن لا يكون هذا الكفاح سياسي فقط بل كفاحا مسلحا بالفعل.

وسيوحدنا الدين والاجتهاد من البداية إلى غاية تحرير كامل شمال إفريقيا من الاستعمار المنبوذ لأن لا فرق عندنا بين المغرب، الجزائر أو تونس. وإننا مسلمون أولا وقبل كل شيء ودين الإسلام ينبذ العبودية و الذل.

لذا اطلب منكم:

1- أن تقتربوا من الحدود التونسية حتى يتمكن إخوانكم التونسيون من الإنضمام إليكم إلى أن نهض بكافة أفراد الشعب التونسي للثورة ونقضي تماما على الأكاذيب التي تتحدث عن قيام المكتب السياسي الخبيث لبورقيبة وأتباعه بعقد اتفاقيات فرانكو-تونسية.

2- احذروا من التونسيين الذين اجتمعنا بهم سابقا، دققوا في أمرهم لمعرفة ما إذا كانوا تابعين للمكتب السياسي لبورقيبة أو التي يرأسها السيد صالح بن يوسف. حاولوا معرفة ما إذا كانوا أيضا يرفضون تلك الاتفاقيات ويقبلون ما جاء به صالح بن يوسف أو ما إذا كانوا يقبلون تلك الاتفاقيات التي أجراها المكتب السياسي الذي يرأسه لحبيب بورقيبة؟ إن الأفراد الذين يساندون رأي لحبيب بورقيبة يشكلون خطرا بالنسبة لنا لأنهم لا يسعون لتحقيق الاستقلال الشامل للمغرب الكبير ولذلك ينبغي إبعادهم عن واجهة الطريق مهما كلف المرء لا يسيئوا لوحدتنا...

3- وألفت انتباهكم إلى أن الأسلحة مازالت تصل من الخارج وأن الأشخاص الذين ينضمون إليكم هم أبناء الحامة أو أبناء بني زيد، الذين يقودهم الخائن ساسي لسود الساكن بزاوية الشباب والمقيم بالصومبا، وكذلك رفقاءه الخونة من المكتب السياسي مثل بشير بن وناس الساكن في دبدابة، عبد الله بلحاج العربي الساكن بالحامة وجبل بحير وآخرون أيضا من نفس المكتب السياسي، الذين يسعون جميعا إلى الوقوف في وجه كل كم ينقل السلاح، وهم على اتصال دائم بأشخاص من نول، طرابلس وليبيا وعليه، ينبغي تغيير الطريق التي تؤدي إلى الحامة.

4- تحققوا من هويات التونسيين الذين ينضمون إليكم في القتال (لقبهم، قريتهم، ناحيتهم، شيوخهم).

5- ينبغي أن تسلّموا للتونسيين الذين ينضمون إليكم مستقبلا كلمة السر الآتية: «جسر قسنطينة وواد سوق أهراس»، ولا تدعوا أي تونسي يتولى القيادة عنكم. وفي الأخير، أوجه سلامي الحار إلى جميع القوات المقاتلة والعاملة على تحرير هذا الوطن العزيز؟

ولينعم الله بخيراته على إفريقيّا، العروبة والإسلام.

إلى القتال، إلى القتال، إخواني العرب.

طاهر لسود

ثانيا : الدعم الشعبي للثورة وأبرز مظاهره 1956 1962م

بعد إبرام بروتوكول 20 مارس 1956⁽¹⁴⁾ بين فرنسا و الحبيب بورقيبة الذي أصبحت تونس بموجبه دولة مستقلة، يمكن القول أن تونس تحولت إلى قاعدة خلفية أساسية للثورة الجزائرية و ذلك بحكم الجوار الجغرافي أولا و بحكم التواصل مع العمق العربي ثانيا، يقول المؤرخ الجزائري الدكتور يحي بوعزيز في مقالة نشرها سنة 1999 ما يلي:

«... و مثلما كانت تونس الشقيقة في القرن الماضي قاعدة خلفية ملتبهة»

للمكافحين الجزائريين أصبحت كذلك خلال الثورة المباركة، ثورة أول نوفمبر 1954-1962، فاتخذها المجاهدون الجزائريون قاعدة خلفية صلبة و قوية و متينة للإعداد والتجهيز والإيواء، والتخطيط لمواجهة جيش الاحتلال و الانقضاض عليه، ووجدوا كل الدعم والتأييد اللامحدود من الشعب التونسي، و قيادته الوطنية، خاصة بعد أن أرغمت فرنسا التسليم بالاستقلال التام للمغرب الأقصى، وتونس، و لفران الليبي...⁽¹⁵⁾

لكن كيف تعاملت تونس الدولة و الشعب مع الثورة الجزائرية؟

للإجابة عن هذا السؤال الجوهرى، قمنا بتقسيم الموضوع إلى مبحثين، الأول يتعلق بالموقف الرسمي للدولة التونسية من خلال هيئاتها و مؤسساتها، أما المبحث الثاني فيتعلق بالموقف الشعبي وما يتصل به من هيئات شعبية و أحزاب و نقابات و صحافة إلخ... ورأينا من المفيد أن نبدأ بالدعم الشعبي لأهميته و أسبقيته عن الدعم الرسمي.

1- الدعم الشعبي و أبرز مظاهره:

تجسد الدعم الشعبي التونسي للثورة الجزائرية و خاصة بعد سنة 1956، في ميادين كثيرة و متنوعة، منها على سبيل المثال: التطوع في صفوف الثورة، استقبال اللاجئين الجزائريين واستضافتهم داخل العائلات التونسية، المساهمة في جمع التبرعات لفائدة الثورة، والمشاركة التلقائية للتونسيين في التجمعات و المسيرات و التظاهرات المقامة

14. أنظر نص البروتوكول المحدد و المقنن لهذه العلاقة في جريدة (الصباح) التونسية الصادرة يوم 21 مارس 1956.

15. صوت الأحرار «دماء الساقية و الكفاح المشترك بين الشعبين الشقيقين الجزائري و التونسي» (8 فبراير 1999م).

لدعم كفاح الجزائر⁽¹⁶⁾ وغيرها من مظاهر الدعم و المساندة الأخرى، و التي سنحاول إبرازها عبر المحطات التالية:

أ- التطوع و التجنيد في صفوف الثورة:

ارتقى تضامن الشعب التونسي مع الثورة الجزائرية إلى مستوى الالتحام مع الجزائريين في كافة المناطق الحدودية، ثم تطور ليصل إلى الداخل التونسي نفسه، من خلال تطوع عشرات الشبان التونسيين في صفوف جيش التحرير الوطني الجزائري، و قد بدأ هذا مع نهاية عام 1955 و بداية عام 1956 و كان التطوع عاما، أي شمل مختلف شرائح الشعب التونسي والقوى السياسية المختلفة، و خاصة مناضلي حزب الدستور سواء كانوا من أنصار الحبيب بورقيبة أو صالح بن يوسف حيث سقط العديد منهم في ميدان الشرف⁽¹⁷⁾، يقول الباحث التونسي الأستاذ عميرة علية صغير في دراسة له تحت عنوان «التونسيون و الثورة الجزائرية، 1954-1958»:

«... بدأت تتصاعد موجة المتطوعين التونسيين نحو الجزائر، ابتداء من شهر ماي 1956⁽¹⁸⁾، حيث أشارت التقارير السرية للجيش عن فتح العديد من مكاتب التطوع، لا سيما في شمال غرب البلاد (سوق الأربعاء، عين دراهم، غار الدماء) و في الساحل أيضا، حيث قام أحمد بودريعة مثلا بفتح مكتب للتطوع نحو الجزائر بناحية قلعة كبيرة بعد موافقة المكتب السياسي للدستور الجديد في 19 ماي 1956، و الذي كان مسيرا من طرف اثنين من المقاومين السابقين هما (مختار بن علي بلعيد جمالي) (و خميس بن ميلاد الزرعاتي) كما تم فتح مكتب آخر بناحية أكودة في مطلع شهر آب (أوت) 1956 من طرف مقاوم سابق كان لاجئا في طرابلس و يدعى (كوبار) بالإضافة إلى ذلك فتحت مكاتب أخرى للمتطوعين التونسيين والجزائريين في كل من سببيلة،

16. لم تقم أية مظاهرة شعبية مؤيدة للثورة، ماعدا تلك التي قام بها، أنصار الزعيم صالح بن يوسف في شهر مارس لسنة 1956 م، و شارك فيها حوالي 3.000 فرد لكن الأستاذ سالم لبيض في بحث له تحت عنوان «وثيقة عن الحركة الاستقلالية في المغرب العربي- اليوسفية» قال: «في أكتوبر 1956 عندما تم إيقاف الطائرة التي تقل بن بلة و رفاقه خرجت مظاهرات عنيفة جدا في كل من تونس و صفاقص و قابس» *المجلة التاريخية المغربية*، س 27، ع 97-98 (ماي 2000)، ص 32.

17. قدر الأستاذ الطاهر عبد الله في كتابه (الحركة الوطنية التونسية)، عدد الشهداء من الوطنيين التونسيين الذين استشهدوا من أجل القضية الجزائرية من عام 1955 إلى عام 1958 بأكثر من 5.000 شهيد، و 1.200 مناضل مسجون.

18. لقد تطوع على سبيل المثال ما بين شهري جويلية و أوت 1956 عشرات الشبان و كان توزيعهم كالتالي:

- 20 متطوعا من القيروان. - 85 متطوعا من ماطر و فيري فيل. - 35 متطوعا من الساحل.

تاجروين بومرداس القيروان إلى غاية فيري فيل(منزل بورقيبة)، و كان المتطوعون الجدد يتلقون مبلغا من المال وأحيانا تدريبا عسكريا أوليا. و كان بعضهم يتوجه بمفرده نحو نقاط التجمع، أما البعض الآخر فكان يرسل حسب كمية الأسلحة و وسائل النقل المتوفرة عبر مراكز التجمع (...). حيث يتم تعيين و تحديد رتبهم، و تزويدهم بالأسلحة و الزي العسكري إذا أمكن أيضا. كان هؤلاء المتطوعون التونسيون يلتحقون بصفوف جيش التحرير الوطني عبر الحدود التونسية- الجزائرية موزعين على جماعات صغيرة، و يمرون عبر ممرات محددة (ساقية سيدي يوسف، قلعة السنان، المنطقة الجنوبية لغار الدماء الأودية الواقعة ما بين مرجا و ملاغ...»⁽¹⁹⁾

وفي السياق ذاته، قام العديد من الطلبة الذين كانوا يدرسون في بعض الجامعات الفرنسية بالانضمام إلى الخلايا السرية لجهة التحرير الوطني إما عن طواعية أو بإيعاز من الحزب الدستوري الجديد في إطار التعاون و التنسيق بين حركات تحرير أقطار المغرب العربي الثلاث⁽²⁰⁾، و من هؤلاء الطلبة نذكر: الشاذلي بوزكورة و الهادي البكوش (رئيس الجامعة الدستورية للحزب بفرنسا)، اللذان كان لهما دور مشهود و معتبر في التنسيق بين بعض قادة و ممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائري في أوروبا والجهات التونسية، و في مقدمها سفير تونس في فرنسا آنذاك المناضل محمد المصمودي⁽²¹⁾ الذي مكن المناضلين الجزائريين من بعض الجوازات التونسية حيث تم استخدامها للتنقل بين الأقطار الأوروبية بسهولة.⁽²²⁾

و بسبب هذه العملية التضامنية، فإن العديد من الطلبة التونسيين في الأراضي الفرنسية لم يسلموا هم كذلك من ملاحقة السلطات الفرنسية، حيث تعرض العديد منهم إلى الاعتقال والسجن و التعذيب و الطرد الخ...⁽²³⁾

19. عميرة علبة صغير «التونسيون و الثورة الجزائرية، 1954-1958»، (دراسة).
20. أنظر دراسة الباحث عادل بن يوسف «النخبة التونسية و الحركة الوطنية الجزائرية (1927-1962)» المجلة التاريخية المغربية، س 30، ع 109 (جانفي 2003)، ص 19.
21. أنظر شهادة السيد عبد الحفيظ كيرامان التي أدلى بها للكاتب الصحفي محمد عباس في جريدة الخبر ليوم 6 سبتمبر 2007.
22. عادل يوسف، المرجع السابق، ص 20.
23. من هؤلاء الطلبة الذين تعرضوا للملاحقة و السجن نذكر على سبيل المثال : الشاذلي بوزكورة و الهادي البكوش، بشير سالم بلخيرية و الصادق بن جمعة و فؤاد المبدع و المنجي بن حميدة و غيرهم كثير جدا.

فضلا عن ذلك فقد التحق بعض الأطباء التونسيين المتخرجين حديثا من الكليات الفرنسية بصفوف الثورة بهدف معالجة الجرحى و معطوبي الحرب، مفضلين بذلك الكفاح و النضال على الوظيفة، و من هؤلاء الأطباء الشباب الدكتور (المنجي بن حميدة)، كما نسج بعض الأطباء القدامى على منوال الأطباء الشباب فقاموا بالالتحاق بقواعد الثورة الجزائرية في الحدود الجزائرية التونسية للقيام بالمهمة ذاتها، أي معالجة الجرحى و المرضى و المصابين.⁽²⁴⁾

ب- جمع الأموال و التبرعات المادية لفائدة الثورة:

إن المظهر الثاني الملموس من مظاهر دعم الشعبي التونسي للثورة الجزائرية هي المساعدات المالية و العينية التي اتخذت أشكالا مختلفة و متعددة، مثل جمع الأموال في شكل ضرائب، بيع التذاكر لصالح الثورة، فرض رسوم شهرية على التجار و الاقطاعات من أجور العمال...الخ.

و قد ترك تنظيم المساهمات و التبرعات المالية غير الحكومية منذ نهاية عام 1956 إلى اللجان المحلية التابعة لجهة التحرير الوطني و لودادية الجزائريين في تونس، التي كانت تنشط في مجال جمع الأموال من المناضلين و المتعاطفين مع الثورة، و قد كان مبلغ الاشتراك محددًا ب 100 فرنك قديم.⁽²⁵⁾

أما الباحث التونسي الأستاذ محمد لطفي الشايبي فيقول بأن التبرعات التونسية المقدمة لفائدة الثورة فقد كانت تأتي بشكل منظم من خلايا الحزب الحر الدستوري الجديد و بعض المؤسسات الدينية.⁽²⁶⁾

فضلا عن ذلك فقد ساهم العديد من التجار التونسيين في داخل تونس و خارجها بالتبرع للثورة، مثل التاجر التونسي المهاجر في باريس محمد مالك حسين الذي سجن بسبب مساهماته المالية للثورة.⁽²⁷⁾

24. عادل يوسف «النخبة التونسية و الحركة الوطنية الجزائرية...» المرجع السابق، ص 23.

25. لمياء بوقريوة «العلاقات التونسية - الجزائرية (1954-1962)»، مرجع سابق، ص 215.

26. محمد لطفي الشايبي «الدولة التونسية الجديدة و الثورة الجزائرية، 1954-1962».

27. بوقريوة، مرجع سابق، ص 215.

ت- استقبال واحتضان اللاجئين و التكفل بالأيتام:

تجسد تضامن التونسيين مع أشقائهم الجزائريين، من خلال قيام العديد من العائلات التونسية باستضافة عائلات جزائرية بأكملها⁽²⁷⁾⁽²⁸⁾، كما تجسد هذا التضامن أيضا في تقديم يد العون إلى كافة الجزائريين الذين لجأوا إلى الأراضي التونسية بسبب الأساليب الوحشية وسياسة الأرض المحروقة التي بدأ الفرنسيون يطبقونها في الجزائر بغية إخماد روح الثورة وخنقها في المهد، حيث كان سكان المناطق الحدودية يحتضنون اللاجئين الجزائريين ويقتسمون معهم المؤونة و لقمة العيش في تضامن أخوي رائع قل نظيره.

و قد أشارت وثائق الأرشيف الوطني التونسي التي قام الباحث عميرة علية الصغير بدراستها أن عدد اللاجئين بلغ سنة 1957، 250.000 ألف لاجئ، منهم 65.000 ألف امرأة و 40.000 ألف يتيم، و لمساعدة هذا الكم الهائل من اللاجئين و الأيتام تشكلت لجنة تونسية للدفاع عن هؤلاء اللاجئين و تقديم يد المساعدة لهم، و قد تشكلت من بعض الشيوخ و هم:

- الشيخ محمد جعيط مفتي الديار التونسية (الرئيس).
- الشيخ علي الأخضرى القاضي الحنفي بعاصمة الجزائر (نائب أول للرئيس).
- الشيخ إبراهيم النيفر المفتي الشرقي بالديار التونسية (النائب الثاني للرئيس).
- الشيخ الشاذلي بن القاضي : أستاذ بالجامعة الزيتونية (كاتب عام).
- الشيخ محمد الهادي المدني رئيس دائرة بمحكمة الاستئناف (كاتب عام مساعد).
- الشيخ محمود بن الطاهر: أستاذ مبرز بمدرسة ابن خلدون الزيتونة، (أمين المال).
- الشيخ علي بن الخوجة (عضو).
- الشيخ أحمد الرحموني (عضو).⁽²⁹⁾

28. أنظر علي تلايلية: لاجئ الحدود الشرقية في مذكرات طبيب، منشورات الجاحظية، الجزائر، 1999.
29. محمد لطفي الشابيبي: «لدولة التونسية الجديدة و الثورة الجزائرية : 1954-1958»، المرجع السابق، ص 4.

■ كما ساهمت المرأة التونسية في هذه العملية من خلال (اتحاد النساء التونسيات) الذي قام هو الآخر، بواجبه في جمع الأموال، واستقبال الأطفال الجزائريين.⁽³⁰⁾⁽²⁹⁾

ث- تموين المجاهدين و تقديم التسهيلات المادية و المعنوية:

فضلا عما ذكر من مظاهر الدعم الشعبي التونسي للثورة الجزائرية، كان أفراد جيش التحرير الجزائري يتنقلون بسهولة بين المداشر و القرى التونسية حيث كانوا يجدون الإيواء و التموين من قبل الأهالي و يشهد على ذلك أحد قادة جيش التحرير الوطني الجزائري و هو الرائد عثمان سعدي بلحاج في مذكراته فيقول:

«... كانت فرق جيش التحرير الوطني العاملة على الحدود التونسية- الجزائرية تتنقل بسهولة في وسط القرى و المداشر التونسية الواقعة على الحدود التونسية- الجزائرية، و كانت تلقى من الأهالي الدعم الكامل تموينا و إيواء...»⁽³¹⁾

و في السياق، يقول الباحث التونسي الأستاذ عميرة علية الصغير :

«كان نحو 8000 مجاهد جزائري يتمركزون على طول الحدود الغربية لتونس، بمقر قيادة غارالدماء، و كانت مراكز الاستقبال و التدريب و المدارس والمستشفيات و مخازن الأسلحة بأيدي الجزائريين، الذين كانوا يقيمون بداخل أهم البلدان في منطقة الكاف وتونس، و كانت الوحدات الجزائرية تقوم بالغارة على القوات الفرنسية لتسحب بعدها إلى التراب التونسي...»⁽³²⁾

ج- المظاهرات و الإضرابات و التظاهرات العامة:

كما مثلت المظاهرات و التظاهرات و الإضرابات إحدى مظاهر الدعم و المساندة الفعالة التي قام بها التونسيون تجاه الثورة الجزائرية، و لعل أول مناسبة خرج فيها التونسيون في مظاهرات صاخبة و عنيفة تضامنا مع الثورة كانت بعد اختطاف السلطات الاستعمارية للطائرة المقلدة للوفد الخارجي يوم 22 أكتوبر سنة 1956.

30. أنظر مداخلة عميرة علية صغير في (الملتقى الدولي حول الثورة الجزائرية، في الكتابات العربية و الأجنبية) (الجزائر - جويلية 2002).

31. أنظر (مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج)، الجزائر، دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع، ط1- 2000م، ص 49-64.

32. عميرة علية الصغير، المرجع السابق

لكن أشكال التضامن تغيرت بعد هذا التاريخ، حيث أصبحت مجسدة أكثر في الإضرابات والأيام الاحتجاجية و المسيرات السلمية و غيرها، و لكثرة هذه التظاهرات والمهرجانات التضامنية فإننا سنتوقف عند بعض هذه المحطات و هي كالتالي:

في يوم 30 جانفي سنة 1957 أضرب الشعب التونسي استجابة للنداء الذي دعا إليه الحزب الدستوري الحر والمنظمات المنضوية تحت لوائه، و كان ذلك بمناسبة عرض القضية الجزائرية لأول مرة في الأمم المتحدة.⁽³³⁾

و في 30 مارس سنة 1958 بمناسبة يوم التضامن الدولي مع الجزائر نظم الحزب الدستوري الحر و المنظمات التابعة له، سلسلة من التظاهرات العامة عبر كامل القطر التونسي، عبر من خلالها التونسيون عن وقوفهم المبدئي إلى جانب أشقائهم الجزائريين ومؤازرة ثورتهم المباركة إلى غاية تحقيق استقلالهم التام، و أرسلوا بهذه المناسبة برقية إلى لجنة التنسيق و التنفيذ جاء فيها ما يلي: «... إن الشعب التونسي يقيم بأسره يوم الجزائر ليؤكد لكم تأييده الكامل و مناصرته لكفاح شعبكم النبيل، و يعلن أن هذا التضامن الفعلي بين شعبنا ضمان لتحرير شمال إفريقيا تحريرا كاملا»⁽³⁴⁾ و بمناسبة انعقاد مؤتمر المهديّة في شهر جوان سنة 1958، قام التونسيون بمهرجانات واستعراضات كبرى، «رفعوا فيها شعارات مناهضة للحلف الأطلسي و سياسته الداعمة للسياسة الفرنسية في الجزائر».⁽³⁵⁾

و في 16 سبتمبر سنة 1958 نظمت جامعة تونس للحزب الدستوري الحر بالتنسيق مع الديوان السياسي للحزب تجمعا جماهيريا حاشدا حضره آلاف التونسيين و الجزائريين وممثلوا المنظمات الجماهيرية، للرد على مشروع الاستفتاء الذي طرحه ديغول في الجزائر، حيث أصدر المجتمعون في هذا التجمع الجماهيري لائحة أكدوا من خلالها رفضهم التام لسياسة الإدماج التي تنتهجها السلطات الفرنسية في الجزائر، و طالبوا بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية.

33. أنظر جريدة (المقاومة)، ع7 (16 فيفري 1957).

34. أنظر المجاهد، ع22 (15 أفريل 1958).

35. مقلاتي، «دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية»، مرجع سابق، ص 260.

ثم وجهوا، لائحة ثانية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، جاء فيها أن الشعب التونسي يشجع ويحيي المساعي السلمية التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة لفائدة تحرير الشعب الجزائري من براثن الاستعمار.

كما وجهوا أيضا رسائل مماثلة لرؤساء الدول العربية، و برقيات إلى الرئيس بورقيبة والملك إدريس السنوسي و الملك محمد الخامس و لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية جاء فيها ما يلي:

«إن شعوب المغرب العربي و قادتهم قد أحبطوا و يحبطون جميع المناورات التي حاولت تفريق صفوفهم، و أن وحدة المغرب العربي هي الضمان الوحيد لازدهار و سعادة الأجيال المقبلة...»⁽³⁶⁾

كما نظم الحزب بهذه المناسبة مهرجانات شعبية أخرى في كل المدن التونسية للاحتجاج عن هذا الاستفتاء الاستعماري الخطير.

وفي سنة 1959، و بمناسبة الذكرى الخامسة لاندلاع الثورة أقام الشعب التونسي احتفالات و تجمعات حاشدة بالمدن التونسية لتجديد تضامنه مع الجزائر، الجزائر، ومن بين هذه التجمعات، تجمع تونس العاصمة الذي حضره ما يزيد عن الربع مليون شخص، أعلن من خلاله التونسيون تأييدهم لكفاح الجزائر و هتفوا باستقلالها و بسقوط فرنسا والحلف الأطلسي.

و قد لفتت هذه الاحتفالات الضخمة أنظار الصحفيين الفرنسيين الذين اعترفوا أنهم لم يروا مثيلا لهذا الاحتفال التضامني الضخم من قبل، و قد أقيمت خلال هذا التجمع خطب وكلمات لمسؤولين تونسيين و جزائريين عديدين، كان من أبرزهم الرئيس فرحات عباس الذي قال في هذا التجمع أن هذه الحرب «ليست حرب الجزائريين فقط و إنما هي حرب إفريقيا الشمالية.»

أما عبد العزيز بوراوي و الباهي الأدغم فقد عبرا في كلمتهما عن استمرارية دعم الشعب التونسي لقضية الجزائر العادلة و أشادا بالتضامن و التعاون المتين بين الشعبين الجزائري و التونسي.⁽³⁷⁾

36. المجاهد، ع29 (17 سبتمبر 1958).

37. عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 263.

و إثر مظاهرات 11 ديسمبر سنة 1960 التي واجهتها السلطات الفرنسية بعنف شديد، اجتمع يوم 12 ديسمبر بالعاصمة التونسية ممثلوا الحزب الدستوري الحر والمنظمات القومية لدراسة الوضع، و أصدروا لائحة حيوا من خلالها أرواح الشهداء الذين قدموا دماءهم دفاعا عن سيادة الوطن و أعربوا للشعب الجزائري عن تضامن الشعب التونسي معه في هذه الظروف الحرجة من كفاحه المقدس⁽³⁷⁾⁽³⁸⁾

كما أرسل رجال التربية و التعليم، برقية احتجاج شديدة اللهجة إلى الجنرال ديغول، و طالبوا منظمة الأمم المتحدة للتدخل السريع لوضع حد للمجازر التي ترتكبها فرنسا ضد الشعب الجزائري الأعزل، و دعوا إلى إيفاد لجنة دولية للتحقيق في هذه المجازر البشعة.⁽³⁹⁾

و في 16 نوفمبر 1961 قام التونسيون بإضراب عام، و اعتبروا هذا اليوم يوما للتضامن مع المعتقلين الجزائريين، فنظمت المظاهرات و الاجتماعات العامة المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين الجزائريين في السجون الفرنسية.⁽⁴⁰⁾

فضلا على كل ذلك فإن (أسبوع الجزائر) الذي كان ينظم في شهر مارس من كل سنة، و يحتفل في مهرجان شعبية كان واحدا من بين مظاهر التضامن العديدة التي قام بها التونسيون في سبيل نصره الثورة الجزائرية و مؤازرتها حيث كانت تجمع فيه أيضا الإعانات المادية المختلفة للثورة.

ح التضامن على مستوى النشاط الرياضي:

ساهمت الرياضة التونسية في عملية التضامن الأخوي الداعم لشعب الجزائر وثورته المباركة. و قد أعطانا السيد (إبراهيم المحواشي) في مذكراته التي نشرها على صفحات جريدة «الشروق» التونسية سنة 1994 صورة رائعة من صور تضامن الرياضة التونسية مع الشعب الجزائري، يقول في الحلقة السادسة من هذه المذكرات ما يلي :

38. المجاهد، ع 85 (19 ديسمبر 1960)، ص 22.

39. المصدر نفسه.

40. مقالاتي، مرجع سابق، ص 263.

«خلال السنوات الفاصلة بين الاستقلال و عام 1960 لم نكن نفكر كثيرا في المشاركة في البطولة الإفريقية لجملة من الأسباب أولا، بداية مشاركتنا على مستوى الفرق الأوروبية والمتوسطة و الشروع في المشاركة من خلال تصفيات الألعاب الأولمبية بروما عام 1960، كان التفكير منصبا على المغرب العربي خاصة و أن الجزائر دخلت في جهادها الشرعي مع فرنسا وقتئذ كان لا بد من التضامن الرياضي، فصدر بتاريخ 4 جوان 1956 البلاغ التالي من كتابة الدولة للرياضة و الشباب كنت نشرته بنفسه بتاريخ 4 جوان 1956 في جريدة العمل. كان من المقرر أن يمثل تونس هذا العام في بطولة شمال إفريقيا لكرة القدم نادي حمام الأنف الفائز ببطولة تونس لهذا الموسم بالنسبة لأندية القسم القومي و كذلك بطل تونس لقسم الأشبال النجم الرياضي الساحلي و نظرا للحالة الراهنة التي يعيش عليها القطر الجزائري الشقيق و التي تسببت في تخلي الكثير من الجمعيات الجزائرية الصميمة و هي التي تعتبر في نظرنا جميعا الممثلة الحقيقية للجزائر. فقد رأت كتابة الدولة للشبيبة و الرياضة من الواجب أن تتضامن مع إخواننا الجزائريين، لذا قررت أن تحجم فرقنا هذا العام عن المشاركة في بطولة شمال إفريقيا السنوية. ما دامت الفرق الجزائرية الأصلية التي يهملها وحدها ربط الصلة و ربط أواصر الأخوة معها دون غيرها على طريق تبادل.

الزيارات الرياضية عاطلة اليوم عن نشاطها الرياضي و نحن سيرنا كرياضيين تونسيين، أن تتخذ كتابة الدولة هذا القرار الدال عن يقظة الوزير الرياضي الأستاذ عزيز الرباعي و إحساسه القومي النبيل نحو أبناء القطر الجزائري الشقيق.»⁽⁴¹⁾

ثم يضيف قائلا:

«ثم يجيء التضامن الثاني مع فريق جبهة التحرير الجزائرية» هذا الفريق الذي يتألف أفراده في ذلك التاريخ من كبار اللاعبين المحترفين في النخبة الفرنسية لكن الواجب الوطني جعلهم يتحولون من فرنسا إلى تونس حيث أعدت لهم منظمة جبهة

11. عبد السلام ضيف الله «إبراهيم المحواشي يستنطق الذاكرة و المذكرة (الحلقة السادسة)- انشغال تونس بالتضامن مع الجزائر»، جريدة الشروق (تونس)، (15 مارس 1994).

التحرير خطة مستقبلية يقومون فيها بالدعاية للحرب الجزائرية و يشهرون بأعمال الاستعمار بواسطة مبارياتهم واتصالاتهم و تجولاتهم في مختلف البلدان و خاصة الدول الآسيوية و أوروبا الشرقية. و البعض من الدول العربية لكن مغادرتهم و خروجهم من فرنسا بصورة فجائية جعلت بعض الأوساط الكروية تهدد في ذلك التاريخ كل فريق قومي يقبل اللعب مع الفريق الجزائري يتم شطبه من الاتحاد الدولي و هناك البعض ممن تأثروا في تونس بهاته الدعاية التي قارنت مهاجرة فريق جبهة التحرير بمهاجرة فريق المجر سنة 1956م ببوادبست أثناء الحوادث.

و في هذا الصدد كتبت مقالا بتاريخ 1958/04/29 بعنوان «هل قررت الجامعة التونسية منع الفريق الجزائري في أرضنا»، و بعد أن قارنت بين الفريق الجزائري وفريق المجر قلت في التاريخ المذكور خلافا للفريق الجزائري فخروجه من فرنسا كاد يكون مفروضا عليه من جراء المعاملة السيئة التي أصبحوا يعاملون بها هناك بسبب الحرب القائمة بين الجزائريين و الفرنسيين التي تسببت في زرع بذور الحقد و الكراهية حتى صارت شخصية اللاعب الجزائري بفرنسا بحكم الواقع غير تلك التي كانت في الماضي فصاحبها محبوبا و محترما و محاطا دائما بالأنصار و من منهم لا يتلطف على مصافحته و أخذ صورة تذكارية بجانبه فكان طبيعيا و الحالة هذه الا يفكر اللاعب الجزائري في غير الانصراف⁽⁴²⁾ ثم يقول مختتما:

و ختم المعلق الرياضي في جريدة الصباح قائلا: «نستخلص من هذا البحث أن وجود الفريق الجزائري له مبرر و تفسير واقعي يجعلنا لا نمنعه من اللعب مع فرقنا متى شاء و إلا إزاءه موقفا باردا إذا لم نقل معاديا لفريق رياضي هذا من جهة و من جهة أخرى فالشكوى المتعلقة به من طرف الجامعة الفرنسية لم ينظر فيها بعد.

و من واجبنا أن نتحمل مسؤولياتنا نحوه و ندافع عنه و في موقفنا هذا تدعيما لكيان العلاقات بين القطرين الشقيقين.»⁽⁴³⁾

42. المصدر نفسه.

43. نفسه.

أما فريق جبهة التحرير الوطني الجزائري فقد لقي منذ تأسيسه على الأراضي التونسية في أفريل سنة 1958 مؤازرة و دعما كبيرين من طرف الحكومة و الشعب التونسيين في سبيل اسماع قضية وطنه من خلال الجولات التي كان يقوم بها في الخارج ومثل بلده أحسن تمثيل.⁽⁴⁴⁾

2- دور وسائل الإعلام التونسية في دعم الثورة و التعريف بها :

لم يتأخر الإعلام التونسي. في دعم الثورة و التعريف بها عربيا و دوليا، و لم تكتف الجرائد التونسية⁽⁴⁵⁾ بالتعليق على مجريات الأحداث، بل فإنها تنافست في توجيه النقد اللاذع للممارسات الوحشية التي يقوم بها الجيش الفرنسي في الجزائر و إبراز المآثر العسكرية لرجال الثورة، وقامت جرائد المعارضة بتكثيف النداءات الداعية لمساندة الثورة و تقديم العون لها. أما الجرائد التابعة للحكومة فكانت هي الأخرى تتابع أخبار الثورة و تدبج المقالات المؤيدة لها، فضلا عن فتح صفحاتها لرجال الفكر و الأدب المؤيدين للثورة و الداعين لنصرتها ومؤازرتها.

و من مظاهر هذا الدعم و التأييد ما كانت تنشره الجرائد التونسية من آراء و تعليقات تصب في خانة رفع المعنويات و التعبير على المواقف الحقيقية للشعب التونسي، و من ذلك ما جاء في إحدى افتتاحيات جريدة «L'action» التونسية حيث قالت: «... إن جيش التحرير الوطني الجزائري، وجد و سيجد في ترابنا، و على أرضنا الملجأ و العون، و أن المتطوعين التونسيين، سيدخلون إن اقتضى الأمر المعركة، من أجل الحرية إلى جانب إخوانهم الجزائريين الذين سنساعدهم ماديا و معنويا و بجميع الوسائل التي بحوزتنا...»⁽⁴⁶⁾

و هنا ينبغي التوقف قليلا عند مجلة «الفكر» التي أصدرها الأستاذ محمد مزالي، حيث لعبت هذه المجلة دوراً عظيماً في التعريف بالجزائر و ثورتها التحررية الكبرى،

44. لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص190.

45. راجع في هذا الصدد الجرائد اليوسفية قبل توقيفها (البلاغ و البلاغ الجديد)، و جريدة حزب الدستور القديم (الاستقلال)، و جريدة حزب الدستور الجديد (الأمل)، و جرائد الحزب الشيوعي (التحية، الصباح، الزهرة).

46. لقلا عن محمد لطفي الشايبى، المرجع السابق.

منذ صدور عددها الأول في شهر أكتوبر سنة 1955م، واستمرت تتابع أحداثها طيلة سبع سنوات متصلة، و احتفظت لنا بأوفر ما كتب عنها من دراسات، و قصائد، و قصص و مسرحيات، دون سائر المجلات والصحف التونسية الأخرى التي اقتصر نشاطها في غالب الأحيان على نشر الأخبار العامة، وأنباء المعارك اليومية، و لم تحفل بالإنتاج الفكري إلا لمأما.⁽⁴⁷⁾

و قد لا يكون من المغالاة في شيء إدراج هذه المجلة و احتسابها في عداد أهم المجالات الإعلامية التي خدمت الثورة الجزائرية، و عملت على خلق أدب مغربي ثوري، و أتاحت للكتاب الجزائريين فرصة المناضلة بأقلامهم و فتح جبهة فكرية على صفحاتها لممارسة حقهم في الدفاع عن وطنهم، كما أتاحت للكتاب التونسيين مجال الإسهام في معاضدة أشقائهم و التضامن معهم عمليا و أدبيا، و فتحت صفحاتها لجميع الكتاب العرب والأجانب الذين آزروا الثورة تأكيدا منها للبعد العربي و الإنساني لهذه الثورة.⁽⁴⁸⁾

3- دور المنظمات و الهيئات الشعبية والنقابية :

إلى جانب الدعم الشعبي العفوي و التلقائي الذي كان يقوم أبناء تونس تجاه الثورة، قامت القوى الحية في المجتمع التونسي من هيئات و منظمات نقابية و مهنية و حرفية بدور ملحوظ و معتبر في عملية الدعم و المساندة من خلال تجنيد الأنصار و تعبئتهم لنصرة الثورة و دعمها. و من بين هذه القوى الحية نجد العمال و الطلبة و النساء و كافة الفئات النقابية و المهنية التونسية، حيث ساهمت هذه المنظمات و هذه الهيئات في تعبئة جماهير الشعب التونسي لمساندة المطالب التحررية للجزائر، و إسماع قضيتها في المحافل الإقليمية و الدولية، كما عملت على إقامة الأيام و المناسبات التضامنية التي تنظم فيها المظاهرات و تجمع فيها الإعانات المختلفة.⁽⁴⁹⁾

.....
47. محمد الصالح الجابري «الثورة الجزائرية في مجلة الفكر»، الثقافة، (الجزائر)، س 16، ع 91 (يناير - فبراير 1986م)، ص 22.

48. المرجع نفسه، ص 22.

49. مقالاتي، مرجع سابق، ص 258.

أ- العمال:

قام العمال التونسيون المهيكليين في الإتحاد العام للعمال التونسيين (U.G.T.T)، بدور مهم وفعال في دعم و مساندة القضية الجزائرية عموما و نضال الحركة النقابية الجزائرية على وجه الخصوص و ذلك طيلة سنوات الحرب.

و يتجلى هذا الدور بشكل بارز و واضح في قيام السكرتير العام للإتحاد آنذاك المرحوم أحمد التليلي برئاسة لجنة الإتصال بين تونس و جبهة التحرير الوطني.

كما قام إتحاد العمال التونسيين منذ إنشائه سنة 1956، من خلال أمينه العام السيد أحمد بن صالح، الذي كان عضوا في (المنظمة العالمية للشغل) بدور فعال و أساسي في تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A) في مارس سنة 1956، و أيضا في الإعتراف به كمنظمة نقابية ممثلة للعمال الجزائريين في شهر جويلية من السنة نفسها.

و بفضل عضويته في (المنظمة العالمية للشغل)، استطاع الإتحاد العام للعمال التونسيين تدويل القضية الجزائرية في الأوساط العمالية العالمية. و قد تجلى ذلك فيما يلي:

1- تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال اللجنة المصغرة للجنة العالمية للشغل (Cisl) المجتمعة في أفريل سنة 1956، حيث خرجت بلائحة تدين سياسة فرنسا الوحشية في الجزائر.

2- قيام هذا الإتحاد بالدفاع أمام ممثلي العمال في (المؤتمر العالمي للشغل) عن حق الجزائر في الاستقلال، و مطالبة المؤتمر بالضغط على فرنسا لتغيير سياستها الإستعمارية في هذا البلد.

3- التنسيق مع الإتحادات العمالية المغاربية و العربية للدفاع عن حق الجزائر و عمال الجزائر في الإستقلال و السيادة.

4- تمكين الشباب الجزائري من التكوين النقابي و المهني في مختلف الميادين في المدارس النقابية التابعة للإتحاد العام التونسي للشغل.⁽⁵⁰⁾

50. لمياء بوقريوة، العلاقات الجزائرية - التونسية، مرجع سابق، ص 214.

فضلا على ذلك فقد كان التعاون و التنسيق وثيقا بين نقابتي (الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة) و (الإتحاد العام الجزائري للصناعة و التجارة) الذي تأسس في 14 سبتمبر 1956.⁽⁵¹⁾

إذن، لقد قام الإتحاد العام لعمال تونس، بدوره في مساندة الثورة الجزائرية، والحركة النقابية الجزائرية، على المستوى التونسي و الدولي أيضا. فلولا مجهودات أحمد بن صالح لما تم قبول الإتحاد العام للعمال الجزائريين في الإتحاد الدولي للنقابيين الأحرار. و لولا العمل الذي بذله الإتحاد العام لعمال تونس داخل هذه المنظمة النقابية العالمية لما تم تدويل القضية الجزائرية و تحسيس الطبقة العاملة داخل البلدان الرأسمالية بهذه القضية، و لم تم إدراجها في جدول أعمال لجنة الإتحاد الدولي للنقابيين الأحرار المجتمعمة في أبريل 1956، حيث أصدرت مذكرة تدين فيها سياسة فرنسا الردعية في الجزائر. و هكذا أصبحت القضية الجزائرية منذ ذلك الحين تلقي المساندة في جميع اللقاءات النقابية العالمية، بفضل الدور الذي قام به الإتحاد العام لعمال تونس و زعيمه أحمد بن صالح.⁽⁵²⁾

ب- الطلبة:

وقف طلبة تونس موقفا مشرفا من الثورة الجزائرية منذ البداية، و قد تمثل هذا الموقف في مظاهر الدعم العديدة التي قدمها هؤلاء الطلبة للثورة الجزائرية، حيث اتخذ هذا الدعم أشكالا عديدة تراوحت ما بين القيام بإضرابات الجوع ومقاطعة الدروس إلى تنظيم التجمعات والمظاهرات، بل و حتى الإنخراط في الخلايا السرية لجهة التحرير الوطني نفسها.⁽⁵³⁾

و نظرا لكثرة المواقف النضالية التي قام بها الطلبة التونسيون في تونس والعديد من الدول العربية والأوروبية تضامنا مع الثورة، فإننا سنتوقف عند بعض هذه المواقف التي جسدت التضامن الكبير للطلبة التونسيين مع الثورة الجزائرية.

51. المجاهد، ع2 (سبتمبر 1956)، ص. 9.

52. علية عميرة الصغير «التونسيون و الثورة الجزائرية».

53. Voir Daho Djerbal : L'organisation Spécial De La Fédération de France du FLN ou la Guerre du FLN en France 1954-1962

- في شهر ماي سنة 1957 الطلبة التونسيون المنضويين تحت راية الإتحاد العام لطلبة تونس يقومون بإنشاء لجنة لمناهضة الحرب في الجزائر.⁽⁵⁴⁾

- يوم الجمعة 8 نوفمبر 1957 الطلبة التونسيون في الجامعات الفرنسية يشاركون زملاءهم الجزائريين في الإضراب عن الطعام، و ذلك بمناسبة افتتاح «أسبوع التضامن مع الطالب الجزائري»⁽⁵⁵⁾

- و على هامش «أسبوع التضامن مع الجزائر» الذي نظمته السلطات التونسية الرسمية في الذكرى الثالثة لاندلاع الثورة الجزائرية في الفترة ما بين 1 و 8 نوفمبر سنة 1957 و شاركت فيه جل المنظمات و الهيئات الوطنية التونسية. نظم الإتحاد العام لطلبة تونس بدوره أسبوعاً خاصاً به تحت عنوان «أسبوع التضامن مع الطالب الجزائري»، حيث تخللت هذا الأسبوع التضامني الطلابي التونسي العديد من الأنشطة نذكر منها ما يلي:

أ- زيارة عائلات اللاجئين الجزائريين: يوم 7 نوفمبر قام وفد مشترك من الطلبة :

التونسيين والجزائريين (كان الوفد متكوناً من 45 طالباً) بزيارة تضامنية إلى بعض المدن و القرى التونسية الواقعة في الحدود التونسية - الجزائرية التي كانت تأوي مئات العائلات الجزائرية اللاجئة، للتعبير لها عن تضامن الطلبة التونسيين مع أشقائهم الجزائريين، و قد قدم هذا الوفد الطلابي بهذه المناسبة مساعدات مادية مختلفة: أموال، ملابس، أغطية...⁽⁵⁶⁾

ب- المشاركة في إضراب الجوع و تنظيم تجمع شعبي: على هامش هذا الأسبوع: التضامني دخل الطلبة الجزائريون في إضراب عن الطعام بجامع الزيتونة، و قد انضم إليهم العديد من زملائهم التونسيين. و خلال هذا الإضراب و بالتعاون بين قيادتي الإتحاد العام لطلبة تونس و إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين أميم يوم 8 نوفمبر بساحة القصبة تجمع شعبي ضخم لمساندة الثورة الجزائرية شاركت فيه معظم المنظمات الوطنية والمهنية التونسية.

54. أنظر التفاصيل في جريدة (الصباح) الصادرة يوم 17 ماي 1957.

55. أنظر جريدة (الأمل) الصادر بتاريخ 8 نوفمبر 1957.

56. عادل بن يوسف، مرجع سابق، ص 27.

و في اليوم الموالي لهذا التجمع الشعبي الضخم، و بمبادرة من الإتحاد العام لطلبة تونس ألقى الأستاذ البشير العريبي بمقر الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين محاضرة حول القضية الجزائرية حضرها جمهور غفير من الطلبة و المثقفين.⁽⁵⁷⁾

و في المؤتمر السابع للإتحاد العام لطلبة تونس المنعقد في الفترة ما بين 20 و 24 أوت سنة 1959، صاغ المؤتمر لائحتين خاصتين، بالجزائر تتعلق، الأولى بمسار الثورة، و الثانية برئيس المنظمة النقابية الجزائرية «عيسات إيدر» الذي تمت تصفيته من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية. و من أبرز الأفكار الواردة في اللائحة الأولى ما يلي:

أ- تأييد الشعب الجزائري البطل في كفاحه منذ خمس سنوات من أجل الاستقلال و الكرامة.

ب- استنكار حرب التصفية و الإبادة التي ينتهجها الإستعمار الفرنسي بالجزائر و الوسائل الوحشية المستخدمة في ذلك و التي تراوحت من الإغتيال إلى الجريمة.

ت- التنديد بسياسة الحكومة الفرنسية و الدعوة إلى الاستقلال التام للجزائر لوضع حد لهذه الحرب.

كما نددت اللائحة بمواقف الحلفاء المؤيدة لفرنسا و دعمهم المادي و المعنوي للحكومة الفرنسية و هو ما يساهم مباشرة في تواصل الحرب.

و في الأخير طالب المؤتمر الحكومة التونسية بالقيام بمساع لدى الدول الإفريقية و الآسيوية للحصول على تنديد بالسياسة الفرنسية بالجزائر و الإعراف باستقلالها عند افتتاح الدورة القادمة لمنظمة الأمم المتحدة.⁽⁵⁸⁾

57. المرجع نفسه، ص 28.

58. نفسه، ص 29.

أما اللائحة الثانية الخاصة بالنقابي عيسات إيدر فقد ربط فيها الطلبة التونسيون ظروف اغتياله بظروف اغتيال زميله التونسي فرحات حشاد قبل سبع سنوات من ذلك، و طالبوا بفتح تحقيق دولي حول التعذيب الذي تعرض له هذا المناضل قبل اغتياله.⁽⁵⁹⁾ إذن، لقد أكد الإتحاد العام للطلبة التونسيين دعمه اللامشروط لنضال و كفاح الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بتونس، و ساهم في العديد من المناسبات في تنظيم أيام تضامنية مع الثورة الجزائرية لكسب التأييد الدولي لكفاح الطلبة الجزائريين. كما أكد حضوره الدائم خلال مؤتمرات الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين التي كانت تعقد في تونس.⁽⁶⁰⁾

فضلا على كل ذلك فقد حصل الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين على مقر مستقل في بطحاء الخيل، كان يأوي اجتماعات و نشاطات الطلبة الجزائريين في تونس.⁽⁶¹⁾

ج- النساء:

كان للمرأة التونسية مساهمة معتبرة في مجال دعم القضية الجزائرية و ذلك من خلال تأييدها المبدئي و اللامشروط للنساء الجزائريات عموما و نضال الإتحاد العام للنساء الجزائريات على وجه الخصوص، و قد تجلى هذا الدعم في ميادين مختلفة و، أهمها الدعم الإجتماعي المتمثل في الإهتمام بالوضع الإجتماعية المزرية للاجئين الجزائريين في تونس، حيث كان الإتحاد النسائي التونسي يشرف على استقبال المساعدات الإنسانية المحلية و الدولية و يوزعها على هؤلاء اللاجئين.

أما إعلامياً، فقد وجه الإتحاد النسائي التونسي سنة 1956 نداءا لنساء العالم يلفت انتباههن للقضية الجزائرية و لآلام الشعب الجزائري، و طالبهن بالعمل بكل الوسائل لإنهاء الحرب و مؤازرة اللاجئين الجزائريين.⁽⁶²⁾

59. نفسه، ص 2.9

60. حسن السعيد «نشأة الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين و دوره في معركة التحرير»، الأصاله، ع22 (أكتوبر - ديسمبر 1974)، ص 121.

61. عادل بن يوسف، مرجع سابق

62. أنظر نص النداء كاملا في جريدة المقاومة، ع16 (3 جوان 1957)

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

و في مؤتمره الثالث المنعقد في 16 أوت سنة 1960 رفع الإتحاد النسائي التونسي لائحة بخصوص الجزائر أكد فيها، تأييده التام لكفاح الشعب الجزائري، و ناشد الرأي العام الدولي بوضع حد لمأساة الجزائر، معتبرا أن حل القضية الجزائرية لن يتم إلا بالاعتراف بحرية الجزائر و استقلالها.⁽⁶³⁾

4- حادثة اختطاف طائرة الوفد الخارجي للثورة و تعميق التضامن و التعاطف :

بعد قيام السلطات الفرنسية بختف الطائرة المقلدة للوفد الخارجي يوم 22 أكتوبر 1956، وقع إضراب عام في تونس و وقعت مصادمات بين الجيش الفرنسي و التونسيين الذين أقاموا السدود على الطرقات لشل تحركات العسكريين الفرنسيين و حبسهم في ثكناتهم.⁽⁶⁴⁾

و من ناحيتها كثفت فرنسا حركاتها الاستفزازية على الحدود و بعض الولايات و منها تونس العاصمة، ففي 25 أكتوبر 1956 اعترض سكان بلدة بوعرقوب إلى فرقة من الجيش الفرنسي ومنعوها من مواصلة سيرها، فكان تبادل الطلق الناري و أسفرت الاشتباكات عن مقتل جندي فرنسي و جرح ثلاثة جنود منهم ضابط، و جرح من طرف التونسيين ستة أشخاص. و تواصلت الاشتباكات بعنف أشد في يوم 27 أكتوبر حسب جريدة الصباح.

و في حمام الأنف: أوقف السكان قافلة عسكرية مؤلفة من الجندرية المتحركة في طريقها إلى قرنبالية و بوفيشة و النفيضة، و لكي تجتاز الحاجز أطلقت القنابل المسيلة للدموع ثم وابل من مدفعها الرشاش فقتلت شخصين و جرحت 14 شخصا.

و في سوق الأربعاء: اعترض السكان قافلة عسكرية قادمة من الجزائر لما أرادت اجتياز الحدود استعملت أسلحتها فجرحت ثلاثة أشخاص بينهم شيخ أولاد سالم.

و في لكاف: وقع اجتياز الحاجز الذي أقامه الأهالي بالقصور و أطلق الجنود الفرنسيون النار فأصابوا عشرة بجروح و قتلوا ثلاثة أشخاص.

63. المجاهد، ع 75 (22 أوت 1960)

64. عروسية تركي «معارك السدود بتونس»، «المجلة التاريخية المغربية»، س 28، ع 103/102 (مارس 2001)، ص 106.

و في سبيطله: تم تبادل إطلاق النار عندما أرادت القوات الفرنسية اجتياز الحاجز الذي أقامه السكان، فكانت الحصيلة مقتل ثلاثة جنود فرنسيين و جرح سبعة.

و في مارت: أوقف الأهالي قوات عسكرية ضخمة قادمة من الجنوب التونسي ثم قاموا بحرق سيارة حاملة لمدفع رشاش و ثلاث سيارات دودج، و قتل ثلاثة جنود فرنسيين وخمسة من المدنيين.

و في الحامة: على إثر محاولة اجتياز لحاجز بالقوة، قتل ثلاثة جنود فرنسيين و مدني. و في قابس: أقام السكان حاجزا على مستوى العودية (البلاقات على طريق تونس) فقتل جندي تونسي و كان يقوم بالحراسة و أصيب أربعة مدنيين بجروح.

و في سيدي بوعلي: خرقت القوات الفرنسية المؤلفة من خمسة عشر وحدة الحاجز الذي أقامه السكان، فكان تبادل الطلق الناري و نتج عن ذلك إصابة ثلاثة أشخاص مدنيين وجندي فرنسي بجروح.

و في النفيضة: أوقفت قافلة عسكرية مؤلفة من خمسين دبابة و ثلاث سيارات جيب.⁽⁶⁵⁾

ثالثا: الدعم الحكومي والهولاقف الرسمية

1- الدعم الرسمي وأبرز مظاهره:

تجلى الدعم الرسمي الذي قامت به الحكومة التونسية تجاه الثورة الجزائرية في أمور عديدة وكثيرة، بعضه تم بصفة علنية وبعضه تم بصفة سرية، ولعل أبرز مظاهر هذا الدعم، هي: الدعم الدبلوماسي، ثم الدعم الإعلامي، ثم الدعم الطبي والصحي... إلخ.

أ- الدعم الدبلوماسي:

تجلى الدعم الدبلوماسي والسياسي بوضوح في قيام السلطات التونسية بدعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية المختلفة، والسعي لكسب التأييد الدولي لها في هيئة الأمم المتحدة وأمام الرأي العام العالمي، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يأتي:

65. المرجع نفسه، ص 107.

في السابع من أكتوبر سنة 1957 قدم الباهي الأدغم نائب رئيس المجلس التونسي اقتراحا في الأمم المتحدة لتسوية المشكلة الجزائرية، يتضمن عقد ندوة من أربعة فرقاء: فرنسا، تونس، المغرب، جبهة التحرير الوطني الجزائرية، (في 25 أكتوبر التقى قادة الجبهة في تونس لمناقشة هذا الاقتراح).

وفي شهر مارس سنة 1957 طرح بورقيبة فكرة عقد مؤتمر لدول البحر الأبيض المتوسط لبحث القضية الجزائرية، لكن فرنسا عارضت الفكرة وتجاهلتها.

وفي 22 نوفمبر من نفس السنة حاول بورقيبة ومحمد الخامس القيام بوساطة بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، وقد قبلتها جبهة التحرير شريطة أن تكون المفاوضات مبنية على أساس الاستقلال أما فرنسا فقد رفضتها معتبرة ما يجري في الجزائر «مسألة داخلية».

وبعد جريمة «ساقية سيدي يوسف» سنة 1958، استغل بورقيبة هذه الواقعة فتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي، وتمكن من خلالها من تدويل القضية الجزائرية، وخلال محادثاته مع فرنسا طالب بمنح الجزائر استقلالها كشرط لتحسين العلاقات بين البلدين. وفي هذا السياق ينبغي التذكير بأن الإطارات السياسية لجبهة التحرير الوطني قد بدأت تقيم في تونس منذ ما قبل (مؤتمر الصومام) سنة 1956 وقبل إنشاء (لجنة التنسيق والتنفيذ) حيث اعترفت بهم الحكومة التونسية كممثلين رسميين للشعب الجزائري.

كما أصبح الاحتفال بذكرى انطلاق الثورة في الفاتح من نوفمبر رسميا على كامل التراب التونسي فكانت تنظم فيه التظاهرات واللقاءات المساندة للثورة، وكانت جبهة التحرير الوطني تشارك فيها إلى جانب السلطات التونسية.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة التونسية يوم 20 سبتمبر سنة 1958 بالاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد يوم واحد فقط من الإعلان عن قيامها في القاهرة رغم تحذير الحكومة الفرنسية (...). وبعد فتح مقر قيادة جيش التحرير الوطني بغار الدماء أصبحت العاصمة التونسية القاعدة المسيرة لشؤون الثورة الجزائرية، وكان أعضاء الحكومة المؤقتة في تونس يعاملون كدبلوماسيين (...).

ووضعت السلطات التونسية تحت تصرفهم سيارات نقل حكومية وإقامات فاخرة، كما أنهم كانوا أحرارا في تحركاتهم وأنشطتهم السياسية.⁽⁶⁶⁾

كما تأكد الدعم الرسمي التونسي للثورة الجزائرية أيضا في العديد من المحافل والندوات والمؤتمرات التي كانت تشارك فيها تونس، كالندوة الإفريقية التي انعقدت سنة 1960 في تونس، والتي حققت فيها القضية الجزائرية انتصارا مهما بفضل الدور الذي قامت به الدبلوماسية التونسية في هذه الندوة.⁽⁶⁷⁾

إلى جانب الدعم الدبلوماسي العلني المتمثل في السعي لتدويل القضية الجزائرية ومحاولة كسب التأييد لها في المحافل الدولية المختلفة والرأي العام، فقد كان هناك دعم سري، تمثل في إيعاز السلطات التونسية لبعض سفاراتها وممثلياتها في الخارج بضرورة تقديم الخدمات والتسهيلات لجبهة التحرير الوطني، وخاصة سفاراتها في بلدان أوروبا الغربية التي لم تكن تعترف بجبهة التحرير الوطني، حيث كان لزاما على هذه الأخيرة تغطية نشاطاتها السرية فيها، كما كان الحال في ألمانيا الاتحادية وبلجيكا وسويسرا وهولندا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من البلدان الأوروبية الأخرى.

وقد تعددت أوجه التسهيلات والخدمات التي قدمتها السفارات والقنصليات التونسية لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، ومنها على سبيل المثال قيام (القنصليات التونسية) في ألمانيا بمنح الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي، وثائق وجوازات سفر تونسية، لتسهيل انتقالهم إلى تونس للالتحاق بصفوف الثورة.⁽⁶⁸⁾

فضلا عن ذلك سماح السلطات التونسية لجبهة التحرير الوطني باتخاذ بعض السفارات التونسية في أوروبا بأن تكون مقرات لمكاتب الاتصال السرية التابعة لها كسفارتي تونس في فرنسا، وألمانيا، التي اتخذها المناضل عبد الحفيظ كيرامان مقرا رئيسيا له، فضلا عن اتخاذ السفارة المغربية مكتبا فرعيا، وقد كان في هاتين السفارتين يومئذ مناظران هما المنذر بن عمار، وعبد الكريم الفاسي... اللذين كانا يتجاوبان مع جبهة التحرير

66. عميرة عليه صغير «التونسيين والثورة الجزائرية: 1954-1958» (دراسة)

67. عبد الله مقلاني، «دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية (1954-1958)»، مرجع سابق، ص 56.

68. المرجع نفسه، ص 55.

الوطني دون انتظار التعليمات من حكوماتهما. وقد كان المجاهد عبد الحفيظ كيرامان مسؤول مكتب الاتصال ببون ينشط بجواز سفر تونسي تحت اسم مالك الدخلاوي.⁽⁶⁹⁾

2- الدعم العسكري واللوجستيكي:

إثر تشكيل حكومة الاستقلال الأولى في شهر أبريل سنة 1956 كلف الرئيس الحبيب بورقيبة: أحمد التليلي، وعبد الله فرحات، والطيب المهيري وجلهم كانوا أعضاء في الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري بالسهر على متابعة ملف القضية الجزائرية وبخاصة مسألة إيصال السلاح القادم من المشرق العربي إلى الثوار الجزائريين.⁽⁷⁰⁾

وبعد تخطي مرحلة الصراع اليوسفي- البورقيبي، بعد سنة 1956، واستعادة بورقيبة تدريجيا السيطرة على الأوضاع تكثفت الاتصالات بين القادة التونسيين والجزائريين لتنسيق الدعم للثورة الجزائرية وضبطه، وتوفير الشروط والتسهيلات للعناصر المتواجدة في تونس للقيام بمهامها، وكانت شخصيات الربط من الجانب التونسي في البداية تتمثل في المناضل النقابي والقيادي الدستوري السيد أحمد التليلي، ووزير الداخلية الطيب المهيري.⁽⁷¹⁾

وفي هذا الإطار ثم عقد لقاءات عديدة بين القادة التونسيين المعنيين وممثلي جبهة التحرير الوطني، وقد تمثلت هذه اللقاءات فيما يأتي.

1- بتاريخ 29 ماي سنة 1956 عقد اجتماع مشترك بين أعضاء من الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد ومكتب التنسيق لجبهة التحرير الوطني للتباحث في كيفية ضبط الترتيبات العملية لإنزال السلاح على السواحل التونسية وبخاصة قلبية (الوطن القبلي) وتوجيهه إلى الحدود، وقد حضر هذا الاجتماع عبد الله بلهوشات ممثلا عن جبهة التحرير الوطني ووزير الداخلية التونسي الطيب المهيري.⁽⁷²⁾

69. أنظر شهادة عبد الحفيظ كيرامان التي أدلى بها إلى الكاتب العام الصحفي محمد عباس، المنشورة في جريدة الخبر، عدد يوم الخميس 6 سبتمبر 2007م، ص 26.

70. محمد لطفي الشايبي، مرجع سابق، ص 5.

71. محمد لطفي الشايبي «الدولة التونسية الجديدة والثورة الجزائرية، 1954-1962».

72. محمد لطفي الشايبي، مرجع سابق، ص 5.

وبتاريخ 15 أوت من السنة ذاتها، كلفت الحكومة التونسية السيد عبد الجليل المهيري بأداء مأمورية تنسيقية في القاهرة بين قيادة الثورة الجزائرية والسلطة التونسية، ثم عينته بعد هذه المهمة كاتباً أولاً للسفارة التونسية في روما، مكلفاً بالتمثيلية الجزائرية بأوروبا حيث أشرف على عمليات تزويد جبهة التحرير الوطني بالسلاح انطلاقاً من ميناء جنوة الإيطالي.⁽⁷³⁾

كما كلفت الحكومة التونسية بعض المسؤولين الإداريين، بالتنسيق مع قادة الثورة المقيمين في الأراضي التونسية، وكان على رأس هؤلاء الإداريين والي مدينة (مدنين) السيد (محمد الأمين) الذي كلف بالتنسيق مع السيد عمار بن عودة المشرف على نقلا سلاح من ليبيا إلى الحدود التونسية.⁽⁷⁴⁾

وفي شهر يناير (جانفي) سنة 1967 وقعت الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية اتفاقاً⁽⁷⁵⁾ نص على ما يلي:

1- الحكومة التونسية تتعهد بنقل الأسلحة التي ترد من المشرق بعد تسلمها من ممثلي جبهة التحرير الوطني على الحدود الليبية وتتعهد بتسليمها في الحدود الجزائرية لمن تعينه الجبهة لذلك.

2- تكون هذه الأسلحة تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة، مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري، وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

3- تتعهد هذه الهيئة المشتركة بعدم تسريب، أية قطعة سلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر داخل الأراضي التونسية.

73. عميرة عليّة الصغير «تونس قاعدة خلفية للثورة الجزائرية» مداخلة ألقاها في الملتقى الدولي حول الثورة الجزائرية في الكتابات العربية والأجنبية

74. في سنة 1958، أدركت فرنسا خطر هذه القوافل واستمرار تونس في دعم الثورة الجزائرية فقررت إقامة مناطق محرمة على طول الحدود التونسية-الجزائرية، وإنشاء خط موريس المكهرب وتكثيف المراقبة العسكرية لعزل الثورة عن قواعدها الخلفية ومحيطها العربي.

75. مثل تونس في التوقيع على هذه الاتفاقية، السيد الصادق المقدم، والطيب سليم، ومثل جبهة التحرير الوطني السيدان توفيق المدلي والدكتور الأمين دباغين.

4- لا تتم معاملة النقل إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي، دون أي مشاركة خارجة عنهما.

5- المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة وعملية، تتولاها لجنة مسؤولة مشتركة، مؤلفة من عضو يعينه الديوان السياسي وعضو آخر تعينه جبهة التحرير الوطني.

6- تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الأخ الرئيس الحبيب بورقيبة على النص النهائي.⁽⁷⁶⁾

لقد تمثل دعم الحكومة التونسية للثورة الجزائرية في الميدان العسكري واللوجستيكي بالدرجة الأولى في مجموعة التسهيلات التي قدمتها السلطات الأمنية والعسكرية التونسية لقادة الثورة، وقد تجسدت هذه التسهيلات فيما يلي:

1- تسهيل عملية مرور السلاح القادم من بلدان المشرق العربي عبر الأراضي التونسية ونقلها إلى الحدود الجزائرية أما بواسطة شاحنات الحرس الوطني التونسي أو الجيش التونسي.

2- وضع بعض ثكنات الحرس الوطني التونسي ومكاتب بعض (الفدراليات التونسية) تحت إمرة جبهة التحرير الوطني مثل ثكنة (المقطر) بسوق الأربعاء على سبيل المثال.⁽⁷⁷⁾

3- وضع بعض الموانئ والمطارات التونسية في خدمة الثورة كمينائي تونس وسوسة، ومطار تونس العاصمة.⁽⁷⁸⁾

76. أنظر التفاصيل في كتاب أحمد توفيق المدني: حياة كفاح- الجزء الثالث- مع ركب الثورة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 1- 1982م، ص 278-279.

77. بنيامين ستورا: مصالي الحاج راند الوطنية الجزائرية (1898-1974) ترجمة الصادق العمري ومصطفى ماضي، الجزائر، دار القصة، ص 255.

78. علية الصغير «جيش التحرير الوطني الجزائري في تونس»، مرجع سابق، ص 190.

ويقول المجاهد عبد المجيد بوزبيد في كتابه (التموين إبان حرب التحرير الوطنية- ما أعرفه) الصادر سنة 2006 في الجزائر:

«... وكان نقل الأسلحة إلى الحدود الجزائرية عبر تونس يتم قبل انسحاب الجيش الفرنسي، عبر مرفأ جرجيس أو الجنوب التونسي.

أ- عبر مرفأ جرجيس (قابس) انطلاقاً من مرفأ زوارة الليبي حيث كان الصيادون الليبيون يشاركون بحماس في هذه العملية...

ب- عبر الجنوب التونسي بواسطة قوافل الإبل التي تنقل الأسلحة عادة إلى ناحية تبسة (الجرف تحديدا).

ولجيش التحرير الجزائري بتونس العاصمة عدد من المستودعات، مثل تلك الواقعة في بوقرين وجبل الجلود...

وفي القيروان كان يستعين بمستودعات الجيش التونسي كنقاط عبور باتجاه الحدود...»⁽⁷⁹⁾

وعلى العموم يمكن القول أن الدعم العسكري واللوجستيكي الذي قدمته الدولة التونسية الفتية للثورة الجزائرية، تمثل فيما يلي:

- إيواء السلطات التونسية للعديد من الوحدات العسكرية الجزائرية وتزويدها بالسلح.

- قيام الشاحنات العسكرية ووسائل النقل العسكري التونسي في الفترة الواقعة بين شهري ماي وديسمبر من سنة 1956 بمهمة نقل العتاد القادم من مصر عبر طرابلس من مدينة (مدنين) إلى الأماكن المخصصة لها في تونس.

- كان السلاح القادم من المشرق العربي يخزن في ثكنة (الحرس الوطني) قبل نقله إلى المراكز العسكرية الحدودية بواسطة شاحنات الحرس الوطني في الدرجة الأولى، وشاحنات الجيش الوطني التونسي في الدرجة الثانية.

79. نقلا عن محمد عباس «من كواليس التاريخ- الإمداد إبان حرب التحرير- قطار الثورة الذي تغنى به شعراء الملحون- قراءة في كتاب عبد المجيد بوزبيد»، جريدة الشروق، ع 1451 (الاثنين 8 أوت 2005)، ص 101.

- لكن وبعد امتلاك جبهة التحرير الوطني لأسطول عسكري خاص بها.⁽⁸⁰⁾
وأصبحت تتولى مهمة النقل بنفسها، تحولت مهمة الحرس الوطني التونسي
إلى حماية الأسطول الجزائري وتسهيل المرور والتنقل.⁽⁸¹⁾

ت- الدعم الطبي والصحي:

تمثل الدعم الطبي والصحي الذي قدمته تونس للثورة الجزائرية في مجموع
الخدمات الطبية الموجهة لعلاج الجرحى والمصابين من أفراد جيش التحرير الجزائري
في المستشفيات التونسية، وتمكينهم من متطلبات الرعاية الصحية التامة (الراحة
والنقاهاة مثلا)، فضلا عن الأدوية المخصصة للثورة، وفي هذا الإطار يقول المؤرخ
الفرنسي بنيامين ستورا:

«... ففي تونس كان رجال (ج.ت.و)، والذين يعبرون الحدود يستفيدون من التموين
والسكن، كان الجرحى يعالجون في المستشفيات ويحول ذوو الإصابات البليغة منهم إلى
مدينة تونس، وفي عام 1956 نشر وزير الصحة التونسي مذكرة تحضر على مستخدمي
المستشفيات إعطاء أية معلومات عن هذه النشاطات وعن المرضى الذين يعالجونهم...»⁽⁸²⁾
لقد كان أفراد جيش التحرير الوطني يتلقون الإسعافات في المستشفيات التونسية،
وخاصة المستشفى الصادقي (الحبيب ثامر)، ومستشفى الكاف وسوق الأربعاء وسوسة،
إضافة إلى المستشفيات التي كان يشرف عليها جيش التحرير الوطني الجزائري⁽⁸³⁾ بنفسه
في غار الدماء وتاجروين وتالة⁽⁸⁴⁾، وتونس العاصمة نفسها.⁽⁸⁵⁾

وفي هذا المضمار احتلت مدينة الكاف الحدودية المرتبة الأولى، حيث لعبت دور
مركز الاتصال والتنسيق، وكان مستشفى الكاف يعتني بالجرحى الآتين من كل مناطق

80. محمد لطفي الشايب، مرجع سابق، ص 7.
81. - في سنة 1961 أصبح الأسطول الجزائري العسكري يتكون من 100 عربة نقل، منها 50 شاحنة، وفي فيفري سنة 1962 ارتفع
هذا العدد إلى 400 عربة نقل منها 200 شاحنة.
82. مصالي الحاج راند الوطنية الجزائرية، مرجع سابق.
83. كانت (مصلحة الصحة والإسعاف) تحت إشراف أطباء جزائريين التحقوا بالثورة مبكرا، أمثال الدكتور النقاش والدكتور عيسى
ميند، والدكتور العيد إدير، والدكتور رحمان، والدكتور لعلام وغيرهم كثير...
84. عميرة عليّة الصغير «جيش التحرير الوطني الجزائري في تونس»
85. كان الدكتور النقاش يشرف على مصحة في نهج الزاوية البكرية في تونس.

الجزائر، وعندما لا تكون هناك أماكن كافية للجرحى، يحولون إلى مستشفيات أخرى بواسطة سيارات الحرس الوطني التونسي إلى تاجروين وباجة، وبنزرت، وقابس، وسوق لربعاء، ومدنين، وقفصة، والقصرين إلخ...

فضلا عن ذلك، فقد سمحت السلطات التونسية لجهة التحرير الوطني بإنشاء مراكز صحية ثابتة في كل من الصادقية وغار الدماء والكاف، زيادة عن مراكزها الصحية المتنقلة في مراكز الحدود ومخيمات اللاجئين⁽⁸⁶⁾ تحت إشراف أطباء جزائريين.⁽⁸⁷⁾

ث- الدعم الاقتصادي والاجتماعي:

إن الدعم الاقتصادي الذي تلقته الثورة الجزائرية من طرف الحكومة التونسية عبر عنه الباحث والمؤرخ التونسي الأستاذ محمد لطفي الشايببي بقوله:

«... لئن كانت مساهمة الميزانية التونسية في تمويل «الثورة الجزائرية» غير معروفة وفي مجملها ليست هامة، نظرا للصعوبات الاقتصادية التي شاهدها البلاد التونسية، فإن التبرعات المادية لصالح جبهة التحرير هامة، ورسميا مدعمة من طرف الدولة، إذ تؤكد بعض المعلومات أن الحكومة التونسية كانت بمثابة الممول لجبهة التحرير وذلك من خلا تجميع الهبات المرسلة من قبل مختلف الدول العربية وتحويل بعض العملات بغاية استرداد المواد اللازمة من الخارج. هذا بالإضافة إلى العمليات التي تمارسها جبهة التحرير بالخارج كانت تحت غطاء اسم شركة تصدير وتوريد تونسية والتي تحصلت على ترخيص بهدف إدخال البضائع دون أداء المعالج الجمركية...»⁽⁸⁸⁾

وقد وضعت السلطات التونسية في هذا الإطار على ذمة جبهة التحرير الوطني الجزائرية العديد من المحلات والبنائات والمراكز، بلغ عددها حسب إحدى الدراسات 59 مركزا، وذلك بهدف إيواء قادة الجبهة، أو لاستخدامها لتقديم المساعدات الغذائية والمادية والخدمات الإدارية للاجئين الجزائريين في المدن الحدودية وتونس العاصمة⁽⁸⁹⁾

86. لمياء بوقريوة، مصدر سابق، ص 217.

87. للمزيد من التفاصيل، أنظر محمد أمير.

88. الشايببي، مرجع سابق.

89. عادل بن يوسف، مرجع سابق، ص 28.

وفي هذا السياق أيضا يمكن إدراج المرسوم الذي أصدرته وزارة المالية والتجارة في 11 نوفمبر 1960 والذي يقضي بإعفاء السلع والمساعدات الإنسانية المقدمة للهِلال الأحمر الجزائري من الضرائب الجمركية.⁽⁹⁰⁾

ج- الدعم الإعلامي والدعائي:

كانت تونس مركزا هاما للدعاية والإعلام حول الثورة الجزائرية، وقد ازدادت هذه الأهمية بعد انتقال الحكومة الجزائرية المؤقتة إليها، ثم بعد تأسيس وكالة الأنباء الجزائرية سنة 1961 على الأراضي التونسية.

إن الدعم الإعلامي التونسي على المستوى الرسمي تمثل بالدرجة الأساس في سماح السلطات التونسية ببث برامج إذاعية خاصة بالثورة الجزائرية، وقد بدأ هذا الدعم بعد استقلال تونس مباشرة، ففي 20 أبريل 1956 كلفت الحكومة التونسية الصحفي التونسي «عبد العزيز لعروسي» بإدارة القسم العربي للإذاعة التونسية، وبعد بضعة أسابيع من هذا التاريخ بدأت الإذاعة الوطنية التونسية تبث برنامجا خاصا بالجزائر تحت عنوان «صوت الجزائر الحرة»، وقد أثار هذا البرنامج الجريء آنذاك ضجة إعلامية وأزمة سياسية بين الحكومة التونسية الفتية وفرنسا، فأصبح يحمل عنوان «صوت الجزائر العربية الشقيقة».⁽⁹¹⁾

كما أسهمت هذه الإذاعة بدورها بالتعريف بالقضية الجزائرية، من خلال الحصص التي كانت تبثها عن معاناة الشعب الجزائري تحت الاحتلال، فضلا عن قيامها بفتح أبوابها لعدد من الكتاب والأدباء الجزائريين للعمل فيها كعبد الحميد بن هدوقة، والاخضر عبد القادر السائحي ووعمر البرناوي وغيرهم.⁽⁹²⁾

كما كانت أجهزة الإعلام التونسية سواء أكانت رسمية أو مستقلة تتسابق في نشر أخبار الثورة الجزائرية وتمجيد بطولاتها والتنويه بمواقف قادتها، بحيث لم تكن تصدر صحيفة يومية أو أسبوعية إلا وفيها عن ثورة الجزائر مقال أو قصيدة أو بلاغ...⁽⁹³⁾

90. لمياء بوقريوه، مرجع سابق، ص 210.

91. محمد لطفي الشايب، مرجع سابق، ص 9.

92. محمد الصالح الجابري: التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس، ص 243

93. محمد الصالح الصديق: شخصيات فكرية وأدبية- هذه مواقفنا من ثورة التحرير الجزائرية، الجزائر، دار الأمة، ط 1- 2002، ص 271.

ح- الدعم التربوي والتعليمي:

بدأ دعم الحكومة التونسية للثورة الجزائرية في ميداني التربية والتعليم منذ سنة 1956م، لكنه تقنن أكثر مند تأسيس الجامعة التونسية سنة 1960م، حيث قامت الحكومة التونسية بتخصيص عدد هام من المنح المدرسية والجامعية إلى التلامذة والطلبة الجزائريين، وقد بلغ عدد هذه المنح خلال السنة الدراسية 1960-1961، 536 منحة، توزعت كالتالي:

أ- 499 منحة في التعليم الثانوي.

ب- 37 منحة في التعليم العالي.

وقد وجد التلاميذ والطلبة الجزائريون حسن القبول والتعاون من قبل زملائهم التونسيين في المؤسسات التعليمية التونسية التي احتضنتهم، ولم يتوقف هذا الحضور الجزائري عند استقلال الجزائر سنة 1962، بل تواصل إلى سنوات أخرى.⁽⁹⁴⁾

خ- الدعم الوقائي والأمني: (تسهيل المرور وتوفير الأمن والحماية)

تحصل الجزائريون المقيمون في تونس على «جواز تنقل» مؤشر من طرف السلطات الأمنية التونسية⁽⁹⁵⁾ فضلا عن تمتع عناصر جبهة التحرير الوطني القيادية بالحرية التامة في التنقل داخل التراب التونسي، وبالحماية من قبل السلطات الأمنية التونسية.⁽⁹⁶⁾ وقد أكد الرائد قاسي، ضابط جيش التحرير الوطني هذه الحقيقة في تقريره الشامل الذي قدمه لبعثة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تونس يوم 5 أفريل سنة 1960 فقال:

«... بمجرد إظهار إجازة مرور جبهة التحرير الوطني أو جيش التحرير الوطني كان يتم السماح بعبور أشخاص لا يملكون وثائق إثبات الهوية وسيارات ليس لها بطاقات رمادية...»⁽⁹⁷⁾

94. عادل بن يوسف «النخبة التونسية والحركة الوطنية الجزائرية (1927-1962)»، *المجلة التاريخية المغربية*، ع 109 (جانفي 2003)، ص 29-30.

95. الشايب، مرجع سابق، ص 5.

96. المرجع نفسه، ص 8.

97. أنظر نص التقرير كاملا في محمد حربي (أرشيف الثورة الجزائرية - ملف رقم 95).

د- الدعم الإنساني (الاهتمام بمسألة اللاجئين):

شكل تدفق اللاجئين الجزائريين الذي كان يعد بعشرات الآلاف إلى الأراضي التونسية عبئا كبيرا على الحكومة التونسية «الفتية» لكن الحكومة التونسية لم تتوان في بذل مجهودات إضافية لاستقبال هذا الكم الهائل من اللاجئين من حيث تأمين الإيواء والإقامة وتحسين ظروفهم المعيشية قدر الإمكان.

وقد أكد المسؤولون التونسيون خلال الاجتماع الثلاثي الذي انعقد بتونس في شهر جوان سنة 1958 على الاستمرار في تقديم المساعدات لهؤلاء اللاجئين، وأشار السيد الطيب المهيري إلى التضامن الرائع بين اللاجئين وسكان المناطق الحدودية رغم الفقر والحرمان الذي كان يعاني منه هؤلاء السكان، كما ذكر أيضا بمزايا العمل الذي أنجزته حكومة بلاده على الصعيد الدولي «حيث شدت انتباه العديد من الهيئات الدولية المكلفة بشؤون اللاجئين، وجعلت الكثير من الهيئات الدولية تسارع نحو تونس لمعالجة هذه القضية، كما جلبت العديد من التبرعات من مختلف الدول.»⁽⁹⁸⁾

وقد أشاد المرحوم أحمد بومنجل في تقرير رفعه إلى الحكومة المؤقتة سنة 1959 بذلك العمل اعترف بعظيم أفضاله على الجزائر.⁽⁹⁹⁾

وللعلم فقد فتحت الإدارة التونسية أبوابها للعديد من اللاجئين للعمل فيها، كما قدمت لهم التسهيلات الإدارية اللازمة لتصرف حياتهم اليومية، طوال مدة إقامتهم على الأراضي التونسية.

98. محمد حربي، أرشيف الثورة الجزائرية

99. المصدر نفسه

3- المواقف الرسمية للحكومة التونسية ومساعدتها لتدويل القضية الجزائرية⁽¹⁰⁰⁾ :

مرت العلاقة بين الحكومة التونسية والثورة الجزائرية من استقلال تونس سنة 1956 إلى استقلال الجزائر سنة 1962 بعدة مراحل، ساد بعضها الوثام والانسجام، وساد بعضها الآخر التوتر والصدام.

فالفترة الواقعة بين سنتي 1956 و 1958 على سبيل المثال قامت فيها الحكومة التونسية رغم الظروف الصعبة التي كانت تمر فيها تونس بمنح بعض التسهيلات لجيش التحرير الوطني، كما قامت بالسماح للسلطات التونسية باستقبال وإيواء اللاجئين الجزائريين الذين تدفقوا على تونس في تلك الفترة بعشرات الآلاف كما مر معنا من قبل.

كما أنها عبرت عن موقفها من القضية الجزائرية بشكل علني وصريح وكان للرئيس الحبيب بورقيبة تصريحات كثيرة في هذا الشأن، نذكر منها المواقف التالية على سبيل المثال:

في خطابه الذي ألقاه يوم 20 أكتوبر سنة 1956 قال بورقيبة:

«... إن تونس لن تسمح لفرنسا باستعمال ترابها كنقطة انطلاق في الحرب التي تشنها في الجزائر، وأن على فرنسا أن تعلم بأن جيشها المرابط بتونس لا يمكن بأي حال أن ينسق أي عملية مع الجيش الفرنسي المتمركز بالجزائر....»⁽¹⁰¹⁾

وبتاريخ 04 أفريل سنة 1957 قال بورقيبة في خطاب ألقاه على الشعب التونسي:

100. للتوسع أكثر في هذا الميدان أنظر مايلي:

- عبد القادر العربي «تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي (1949-1980)» أطروحة دكتوراه- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس- 1999.

- محمد حبيب اللولب «التولسيون و الثورة الجزائرية (1954-1962)»، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قسم التاريخ- 2006-2007.

101. أنظر نص الخطاب كاملا في جريدة (العمل) الصادرة يوم 5 أفريل 1957م.

«إن ضبط الأمور شيء حسن، لذا سنعلن بأننا سنبقى متضامنين مع الشعب الجزائري، دائما وأبدا لم نقبل تحت أي اعتبار أو امتياز التخلي عن الكفاح معه من أجل الحياة أو الممات. وإن موقفنا واضح ومعروف لدى الشعب الفرنسي وحكومته وقد سبق لي أن أعلنت بأن الفرنسيين إذا كانوا أصدقاءنا فإن الجزائريين هم أشقاؤنا. وأتمنى أن لا نرغم على تفضيل أحدهما على الآخر، كما سبق لي أن أعلنت بوضوح تام بأننا لن نتخلى أبدا عن إخواننا الجزائريين، لا لكونهم إخوان فحسب بل لأنه طالما بقي الاستعمار في الجزائر، فإن استقلالنا سيبقى مهددا دوما، لذا فلن نقبل بأي ضغط كان، ولن نتراجع عن موقفنا إطلاقا...»⁽¹⁰²⁾

وقبل ذلك التاريخ، وبالتحديد في شهر أفريل سنة 1956، صرح بورقيبة لجريدة «LE FIGARO» الباريسية فقال:

«... إن الحكومة التونسية لن تساعد الجيوش الفرنسية التي بقيت في تونس لمنع نقل الأسلحة والذخيرة عبر الحدود الشرقية الجزائرية، وأنه لا يمكننا منع مساعدة أشقائنا الجزائريين، مهما كانت الضغوطات، والتهديدات التي نتعرض لها (...). طبعا نحن لسنا مستعدين لإعلان الحرب على فرنسا، لكن في حالة دخول متطوعين تونسيين إلى الثورة الجزائرية باسم التضامن العربي، للمشاركة في الكفاح المسلح، كما حدث أثناء حرب فلسطين، فليس في وسعنا الاعتراض عليه أبدا...»⁽¹⁰³⁾

وفي 20 أكتوبر من السنة ذاتها، ندد بورقيبة بتصرف القوات الفرنسية التي دخلت حرمة التراب التونسي لملاحقة المجاهدين الجزائريين فقال:

«... إن السلطات الفرنسية يجب عليها أن تفهم بكونها مطالبة من خلال احترام كل جزائري موجود ببلدنا السيادة التونسية، وأن تونس لن تسمح لفرنسا باستعمال ترابها كنقطة انطلاق في الحرب التي تشنها في الجزائر، و أن على فرنسا أن تعلم بأن جيشها المرابط في تونس لا يمكن بأي حال أن ينسق أي عملية مع الجيش الفرنسي المتمركز بالجزائر...»⁽¹⁰⁴⁾

102. نفا عن محمد لطفي الشايب، مرجع سابق.

103. المرجع نفسه، ص 11.

104. السيرت حورية «تطور المواقف التونسية والمغربية من الثورة الجزائرية من 1954 إلى 1962». مذكرة نهاية الدراسة من أجل نيل شهادة ليسانس التعليم في التاريخ والجغرافيا المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2002، ص 17.

لقد اعتبرت القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر التضامن الشعبي على الحدود الجزائرية- التونسية مؤشرا واضحا على وجود قاعدة خلفية لجيش التحرير الوطني للدعم اللوجستيكي، ومنطقة عبور للأسلحة وللإيواء وتمركز فرق جيش التحرير الوطني.

وبعد أن تأكدت السلطات الاستعمارية الفرنسية أن هذا التضامن الشعبي سيشكل خطرا على مستقبل وجودها في الجزائر، راحت توجه موجة من الانتقادات للسلطات التونسية وتمارس عليها شتى الضغوط لتضييق الخناق على فرق جيش التحرير الوطني المتمركزة في الأراضي التونسية، الأمر الذي جعل الرئيس الحبيب بورقيبة يبحث عن مخرج لهذه الأزمة فطالب بأن توضع المنطقة الحدودية تحت رقابة هيئة الأمم المتحدة، وبهذا أراد بورقيبة أن يدول القضية الجزائرية، ويتملص من تحمل المسؤولية أمام السلطات الفرنسية بفعل الاشتباكات الكثيرة التي كانت تقع بين الجيش الفرنسي وقوات جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود التونسية- الجزائرية، والتي كان فيها جيش التحرير الجزائري يكبد القوات الفرنسية خسائر مادية وبشرية بليغة، الأمر الذي جعل القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر تقوم بشن غارة جوية انتقامية على قرية (ساقية سيدي يوسف) الآهلة بالسكان، في شهر فيفري 1958م، حيث نتج عن هذه الجريمة أزمة سياسية حادة بين تونس وفرنسا، سرعان ما انتقلت إلى أروقة الأمم المتحدة، وانتهت بانتصار دبلوماسي تونسي، تحول إلى الإعلان عن مطلب شجاع من الحكومة التونسية لإجلاء القوات الفرنسية عن الأراضي التونسية.⁽¹⁰⁵⁾

بعد جريمة العدوان الفرنسي على قرية (ساقية سيدي يوسف) سنة 1958م بدأت القضية الجزائرية تأخذ بعدا دوليا، ما كان ليتحقق لولا هذه العملية العدوانية، ولولا مذكرة الحكومة التونسية، وقد صرح الرئيس الحبيب بورقيبة على إثر الاعتداء فقال:

«... يجب أن نعالج المرض من جذوره، فلقد اتضح من هذه الحادثة أنه هناك عشرات ومئات ساقية سيدي يوسف في الجزائر...»⁽¹⁰⁶⁾

أما السيد الباهي الأدغم فقد عبر هو الآخر بعد هذا العدوان بقوله:

105. مايدي نوري «العلاقات الجزائرية- المغربية أثناء الثورة»، مذكرة سنة أولى ماجستير - معهد التاريخ.
106. المجاهد، ع18 (15 فيفري 1958م).

«... إن هذه الحادثة تغدي شعور الأخوة والتضامن والدين واللغة الذي نشعر به إزاء إخواننا الجزائريين...»⁽¹⁰⁷⁾

أما الثورة الجزائرية فقد تجاوزت مع نتائج هذه المجزرة وتفهمت مقاصدها وغايتها، من خلال ما كتبه مجلة (المجاهد) لسان حال جبهة التحرير الوطني يوم 15 فيفري سنة 1958م، إذ قالت:

«... مساومات ومناورات دبلوماسية لشق الوحدة المغربية، وتهديدات ثم عدوان وحشي سافر على قرية الساقية بعد العديد من الحوادث على الحدود، كل ذلك قامت به فرنسا لعزل الجزائر عن شقيقتها و إجبار تونس على أن تتخلى عن تضامنها مع الجزائر...»⁽¹⁰⁸⁾

قابل بورقيبة ذلك العدوان بطلب السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للدفاع عن سيادة بلاده، ملمحا بأنه سيتوجه إلى (الكتلة الشرقية) للحصول على الأسلحة في محاولة منه للضغط على المعسكر الغربي، لكي يضغط بدوره على فرنسا، وأمام تلك الحادثة سعت الولايات المتحدة وبريطانيا للتوسط بين تونس وفرنسا للوصول على تسوية سلمية، وكانت مطالب تونس تتمثل في إجلاء القوات الفرنسية الباقية في الأراضي التونسية بحيث لم ترض باقتراحات الأمريكان والإنجليز بتجميع جزء من القوات الفرنسية في بنزرت والقيام بانسحاب جزئي لباقي القوات.⁽¹⁰⁹⁾

لقد تمكن بورقيبة بعد هذا العدوان، من التحرر نسبيا من الضغوط الفرنسية، وقامت تونس باستغلال الموقف واستثماره سياسيا لصالحها، فتها طلت عليها المساعدات الأمريكية، خاصة بين سنوات 1957 و 1961، حيث بلغت قيمتها 239,2 مليون دينار تونسي، منها 80% في شكل هبات، و 20% في شكل قروض⁽¹¹⁰⁾ وقد أدى هذا الابتعاد التونسي عن فرنسا وتحررها النسبي عن ضغوطاتها إلى المطالبة الصريحة بتصفية القواعد الفرنسية الموجودة على الأراضي الفرنسية، وإيجاد حل عاجل للقضية الجزائرية.⁽¹¹¹⁾

107. المصدر نفسه.

108. نفسه (15 فيفري 1958).

109. معمر العايب.

110. المرجع نفسه، ص 53.

111. نفسه.

4- تطور المواقف الرسمية التونسية:

في السنتين الأخيرتين من عمر الثورة الجزائرية (-1960 1962) أصبح موقف الحكومة التونسية الرسمي أكثر إيجابية من قضية الكفاح المسلح، وكان ذلك التطور ناتجا عن الضغط الشعبي على السلطات التونسية للوقوف على جانب الثورة الجزائرية، كما كان للمنظمات النقابية العمالية والفلاحية والطلابية بالتنسيق مع تنظيمات اجتماعية ومهنية مختلفة، دورا فعّالا في تعبئة وتنظيم الدعم التلقائي والطبيعي للشعب التونسي تجاه الثورة الجزائرية وخاصة في المناطق الحدودية.

كان تعامل الحكومة الفرنسية مع الثورة الجزائرية يتأرجح بين العامل الأول المتمثل في الضغط الجماهيري التونسي، لمساندة ودعم الكفاح المسلح في الجزائر، والعامل الثاني، الذي يعبر عنه الجانب الرسمي، تحت تأثير رأس النظام التونسي المتمثل في الرئيس بورقيبة المعروف بسياسته المعتدلة⁽¹¹²⁾، وقد انعكس هذان العاملان في تعامل الحكومة التونسية.

مع الثورة الجزائرية والتي انتصر فيها العامل الجماهيري في نهاية المطاف، والذي تضاعف أكثر بعد العدوان الفرنسي على (قاعدة بنزرت) التونسية يوم 20 جوان سنة 1961، حيث أصبح الموقف الرسمي متقاربا مع الرأي العام التونسي ومسايرا له في كثير من الأحيان، فأعلن عن الموافقة على تحويل نشاطات الحكومة الجزائرية المؤقتة من القاهرة إلى تونس في المرحلة الأخيرة من الحرب (-1960 1962)، كما أن الرئيس بورقيبة نفسه، بدأ يتخذ مواقف جريئة ومتشددة من الاستعمار الفرنسي ويؤيد صراحة الكفاح المسلح في الجزائر اعتبره الوسيلة الوحيدة لاستقلال الجزائر، واسترجاع سيادتها، وقد عبر عن ذلك الموقف في خطاب له ألقاه على الشعب التونسي سنة 1960م فقال:

«... واليوم وبعد خمسة أعوام وثمانية أشهر مرت في كفاح وصمود أشم ودماء ودموع، لم يسع فرنسا والجنيرال ديغول إلا أن يغيروا نظرتهمما للشعب الجزائري، وأن يكبرا فيه الصمود العظيم وشجاعته النادرة وبطولته، وهو الكفاح الذي أقام الدليل على

112. كان يشير إلى اعتراف الرئيس الفرنسي في 14 يونيو 1960 بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

أن الجزائريين يفضلون الموت على الاحتقار مما جعل الشعب الجزائري الجزائري يقف ويصمد في كفاحه كرجل واحد...»⁽¹¹³⁾

وفي مقابل هذا الدعم والتضامن التونسي مع الثورة الجزائرية فإن قيادة الثورة بدورها استغلت حادثة العدوان الفرنسي الغاشم على قاعدة بنزرت وأكدت للحكومة التونسية عن استعدادها التام للمقاومة بجانب الشعب التونسي وشعوب المغرب العربي ككل، وقررت وضع كل إمكانياتها المتواجدة على الأراضي التونسية لمساندة ومؤازرة الأشقاء التونسيين ضد العدوان الفرنسي، ووقف المفاوضات بينها وبين فرنسا، مؤكدة أن مسألة تحرير كل أراضي المغرب العربي غير قابلة للتفاوض، ولا يمكن التنازل عن أي شبر أو قاعدة ولو أدى ذلك إلى إحياء المعارك المشتركة من جديد.

.....
113. لمزيد من التفاصيل و التوسع أكثر أنظر الدكتور إسماعيل دبش: السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، ط 1- 2000، ص 114-116.

مصادر الفصل الثاني

أولاً: المصادر والمراجع (الكتب) :

- تلايليه، علي: لاجئ الحدود الشرقية في مذكرات طبيب، منشورات الجاحظية- الجزائر- 1999.
- الجابري، محمد الصالح: التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس.
- دبش، إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، ط1- 2000.
- سعدي، عثمان (الرائد): مذكرات، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1- 2000.
- ستورا، بنيامين: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1898-1974)، ترجمة، الصادق العمري، الجزائر، دار القصة.
- سعيداني، الطاهر: القاعدة الشرقية- قلب الثورة النابض، الجزائر، دار الأمة، ط1- 2001.
- الصديق، محمد الصالح: شخصيات فكرية وأدبية- هذه مواقفنا من ثورة التحرير الجزائرية، الجزائر، دار الأمة، ط1، 2002.
- المدني، أحمد توفيق: حياة كفاح، الجزء الثالث، مع ركب الثورة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1- 1982.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون- المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954، المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية (د ت).
- عبد الله، الطاهر: الحركة الوطنية التونسية- رؤية شعبية قومية جديدة (1830-1956)، تونس، دار المعارف للطباعة والنشر (د ت).

ثانيا: الرسائل والأطروحات والمذكرات الجامعية :

(1) بوقريوة، لمياء «العلاقات التونسية- الجزائرية (1954-1962)»، أطروحة مقدمة لكلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية بجامعة وهران لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2005-2006.

(2) السيرت، حورية «تطورات المواقف التونسية والمغربية من الثورة الجزائرية من 1954 إلى 1962»، مذكرة نهاية الدراسة للسانس في التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ، 2001-2002.

(3) مقالاتي، عبد الله «دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية (1954-1962)»، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة- كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ 2000-2001.

(4) العايب، معمر.

ثالثا- الأبحاث والدراسات والمقالات :

(1) بن يوسف، عادل «النخبة التونسية والحركة الوطنية الجزائرية (1927-1962)»، المجلة التاريخية المغربية، س30، ع109 (جانفي 2003).

(2) بونوة، عبد الحليم «الشهيدة موساوي مسعودة بطلة الثورتين الجزائرية والتونسية»، جريدة الشروق اليومي، ع 1787 (الأحد 10 سبتمبر 2006).

(3) بوعزيز، يحي «دماء الساقية والكفاح المشترك بين الشعبين الشقيقين الجزائري والتونسي»، صوت الأحرار (8 فبراير 1999).

(4) تركي، عروسيه «معارك السدود بتونس» المجلة التاريخية المغربية، س28، ع102 / 103 (ماي 2001).

(5) الجابري، محمد الصالح «الثورة الجزائرية في مجلة الفكر» الثقافة، س16، ع91 (يناير- فبراير 1986).

- (6) ربيع، مبارك «لجنة التنسيق بين جيش التحرير الجزائري وجيش التحرير المغربي: دواعي التأسيس والأهداف - 15 يوليو 1955.» في (أعمال الملتقى الدولي حول نشأة و تطور جيش التحرير الوطني) (الجزائر - جويلية 2004).
- (7) السعيد، حسن «نشأة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في معركة التحرير»، الأصالة، ع22 (أكتوبر ديسمبر 1974).
- (8) الشايبي، محمد لطفي «الدولة التونسية الجديدة والثورة الجزائرية» (1954-1962). (دراسة)
- (9) الصغير، عميرة عليّة «تونس قاعدة خلفية للثورة الجزائرية» في (الملتقى الدولي حول الثورة الجزائرية في الكتابات العربية والأجنبية).
- (10) الصغير، عميرة عليّة «جيش التحرير الوطني الجزائري في تونس» في أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد في الجزائر أيام، 2، 3، 4، جويلية 2005).
- (11) الصغير، عميرة عليّة «التونسيون والثورة الجزائرية.» (دراسة)
- (12) ضيف الله، عبد السلام «إبراهيم المحواشي يستنطق الذاكرة والمذكرة- الحلقة السادسة- انشغال تونس بالتضامن مع الجزائر»، الشروق (تونس) (15 مارس 1974).
- (13) قنطاري، محمد «هجمات أول أكتوبر 1955 بالقطاع الوهراني»، جريدة الشعب، الجزائر، ع 10195 (الإثنين 4 أكتوبر 1993).
- (14) لبيض، سالم «وثيقة عن الحركة الاستقلالية في المغرب العربي- اليوسفية»، المجلة التاريخية المغربية، س27، ع9-7-98 (ماي 2000).
- (15) عباس، محمد «من كواليس التاريخ- الإمداد إبان حرب التحرير- قراءة في كتاب عبد المجيد بوزبية»، الشروق اليومي، ع1451 (الاثنين 8 أوت 2005).

(16) عباس، محمد «من كواليس التاريخ- مع عبد الحفيظ كيرامان»، الخبر (6) سبتمبر 2007).

(17) الميلّي، محمد «عن تضامن الجزائر مع تونس...» «الشروق»، ع1582 (الخميس 12 جانفي 2006).

رابعاً: الجرائد والدوريات :

(1) المقاومة، ع7 (16 فيفري 1957).

(2) المقاومة، ع16 (3 جوان 1957).

(3) المجاهد، ع2 (سبتمبر 1956).

(4) المجاهد، ع18 (15 فيفري 1958).

(5) المجاهد، ع22 (15 أفريل 1958).

(6) المجاهد، ع29 (17 سبتمبر 1958).

(7) المجاهد، ع75 (22 أوت 1960).

(8) المجاهد، ع85 (19 ديسمبر 1960).

(9) الصباح (17 ماي 1957).

(10) الأمل (8 نوفمبر 1957).

(11) العمل، (5 أفريل 1957).

(12) الشروق (الخميس 12 جانفي 2006).

الفصل الثالث :

الدعم المغربي للثورة الجزائرية

الفصل الثالث

الدرع المغربي للثورة الجزائرية

أولاً : مرحلة التضامن المشترك 1947-1956

كان العمل المشترك بين أقطار المغرب العربي قبل ثورة التحرير الجزائرية يتميز بدرجة عالية من التفاهم والانسجام والتنسيق، وهو عمل يرتكز على وحدة الشعبين في الثقافة واللغة والدين، والمصير التاريخي المشترك الذي فرضته الجغرافية السياسية عبر حقب تاريخية متتالية، هذه التجربة التاريخية أثمرت بدورها على رصيد نضالي مليء بالقيم الجهادية المشتركة سواء تعلق الأمر بتبليغ الرسالة السماوية والذود عنها، أو مقاومة الغزاة الحاقدين من روم ووندال وأسبان وإفرنج.

لذلك مثل الاستعمار الفرنسي في بلاد المغرب العربي الإسلامي تحدياً سياسياً وحضارياً لصليبية جديدة، اقتضت هذه الظاهرة الاستعمارية بدورها صيرورة جهادية مشتركة من قبل السكان المحليين، الشيء الذي أدى إلى تأسيس فضاءات رسمية وشعبية ساهمت في بلورة مشروع مغاربي مشترك لمقاومة الاستعمار الفرنسي من جهة، وإعادة بناء الصرح الوحدوي المغاربي من جهة أخرى.

وكان من بين تلك الفضاءات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين التي أنشئت سنة 1919 في الجزائر العاصمة وضمّت طلبة من الجزائر والمغرب وتونس، ومن بعدها تأسس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا بباريس سنة 1927 في سياق ولادة حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1926م الذي كان في الأساس حزبا مغاربيا، والذي منه انبثقت حركات المقاومة والتحرير في المغرب العربي.

لقد كان مؤتمر المغرب العربي الذي انعقد في القاهرة من 15 إلى 22 فبراير 1947، بمشاركة أهم الأحزاب المغاربية: حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار للحريات الديمقراطية في الجزائر، وحزب الاستقلال المغربي والحزب الدستور التونسي أهم إنجاز

سياسي تتوصل إليه الحركات السياسية في بلاد المغرب العربي لتطرح مشروعاً مشتركاً لكيفية تحرير المغرب العربي من طنجة إلى الجريد. كما انبثق عنه ميلاد مكتب المغرب العربي الذي شكل بدوره «لجنة تحرير المغرب العربي» بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي في 19 ديسمبر من نفس السنة، والتي انضم إليها فيما بعد شخصيات وطنية من أمثال محمد خيدر، علال الفاسي، حسين آيت أحمد، أمحمد يزيد، وإبراهيم طوبال، وصالح بن يوسف. وكان من بين مهامها تحضير وتنسيق الجهود لانطلاق الكفاح المشترك لتحرير الأقطار المغاربية.⁽¹⁾

كان إعلان الملك محمد الخامس المشهور بطنجة في 10 أبريل 1947 الذي أكد فيه على عزيمة وإرادة شعبه في نيل حريته وإنجاز استقلاله الوطني، بإلغاء «معاهدة الحماية» بأي شكل من أشكال النضال، وكذلك الإفصاح عن نواياه وهويته السياسية والحضارية بانتماء المملكة المغربية إلى الجامعة العربية والأمة الإسلامية.

كان لهذا الإعلان تأثيره الإيجابي على معنويات الشعب المغربي الذي تجاوب معه، في الوقت الذي تسبب في أزمة سياسية مع سلطات الحماية الفرنسية، وفي غمرة هذا التجاوب الشعبي مع الملك، وفي ظل القطيعة السياسية مع نظام الحماية، تزايدت وتيرة الكفاح المسلح والمظاهرات الشعبية، الشيء الذي لم يرض سلطة الحماية واعتبرته تحريضا سياسيا من الملك، فتدخلت بقواتها العسكرية لقمع المظاهرات الشعبية في كل من مراكش، بني ملال، تطوان، وجدة، الخميسات وأغادير. وشرع الجنرال جوان في إعداد خطة تستهدف الإطاحة بسلطة الملك.

وردا على هذه الخطة، قررت مجموعة من الوطنيين والمناضلين المغاربة في 7 أبريل 1951 تنظيم أولى خلايا المقاومة بالجنوب لمواجهة الاستعمار باللغة التي يفهمها، والقيام بنسف الأهداف الاستعمارية وتخريبها.⁽²⁾

1. أهم ما جاء به المؤتمرون من قرارات هي: أن تلتزم كل الأحزاب بميثاق عمل وطني مشترك لتحرير المغرب العربي. لا يجوز لأي حزب أو لأي حركة أن تنفرد بمفاوضات مع الاستعمار الفرنسي أو أن تبحث عن حل الفرادي لقضيتها. أنظر نص الوثيقة عند الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة من 1930 إلى 1956م مكتبة الجماهير، بيروت 1976 ص 83 وما بعدها.

2. الحاج حسين برادة، المصدر السابق، ص 25، 26.

لقد تفاقمت الأزمة السياسية بين القصر وسلطات الحماية عندما تعرض متظاهرو إضراب الدار البيضاء إلى القمع في 08 ديسمبر 1952 احتجاجا على مقتل الزعيم النقابي فرحات حشاد في تونس، وتلتها مظاهرة وطنية أخرى في مدينة وجدة ضد الاحتلال الفرنسي في 16 أوت 1953.

وعلى اثر هذه الأحداث، قررت القوات الفرنسية في 20 أوت خلع السلطان محمد الخامس ونفيه إلى جزيرة كورسيكا، ومن ثم إلى مدغشقر، مما أدى إلى اشتداد المقاومة التي تصل إلى ذروتها في 07 نوفمبر 1953 بتحويل القطار الذي يصل الدار البيضاء بالجزائر عن سكوته.⁽³⁾

وفي خضم هذه الأحداث المغربية، كانت الحركة الوطنية الجزائرية تتابع باهتمام ما يجري بالمغرب وفي هذا الشأن نسجل موقف كل من جمعية العلماء المسلمين وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فقد أصدرت لجنة الإفتاء باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فتوى أقرت فيها علماء المغرب على فتواهم، واعتبرت «العصاة الكلاوية والكتانية» التي تولت الحكم بعد عزل السلطان محمد الخامس مارقة من الإسلام، يجري عليهم ما يجري على المارقين، وليس لهم من صفة تخولهم الكلام باسم الأمة التي نبذتهم. وقد نشرت فتوى علماء الجزائر هذه في جريدة البصائر التابعة لجمعية العلماء،⁽⁴⁾ مرفقة بملف كامل عن نضال ملك المغرب وشعبه وأحزابه.

وفي هذا السياق صرح نائب رئيس الجمعية محمد خير الدين باسم لجنة الإفتاء أن «الولاية الوحيدة الصحيحة هي ولاية سيدي محمد بن يوسف، وأن طاعته مستمر لزومها لكل مسلم مغربي يؤمن بالله ورسوله، وأن كل ولاية في المغرب باطلة ما لم تكن مستمدة من ولايته، كما نقرر أن كل فعل أو قول يصدر عن أي إنسان في المغرب تحت الضغط والتهديد والإكراه باطل ولا يلزم الأمة المغربية كما قرر الإسلام أن كل أفعال الكره لا تلزمه.» وقرر أعضاء لجنة الإفتاء أن: «كل ما يمارس باسم الإمام المفروض الجديد باطل غير شرعي لأن ولايته باطلة، وما هو إلا آلة مسخرة في يد عصاة الفساد والاستعمار.»

3. د. عبد القادر صحراوي، محمد الخامس والثورة الجزائرية دعم ملك وشعبه، الذاكرة الوطنية، 2005، عدد خاص، المغرب.

4. في عددها الصادر في سبتمبر 1953.

وأكدت لجنة الإفتاء أن العالم بأسره يعلم «أنه لا سلطة اليوم بالمغرب إلا للإدارة الفرنسية الاستعمارية، فهي التي تعمل وحدها باسم المغاربة، وهي الخصم والحكم، وكان فعلها في خلع الإمام الشرعي يوم العيد احتقارا لعواطف المسلمين ومحاربة الإسلام، وإننا نحیی في أمير المؤمنين وإمام المسلمين سيدي محمد بن يوسف العزة الإسلامية والشهامة العربية، فقد قاوم الضغط والإكراه، واختار ما يختاره كل بطل شهم غيور، فلم يطأئ الرأس، ولم يذل أمته ولا دينه، فله من النصر والتأييد.»

إن المتتبع لما كتب في مجلة البصائر منذ بدايات تصعيد النضال الملكي الراض والمقاوم لمختلف أشكال الضغط الاستعماري، يستخلص أن جمعية العلماء وهيئة تحرير جريدتها تبنتا قضية محمد الخامس دينيا ووطنيا، على الرغم من الحظر القانوني والسياسي الذي كان مفروضا على ممارسة الجمعية للنشاط السياسي. وهذا يعني أن مكانة محمد الخامس الدينية والوطنية في قلوب علماء مسلمي الجزائر كانت تستوجب هذه الجرأة السياسية، التي تبنتها الجمعية في احتجاجها على البطش الاستعماري الممارس ضد الشعب والسلطان على السواء. والأكثر من ذلك فقد دأبت جريدة الجمعية على نشر نداءات محمد الخامس من منفاه الداعية إلى المقاومة والكفاح ونشر أعمال الفداء والمقاومة المسلحة المغربية في المدن والأرياف، إلى أن استجابت فرنسا لنداء الحق، فأعدت السلطان محمد الخامس مكلا بالنصر والاستقلال إلى بلاده.

على ضوء هذه المواقف، كان وفد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المتكون من العربي التبسي، ومحمد خير الدين، وعبد اللطيف سلطاني أول وفد من المهنيين اللذين استقبلهم محمد الخامس بعد عودته إلى الرباط. وقد علق الشيخ خير الدين في مذكراته على الاستقبال الملكي لهم بقوله: «وقابلنا السلطان، وأبدى تعاطفا وتفهما لثورتنا الناشئة.»

أما حزب الشعب الجزائري، الذي كان منشغلا بأزمته الداخلية بين جناحيه الثوري الذي يؤمن بالكفاح المسلح من جهة، و الجناح التقليدي الذي يؤمن بالنضال السياسي السلمي من جهة أخرى، إضافة إلى الملاحقات الأمنية التي كان يتعرض لها مناضلوه بعد اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1949، فانحصرت معها منابره الإعلامية التي لم يعد

بإمكانها الإفصاح عن آراء الحزب ومواقفه السياسية، إلى غاية شهر مارس من سنة 1951، حين تمكنت مجموعة من مناضليه إصدار جريدة نصف شهرية تحت عنوان «المنار»، دون أن تعلن انتمائها لحزب الشعب أو لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، لكن خطها الافتتاحي كان يعبر عن توجهاتهما ومواقفهما السياسية.

وكان اهتمامها المنار منذ العدد الأول الصادر في 29 مارس 1951 منصبا على كفاح الشعب المغربي الذي بدأ يضيق الخناق على الاستعمار، وذكرت قراءها بمضمون خطاب محمد الخامس التاريخي في طنجة الذي أعلن فيه رغبة شعبه في الحرية وإرادته في إلغاء «معاهدة الحماية». كما ذكرت بتصريحاته الأخيرة أثناء زيارته لباريس خلال شهر فبراير 1951، واعتبر كاتب المقال مواقف محمد الخامس مشرفة، لأنه «عاهد الله والتاريخ بأن يبقى دوما وفيا لشعبه الكريم»، وبتاريخ 20 نوفمبر 1953 كتبت المنار قائلة: «نذكر، والأسى يملأ جوانحنا، الظروف الأليمة التي خلع فيها جلاله الملك سيدي محمد الخامس عن عرش مراكش العتيد»⁽⁵⁾

ثانيا : الدعم الشعبي للمغربي و مظاهره 1954-1962

لقد هزت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 استقرار النظام الاستعماري في المنطقة كلها بشكل جعلته يفقد صوابه وتوازنه السياسي والعسكري إلى درجة لم يعد بإمكانه التحكم في مجريات الأمور على امتداد الخريطة السياسية لبلاد المغرب العربي، الشيء الذي يتطلب منه مجهودا حريا أكبر، وهو ليس بمقدوره فعل أكثر من ذلك نتيجة تضعف جبهته الداخلية سياسيا واقتصاديا، وبات يفكر في كيفية تركيز قواته العسكرية على الجبهة الإستراتيجية بالنسبة له في المغرب العربي.

لقد أدرك قادة الاستعمار الفرنسي، أن تعميم ظاهرة الكفاح المسلح ضده في كل من المغرب والجزائر وتونس، سوف يشتت جهده العسكري، ويضعف قوته، ويقوض مرتكزاته السياسية والإستراتيجية ليس فقط في المغرب العربي وحسب بل وفي بقية مستعمراته الأفريقية من جهة، ويمكن حركات التحرير في بلاد المغرب العربي من إنجاز مشروعها السياسي الذي طرحته في مؤتمرها المنعقد بالقاهرة عام 1947م من جهة أخرى، وهو

5. د. علي الإدريسي، محمد الخامس في عيون الوطنيين الجزائريين، الذاكرة الوطنية، عدد خاص، المغرب، (2005).

ما يفضي إلى الاستقلال السياسي، وإقامة وحدة المغرب العربي على الضفة الجنوبية لفرنسا وأوروبا الغربية، الشيء الذي يهدد استراتيجيا وعلى الدوام أمن ومصالح أوروبا والغرب عامة في ظل تنامي موجة حركة التحرر الوطني والقومي في البلاد العربية. ولكي تتفادى فرنسا السقوط في وحل المقاومة المشتركة في بلاد المغرب العربي، والحيلولة دون تحقيق مشروعها الوحدوي الذي أعلنت عليه في مؤتمر القاهرة عام 1947م، لجأت إلى إستراتيجية تفكيك جبهة المقاومة عن طرق المساومة والتفاوض بتقديم بعض التنازلات الجزئية لكل من تونس والمغرب على حساب القضية الجزائرية. فبالنسبة لتونس، تشكلت في أوت 1950م حكومة محلية برئاسة محمد شنيق والتي تولت التفاوض مع الحكومة الفرنسية بشأن منح تونس الاستقلال الذاتي مع إبقاء نظام الحماية كما جاء في المذكرة الفرنسية إلى الحكومة التونسية في ديسمبر 1951م الشيء الذي تم رفضه رسميا وشعبيا، واستمرت المقاومة إلى أن أعلن منديس فرانس بتونس في 31 جويلية 1954 إمكانية منح استقلال ذاتي لتونس في الشؤون الداخلية، وبعد مفاوضات تم التوقيع على اتفاقية الاستقلال الذاتي في 03 جوان 1955م. ومع انطلاقة الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954م عجلت فرنسا من استكمال المفاوضات مع الجناح اليميني ذو الميول الفرنسية بقيادة الحبيب بورقيبة، وتم الإعلان عن استقلال تونس في 20 مارس 1956م.⁽⁶⁾

أما على صعيد المغرب الأقصى، فإن الانتفاضة الشعبية والمقاومة المسلحة التي شهدتها مدن وأرياف المغرب (1953 1955) بعد خلع السلطان ونفيه، لم تتوقف رغم البطش والتنكيل والاعتقال، ورغم الوعود بالإصلاحات السياسية، الشيء الذي اضطر الحكومة الفرنسية الشروع في مفاوضات مباشرة مع زعماء الحركة الوطنية المغربية في أوت 1955م في اكس ليبين بفرنسا، انتهت بالتوقيع على اتفاقية تنص على خلع محمد بن عرفة وتأسيس مجلس العرش وتشكيل حكومة جديدة، وعودة محمد الخامس من منفاه، والإعلان عن استقلال المغرب في أبريل 1956م.

6. فوبليكوف «تحرير» تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، معهد الاستشراق، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، الجزء الثاني، ص282-283.

وباستقلال تونس والمغرب، تمكنت فرنسا من تفكيك وحدة حركة تحرير المغرب العربي التي تأسست في 1947م، والإجهاض على مشروعها الوحدوي، حتى تتفرغ وتنقل كل ثقلها العسكري لإخماد الثورة في الجزائر، في الوقت الذي قررت القيام بعدوان على مصر بتنسيق مشترك مع بريطانيا وإسرائيل في أكتوبر 1956م، وأبدى النظامان المغربي والتونسي ميولهما المنحازة إلى الغرب وارتباطهما بمشروع إيزنهاور عام 1957م.⁽⁷⁾

كانت القيادات السياسية الرسمية والشعبية في كل من المغرب وتونس تدرك أن استقلال بلديهما سوف يكون شكليا بدون استقلال شقيقتهما الجزائر، وأن إخماد الثورة فيها سيمكن فرنسا مرة أخرى من العودة إلى سياستها الاستعمارية والهيمنة على المغرب العربي كله؛ ولذلك فإن مصيرهما ومستقبلهما السياسي بات مرهونا بمصير ثورة التحرير في الجزائر، وانطلاقا من هذا الإدراك السياسي والاستراتيجي، ألقوا بكل ثقلهما في دعم الثورة الجزائرية وتحويل أراضهما إلى قواعد خلفية للتدريب والتمويل والإمداد اللوجستيكي رغم ارتباطهما السياسي مع فرنسا.

أما قيادة جبهة التحرير الوطني، فقد حرصت من جهتها على الإعلان منذ انطلاقة الثورة عن بعدها المغاربي كما ورد في نص بيان أول نوفمبر 1954 الذي أكد على وحدة المصير لشعوب المغرب، أن من أهداف الثورة الجزائرية هو: «تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي».⁽⁸⁾

وبهذا تمكنت الثورة الجزائرية من فرض واقع سياسي جديد بالمغرب العربي تمثل

في :

أ. حاجة الثورة الجزائرية إلى تنسيق النشاط السياسي وتوحيد الكفاح المسلح بين الأقطار المغربية الثلاثة، وتجنب المواجهة المنفردة مع قوة الاستعمارية.

ب. أن انفجار الثورة في الجزائر عززت ودعمت موقف الجناح الثوري في الحركة الوطنية التونسية بقيادة عبد العزيز الثعالبي وصالح بن يوسف والرافض لاتفاق قرطاج بشأن الاستقلال الذاتي.

7. أنظر تفاصيل الدور الأمريكي في المغرب العربي في الجزء الخاص ب «أمريكا والثورة الجزائرية» الذي سيأتي لاحقا.

8. في هذا الشأن، أنظر نص وثيقة بيان أول نوفمبر 1954م.

ج. كما عززت الثورة موقف الجناح الراديكالي في حزب الاستقلال والداعي إلى الاستمرار في مقاومته المسلحة ضد الوجود الاستعماري في المغرب، ورفض مشروع الاستقلال الذاتي.

لقد كانت الفعاليات السياسية في الحركة الوطنية المغربية هي الأكثر تأهيلا لتجسيد مبدأ التعاون وتنسيق الكفاح المسلح مع حركة التحرير الجزائرية، لأن فرنسا لم تتمكن بعد من التوصل إلى اتفاق مع النظام الملكي بنفس الأسلوب والكيفية التي أبرمت مع تونس، مما حفز قادة الثورة الجزائرية على الاتصال بالمقاومة المغربية والتنسيق معهم للقيام بعمليات مسلحة مشتركة بهدف دعم الثورة في الجزائر وتعزيز موقف المغرب التفاوضي مع فرنسا في نفس الوقت. وبناء على ذلك تمت عدة اتصالات بين الطرفين.⁽⁹⁾

وفي هذا السياق، يقول المجاهد الطيب الثعالبي «إن جبهة التحرير الوطني كانت قد نسقت العمل مع المقاومة المغربية، لفتح جبهة دفاع مشتركة بين ثوار صالح بن يوسف وجيش التحرير الوطني والمقاومة المغربية، للتصدي لعدو مشترك، وكان جيش المقاومة المغربي الذي تدربت بعض عناصره على يد كل من نذير بوزار والعربي بن مهدي، قد بدأت تشن المعارك ضد قوات الاحتلال.»⁽¹⁰⁾

وقد تضافرت الجهود المغاربية لإنجاح هذا المشروع، حيث كان للمناضلين الجزائريين إسهامات مشهودة. وكان من بين هؤلاء أحمد بن بلة، والحسين آيت أحمد، ومحمد بوضياف، والعربي بن مهدي، والحسين الكاديري أما الحضور التونسي، فكان ممثلا في شخص حافظ إبراهيم إضافة إلى الملحق العسكري المصري بمدريد عبد المنعم النجار.⁽¹¹⁾ ولقد كانت لهذه الشخصيات كذلك الفضل في تأسيس النواة الأولى لجيش تحرير المغرب العربي.⁽¹²⁾

9- مجلة أول نوفمبر عدد 94/93، ص 19.

10- مجلة أول نوفمبر عدد 91/90، ص 27.

11- الحاج حسين برادة، المصدر السابق، ص 21.

12- سنتطرق إلى ذلك لاحقا.

ومن جهة أخرى، فإن تطور الحرب في الجزائر، وسمود الثورة مكنت هذه الأخيرة من أن تجد امتداداتها في البلدين المجاورين، وهو ما أثر على تفاعل الأوضاع السياسية الداخلية في المغرب وتونس، وعلى علاقاتهما بفرنسا، مما دفع الحكومتين المغربية والتونسية إلى محاولة التوسط بين قيادة جبهة التحرير وحكومة فرنسا في عديد المرات لوقف الحرب.

وبالرغم مما آلت إليه أوضاع الدولتين الجارتين، أدرك مستوطنو الجزائر أنه من المستحيل الاحتفاظ بمستعمرة الجزائر بعد استقلال تونس والمغرب، وصرح في هذا الشأن أحدهم دومنرجي موريس قائلاً: «لا يمكن المحافظة على الجزائر مستعمرة بين شقيقتين مستقلتين»⁽¹³⁾، وراح أنصار هذا الاتجاه يسعون إلى إقناع الحكومة الفرنسية بتعميم الحرب على سائر أقطار المغرب الكبير، لكن السياسيين الفرنسيين، قابلوا هذه الأطروحة بالرفض وأدركوا أن تعميم الحرب كما يدعو إليه المستوطنون في الجزائر ليس له من جدوى سوى إعطاء فرصة لجبهة التحرير الوطني لتطوير قدرات ثورتها المسلحة في جميع أقطار المغرب، فتلتقي بذلك مع ثوار صالح بن يوسف بتونس وجيش المقاومة بالمغرب وهذا يعني إسقاط العناصر التونسية والمغربية التي تعول عليها الحكومة الفرنسية في الاتجاه الذي تريده، الشيء الذي يعني أيضاً توسيع رقعة الحرب إلى تونس والمغرب وفق ما كانت تحلم به الحركات الوطنية لأقطار المغرب الثلاثة، وهو ما ترفضه حكومة باريس.

ولما أحس النظام الاستعماري الفرنسي بالوضع الحرج الذي بات عليه النظامان في المغرب وتونس جراء التضامن التلقائي بين شعوب المغرب العربي، لجأ إلى محاولة عزل الثورة الجزائرية بإقامة خط موريس على الحدود التونسية والمغربية تفادياً لتلك المشاكل السياسية الناجمة عن عدم التزام الدولتين باتفاقيتي الاستقلال وقواعد التعاون مع فرنسا.⁽¹⁴⁾

13. 1-7. 58 N° Le monde

14. مايدي ثوري، العلاقات المغربية خلال الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 12. 13.

1- التنسيق بين المقاومتين الجزائرية والمغربية :

اتصل الوفد الخارجي لقيادة الثورة الجزائرية في مصر أواخر سنة 1954 بقيادة حركة المقاومة المغربية بواسطة المجاهد الحسين الكادري في مهمة لربط الاتصال بمسؤولي المقاومة المغربية والتنسيق بين المقاومتين في البلدين، وتوصل الطرفان بعد أسبوع إلى عقد لقاء بين القيادتين.⁽¹⁵⁾ وجرى اللقاء بتطوان المغربية التي حل بها المجاهد محمد بوضياف بعد لقاء جمعه مع المجاهد أحمد بن بلة في جنيف السويسرية.

اجتمع محمد بوضياف بالأخوة المغاربة وهم : سعيد نعيلات، وحسن صفي الدين الأعرج، والحسين برادة، وعبد الرحمان عبد الله الصنهاجي في خلوة خارج المدينة.⁽¹⁶⁾ وكان موضوع الاجتماع مناقشة المخطط الذي تطمح القيادة الجزائرية تطبيقه من أجل تحرير المغرب العربي، وطمانهم عن استعداد قيادة الثورة الجزائرية توفير جميع الوسائل والإمكانات اللازمة لتحقيق هذه الغاية بمساعدة الإخوة المصريين.

وتنفيذا لهذا المخطط، طلب محمد بوضياف باسم قيادة الثورة الجزائرية من أعضاء قيادة المقاومة المغربية التكفل باستقبال باخرة محملة بالسلاح قد خطط لها لترسو بسواحل المغرب وبالتحديد بمناطق الريف، وعلى مقربة من الحدود الجزائرية على أن يتم اقتسام حمولتها بين مجاهدي القطرين. وهكذا تم الاتفاق على أن يقوم المغاربة بإعداد المكان الذي سيؤمن عملية إنزال السلاح، على أن يقوم الجزائريون بالمقابل بالإعداد لإرسال الباخرة من القاهرة.⁽¹⁷⁾

وبالنظر إلى اهتمام المغاربة باستقلال الجزائر، وتقديرا للمجهود الذي بذله الوفد الخارجي لقيادة الثورة الجزائرية في مجال التسليح، تعهدت قيادة المقاومة في المغرب الالتزام بنص مكتوب تتعهد فيه بتسليم الأسلحة إلى المجاهدين الجزائريين، وقد تضمن هذا التعهد ما يلي :

15. الحاج حسين برادة، المصدر السابق، ص 108.

16. عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي، مذكرات في تاريخ حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي، 1956/1947، المغرب 1987/1-107، ص 138-139.

17. الحاج حسين برادة، المصدر السابق، ص 108.

أ- كل ما يصل إلى أيدينا من السلاح والذخيرة والمال يأخذ منه إخواننا الجزائريون الثلثين ونأخذ منه نحن المغاربة الثلث.

ب- مساعدة الإخوة الجزائريين على تكوين مراكز سرية في منطقة «كبدانة»، و «بني يزناسن»، وبالخصوص في منطقة «الركادة» و «أحفير» المجاورة للتراب الجزائري.

ج- مساعدة الإخوة الجزائريين بالرجال على نقل نصيبهم من الأسلحة والذخيرة الحربية من الجهة الشمالية الشرقية المغربية إلى داخل القطر الجزائري.⁽¹⁸⁾

وتجسيدا لهذه التعهدات، شرعت هذه اللجنة الرباعية في فتح مدرسة لتكوين إطارات جيش تحرير المغرب العربي، وإنشاء جيش تحرير المغرب العربي:

أ- فتح مدرسة لتكوين إطارات جيش تحرير المغرب العربي:

خصصت اللجنة الرباعية المذكورة لهذا الغرض جناحاً من مركز قيادة جيش التحرير.⁽¹⁹⁾

وقد كان الأساتذة القائمون بهذه المهمة هم العربي بن مهدي، وعباس المسعدي ويساعدهما الرحماني ميمون غروض، واليزناسي.⁽²⁰⁾ و كان رواد هذه المدرسة يتلقون دروساً نظرية وتطبيقية تتعلق بتكوين فرق المقاومة الشعبية وتدريبها على استعمال مختلف أنواع الأسلحة النارية، والقنابل اليدوية، وكذا السلاح الأبيض، وكيفية مقاومة الجنود في الميادين والمباني والبحر، وكيفية اقتناص الدبابات والسيارات والذخيرة العسكرية والتدريب على التدمير والنسف والحرائق وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك كان طلبة هذه المدرسة يلقنون دروساً في فضائل حب الوطن والتعاون، والتمسك بالأخلاق الإسلامية والمثالية في الصمود والمقاومة.⁽²¹⁾

18. عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي، المصدر السابق، ص 160.

19. نفسه، ص 160.

20. كان هؤلاء الأساتذة يعتمدون -فيما يعتمدون- في إعطائهم للدروس النظرية بهذه المدرسة على كتيب صغير الحجم لكنه غزير الفائدة يقع في 163 صفحة، يحمل عنوان أصول حرب التحرير، لكاتبين مصريين هما: ثروت محمود وأحمد وليد، وقد صدرت الطبعة الأولى منه في شهر نوفمبر من سنة 1951 بمطبعة كوتا طوماس وشركائها بالقاهرة، وقد وردت فيه معلومات هامة جداً معززة برسوم تطبيقية حول حروب الكتلانج التحريرية وهي موجهة إلى المقاومة المصرية الشعبية ضد الاحتلال الإنجليزي في مصر، ويتضمن الكتاب دروساً نظرية وتطبيقية حصرت في 18 موضوعاً، للمزيد انظر نفسه ص 160.

21. نفسه، ص 161.

ولمواجهة كل المستجدات خصت هذه المدرسة رؤساء فرق جيش التحرير على استخدام الأسلحة الجديدة التي حصلت عليها المقاومة والمتكونة من البنادق العشارية الإنجليزية، البنادق الرشاشة الأمريكية، والمدافع الرشاشة من نوع 24 الإنجليزية والبنادق الخماسية والمدافع الرشاشة البلجيكية، وعلى أنواع أخرى من الأسلحة التي اشترتها المقاومة المغربية بوسائل مختلفة والتي تدرب عليها المجاهدون بهذه المدرسة.⁽²²⁾

ب- تأسيس جيش تحرير المغرب العربي:

تشير بعض المصادر المغربية أن فكرة جيش التحرير المغربي كانت من أفكار الشهيد محمد الزرقطوني أحد الأعضاء البارزين في قيادة حركة المقاومة، إلا أن القدر عاجله فاستشهد قبل تجسيدها على أرض الواقع.

وتشاء الأقدار أن تبقى هذه الفكرة عالقة بأذهان رفقاءه المغاربة إلى أن تم الاتصال بالشمال مع المجاهدين الجزائريين فوجدت طريقها إلى التحقيق.⁽²³⁾

لقد تم الاتصال بقبائل المغرب الشرقي في إقليم وجدة، وتكوين فرق التحرير بها وكان ذلك بواسطة المقاومين البارزين المقيمين في الناظور في مناطق بركان ووجدة وتاوريرت وفقيثو من الذين كان لهم احتكاك بالمغاربة المخلصين من قبائل بني يزناسن المشهورة بتاريخ كفاحها البطولي ضد الاستعمار الساكنين بشرق المغرب بصفة عامة، ويرجع الفضل إلى هؤلاء في تأسيس فرق جيش التحرير في هذه المناطق المحاذية للحدود الجزائرية، وقد كان ذلك بواسطة ميمون الرحماني اليزناسي من أحفير، محمد الهواري من بركان، محمد بن ميلود من بني أدرار، عبد المالك العزاوي من وجدة، محمد بن الحاج بوبو، وملال بن الحبيب، وكلاهما من فقيقن ومحمد بن علي الدرقاوي، وقد عزز عمل هؤلاء المجاهدين بتنظيم المهاجرين من الناظور.⁽²⁴⁾

22. عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي، المصدر السابق، ص 162، انظر كذلك، كفاح كاظم الخزعلي، (موقف حزب الاستقلال المغربي من القضايا القومية 1956/1944)، المؤرخ العربي، ع. 31 السنة 1407، 12 هـ / 1987م.

23. الحاج حسين برادة (مذكرات)، المصدر السابق، ص 120-121.

24. عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي، المصدر السابق، ص 162-163.

وبقدم المجاهدين العربي بن مهدي المعروف حينئذ باسم أحمد بن عبد القادر الوجدي والملقب بالصادق، ومحمد بوضياف المعروف بعلي الدرايدي بمدينة الناظور المغربية، اتفقت القيادتان المغربية والجزائرية على تكوين لجنة سميت بلجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي ولها نظام داخلي يحدد كيفية عملها، وقد تضمن هذا النظام ما يلي :

1. تتألف لجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي من أربعة أعضاء: جزائريان ومغربيان، محمد بوضياف والعربي بن مهدي عن الجزائر، وعباس المسعيدي وعبد الله الصنهاجي عن المغرب.
 2. تجتمع هذه اللجنة رسميا مرتين في الأسبوع دون تحديد التاريخ.
 3. تتخذ قراراتها بالأغلبية المطلقة.
 4. تستغرق مدة الرئاسة لكلا الطرفين خمسة عشر يوما.
 5. يتناوب الأعضاء على الرئاسة حسب ترتيب أسمائهم.
 6. يمتاز الرئيس بترشيح صوت إضافي آخر عن الآخرين.
 7. في حالة تغيب أحد الطرفين ينوب عنه صاحبه.
 8. يكون للجنة كاتب وأمين يتعيانان حسب الاتفاق بين الأعضاء.
 9. عملها التنسيق والتعاون فيما بين حركة المقاومة المغربية وحركة المقاومة الجزائرية في جميع الميادين.⁽²⁵⁾ وبمقتضى هذا التنسيق انتخبت اللجنة كاتبا لها وهو عباس المسعيدي، وأمينها لها وهو محمد بوضياف.⁽²⁶⁾
- وهكذا تدعمت حركة المقاومة في الجزائر والمغرب بتجسيد فكرة إنشاء جيش لتحرير المغرب العربي، فتشكلت فرق عسكرية في مصر وليبيا وشمال المغرب المحتل من طرف إسبانيا. وهكذا برزت حقيقة التضامن بين الكفاح المغربي والجزائري.

25. عبد الرحمن عبد اللد الصنهاجي، المصدر السابق، ص 159-160.

26. نفسه ص 160.

ولتأطير التنظيم الجديد أرسل ثمانية شبان من المغرب العربي إلى المدرسة العسكرية ببغداد في العراق للتدريب على استعمال السلاح وعمليات التخريب وحرب العصابات، وقد شكل هؤلاء النواة الأولى لبعثات جيش المغرب العربي، ثم أشرفوا عند عودتهم إلى الجزائر والمغرب على تجنيد المناضلين والمتطوعين من أجل مواجهة الاستعمار.⁽²⁷⁾

وتدعمت هذه الحقيقة بإصدار حركة المقاومة المغربية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية يوم 4 أكتوبر 1955 بلاغا مشتركا حرره كل من علال الفاسي وحسين آيت أحمد خلال مؤتمر صحفي عقده في القاهرة، وينص البلاغ على تكوين قيادة موحدة تتولى الإشراف على حركة التحرير القائمة في القطرين، والتي سينضوي جميع أفرادها في جيش يسمى «جيش تحرير المغرب العربي» والذي اندلعت عملياته الحربية ضد الوجود الفرنسي في المغرب يوم 2 أكتوبر 1955 في منطقة الريف والأطلس، من أهم الأهداف التي حددها هذا الجيش هو الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي.⁽²⁸⁾

وقد اختير موقع مركز قيادة جيش التحرير المغربي في عقار لأبناء محند أوحمو المزوجي وهم: الحاج مصطفى وميمون والخضير، وهو منزل يحتوي على خمس غرف، ويوجد في قلب مدينة كرمة بقبيلة كبدانة على وادي ملوية السفلى.⁽²⁹⁾

وما كان يحل 15 أكتوبر 1955 حتى اجتمع بالقاهرة ممثلو الأحزاب الوطنية الثلاث الممثلة في لجنة تحرير المغرب العربي وهي حزب الاستقلال عن المغرب، وجبهة التحرير الوطنية عن الجزائر، والحزب الدستوري الجديد عن تونس.⁽³⁰⁾

وهكذا تبلورت فكرة توحيد جبهة المقاومة المغاربية ضد العدو الواحد، يوما بعد يوم، وهو ما كان يمثل لفرنسا خطرا لا بد من تفاديه، فلجأت أمام اشتداد ضراوة المقاومة المغربية سنة 1955 بتأثير اندلاع الثورة الجزائرية إلى فتح المفاوضات مع ملك المغرب

27. د. عبد الفادر سحرابي، محمد الخامس والثورة الجزائرية دعم ملك وشعبه، الذاكرة الوطنية، 2005، المغرب، عدد خاص

28. الأمة (المغربية)، العدد 650، ل5 أكتوبر 1955.

29. عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي، المصدر السابق، ص 160.

30. د. حنيفي هلايلي، المقال السابق.

بعدما أدركت اتساع دائرة الثورة، وبوادر التنسيق بين أطرافها في ظل المعطيات المحلية والإقليمية والدولية آنذاك، وفي ظل تبني جمال عبد الناصر أحد أقطاب حركة عدم الانحياز لقضية تحرير الوطن العربي والمساندة الكاملة لحركة التحرير في المغرب العربي وتدعيم نضالها، إذ خاطب مؤتمر باندونغ بقوله : «إنني أستسمحكم في أن أعرب عن عميق تقديرنا للتأييد الكامل الذي لقيته قضايا شعوب شمال إفريقيا من جانب أعضاء المجموعة الإفريقية والأسبوية في الأمم المتحدة، ذلك التأييد الذي كان مصدر النهوض المعنوي والإلهام لشعوب تونس والجزائر والمغرب في نضالها من أجل الحرية والاستقلال.»⁽³¹⁾

ساهمت كل هذه المعطيات في بلورة المشروع المغاربي وتوحيد الجبهة المغاربية، الأمر الذي أدى إلى إنشاء جيش تحرير وطني ينسق الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي في البلدين. ولا شك أن ردود الأفعال العنيفة في المغرب، إثر نفي الملك محمد الخامس، كانت لها الأثر العميق في الجزائر وساهمت في تعميق الجدلية بين الكفاح التحرري والنظام الاستعماري في البلدين ولا غرابة في هذا الصدد أن قرار العقيد زيغود يوسف، قائد منطقة الشمال القسنطيني، في اختيار تاريخ 20 أوت 1955 لشن هجوم كبير في كامل المنطقة تضامنا مع الشعب المغربي وتعبيرا عن البعد المغاربي للثورة الجزائرية.

2- تنظيم عمليات التموين بالسلاح من مصر :

سبق وأن ذكرنا أن محمد بوضياف طلب باسم قيادة الثورة الجزائرية من أعضاء قيادة المقاومة المغربية التكفل باستقبال حمولات السلاح القادمة من مصر عبر البحر، قد خطط لها لترسو بسواحل المغرب وبالتحديد بمناطق الريف. حتى تكون قريبة من الحدود الجزائرية لاقتسام حمولتها بين القطرين، وتم الاتفاق على أن يقوم المغاربة بإعداد المكان الذي سيؤمن عملية إنزال السلاح، على أن يقوم الجزائريون بالمقابل بالإعداد لإرسال الباخرة.⁽³²⁾

31. د. حنيفي هلايلي، المقال السابق.

32. الحاج حسين برادة، المصدر السابق، ص 108.

أ- باخرة السلام «دينا»:

تعتبر باخرة السلام «دينا» هي ثمرة لجهود جزائرية مغربية مشتركة والأساس في تجسيد مشروع جيش التحرير المغربي.⁽³³⁾ وهي باخرة كانت ملكا للأميرة دينا ملك إسبانيا. استولى عليها رجال المقاومة بأمر من الرئيس جمال عبد الناصر وأحمد بن بلة، بهدف استخدامها في نقل الأسلحة إلى حركات تحرير في المغرب العربي.⁽³⁴⁾ وفي 4 مارس من سنة 1955 رست الباخرة على شاطئ رأس كبدانة بإقليم الناظور قادمة من مصر عبر ليبيا وعلى متنها مختلف أنواع الأسلحة الحديثة التي تفوق من الناحية التقنية الأسلحة الموجودة بيد الجيش الفرنسي والمتواجدة وقتذاك بالمغرب، ومن بين أنواع هذه الأسلحة كانت بنادق عشارية من نوع إنجليزي، وأخرى رشاشة من نوع (طامسون) من أصل أمريكي، ومجموعة أخرى من الرشاشات رقم 24 من صنع إنجليزي، وكمية هامة من الذخيرة والمسدسات والقنابل اليدوية الحديثة الصنع التي أرسل منها كمية فيما بعد إلى المقاومة السرية في المدن المغربية الجنوبية كالدار البيضاء وغيرها

كان قائد الباخرة «دينا» من مسلمي يوغسلافيا، يعيش كلاجئ سياسي في مصر، استشهد في عرض البحر الأبيض المتوسط عندما قصفه الأسطول الفرنسي، وهو في طريق عودته إل القاهرة رجوعه على متن باخرة أخرى وكان رفقة المجاهد السوداني الأصل إبراهيم بن محمد النيلي (أو النايلي) هذا الأخير كان عضوا من الجماعة التي تكونت بأمر من الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة لمساعدة المقاومة بالمغرب العربي، ومن المجاهدين الجزائريين كان هواري بومدين وعبد القادر بوزرار.

ونتيجة لعطب أصيبت به الباخرة دينا قبالة شاطئ كبدانة كاد أن ينكشف أمر شحنة السلاح هذه لولا التحرك السريع لرجال المقاومة الذين أسرعوا إلى إفراغ الباخرة بواسطة الحبال؛ فقد شدت الحبال من الباخرة إلى الشاطئ، وشرع المجاهدون المغاربة والجزائريون يتسلقون الباخرة، ثم ينزلون محملين بقطع السلاح مشكلين بذلك جسرا بشريا حتى تم إفراغها قبيل طلوع الشمس، ونجوا به إلى مخابئ المقاومة في الجبال.

33. الحاج حسين برادة (مذكرات)، المصدر السابق، ص 120-121

34. الحاج حسين برادة (مذكرات)، المصدر السابق، ص 120-121

ولم تفلح القوات الفرنسية ولا الإسبانية من اكتشاف مخبئه رغم أنه بقي مخبئاً في منطقة كرمة الواقعة على خط الحدود الفاصلة بين منطقتي الحماية الفرنسية الإسبانية مدة سبعة أشهر.⁽³⁵⁾

ومع وصول الباخرة دينا إلى رأس كبدانة الساحلية ناحية الناظور حل المجاهد محمد العربي بن مهدي بعين المكان صحبة عدد من رفقاءه الجزائريين المقدر تعدادهم بحوالي 50 فردا لاستلام حصة الثورة الجزائرية من السلاح.

كمية الأسلحة المرسلة ونصيب كل من الجزائر والمغرب⁽³⁶⁾

نصيب المغرب	نصيب الجزائر
96 بندقية 303	204 بندقية 303
10 رشاش برن	20 رشاش برن
120 خزانات لبر	240 خزانات لبر
16 كارتوش إطلاق	34 كارتوش إطلاق
32 بندقية رشاش تومسون 45 ر	68 بندقية رشاش تومسون 45 ر
18000 طلقة رشاش 303 ر	33000 طلقة رشاش 303 ر
86500 طلقة لبرن	166500 طلقة لبرن
144 قنبلة يدوية مليز 36	356 قنبلة يدوية مليز 36
64 طلقة للقومي 45 ر	136 طلقة للقومي 45 ر
2000 طلقة للقومي 45 ر	4000 طلقة للقومي 45 ر
50 طلقة للقومي 45 ر	50 طلقة للقومي 45 ر

ب- باخرة الأسلحة «النصر»:

كانت باخرة «النصر» المحملة بالأسلحة كسابقتها موجهة للمجاهدين المغاربة والجزائريين، وقد انطلقت يوم 2 سبتمبر 1955 من الشرق ووصلت إلى سواحل المغرب ليلة 12 من نفس الشهر، وفي منتصف النهار أصيب محركها الرئيسي بعطب، مما اضطر قائدها الاتصال بالقاهرة طالبا التوجه إلى ميناء ميلية لإصلاح المحرك، فتم توجيهه

³⁵. عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي، المصدر السابق، ص 13-8-13.9

³⁶. الحاج حسين برادة (مذكرات)، المصدر السابق، ص 1-12-122.

إلى برشلونة بإسبانيا، وهناك تكفل الملحق المصري بمدير عبد المنعم النجار الذي طلب المساعدة التقنية من السلطات الإسبانية لإصلاح المحرك. وقد استمرت عمليات الإصلاح ستة أيام غادرت بعدها الباخرة ميناء برشلونة يوم 19 سبتمبر 1955م لتصل إلى وجهتها المقررة ولتفرغ حمولتها يوم 21 من نفس الشهر⁽³⁷⁾ على الساعة الثالثة صباحاً، وبعد مغادرتها تم اكتشافها ومطاردتها بطائرات فرنسية لإرغامها على الدخول إلى المياه الإقليمية الجزائرية، لكن قائد الباخرة تجاهل الأمر واستمر في الإبحار في المياه الدولية. شحنة الأسلحة التي تم تفريغها⁽³⁸⁾.

نصيب الجزائر	نصيب المغرب
302 بندقية 7,92	150
30 رشاش 7,92	20
110 خزان رشاش	110
20 طينجية 4,55	23
34 طينجية 9 ملم	
24.000 طلقة 7,92	64.260 طلقة 7,92
1.000 طلقة 4,55	1.000 طلقة 4,55
1.000 طلقة 9 ملم	48 قنبلة يدوية
8 نظارات للعيان (البعده)	3 نظارات
15 بوصة منشورية	

ج- الباخرة «أطوس»:

قبل أن تحط هذه الباخرة بحمولتها على السواحل المغربية، كانت هناك إجراءات تنسيقية لتأمين هذه الباخرة لتصل إلى هدفها المسطر في أمان مثل سابقتيها. وكان المجاهد المغربي حسين برادة من أبطال باخرة أطوس السرية، الذي يروي تفاصيل هذه العملية.

37. كان الملحق العسكري المصري على علم مسبق بالباخرة، كما كان هو المسؤول على الباخرة ديناً.

38. الحاج حسين برادة (مذكرات)، المصدر السابق، ص 12-5-126.

يقول المجاهد حسين برادة، أنه عندما وصل أواخر ديسمبر 1955 إلى مدريد، وجد المناضل المغربي عبد الكبير الفاسي في انتظاره والذي قدمه إلى الملحق العسكري المصري عبد المنعم النجار، هذا الأخير، كلفه بإيصال رسالة إلى السفير المصري بروما. ولقد تم ذلك، ليتسلم من السفير مبلغا ماليا قدره 50 ألف دولار أمريكي ليسلمها هو بدوره للمجاهد المغربي الغالي العراقي المسؤول عن باخرة أطوس وأحد مؤسسي جيش التحرير المغربي، وكان برفقته أيضا المجاهد المغربي الحسين خيري الذي سبق وأن تحمل مسؤولية كراء باخرة «الصر»، وقد حدد موعدا للسفير المصري في ميلانو الإيطالية للالتحاق بالسيد إبراهيم النايل (السوداني) والدكتور الخطيب (مناضل مغربي كبير)، وليتوجهوا معا إلى جينوة (الإيطالية) لمعاينة الباخرة التي اشتراها الأخوان الغالي العراقي وإبراهيم النايل من أحد العسكريين الإنجليز.

لقد تزامن الانتهاء من التدابير والاستعدادات المتعلقة بتأمين وصول حمولة السلاح على باخرة أطوس مع المفاوضات المغربية الفرنسية والتي توجت بتوقيع وثيقة الاستقلال وعودة الملك محمد الخامس من المنفى، وبناء على ما تم التوصل إليه مع فرنسا بشأن الاستقلال، قرر مجاهدو المغرب التنازل عن نصيبهم من الأسلحة التي تحملها الباخرة أطوس لحساب الثورة الجزائرية، وتكلف المجاهد الغالي العراقي بتسليمها إلى الأخ أحمد بن بلة ومعها مبلغ مالي قدره 30 ألف جنيه أي حوالي 50 مليون فرنك فرنسي، وتشمل حمولة هذه الباخرة على :

- 1.000 رشاشة.

- 6 مدافع مضادة للطائرات.

- 30 صندوق من الشارجورات.

- 300.000 رصاصة.

وقد تعرضت هذه الباخرة وهي في طريقها إلى شواطئ المغرب، اكتشاف أمرها وتعرضت للمطاردة والمراقبة الصارمة من طرف القوات الفرنسية بالمياه الدولية، وأرغمت على الدخول إلى المياه الإقليمية الجزائرية حيث ألقى القبض على طاقمها الذي كان من بين أفرادها المجاهد إبراهيم النايل.⁽³⁹⁾

³⁹ الحاج حسين برادة (مذكرات)، مسيرة التحرير، ص 131-133.

اكتشاف الباخرة أطوس، جعلت السلطات الاستعمارية الفرنسية السياسية منها والعسكرية تدرك أبعاد هذه العملية وانعكاساتها السلبية على الوجود الاستعماري في المغرب العربي، لذلك عجلت في مباحثاتها مع الملك محمد الخامس من جهة، ومع شخصيات وطنية وغيرها من ذوي النفوذ المالي والاجتماعي والديني من جهة أخرى، لإيجاد حلول توفيقية للأزمة المغربية الفرنسية. وقد انتهت هذه المباحثات وبتكوين حكومة مغربية من مهامها المستعجلة إعادة الأمن والاستقرار للبلاد، والدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية والإسبانية للاعتراف باستقلال المغرب وسيادته.⁽⁴⁰⁾

ومن الواضح أن فرنسا لم تكن قبل 1954 مستعدة للاستجابة لمطالب المقاومة الشعبية في المغرب وتونس، لو لا اندلاع الثورة الجزائرية، حين شرع قادة الاستعمار الفرنسي في البحث عن حلول تؤمن حماية مصالحهم واستمراريتها في بلاد المغرب العربي، فاهتدوا إلى خلق تناقضات سياسية بين حركات المقاومة في كل من المغرب وتونس والجزائر، لذلك؛ راهن الاستعمار الفرنسي على دق إسفين التناقض بين حركات المقاومة من جهة، وعلى تلك العناصر الوطنية الأقل مبدئية من جهة أخرى، وجربها نحو مائدة المفاوضات والمساومة معها على حساب حركة التحرير الوطني في الجزائر.

وبالرغم من سياسة فرق تسد الاستعمارية، فإن استقلال المغرب مكن الشعب المغربي من تحويل الأرض المغربية إلى قاعدة محررة ولتكون عمق استراتيجي للثورة الجزائرية، فقد استمر في مشاركته ومساندته وتضامنه ودعمه المادي والمعنوي اللامحدود، الشيء الذي اعترف به الشهيد العربي بن مهيدي في 1956م قائلاً: «أن الشعب الجزائري، يعتمد في كفاحه من أجل التحرر والرفق على مساندة شعوب المغرب العربي الشقيقة....»⁽⁴¹⁾

ومن جهة أخرى أكدت وثيقة مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، على ضرورة القيام

بما يلي :

40. د. زكي مبارك محمد الخامس وحركة التحرير الجزائرية 1956-1961، الذاكرة الوطنية، عدد خاص، المغرب، 2005، ص.

41. نفس المرجع.

1- تنسيق السعي الحكومي في البلدين الشقيقين الجارين للضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي.

2. توحيد النشاط السياسي بإنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة وجبهة التحرير الوطني.

ونبّهت وثيقة مؤتمر الصومام إلى أن التغيير المفاجئ في سلوك الحكومة الاستعمارية تجاه حركة المقاومة المغربية، الذي اتسم بالتخلي عن الجمود، وبالسعي للبحث عن حل عاجل، إنما دعت إليه أسباب إستراتيجية تتمثل في :

أ- منع تكوين جبهة ثانية حقيقية، بإنهاء الإتحاد بين الكفاح المسلح بالمغرب والجزائر.

ب- إلغاء وحدة الكفاح في بلاد المغرب العربي.

ج- عزل الثورة الجزائرية التي كانت طبيعتها الشعبية تجعلها أشد خطرا.

وأكدت الوثيقة أن سياسة الإغراء والمخادعة المستعملة مع زعماء تونس والمغرب للتخلي عن مساندة الجزائر، لن تفلح لأن الذي يميز الوضع السياسي في المغرب العربي، هو أن القضية الجزائرية مندمجة في القضية المغربية وفي القضية التونسية، بحيث تشكل القضايا الثلاث قضية واحدة.⁽⁴²⁾

3- دور الأحزاب السياسية والاتحادات النقابية في المغرب :

إذا كانت الحركات الوطنية المغاربية لم تتمكن لعدة أسباب داخلية وخارجية من الاتحاد فيما بينها بهدف تعميم الكفاح المشترك على مستوى بلاد المغرب العربي، فإن ذلك لم يمنعها من مواصلة التنسيق والتضامن السياسي والإعلامي والنقابي، تنسيق تفرضه طبيعة التكوين السياسي للمجتمع المغربي، الذي يحتم عليه تفاعلا شعبيا مع الشعب والثورة في الجزائر.

42. د. حنيفة هلايلي، المقال السابق.

أ- دور الاتحادات النقابية المغربية:

اكتسى المؤتمر، الذي جمع النقابيين في بلاد المغرب العربي المغرب وتونس والجزائر وليبيا أيام 20 إلى 22 أكتوبر 1957 في طنجة، أهمية خاصة، فكان من الطبيعي أن تحضى فيه القضية الجزائرية باهتمام متميز في جدول أعماله من قبل الاتحادات النقابية المغربية.

كان للتصريح الذي ألقاه ممثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين حول الحالة السائدة في الجزائر وقع بليغ لدى مندوبي الاتحادات المغربية، لأن فرنسا الاستعمارية لا تلتزم بالمواثيق والعهود الدولية بشأن حقوق الإنسان، ولا بتوصيات الاتحادية الدولية للنقابات الحرة.

في هذا المؤتمر، تقرر تشكيل جبهة نقابية خاصة بدول المغرب العربي، تكون في مستوى نضج الطبقة العاملة، وتقوم بدور نضالي في تحرير بلاد المغرب العربي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ويؤكد النقابيون في بيانهم أنه لا يمكن إحداث نهوض وتحرر حضاري في ظل استمرار النظام الكولونيالي على أي جزء من بلاد المغرب العربي.

ومن أهم القرارات التي اتخذت أثناء هذا المؤتمر هو الاجماع على استعمال كل الوسائل الممكنة للتعجيل باستقلال الجزائر، والشروع في تحرير اقتصاد دول المغرب العربي وتجارته الخارجية من الاحتكارات الأجنبية وإقامة علاقة اقتصادية متكاملة، والسعي لإقامة وحدة سياسية بين الأقطار المغربية. وختم المؤتمر أشغاله بإصداره لائحة جاء فيها⁽⁴³⁾:

إن حرب الجزائر هي العامل الأساسي للتوتر السائد على العلاقات الفرنسية والمغربية، الفرنسية التونسية، والفرنسية الليبية وهي مصدر الاضطراب الدائم والشاغل التي تعرقل التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلاد، وهي فوق ذلك تكون خطرا كبيرا على الأمن والسلام في العالم.

43. المجاهد ع 12، مؤتمر نقابات المغرب الكبير بطنجة، 1957/11/15.

يلاحظ المؤتمر أن السياسة الفرنسية في الجزائر، لم تقرأ حساباً لتوصيات الأمم المتحدة في جلستها الحادية عشر، ولا لمقررات الاتحادية الدولية للنقابات الحرة في مختلف اجتماعاتها، وأن الحكومة الفرنسية مندفة بإصرار في سياسة القمع الوحشي ضد مجموع السكان الجزائريين من هتك جميع الحريات الفردية والجماعية والاستمرار في اعتقال وتعذيب المواطنين ومصادرة الأموال، وإحراق المحلات والغابات وفرض الحصار الاقتصادي ... إلخ، وهي تواصل حربها الهمجية ضد شعب مسالم، يكافح من أجل حريته واستقلاله، مستعملة في ذلك أبشع وأقصى الوسائل من تقتيل جماعي، وإعدام بدون محاكمة، وانتهاك للحرمان، وتدمير للمدن والقرى. ويدعوا المؤتمر الطبقة العاملة في المغرب العربي إلى دعم ومساندة الثورة الجزائرية، والاحتفال بذكرى فاتح نوفمبر في كل سنة تخليداً للثورة الجزائرية.

كما دعا المؤتمر الاتحاديات الدولية إلى تنظيم يوم عالمي تضامناً مع الشعب الجزائري، والسعي لدى الحكومة الفرنسية، للتعجيل بإيجاد حل للقضية الجزائرية، ويطلب المؤتمر أيضاً من الأمم المتحدة إدانة السياسة التي تنتهجها فرنسا في الجزائر والإعلان عن موقفها الصريح بشأن حق الشعب الجزائري في الاستقلال طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ودعوة الحكومة الفرنسية لتحرير جميع المعتقلين النقابيين والسياسيين ومنهم ضحايا عملية القرصنة التي قامت بها السلطات الفرنسية يوم 1956/10/22 من غير مراعاة للقانون الدولي.⁽⁴⁴⁾

لقد كانت الساحة السياسية المغربية مركزاً سياسياً لاستقطاب الفعاليات السياسية المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك مقراً لعقد المؤتمرات والندوات والمهرجانات الشعبية المساندة لكفاح ونضال الشعب الجزائري، وقد كان مؤتمر قمة الدار البيضاء المنعقد في جانفي 1961م، برعاية الملك محمد الخامس رفقة الرئيس جمال عبد الناصر⁽⁴⁵⁾، دليلاً على الدور السياسي والإعلامي الذي لعبه المغرب الأقصى كنظام وأحزاب وشعب لصالح الثورة الجزائرية، وإسنادها بكل وسائل القوة المادية والمعنوية.

44. المجاهد، اللائحة الخاصة بالجزائر، ع 12، 15/11/1957، ص 8.

45. محمد فائق، محمد الخامس في ذاكرة ثورة يوليو المصرية،

ب دور الأحزاب السياسية المغربية:

كان للأحزاب المغربية دورا رئيسيا ليس فقط في تعبئة الرأي العام المغربي وحسب، بل وأيضا في الضغط على النظام الملكي بطريقة غير مباشرة من خلال موقفها المساند للملك محمد الخامس في استرداد عرشه ونفوذه، ولذلك كان هذا الأخير يدرك أن الوقوف في وجه التيار المساند والمدعم للثورة الجزائرية سيؤدي إلى قطيعة سياسية بين القصر والأحزاب الوطنية، الشيء الذي يفقده القوة والمساندة الوطنية والشعبية.

كان لحزب الاستقلال المغربي موقفا إزاء السياسة الفرنسية في الجزائر، فقد دعت جريدة «العلم» الناطقة باسم الحزب جي مولي (Guy Mollet)، لدى توليه رئاسة الوزراء الفرنسية، الذي رتب تسوية القضية الجزائرية في مقدمة برنامج الحكومة، للكف نهائيا عن سياسة القمع التي لا تجدي نفعا، أمام مقاومة شعب مصمم على الاستقلال، وأن خيار سياسة التفاوض والحل السلمي، هي أفضل وسيلة يمكن أن تحفظ مصالح فرنسا، ومصالح رعاياها في الجزائر والمغرب العربي.⁽⁴⁶⁾

وعلى غرار جريدة العلم فقد كانت صحيفة «الأمة» الناطقة باسم حزب الإصلاح الوطني المغربي بدورها مهتمة بما كان يجري في الجزائر، فقد كانت تتابع باهتمام نشر تفاصيل العمليات العسكرية التي يقوم بها مجاهدو الجزائر مبرزة دورهم في كيل الضربات القوية لقوات الاحتلال الفرنسي، ومرصده ردود فعل تلك القوات الاستعمارية على شكل حملات إبادة تسلطها على الجزائريين دون تمييز والتي تطال الأطفال والنساء والشيوخ.⁽⁴⁷⁾

أما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فقد اتخذ في مجلسه الوطني الذي إنعقد في 21 أكتوبر 1960م قرارا يربط فيه نضاله بنضال وكفاح الشعب الجزائري من أجل تصفية النظام الاستعماري والإقطاعي. كما اعتبر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، قضية جلاء القوات الأجنبية التي استمرت متمركزة في قواعد لها بالمغرب بعد استقلاله، من قضايا نضالاته الوطنية التي تستوجب النضال لتصفيتها وإزالتها من الأراضي المغربية، وهي من صميم الأولويات في سياسة الأحزاب المغربية، وأن توضع تصفية القواعد العسكرية

46. القلم (المغربية)، عدد 2068، ل 1 شباط 1956.

47. راجع تفاصيل ذلك في أعداد صحيفة الأمة (المغربية)، وخاصة الأعداد التي صدرت خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 1955.

الفرنسية فوق كل النزاعات والخصومات الحزبية، نظرا لحرب الإبادة التي تخوضها على أرض الجزائر وضد الشعب الجزائري، الذي هو جزء من المغرب العربي.

ويرى حزب الاتحاد أن بقاء القوات العسكرية الفرنسية على الأراضي المغرب، لا يشكل فقط خرقا للسيادة الوطنية ومساسا بالكرامة الوطنية، بل وأيضا مساعدة فعلية تقدم من المغرب للقوات الفرنسية في حربها الاستعمارية ضد الشعب الجزائري، ولتصفية الثورة الجزائرية، وتشكل كذلك خطرا على المغرب العربي عامة.

وفي إطار تضامنه مع الشعب الجزائري، وجه حزب الاتحاد نداء إلى الشعب المغربي، وإلى جميع المنظمات الوطنية المغربية أن يكون أول نوفمبر 1960 يوما يدعو فيه الشعب المغربي إلى تصفية بقايا النظام الاستعماري والإقطاعي، وإلى تحرير الجزائر، وإقامة مغرب عربي ديمقراطي تقدمي موحد. وقد استجابت جماهير المغرب لهذا النداء بمناسبة الذكرى السادسة لميلاد الثورة الجزائرية.⁽⁴⁸⁾

كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مقتنعا أن الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري سوف يكفل بالنجاح، نظرا للوضع الدولي المساعد، وبالأخص تصميم الجزائريين واستماتتهم الباسلة من أجل افتكاك استقلالهم وسيادتهم. وكان الاتحاد يرى في اتفاقية إيفيان حلا ثوريا وسطا، بمعنى أنها تمكن الجزائريين من الحصول على مكسب أكيد هو الاعتراف باستقلال الجزائر دون حجب الرؤية عن آفاق الثورة الجزائرية.

كما كان حزب الاتحاد على وعي تام بأن المعارك في الجزائر مازالت مستمرة بعد اتفاقية إيفيان من أجل الاستفتاء حول تقرير المصير، وإقامة حكم ثوري، ومقاومة نشوء قوة ثالثة تكون ركيزة لتسرب الاستعمار الجديد، يقتضي من المناضلين الجزائريين المحافظة على وحدة الشعب حول قوته المسلحة جيش التحرير الوطني، وحول حزب جبهة التحرير الوطني، وهي مرحلة تستلزم أيضا تضامنا مغربيا مطلقا مع مناضلي الجزائر، وتقديم كل أنواع المساعدة غير المشروطة لهم لتحقيق النجاح والانتصار في معركة تصفية الاستعمار وتفادي الفخاخ التي ستنبص في طريقهم.⁽⁴⁹⁾

48. من تقرير المهدي بن بركة مندوب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب المقدم إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة تضامن الشعوب الآسيوية- الإفريقية المجتمعة في بيروت من 9 إلى 15 نوفمبر 1960.
49. المهدي بن بركة، الاختيار الثوري في المغرب، تقرير السكرتارية العامة للمؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ماي 1962.

4- مؤتمر طنجة ودعم الثورة :

كان مؤتمر طنجة أهم هذه المؤتمرات، فبعد التداعيات والآثار التي أنتجتها الحرب في الجزائر على دول الجوار عقب سلسلة من الانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية على أكثر من صعيد خلال السنوات الثلاث الأولى إلى بداية 1958، رأت الطبقة السياسية بالمغرب ممثلة في حزب الاستقلال، ومثيلتها في تونس ممثلة في الحزب الدستوري ضرورة عقد مؤتمر مع جبهة التحرير الوطني لدرس الأوضاع المستجدة على الساحة المغربية وتوحيد المواقف تجاه الاستعمار، وبناء على ذلك جاءت فكرة مؤتمر طنجة التي دعا إليها السيد علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي.

وأسفرت الاتصالات والمشاورات بين الحركات الثلاث على اتفاق بعقد مؤتمر، وهو المؤتمر الذي عرف بندوة طنجة، حيث انعقد بقصر مارشان من 27 إلى 30 أفريل 1958 بمدينة طنجة، تحت رئاسة علال الفاسي، وجمعت إلى جانب حزب الاستقلال المغربي، حزب الدستور الجديد التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

وبالنظر إلى علاقة علال الفاسي بحركة الإخوان المسلمين وبحزب الوفد، فإن تخوفا كبيرا انتاب قادة بعض أقطار المشرق العربي وخاصة مصر من هذا المؤتمر ومن خليفته وأهدافه.

ولقد كانت من أهم مبررات هذا التخوف ما يلي: ⁽⁵⁰⁾

1- نفور القيادة المصرية من الأحزاب السياسية التقليدية التي وقفت ضد ثورة يوليو 1952.

2- تحفظ القيادة المصرية من صاحب الفكرة علال الفاسي ذي النشأة السلفية من الحركة الناصرية.

3- عقدة قادة الحزب الدستوري من القاهرة بعد انشقاق صالح بن يوسف.

وبناء على ذلك اعتبر الكثير من الملاحظين السياسيين المتتبعين للأحداث في

منطقة المغرب العربي، أن دعوة حزب الاستقلال إلى هذا المؤتمر واستجابة

الحزب الدستوري السريعة، هي محاولة مغربية تونسية لاحتواء جبهة التحرير

50. محمد الميلي، المرجع السابق، ص 51-52.

وإبعادها عن القاهرة.

أما جبهة التحرير الوطني فقد كان فقد كان يتجاذبها اتجاهين متباينين؛ الأول يعارض مشاركة جبهة التحرير في هذا المؤتمر ويعتبره ذا نزعة انفصالية جهوية وإقليمية وبالتالي لا ينبغي للثورة الجزائرية ذات العمق والبعد العربيين أن تزكي هذا التوجه، أي انفصال المغرب العربي عن جناحه المشرقي، أما الإتجاه الثاني فيلح على ضرورة المشاركة في المؤتمر لسببين: الأول لأهمية المغرب وتونس في مجريات أحداث الثورة الجزائرية. والسبب الآخر كيفية استغلال نتائج المؤتمر واستثمارها لفائدة الكفاح المسلح بالجزائر.

وفي غمرة النقاش بين الفريقين مالت الكفة لصالح الاتجاه الداعي إلى ضرورة مشاركة جبهة التحرير لسببين رئيسيين:

أن فكرة المغرب العربي الموحد، هي فكرة قديمة، وعميقة الغور في ذاكرة الشعب الجزائري، وعليه فكل دعوة إلى توحيد أقطاره تجد الصدى الإيجابي لدى كل الجزائريين، وبالتالي ليس من المنطق معارضة فكرة عقد مؤتمر يدعو إلى تعزيز الوحدة.

والسبب الآخر واقعي براغماتي، ويؤكد أنه ليس من مصلحة الثورة مقاطعة مؤتمر يدعو إليه قطرين المغرب وتونس وهما قاعدتان خلفيتان لتمويل الثورة، وأيضا قنوات اتصال سياسي لجبهة التحرير الوطني مع أوروبا وفرنسا.

وقد لاحظت قيادة جبهة التحرير الجزائرية، أن دعوة علال الفاسي وحزب الاستقلال إلى المؤتمر لم يصحبها أي جدول أعمال معين، فاستغلت الجبهة هذا الفراغ وأعدت جدول أعمال مقترحة إياه على المؤتمر، فتمت المصادقة عليه.⁽⁵¹⁾

وقد صادق المؤتمر على التوصيات التالية:

أ- إقرار تقديم المساعدات المالية للجزائر والمشاركة في مجهود الحرب ضد الاستعمار.⁽⁵²⁾

51. المجاهد ع 22.

52. Slimane Shikh. l'Algérie en arme au temps des certitudes, O.P.U 1981, p 490.

- ب- التأكيد على حق الشعب الجزائري الثابت في السيادة والاستقلال.⁽⁵³⁾
- ج- دعوة الدول الغربية للكف عن مساندة فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري.⁽⁵⁴⁾
- د- تصفية الوجود الاستعماري من بلاد المغرب العربي
- هـ- إقرار الشكل الفيدرالي للوحدة المغاربية ومؤسساتها الوحدوية التي ستبقى مشروطة باستقلال الجزائر.⁽⁵⁵⁾
- و السعي لتشكيل حكومة جزائرية بعد إجراء مشاورات بهذا الشأن مع حكومتي المغرب وتونس.

وقد رفعت الأحزاب المشاركة توصية لحكوماتها مفادها عدم ربط مصير شمال إفريقيا بصفة انفرادية في مجالي الدفاع والعلاقات الخارجية إلى أن تتم إقامة الأطر الاتحادية.⁽⁵⁶⁾

كما أتاح المؤتمر لجبهة التحرير الفرصة لطرح الظروف الصعبة التي تواجه جيش التحرير الجزائري على الحدود المغربية الجزائرية جراء وجود قوات فرنسية مرابطة بها، وهي تفرض خناقا على المجاهدين، وتحد من فاعلية تحركهم، دون التمكن من قتالهم على الأراضي المغربية احتراما للسيادة المغربية.

في مؤتمر طنجة، تبوأ القضية الجزائرية مركز اهتمام قادة المنطقة، كما كان هذا المؤتمر أول محطة في بناء الصرح المغاربي الموحد. وفيه تقرر إنشاء مجلس استشاري مغاربي يضم 30 عضوا.⁽⁵⁷⁾

53. جوان جليسي، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والنشر، 1966، القاهرة، ص 194.

54. المجاهد الأسبوعي، وقائع مؤتمر طنجة، أبريل 1958، العدد الجمعة 29 أبريل 1983.1186

55. جوان جليسي، المرجع السابق، ص 194 ود. حسين قارة، (الوحدة المغاربية بين الواقع والآفاق)، مجلة العلوم السياسية ع 1، ص 5.9

56. د. عامر رخيعة، (الثورة الجزائرية والمغرب العربي)، المصادر، مركز الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر، ص 163.

57. د. سليمان الشيخ، المقال السابق. ثورة الملك والشعب في الساحة الإفريقية، الذاكرة الوطنية، عدد خاص، المغرب، 2005.

وقد تعزز هذا البناء في المؤتمر الذي عقد بتونس في 17-20 جوان من نفس السنة (1958) بإنشاء أمانة دائمة مكونة من 6 أعضاء. أما القضية الجزائرية فحظيت بدعم قوي تمثل في المطالبة باستقلال الجزائر، وفي توجيه نداء إلى حلف شمال الأطلسي كي يكف عن مساعدة فرنسا عسكرياً.⁽⁵⁸⁾

لقد لعبت القاعدة الغربية للجزائر دوراً لا يستهان به في تزويد الثورة بالمعدات والذخيرة الحربية والأسلحة، كما مكنت جيش التحرير الجزائري من بناء شبكة مصانع أو ورشات لصناعة الأسلحة، وكان مركز الخمسينات بالمغرب أشهر هذه المراكز حيث كانت به مصنعا تحت الأرض لصناعة الأسلحة.

فقد كان المغرب بالنسبة للثورة الجزائرية القاعدة الخلفية للإمداد والتموين بالأسلحة والذخيرة والأدوية، ومركزاً للتدريب الجوسسة والاستشفاء، والبث الإذاعي. وهو أيضاً مركزاً لخلايا شراء وتهريب الأسلحة من إسبانيا ومن القواعد الأمريكية المتواجدة بالمغرب.

«لم تكن القاعدة الغربية تقل أهمية عن دور القاعدة الشرقية تونس في دعم الكفاح المسلح في الجزائر، رغم أن عدد المجاهدين الجزائريين في المغرب لم يكن يتجاوز 10 آلاف مجاهد مع سنة 1956م مقارنة بالأعداد الكبيرة التي كان بها في تونس. وفي هذا السياق نورد شهادة لمحمد أبو داود (سي منصور) المسؤول عن قطاع التسليح بجهة التحرير الجزائرية بالغرب الجزائري يقول فيها : «في ما يخص القصر الملكي، أنا أشهد كمسؤول عن التموين والتسليح، بأنهم أعطونا كميات كبيرة من الأسلحة...»

أنا تسلمت في غابة تقع شمال الرباط تسمى دار السلام خمسة آلاف بندقية منها رشاشات وخمسة ملايين رصاصة، وكان الملك الحسن الثاني قد قال بأنه لا يريد لأية رصاصة أن تسقط بالتراب المغربي وإياكم أن يصل الخبر إلى الفرنسيين.⁽⁵⁹⁾

58. د. سليمان الشيخ، المقال السابق.

59. د. عمير عليه الصغير، المقال السابق.

ثالثا : الدعم الرسمي للمغربي للثورة

1- محمد الخامس والثورة الجزائرية:

من أصعب القضايا التي واجهت الملك محمد الخامس وحكومته بعد عودته إلى البلاد، هي كيفية التكيف مع المطالب التي وضعتها الحكومة الفرنسية كشرط للشروع في مفاوضات مباشرة والتي تمثلت في إيقاف العمليات العسكرية لجيش التحرير المغربي، ونزع سلاحه، وتكوين حكومة وطنية تتولى مسؤولية حفظ الأمن، وحماية الأجانب وممتلكاتهم.

كان الغرض من وراء هذه الشروط هو إيقاف عمليات جيش التحرير وحركات المقاومة وإيقاف الدعم المغربي للثورة الجزائرية، وللعناصر الجزائرية المقيمة في المغرب والتي تحظى بعطف ومؤازرة الشعب المغربي، وعلى كل المستويات والأصعدة.

كان على الملك محمد الخامس أن يعالج بكل حنكة وتبصر ودبلوماسية هذا الملف المعقد والشائك؛ أي كيف يوفق بين مطلب فرنسا في نزع سلاح جيش التحرير المغربي من جهة، وهو في أمس الحاجة لفرنسا لمساعدته لبناء الدولة المغربية الفتية، ولحماية عرشه عند الضرورة، ومن جهة ثانية كيف يحتفظ بهذه القوة الوطنية الموالية للعرش، والتلويح بها عند الضرورة كقوة سياسية وعسكرية ضاغطة في المفاوضات مع فرنسا، مما يعني الاستمرار في دعم ومساندة الثورة الجزائرية. وأخيرا كيف يحافظ على مكانته وسمعته التي بدأت تتعزز وطنيا وجهويا وقاريا بعد عودته من منفاه.

لقد انحاز الملك محمد الخامس إلى جانب حركة تحرير المغرب العربي والثورة الجزائرية وهو يدرك أن استقلال المغرب سيظل ناقصا وعرضة للتهديد من قبل فرنسا طالما بقيت الجزائر مستعمرة فرنسية⁽⁶⁰⁾ وخاصة بعد أن أدلى غيه موليه أحد الساسة الفرنسيين بتصريح في 2 جوان 1956 جاء فيه «لن يكون هناك حل مثل الحل المغربي أو التونسي للقضية الجزائرية.»

60. د. زكي مبارك، المقال السابق.

وقد تجلت مظاهر الدعم والمساندة المغربية في:

- (1) إمداد الثورة الجزائرية بالمال والسلاح بصفة سرية.
- (2) خطابات الملك وتصريحاته المختلفة.
- (3) لقاءاته بالعديد من قادة الثورة ورجالاتها.
- (4) دعم الثورة الجزائرية في المحافل الدولية والجهوية والقارية.
- (5) التدخل لدى السلطات الفرنسية للقيام بدور الوساطة من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية.

(6) شهادة بعض المجاهدين الجزائريين حول مواقف الملك والوفاء بتعهداته اتجاه الثورة، وتلبيته للمطالب المادية والمعنوية والدبلوماسية الجزائرية.⁽⁶¹⁾

لقد كان للنظام المغربي الشرف في احتضان عبد الحفيظ بوصوف للإشراف على تكوين شبكة من التقنيين الجزائريين المتخصصين في الاتصال اللاسلكي وفي الشفرة، وكذلك تكوين رجال في الجوسسة المضادة انطلاقا من الأراضي المغربية، وبمساعدة الحكومة المغربية، فقد تمكن عبد الحفيظ بوصوف رفقة الدكتور محمد الأمين دباغين من الانتقال من مدريد إلى المغرب بتاريخ 18 فبراير 1956.

استقبل الملك محمد الخامس بالقصر الملكي الوفد الجزائري المتكون من بوصوف ودباغين، وأكد لهما الملك أن «المغرب كله حاكما ومحكوما، مشارك لكم في جهادكم إلى نهايته المشرفة، وإن كانت بعض الشكوك سببها تصريحات وأعمال طائشة، قد ساورت أنفس بعض رجالنا، قد قشعت سحبها...» وتوعد بتقديم يد المساعدة والتمن المطلوب لشراء الأسلحة قائلا: «أنه اشتراكا مني خاصة في الجهاد، وقد بر بوعد». «

إن الشكوك التي تحدث عنها الملك كان سببها الإشاعة التي دستها فرنسا عن الثورة، من خلال عملائها من الجزائريين المقيمين بالمغرب الذين روجوا فكرة أن الثورة الجزائرية ذات ميول شيوعية، وأن انتصارها إنما هو انتصار للمبادئ الشيوعية التي تقوض أركان الدين الإسلامي.⁽⁶²⁾

61. نفسه.

62. د. حنفي هلايلي، المقال السابق.

كانت علاقة الملك محمد الخامس مع قادة الثورة الجزائرية أقل حدة مما كانت عليه علاقة الرئيس بورقيبة، وقد سجلت تلك العلاقة تعاطفا كبيرا معها، ودعما سياسيا وماديا متواصلا، يقول الطيب الثعالبي أحد قادة الثورة الجزائرية في شهادة له عن رد فعل الملك، عندما وصلت رسالته من عضو قيادة الثورة الجزائرية حسين آيت أحمد وقد قارن محذرا فيها من أن يكون مصير الجزائر مثل مصير فلسطين الضائعة إن لم يدعمها الحكام العرب، «أن الملك بكى» عند قراءتها وخص الوفد الجزائري بكل عطف ووعدوه بكل المساندة والدعم.

وعبر محمد الخامس على الموقف ذاته بعد عشرين يوما فقط من استقلال المغرب، وذلك في مقابله لقائد جيش التحرير المغربي عبد الكريم الخطيب يوم 22 مارس 1956 حيث يروي هذا الأخير انه: خلال الحوار الذي دار بيننا أوضحت له موقفنا وقلت له: «يا صاحب الجلالة في غيابكم أنجزنا مع الإخوان الجزائريين والتونسيين ميثاقا مكتوبا لكفاح وتحرير شمال إفريقيا، ولكن الآن حصلت بلادنا على الاستقلال»، فقال لي «أنا أعاهدك على أن أبقى على عهد هذا الميثاق، وإني سأقوم بهذا الدور وأؤديه أحسن أداء.» وفعلا كانت حياة محمد الخامس كلها مع الجزائر، وعندما زاره الدكتور حافظ إبراهيم،⁽⁶³⁾ قال له: «يا دكتور كلنا في الجزائر.»⁽⁶⁴⁾

ولما أحس الملك بالحرَج والإهانة التي لحقته من الحكومة الفرنسية إثر اختطافها لقادة الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956، قرر الملك أن يكتف دعمه لجهة التحرير. وبداية من نوفمبر 1956م، قدم الملك للدكتور الخطيب والدكتور حافظ إبراهيم 250 مليون فرنك، بهدف شراء 2750 سلاح موزر مع ذخيرتها، وأعطى الدكتور حافظ فيما بعد 100 ألف دولار لكريم قاسم، لدعم شبكة شراء الأسلحة بمدريد.⁽⁶⁵⁾

63. هو مناضل تونسي مستقر بإسبانيا.

64. د. عمير عليه الصغير، ماذا يجمع بين بورقيبة ومحمد الخامس؟ ورقات تكشف دور الرجلين في دعم الثورة الجزائرية، موقع إيلاف elephant، لـ 18 أبريل 2007.

65. نفس المرجع.

2- الجهود الدبلوماسية والوساطة المغربية التونسية :

كانت الاتصالات الدبلوماسية التي تجريها الأطراف المغاربية جبهة التحرير الجزائرية وحكومتها المغرب وتونس تتميز بالتنسيق والتشاور مؤسس على سلوك وتفكير وحدوي في نفس الوقت، في هذا الشأن نذكر على سبيل المثال اللقاء الذي جمع بالقاهرة في 12 أبريل 1956م جوزيف بيقارا النائب الاشتراكي، وجورج قورس عن الجانب الفرنسي، ومحمد خيضر عن الجبهة التحرير، عرض فيه بيقارا على خيضر ما عرف بمثلث غي موليه رئيس الحكومة الفرنسية؛ والمتمثل في مشروع إيقاف القتال أولا، ثم إجراء الانتخابات ثانيا، وأخيرا إجراء المفاوضات مع النواب المنتخبين حول دستور الجزائر المقبل، فكان اقتراح خيضر، أن جبهة التحرير تسعى لتكوين دولة جزائرية تدخل في إتحاد فيدرالي مع المغرب وتونس. واستمرت جبهة التحرير الجزائرية تؤكد على الهوية المغاربية للثورة من خلال ما كان يكتب وينشر في مجلة المجاهد لسان جبهة التحرير من مقالات حول موضوع الوحدة المغاربية.

أما على الصعيد الدولي فقد ساهمت حكومة المغرب، إلى جانب الحكومة التونسية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في بلورة موقف المجموعة الآفر آسيوية لصالح الثورة الجزائرية، بشأن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واسترجاع استقلاله وقد تمكنت من إثارة اهتمام الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي وكسب المتعاطفين مع القضية الجزائرية.⁽⁶⁶⁾ كما كان ممثلو جبهة التحرير، في الخارج وفي أوروبا بالخصوص ينشطون تحت غطاء التمثيليات الدبلوماسية المغربية والتونسية والتنسيق مع ممثليهما الدبلوماسيين في المسائل السياسية والأمنية ذات الصلة بالثورة الجزائرية.

أ- اللقاء الثلاثي والقرصنة الجوية الفرنسية:

اعتقادا من الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة أن فرنسا أبدت رغبتها في عقد لقاء يجمعهما مع ممثلي جبهة التحرير الجزائرية لضبط المطالب الجزائرية التي يمكن تقديمها إلى السلطات الفرنسية. وقد لبت الجبهة هذا المقترح وتحضيرا لهذا الاجتماع

66. د. سليمان الشيخ، ثورة الملك والشعب في الساحة الإفريقية، الذاكرة الوطنية، عدد خاص، المغرب، 2005.

تم لقاء تنسيقي بين الملك وممثلي جبهة التحرير في شخص كل من محمد بوضياف وأحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد، وفي طريقهم إلى تونس حيث كان من المقرر أن يعقد اللقاء الثلاثي هناك، أجبرت الطائرة المغربية المقلدة للوفد الجزائري بتاريخ 22 أكتوبر 1956م على الهبوط في مطار الجزائر، وتم إلقاء القبض على ممثلي الجبهة، وقد احتجت الحكومتان التونسية والمغربية على هذه القرصنة الجوية، واعتبر المغرب هذه العملية الفرنسية استفزازا موجهًا ضد المغرب، ويمس بسيادته وكرامة شعبه. كما أثارت هذه الحادثة رد فعل عنيف في الشارع المغربي تسببت في قطع العلاقات الدبلوماسية بين المملكة المغربية والدولة الفرنسية.

ب- الوساطة المغربية التونسية:

في لقاء جمع الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة في 20 و 21/11/1957 بالرباط، وقد توج لقاءهما بإصدار نداء إلى جبهة التحرير وحكومة فرنسا يدعوها لإجراء مفاوضات تؤدي إلى «حل عادل يفضي إلى تجسيم سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويضمن المصالح المشروعة لفرنسا ورعاياها بالجزائر» كما عرض وساطتهما على فرنسا وعلى جبهة التحرير الجزائرية.

عندما صدر «بلاغ الرباط» لم ترد فيه كلمة استقلال، مع ذكره كلمة «تجسيم السيادة على الشعب الجزائري»، وأبدى المعلقون الفرنسيون ملاحظاتهم بشأن مفهوم «تجسيم السيادة» ومقابلتها بمفهوم «الاستقلال» حاولوا أن يفسروها بأنها تعني شيئاً آخر غير الاستقلال أو أقل من الاستقلال.⁽⁶⁷⁾

وبعد هذا النداء بيومين، أصدرت جبهة التحرير الوطني بلاغا عبرت فيه عن شكرها للجهود التي تبذلها تونس والمغرب «لكسر شوكة التعنت الفرنسي وعلى تقديرهما لشرعية الكفاح الجزائري»، وأعلنت أنها على استعداد للدخول في مفاوضات مع الحكومة

57. أعلن الرئيس التونسي في اليوم نفسه في خطاب الأسبوعي أن «بلاغ الرباط» تحدث عن تجسيم السيادة لأنه يعتبرها ليس الاستقلال القانوني فحسب، بل هي الاستقلال في حالة التطبيق، واستدل الحبيب بورقيبة على ذلك بأن تونس والمغرب مستقلتان الآن قانونيا، ولكنهما لم تستكملتا سيادتهما بعد، ولم يتم تجسيم هذه السيادة، وأن مطالبة تونس بالمطارات والشحنات العسكرية وباستقلال النقد هي كلها من مقومات السيادة التي ما تزال تونس والمغرب تسعيان إلى تجسيمهما.

الفرنسية على أساس الاستقلال، لكن ممثلي الحكومة الفرنسية أعلنوا عن معارضتهم للوساطة التونسية المغربية، وصرح وزير خارجيتها م. بينو في الأمم المتحدة بأن فرنسا لا يمكنها أن تقبل مثل هذه الوساطة. ولقد أحدث هذا الرفض الفرنسي رد فعل قوي في الأوساط الدولية فضلا عن الأوساط الداخلية والإعلامية الفرنسية.⁽⁶⁸⁾

على المستوى الدولي، نقلت صحيفة «الدايلي مابل» لسان حزب المحافظين في هذه الفترة ما يلي: «إن لفرنسا ستمائة 600 ألف جندي في شمال إفريقيا ومساهماتها في الحلف الأطلسي لم تعد موجودة عمليا، ولهذا فإن تسوية المشكلة الجزائرية أصبح شيئا لا مفر منه لكي نضمن الدفاع عن الغرب، أما إذا لم تحل المشكلة الجزائرية فإن وضعيتها ستستمر في الضعف، والتسرب الروسي في شمال إفريقيا سيصبح ممكنا، ومن حسن الحظ أن توجد بعض الدلائل تحمل على الاعتقاد بأن عرض الوساطة الذي تقدمت به تونس والمغرب سيكون مقبولا من طرف فرنسا، أما إذا لم تقبله فيجب على الحلف الأطلسي نفسه أن يتولى وضع نهاية لهذه الحرب.»

وفي هذا السياق، قال زعيم حزب العمال البريطاني المستر «غيتسكيل» في ندوة صحفية متلفزة جاء فيها: «إنني قبل كل شيء أحب أن أعلن أنه ليس من حقي أن أقدم أنا الحل الذي يجب أن تجده فرنسا للمشكلة الجزائرية، ولكن يبدو لي أن هذه المشكلة تتخبط في أزمة لا مخرج منها، إنه طال الزمن أو قصر لابد من الاتجاه إلى المفاوضات على أساس الاستقلال للجزائر.»

أما رد الفعل لدى الأوساط الداخلية الفرنسية، فقد علقت صحيفة (لوموند) بقولها: «منذ الآن يمكننا أن نتأكد من أن أمريكا لن تؤيدنا بصوتها في الأمم المتحدة فحسب بل وأيضا «بخدمة» الدول التي تؤثر عليها في كواليس الأمم المتحدة، وهذا ما تعتبره فرنسا كافيا إذا كتب «للقانون الإطار» أن تتم عليه المصادقة في البرلمان قبل عرض القضية على الأمم المتحدة، وليس من المتوقع أن يكون لندوة الرباط بين ملك المغرب والرئيس بورقيبة أي تغيير في موقف أمريكا هذا، ولكن ينبغي أن نعرف أن هذا هو موقفها في الوقت الحاضر فقط، وأنه يمكن أن يتغير في المستقبل.»

68. المجاهد، تطورات سريعة هامة تدخلها القضية الجزائرية في الميدان الدولي، ع 13، 1957/12/1، ص 7.

الفصل الرابع :

الدعم الليبي للثورة الجزائرية

الفصل الرابع الدرع الليبي للثورة الجزائرية

أهمية ليبيا في إدراك قادة الثورة:

لقد أدرك قادة الثورة منذ البداية أهمية العمق العربي الليبي في دعم و مساندة الثورة. وفي هذا الإطار سافر مصطفى بن ولعيد إلى طرابلس عدة مرات بهدف إدخال السلاح استعدادا للشروع في العمل المسلح، لأن ليبيا كما يذكر أحمد محساس كانت مهمة بالنسبة للثورة الجزائرية من الناحية اللوجستية، باعتبارها موقعا استراتيجيا، ولهذا الغرض بدأ التفكير في جعلها قاعدة للعمل الثوري في عهد المنظمة الخاصة، وبالضبط منذ اكتشافها سنة 1950.⁽¹⁾

يرجع اهتمام قادة الثورة بليبيا إلى الاعتبارات التالية:

أ- إن ليبيا تعتبر إحدى دول المغرب العربي التي تقع على الحدود الشرقية الجنوبية للجزائر مما يؤهلها لأن تكون قاعدة خلفية لإسناد الثورة في حال قيامها.

ب- إن ليبيا بلد مستقل الأمر الذي يجعل عمليات نقل الأسلحة تتم في سرية و مأمّن وبعيدة عن أعين الاستعمار الفرنسي.

ج- إن ليبيا كانت مسرحا للقتال بين جيوش الحلفاء و دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية، مما أدى بهذه الجيوش إلى ترك أسلحتها على الأراضي الليبية استغلته الحركات التحررية في شمال إفريقيا فيما بعد.

سافر إلى ليبيا في حدود شهر أغسطس (1954) للالتقاء به والتدبير معه في كيفية توصيل الأسلحة إلى داخل البلاد، و في هذا الصدد يقول أحمد بن بلة الذي كان آنذاك عضو البعثة الخارجية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية أين التقى الشهيد مصطفى بن بولعيد في حديقة طرابلس بعد أن وصل إلى ليبيا و لم يكن بحوزته وثائق الهوية، و أثناء تواجده بليبيا ألقى السلطات الليبية عليه القبض، غير أنها لم تلبث أن أطلقت

1. مقابلة مع المجاهد أحمد محساس في بيته في شهر سبتمبر 1998.

سراحه بعد أن حققت معه و عرفت بأنه جزائري، و في صائفة عام 1954 لما اجتاز الحدود الليبية قامت سلطات هذه البلاد باعتقاله و سعى هو لإخراجه من السجن، ثم قام بمداواة رجليه المتورمتين بسبب عبوره للسبخة التي تفصل بين ليبيا وتونس من ناحية الشمال و المحاذية لساحل البحر منذ مدة تزيد عن أسبوع.⁽²⁾

تمكن أعضاء الوفد المكلف بالتحضير للثورة في ليبيا، من الحصول على تعهد من طرف بعض الشخصيات الفاعلة في المجتمع الليبي بتقديم الدعم للثورة بعد انطلاقها، كما تمكن من اغتنام بعض أسلحة الجيش البريطاني التي كانت مخزنة في ليبيا منذ الحرب العالمية الثانية.⁽³⁾

و لما انطلقت الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954، أعلنت الجبهة أن الثورة الجزائرية هي ثورة عربية تلتقي في أهدافها مع الحركات التحررية في المشرق و المغرب العربيين.

و لقد اعتبر الشعب الليبي و حكومته أن كفاح الشعب الجزائري هو كفاح الشعب الليبي يستوجب دعمه بكل الوسائل و الإمكانيات، و سبرز في هذا البحث مواقف كل من الشعب الليبي و الحكومة الليبية من خلال التعرض لأشكال الدعم المادي و المعنوي الذي قدماه للثورة الجزائرية، و كيف كان تفاعلها مع تطور القضية الجزائرية في مختلف مراحلها.

و إذا كانت الحكومة الليبية لم تعلن تأييدها للثورة الجزائرية منذ البداية خشية الاصطدام بمواقف الدول الغربية، فإن الشعب قد أظهر تعاطفه و تأييده للثورة منذ البداية و تابع تطوراتها باهتمام بالغ.

و لدراسة الجانب الخاص بالدعم الليبي للثورة الجزائرية على الصعيدين الشعبي والرسمي، سنتناول الموضوع من زاويتين:

- الأولى : الدعم الشعبي للثورة الجزائرية.

- الثانية : الدعم الحكومي للثورة الجزائرية.

2. جمال قنان، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ص 238.
3. مقابلة مع المجاهد، بشير القاضي، في شهر نوفمبر 1999.

أولاً - دور الشعب الليبي في دعم الثورة

لم تكن العلاقات بين الشعبين الليبي و الجزائري وليدة العهد، و لا هي متزامنة مع انطلاق الثورة التحريرية الكبرى في الفاتح من نوفمبر 1954، بل يعود تاريخها إلى عهد سابق لا يتسع المجال للبحث فيه الآن، و فيما يخص موضوعنا هذا يجدر التذكير أنه يعود إلى فترة ما قبل الثورة، عندما أجرت القيادة الجزائرية المكلفة بالتحضير للثورة اتصالات مع نخبة من الشعب الليبي في صائفة عام 1954.

و قد أثمرت الاتصالات المبكرة مع العناصر الوطنية الفاعلة في المجتمع الليبي عن التزام الليبيين بتأييد و دعم و مساندة الثورة الجزائرية بعد الإعلان عن انطلاقها.

لقد تعاطفت الجماهير الشعبية الليبية مع الشعب الجزائري، و كانت تتابع ثورته باهتمام بالغ و تهتز ابتهاجا لبطولات جيش التحرير و انتصاراته، وهو تعاطف طبيعي من شعب على شعب تربط بينهما أواصر مختلفة.

و مع تطور الثورة و توالي انتصاراتها عسكريا و سياسيا، أخذت بعض العناصر الوطنية تفكر في عمل يحرك الرأي العام المحلي و العالمي و يوجهه نحو هذه الثورة الجديرة بكل مساندة و تأييد.⁽⁴⁾

و من بين أهم ما قام به الشعب الليبي غداة انطلاق الثورة هو تكوين لجنة شعبية لمناصرة القضية الجزائرية، و لم تمض على تأليف هذه اللجنة و الإعلان عنها إلا أيام قليلة حتى ذاعت شهرتها و أخذت القبائل و النواحي و الأوساط المختلفة تتنافس في التبرع لصالح الثورة، كما كانت الوفود تتقاطر على اللجنة من كل حدب يطلبون الانضمام على العمل من أجل الجزائر.

شرعت هذه اللجنة منذ تأسيسها بقيادة الهادي المشيرقي في التعريف بالقضية الجزائرية في الأوساط الشعبية و تعبئتها و تجنيدها لنصرة الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي. و قد تعددت مظاهر نشاط هذه اللجنة كإقامة التجمعات والمهرجانات الشعبية و جمع التبرعات و المساعدات المختلفة، و تمكنت من ترسيم يوم

4. أنظر بالتفصيل محمد الصالح الصديق، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، ط 1، 2000، ص

وطني للتضامن مع القضية الجزائرية حيث يفتتح هذا اليوم التضامني من طرف رئيس الحكومة و يساهم فيه رمزيا بالتبرع بمبلغ مالي ثم تتبعه بقية الفعاليات السياسية الرسمية و الشعبية، وتقام فيه الحفلات و المهرجانات في جميع المدن الليبية و تلقى فيه المحاضرات و تعرض فيه الأشرطة و الأفلام عن الثورة الجزائرية و عن الجرائم الاستعمارية الخ...

و من مظاهر تضامن الشعب الليبي، نسجل تلك المظاهرات الشعبية التي عرفتها ليبيا عندما قامت فرنسا باختطاف الطائرة المغربية التي كانت تقل أعضاء الوفد الخارجي للثورة، حيث كان لها أثر عميق في نفسية الشعب الليبي عبر عنها في مظاهرات شعبية منددة بهذه العملية.

خرجت الجماهير للتعبير عن استنكارها رافعة العلم الجزائري، و تهتف بنصرة الثورة، و بسقوط فرنسا، الأمر الذي دفع بالسلطات الأمنية إلى تشديد الحراسة على السفارة الفرنسية بشارع الاستقلال⁽⁵⁾، كما دعت (لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي) إلى إضراب عام و شامل في جميع الأقطار العربية يوم الأحد 28 أكتوبر كتعبير عن مساندة الشعب العربي للشعب الجزائري في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي، كما وجهت هذه اللجنة الشعبية رسالة إلى السلطان محمد الخامس و الحبيب بورقيبة بتاريخ 23 أكتوبر 1956، تحملها مسؤولية اختطاف القادة، و تعتبره عملا جباناً، و تدعوها للتحرك لإنقاذهم، و أهم ما جاء في هذه البرقية : «اتقوا لعنة التاريخ، و سجلوا صفحات خالدة بأعمالكم الجدية الإيجابية، و بموقفكم المشرف أمام الحادث المؤلم.»⁽⁶⁾

كما تتجلى مكانة و قدسية الثورة الجزائرية في وجدان الشعب العربي الليبي في ذلك الإحساس الفياض الذي استقبل به فريق كرة القدم لجهة التحرير الوطني الذي حلّ ضيفا على المملكة العربية الليبية في جانفي 1958، لإجراء مقابلة رياضية، وما أن انتهت المقابلة التي جمعته بالفريق الوطني الليبي حتى اندفع جمهور المتفرجين نحو أرضية الملعب هاتفين باسم الجزائر الثورية، و في كل مقابلة كان الفريق الجزائري

5. المرجع نفسه، ص 147-1952.

6. نفسه ص 196-199.

يرتدي العلم الجزائري، و يذكر أن ممثلي الحكومة و مجلس الشيوخ كانوا يأخذون مقاعدهم على المنصة بجانب ممثلي جبهة التحرير الوطني بشير القاضي رئيس البعثة الجزائرية بطرابلس و محمد الصالح الصديق المكلف بالدعاية و الإعلام.⁽⁷⁾

أما عن استقبال الشعب الليبي لرئيس الحكومة الجزائرية السيد فرحات عباس والوفد المرافق له كريم بلقاسم، و عبد الحفيظ بوصوف و أحمد توفيق المدني. تلك الزيارة التي خاطب فيها الرئيس فرحات عباس الشعب الليبي قائلا فيه:

«... أما أنت أيها الشعب الليبي النبيل، أنت الذي اختلقت أرضك بدماء شهداء الحرية، امتزج هواؤك بأرواح أبطال الاستقلال، فقد رأينا فيك أصدق العواطف، وأشرف الأحاسيس و لمسنا بأيدينا ما يكنه قلبك الطاهر لهذا الشعب الجزائري المجاهد من حب و تقدير و إعجاب بل من استعداد حقيقي لبدل أرواحك إلى جانب أرواحه و بدل الدماء إلى جانب دمائه، رأينا جزءا لا يتجزأ من الشعب الجزائري ف حمسناه و في إقباله على الموت لكي يستحق الحياة.

إننا لا نستطيع أن نقول أنك أعنت الجزائر في حربها، و أنك أيدتها في جهادها، بل نستطيع أن نؤكد و يشهد التاريخ على أنك شاركت بكامل إمكانياتك في هذا الجهاد و حملت قسطا وافرا من الكفاح...»⁽⁸⁾

إن هذه الكلمة التي ألقاها الرئيس فرحات عباس تمثل شهادة اعتراف من رئيس الحكومة الجزائرية بالدور الذي يقوم به شعب ليبيا في دعم و مساندة الثورة الجزائرية وهو موقف وطني و قومي و إنساني من الشعب العربي الليبي حيال الثورة الجزائرية هذا الموقف الشعبي هو الذي فرض على حكومة المملكة الليبية مساندة هذا التضامن واتخاذ مواقف سياسية لنصرة القضية الجزائرية في المحافل الدولية رغم الضغوطات و التهديدات الفرنسية المتكررة ضد مواقف ليبيا الرسمية التي كانت لصالح الثورة الجزائرية.

7. أجرى الفريق الجزائري تسع مباريات و الجماهير الشعبية الليبية على هذه الحالة من حماس و تشجيع و أقيمت حفلات تكريمية رائعة عرى شرفه، سواء من طرف الشعب أو الحكومة.

8. أنظر: عبد الله مقلاتي، «التضامن الشعبي الليبي و دوره في مؤازرة الثورة الجزائرية» مجلة المصادر، العدد 07، (نوفمبر 2002)، ص

و مع تركيز النظام السياسي للثورة الجزائرية بليبيا أصبح حديث العام و الخاص في التجمعات و النوادي يدور حول ما تحققة الثورة الجزائرية من انتصارات، وما يقوم به الاستعمار الفرنسي من أعمال إجرامية.

و في هذا الإطار وجدت بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا المتكونة من: أحمد بودة، بشير القاضي، محمد الصالح الصديق، كل التسهيلات لدعم نشاطها السياسي والدعائي من الهيئات الشعبية.⁽⁹⁾

كما يجدر التنويه بدور المثقفين الليبيين في مساندة الثورة الجزائرية و التضامن معها، حيث كانوا يكتبون المقالات يشيدون فيها بطولات الشعب الجزائري، و يشهرون في نفس الوقت بالأعمال الوحشية التي يقوم بها الجيش الفرنسي ضد شعب أعزل لا ذنب له سوى طلب العيش في كنف الحرية و الاستقلال.⁽¹⁰⁾

فضلا عن ذلك فقد كان لهم دور مهم في تأطير اللجان الشعبية المساندة للثورة الجزائرية و في تعبئة و تجنيد الجماهير من خلال كتاباتهم الصحفية و الندوات السياسية التي يعقدونها في كل المناسبات التي لها علاقة بالثورة الجزائرية، و كذلك مخاطبة وتحسيس الرأي العام العالمي و مؤسسات المنظمات الدولية بتلك الجرائم التي ترتكب في حق الشعب الجزائري.⁽¹¹⁾

فقد كاتب المثقفون الليبيون دول الحلف الأطلسي لمناشدتها بعدم إشراك قواتهم الفرنسية في حربها ضد الشعب الجزائري كما ناشدوا البابا في الفاتكان بالتدخل لدى حكومة فرنسا لوضع حد لتلك المجازر التي ترتكب في حق الشعب الجزائري لا لشيء إلا أنه يريد اللحاق بركب الدول الحرة.

كما طالب المثقفون الليبيون الحكومة الفرنسية في 09-05-1956 بوضع حد لسياستها المنتهجة ضد الشعب الجزائري، و هي سياسة ضد المبادئ الأساسية التي جاءت بها الثورة الفرنسية.⁽¹²⁾

9. أنظر: ملاحق البحث.

10. مقالتي...مرجع سابق ص 167.

11. المرجع نفسه.

12. أنظر، محمد الصالح الصديق...مرجع سابق، ص 100-108.

أما على مستوى الجبهة العمالية، فقد استجابت الطبقة العمالية إلى نداء جبهة التحرير الوطني الذي أصدرته نهاية 1958 والداعي إلى توسيع دائرة المعركة مع فرنسا بالمقاطعة الاقتصادية في كامل الأقطار العربية، حتى تشعر فرنسا أن معركة الجزائر هي معركة الأمة العربية، و بناء على هذه الدعوة نادى [لجنة نصره القضية الجزائرية] بمقاطعة البضائع الفرنسية منتقدة في نفس الوقت الأنظمة العربية المتعاملة مع فرنسا اقتصاديا و دعته لاتخاذ موقف حازم اتجاه فرنسا التي تشن حربا وحشية متواصلة على الشعب الجزائري، و قد تأسست لهذا الغرض لجنة مقاطعة البضائع الفرنسية التي فتحت لها فروع في جميع المدن الليبية مهمتها تعبئة وتوعية الجماهير و تحسيسها بأهمية المقاطعة في إضعاف قدرة الاقتصاد الفرنسي على تمويل الآلة الحربية في الجزائر، و قد مارست هذه اللجنة الضغط على الحكومة الليبية لإقناعها بقطع علاقتها مع فرنسا.⁽¹³⁾

و في هذا السياق يذكر رئيس لجنة مقاطعة البضائع الفرنسية «...بأن اللقاء الذي جمعه برئيس الحكومة الليبية، الذي استغرق ساعتين، حاول هذا الأخير إقناع أعضاء اللجنة بعدم تعميم المقاطعة، لأن مصالح ليبيا تقتضي السماح لبعض الشركات الفرنسية البترولية بممارسة نشاطها، و هو المطلب الذي رفضته اللجنة...»

و إذا كانت الحكومة الليبية لم تجرؤ على قطع علاقاتها الرسمية مع فرنسا، فإنها لم تمنع نشاط اللجنة على تنفيذ مقاطعة البضائع الفرنسية.

و إذا كان بعض التجار قد تضررت تجارتهم جراء حجز البضائع الفرنسية التي كانت في محلاتهم فإنهم امتثلوا لتوجيهات أوامر لجنة المقاطعة، بل أعلنوا تأييدهم لمطالب اللجنة.⁽¹⁴⁾

لقد كان لهذا الموقف أثره الإيجابي في نفوس المجاهدين الجزائريين و قادة الثورة في الداخل و الخارج، وعزز موقفهم و موقعهم في المجتمع الدولي.

و لم تكتف اللجنة بالتأكيد على مساهمة الشعب الليبي الفعالة في المقاطعة وإبراز فوائدها فحسب بل سعت لكسب الرأي العام العربي و دعوته لتعميم المقاطعة

13. المرجع نفسه.

14. أنظر محتوى الرسائل في الملاحق.

الشاملة ضد فرنسا، و في هذا المسعى توجهت اللجنة ببناء إلى الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والمنظمات الشعبية في البلدان العربية من أجل تأكيد مؤازرتها الجزائرية و تجسيد مقاطعة الشعب العربي لفرنسا اقتصاديا.⁽¹⁵⁾

و في سياق التضامن مع الثورة الجزائرية أيضا، نذكر تضامن المرأة الليبية مع أختها المناضلة في الجزائر، حيث كانت المناضلات الجزائريات تستقبلن عند قيامهن بزيارة ليبيا لتمثيل الجزائر في مختلف المناسبات، وتقيم على شرفهن الحفلات، و في هذا المجال قامت السيدة بهية مشيرقي، بنشر العديد من المقالات بالصحف الليبية و بث أحاديث إذاعية دعت فيها إلى ضرورة دعم الثورة الجزائرية و نصره كفاح النساء الجزائريات و حث المرأة الطرابلسية على أداء واجبها التضامني مع الجزائر.⁽¹⁶⁾

واستجابة لذلك احتضنت بعض العائلات الليبية أطفال الجزائريين اليتامى من أبناء الشهداء وقامت بالتكفل برعايتهم وتعليمهم في جو أسري.

و أبدى العديد من المحسنين استعدادهم لكفالة هؤلاء الأطفال و إيوائهم في مدارس داخلية تكون نفقة تعليمهم و رعايتهم على حسابهم الخاص، فأسس يوسف مادي مدرسة بمدينة طرابلس تأوي أكثر من 50 يتيمة جزائرية سميت فيما بعد بمدرسة جميلة بوحيرد، وأنشأ بالاشتراك مع محمد بن ساسي مدرسة أخرى في الزاوية تسع ل 260 طفلا، و أسس محمد البدري مدرسة ثالثة تأوي 50 طفلا عرفت باسم مدرسة البدري، وبلغ مجموع الأطفال اليتامى الذين احتضنتهم العائلات الليبية و المدارس الثلاث ما يزيد عن 500 طفل و طفلة.⁽¹⁷⁾

و يجدر التنويه بالموقف المشرف الذي وقفه المناضل الهادي المشيرقي إلى جانب الثورة الجزائرية، حيث عمل على تقديم الدعم المادي و المعنوي للقضية الجزائرية العادلة. بحيث لم يقتصر تضامنه على الشعارات و إظهار التعاطف، بل قدم الكثير من الدعم المادي في شكل أموال و مساعدات مختلفة.

15. محمد ودوع «ليبيا و الثورة الجزائرية»، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2001، ص 86.

16. محمد الصالح الصديق...، مرجع سابق، ص 93.

17. أنظر الهادي إبراهيم الشيرقي، قصتي مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة للطباعة للنشر و التوزيع، ط 1، 2000، ص 244.

لقد كان هذا الرجل من المناضلين الأوائل، الذين قاموا بدور كبير في تحريك القضية الجزائرية، كما كان من المؤسسين لهيئة مناصرة الجزائر و مساعدتها في كفاحها.

و لم يكتف بطلب التأييد للثورة الجزائرية على المستوى العربي فقط بل كان يقوم بمساعي من خلال البيانات و التصريحات التي كان يعلنها احتجاجا على سياسة الاستعمار الفرنسي المطبقة في الجزائر.⁽¹⁸⁾

و في هذا السياق بعث بعدة رسائل إلى العديد من الرؤساء في العالم أطلعهم فيها على الوضع في الجزائر، و ناشدهم بضرورة التدخل لوقف الممارسات التعسفية الفرنسية التي تسلط على الشعب الجزائري، وذكروهم بضرورة مناصرة قضية الجزائر العادلة، و ذلك بالعمل على وضع حد للحرب الوحشية التي يقودها جيش الاستعمار الفرنسي بالجزائر ضد شعب أعزل لا ذنب له سوى أنه طلب العيش في كنف الحرية والاستقلال.⁽¹⁹⁾

و نظرا لكثرة هذه الرسائل نقتصر على ذكر بعضها و فيما يلي بعض ما جاء في هذه الرسائل التي بعثت على شكل برقيات و منها تلك الموجهة إلى الملك إدريس الأول و التي جاء فيها على الخصوص: «إني أتقدم إليكم بكل إجلال و تعظيم بما قدمتم به من جليل الأعمال الخالدة نحو الإسلام و العرب خصوصا استنكارهم للأعمال الاستعمارية من طرف فرنسا نحو شعب الجزائر المكافح و المناضل في سبيل حريته الأمل فيكم معقود لنجدة الإخوان الأحرار و المرجو المزيد لاغاثتهم بسرعة هذا من عالي همتمكم الشريفة و تاريخكم المجيد أنتم أهلا للكرامة و النصر للمسلمين.»

كما بعث رسالة مماثلة إلى السيد رئيس الوزراء الليبي ضمنها ما يلي: «إن أعمالكم الجليلة التي برهنتم فيها بكل جدارة نحو إسعاف شعب الجزائر النبيل في كفاحه المجيد هذا ما يدل على أنكم مهتمون لصون كرامة العرب و لا يسعني إلا أن أطلب منكم المزيد من العون لإخواننا الصابرين و مد يد المساعدة السريعة بكل الوسائل الممكنة قبل فوات الأوان لنجدة أهل الجزائر الأبطال، و إنني على علم بمهمتمكم العالية وضميركم الحر و لذا أستنفركم.»⁽²⁰⁾

18. المرجع نفسه.

19. أنظر الملاحق.

20. الهادي المشيرقي مرجع سابق، ص 83.

كما وجه برقية شكر إلى السيد شكري القوتلي على الموقف الدولي الداعم للقضية الجزائرية، و جاء فيها قوله:

«إن حوادث الجزائر الفجيعة قد بلغت حدا لا يطاق و لم نر حركة إيجابية نفذت من طرف باقي العالم الإسلامي اللهم إلا من سوريا المكافحة فلقد برهنت في كثير من المواقف نحو إخواننا الجزائريين الأبطال بالخصوص.

و لهذا فإني أتقدم إليكم بخالص الشكر و الامتنان للشعب السوري الكريم الممثل في شخصكم النبيل.»⁽²¹⁾

إن الشعب الليبي بجميع نخبه، اعتبر الثورة الجزائرية واجب و شرف و قد طبق هذا الواجب على صور مختلفة و بنسب متفاوتة.

و أكد تضامنه الفعال مع الكفاح الجزائري منذ اللحظات الأولى للثورة و ساهم في توفير المساندة الأدبية و المعنوية له طوال سنوات الثورة التحريرية المتعاقبة و ضرب أروع الأمثلة في إظهار المؤازرة الحقيقية و تحمل الكثير من المتاعب في سبيل نصره استقلال الجزائر.

كما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الليبية، بالرغم من أنها كانت لا تزال لم تتخذ موقفا رسميا من الثورة الجزائرية، إلا أن هذا لم يمنعها من إبداء تعاطفها مع الثورة الجزائرية و يتجلى ذلك من خلال عدم اعتراضها على التضامن الشعبي الذي كان له الفضل في الضغط على الحكومة الليبية حتى تعلن موقفها صراحة من الثورة الجزائرية.

ثانيا - الدعم الحكومي

بالرغم من أن السلطات الليبية لم تتخذ موقفا من الثورة الجزائرية، إلا أنها سمحت للهيئات الشعبية الليبية في أنحاء ليبيا بتكوين جمعيات لنصرة القضية الجزائرية و جمع التبرعات و إرسال برقيات التأييد للثورة الجزائرية من جهة، و برقيات الشجب للحكومة الفرنسية من جهة أخرى.

21. المرجع نفسه، ص 87.

إن ذلك أمر طبيعي لكون الجماهير الشعبية لا تلتزمها مواقف حكوماتها، و كثيرا ما يكون لضغط الجماهير دور في تبلور الموقف الرسمي لبلدانهم.

و يذكر السيد مصطفى بن حليم في مذكراته، أنه التقى الملك السعودي و الرئيس جمال عبد الناصر في خريف 1954 و تباحث معهما في موضوع دعم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا عند انطلاقها، و تقرر أن تقوم المملكة العربية السعودية بتقديم الأموال اللازمة لشراء السلاح و العتاد اللازم للثورة الجزائرية، و أن يقوم الجيش المصري و المخابرات المصرية بشراء ذلك السلاح و العتاد و إيصاله إلى الحدود الليبية لينقل بعد ذلك عبر ليبيا إلى الحدود الجزائرية حيث يتسلمه الثوار الجزائريون.⁽¹⁾

و قد كان التحفظ و الحذر يسودان موقف ليبيا بسبب الضغط الفرنسي المتواصل على العالم كله، لمنعه من الكلام عن الجزائر.

و يذكر مولود قاسم نایت بلقاسم «أن ليبيا لم تتحرك إلا بعد أن رأت فرنسا تعيش أزمة سياسية في الجزائر، عند ذلك استيقظت و ناشدت شعوبها لتحقيق أهدافها.»⁽²⁾ والضغط على فرنسا لإجلاء قواتها عن قاعدة فزان الليبية و يرجع ذلك إلى الظروف التي كانت ليبيا تعيشها في ذلك الوقت.

و لعل أولى هذه الأسباب بالإضافة إلى ما سبق هو أن الحكومة الفرنسية كانت قد وجهت تحذيرات و تهديدات ضد أي دولة تبدي تعاطفها مع الثورة الجزائرية، إضافة إلى ذلك فإن الحكومة الليبية كانت تخشى الاصطدام بشكل مباشر مع الحكومة الفرنسية و لو بصفة مؤقتة، لأنها كانت تسعى إلى استكمال إجلاء القوات الفرنسية عن الأراضي الليبية، خاصة وأن فرنسا كانت مصرة على البقاء في ليبيا بعد اندلاع الثورة الجزائرية.

إن ما سبق أن قلناه عن موقف الحكومة الليبية ينطبق أيضا عن مواقف الدول العربية الأخرى، فقد امتاز موقفها هي الأخرى بالصمت و الحذر و ذلك في انتظار تطور الأحداث التي من خلالها يتم تحديد موقفها، و بالتالي فهي لم تبد موقفا رسميا

1. أنظر: مذكرات مصطفى أحمد بن حليم، منشورات وكالة الأهرام للتوزيع، مطبعة الأهرام التجارية، مصر بدون تاريخ، ص 350-351
2. أنظر، مولود قاسم نایت بلقاسم، ردود الفعل الأولية، على أول نوفمبر داخليا وخارجيا، منشورات جبهة التحرر الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 186.

من الثورة في مرحلتها الأولى و باستثناء مصر الذي انطلق من إذاعتها بيان أول نوفمبر إلى العالم، و أكدت مرارا إلى أنها ستناصر الجزائريين في مطامحهم إلى الاستقلال، فإن البلدان العربية الأخرى لم تكن لها أية بادرة علنية اتجاه الثورة الجزائرية.⁽³⁾

إن صمت الحكومة الليبية لم يدم طويلا، حيث لم تلبث أن أعلنت موقفها بعد أن تزايد ضغط الجماهير في ليبيا حيث لم يكن أمامها خيار إلا الإعلان بدعمها للشعب الجزائري في كفاحه العادل ضد المحتل الفرنسي.⁽⁴⁾

غير أنه يجب أن لا يفهم من هذا التصرف أن الحكومة الليبية وقفت موقفا سلبيا تجاه الثورة الجزائرية، فهناك من الدلائل التي تشير إلى أن الحكومة الليبية قدمت الكثير للثورة الجزائرية و هذا بالرغم من الظروف الصعبة التي كانت تمر بها ليبيا في تلك الفترة، و مع ذلك فإن الحكومة الليبية كانت من السابقين إلى دعم الثورة الجزائرية.

و يظهر ذلك جليا من خلال الاتفاق الذي تم بين الملك إدريس الأول والمسؤولين في الحكومة الليبية على ضرورة مساندة الثورة الجزائرية. و ذلك بترتيب الأمور وتأمين الطريق لنقل الأسلحة، و بالفعل بدأت قوافل السيارات المحملة بالأسلحة يرافقها ضباط لبيون نحو الحدود الجزائرية، وكان يحدث هذا في منتهى السرية التامة.⁽⁵⁾

و لم يكن هذا الدعم السري خفيا على السلطات الفرنسية التي كانت تعي أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به ليبيا في دعمها للثوار الجزائريين و هو ما جعلها تصعد من لهجة التهديد ضد ليبيا.

و في هذا المجال حاولت السلطات الفرنسية مرارا القبض على ممثلي الثورة الجزائرية المتواجدين بليبيا، و من المناضلين الذين كانت تبحث عنهم السيد أحمد بن بلة، و ذلك بعد أن تعقبته و اكتشفت نشاطه هناك.

و يذكر أن بن بلة تعرض إلى عدة محاولات اغتيال فاشلة من طرف المخابرات الفرنسية في أواخر 1955، و بهذه المحاولة كشف الستار عن نشاط الثورة الجزائرية في ليبيا.

3. ودوع، مرجع سابق، ص 104-106.

4. المرجع نفسه، ص 110.

5. النظر: مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2001، ص 96-97.

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

و فيما يخص إضفاء الطابع السري على التأييد الليبي للثورة الجزائرية، فإن ذلك يرجع إلى كون الحكومة الليبية حرصت على أن لا تعطي فرنسا ذريعة تتراجع بها عن تعهدها بالجلء عن الجنوب الليبي في مدة أقصاها آخر نوفمبر 1956.⁽⁶⁾

إن قادة جبهة التحرير الوطني الذين راهنوا على دعم ليبيا للثورة لم يخب ظنهم فلقد وقفت ليبيا إلى جانب القضية الجزائرية عسكريا و سياسيا و لم تتوان لحظة في تقديم دعم للثورة الجزائرية.

و فيما يلي باختصار بعض ما قامت به ليبيا لصالح القضية الجزائرية في شقيه العسكري و الدبلوماسي:

1- الدعم العسكري :

انطلق الكفاح في الجزائر بإمكانيات محدودة من الأسلحة، و كان لزاما على قادة الثورة البحث على مصادر الأسلحة، و تحركت عناصر الوفد الخارجي للثورة نحو البلدان العربية قصد جلب الأسلحة و كانت ليبيا و مصر محطتهم الأولى، لكونهما كانتا مستقلتين.

و كانت ليبيا محط أنظار قادة الثورة بالإضافة إلى كونها بلد مستقل تحتوي على كمية كبيرة من الأسلحة يرجع تاريخها إلى الحرب العالمية الثانية، و لكونها أيضا دولة حدودها متاخمة للحدود الجزائرية، و بالتالي يمكن تمرير الأسلحة عبرها إلى الجزائر بعيدا عن أنظار المستعمر.

لقد تمكن قادة الثورة في وقت وجيز من جمع كمية من أسلحة الجيش البريطاني التي كانت مخزونة في ليبيا منذ الحرب العالمية الثانية و تم تسريبها إلى الجزائر.

و يذكر أن أول دفعة من السلاح تم شحنها كانت على متن اليخت انتصار- التابع للقوات المصرية و نزل بأحد موانئ ليبيا المهجورة قرب طرابلس، و من هناك نقلت الأسلحة إلى منزل ضابط ليبي، ثم إلى مزرعة رئيس الوزراء في منتهى السرية يوم 08 ديسمبر 1954، ثم أخذت طريقها إلى الجزائر على ظهور الجمال عبر الجنوب التونسي.

6. المرجع نفسه.

و يعود الفضل في نجاح تمرير هذه الصفقة من السلاح إلى الرئيس جمال عبد الناصر، بالاتفاق مع رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم، اللذين بفضلهما وصلت هذه الأسلحة بأمان إلى المجاهدين الجزائريين.

و كانت عملية مشجعة تلتها عمليات أخرى، وفيما يلي كمية و نوع هذه الأسلحة:

❖ 100 بندقية إنجليزية علامة 303.

❖ 10 رشاش تومسون.

❖ 08 آلا طلقة للبندق.

❖ 1.000 طلقة خيرة حارقة.

❖ 1.000 طلقة حارقة للدروع الخفيفة.

❖ 24.000 ألف طلقة للرشاش تومسون.

❖ 120 قنبلة يدوية.⁽⁷⁾

و لم تكن لتصل هذه الأسلحة إلى الثوار في الجزائر لولا مساعدة ليبيا التي قدمت كل ما في وسعها لتسهيل عملية جمع الأسلحة و نقلها و إدخالها عبر السلوم على حدود مصر الغربية و بين مدينة طرابلس، واستعملت في ذلك كل الوسائل و الحيل لنقل هذه الأسلحة، نحو الجزائر عبر الحدود الليبية، وقد وصل بها الأمر إلى درجة استعمال قوارب و زوارق صيد لنقل الأسلحة من ليبيا إلى تونس ليلا لتنقل بنفس الطريقة إلى الجزائر ليلا أيضا...

و في إطار مساعي جبهة التحرير الوطني لتوفير المزيد من الأسلحة للمجاهدين يذكر توفيق المدني أن قادة جبهة التحرير الوطني طالبوا من رئيس الحكومة الليبية البحث عن وسائل حكومية ليبية تسمح بإبرام صفقات لشراء السلاح باسمها لصالح الثورة الجزائرية ليتم نقلها وتسريبها إلى جبهات القتال في الجزائر.

و نظرا لما لعملية التسليح من أهمية في تحديد مصير الثورة على الصعيد العسكري فإنها كانت من أمهات القضايا التي درسها مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 و دعا إلى تنظيمها.

7. ودوع ، المرجع السابق، ص201-203.

و في هذا الإطار تم وضع تنظيمات وطنية في الخارج مكلفة بجلب السلاح للثوار في الجزائر، كما تم إنشاء محطة برية على طول المسلك بين مرسى مطروح و بن غازي وطرابلس، وتونس على الحدود الشرقية، وأسندت هذه المهمة بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ في عام 1957 من الجزائر إلى العقيد أوعمران يساعده الرائد قاسي.⁽⁸⁾

و في هذا السياق تم في 20 من شهر نوفمبر 1956 نقل كمية كبيرة من الأسلحة من مصر إلى تونس، انطلاقا من مصر على متن شاحنة بيتفورد تملكها الثورة وشاحنات السيد سالم شلبك وضعها تحت تصرف الثورة الجزائرية.

و قد تم توزيع هذه الأسلحة من طرف العقيد بن عودة على الولايات و فيما يلي قائمة بعض هذه الأسلحة:

❖ 2.100 رشاش.

❖ 300 بندقية رشاش

❖ 24 قطعة بازوكة.

❖ 21 مدفعا.

❖ 88.000 طلقة نوع تشيكية.

❖ 1.089 قنبلة بازوكة.

❖ 2.200 قذيفة.

❖ 2.096 لغما.⁽⁹⁾

و نظرا لتطور الثورة و تزايد الطلب على السلاح و الذخيرة طلب الوفد الجزائري المكلف بتوفير العتاد الحربي للثورة من الحكومة الليبية توسيع نقاط عبور الأسلحة على الحدود الليبية، وأثمرت مساعيهم بفتح الحدود الليبية على مصراعيها، ووضعت المطارات و الموانئ في خدمة رجال الثورة الجزائرية.

8. أنظر: أحمد توفيق المجني، حياة كفاح، مذكرات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الأولى، 1982، الجزائر، ص 142-143.

9. نفسه.

إن مهمة نقل العتاد الحربي، لم تخل من المخاطر ذلك أن الحكومة الفرنسية وخوفا من تسرب الأسلحة، شددت الخناق على الحدود الجزائرية الليبية لأجل اعتراض سبيل المجاهدين، ومنع القواعد الخلفية من الإقامة و التمرکز داخل التراب.

و لفك هذا الخناق و إحباط الخطط الفرنسية و مواجهة الصعوبات التي تعترض عمليات تهريب الأسلحة نحو الجزائر، قرر قادة الجبهة استعمال كل الوسائل لفك هذا الحصار المضروب على الثورة عبر الحدود الجزائرية الليبية.

و في هذا المجال يذكر السيد توفيق المدني «أن اتفاقا حصل مع السلطات الليبية ومع والي فزان بأن تستقر فرقة من جيش التحرير، جنب تلك المقاطعة، وتتخذ لنفسها مواقع تجاه خطوط المواصلات الفرنسية الرابطة بين صحراء الجزائر و بقية القوات الفرنسية، و من هنالك ترسل سراياها إلى داخل بلاد الصحراء الخاضعة للسلطات الفرنسية من أجل تحطيم مراكزها و قوافلها.»⁽¹⁰⁾

و رغم هذا التضيق فإن الخط الجنوبي الرابط بين بن غازي وفزان و غدامس كان أكثر الطرق الحيوية من حيث نقل و عبور القوافل المحملة بالأسلحة و إلى جانب ذلك استمرت عمليات نقل الأسلحة عبر الخط البري الشمالي.

و لاشك أن الدور الذي كانت تقوم به ليبيا في مساندة الثورة الجزائرية، بمدّها بالأسلحة والعتاد، انكشف للسلطات الفرنسية مما أثار حفيظة نواب اليمين في البرلمان الفرنسي و وصلت حملتهم على ليبيا حد الهستيريا، الأمر الذي جعل الحكومة الفرنسية تحاول التملص من تعهداتها بالجلء على الجنوب الليبي في فترة أقصاه آخر نوفمبر سنة 1956.⁽¹¹⁾

في إطار دعم الحكومة الليبية للثورة الجزائرية عملت هذه الأخيرة على إقناع بعض الدول التي كانت تربطها علاقة مع ليبيا بضرورة تقديم الدعم المادي و المعنوي للثورة الجزائرية.

10. أنظر: عبد الرحمان عمران، التسليح و المواصلات أثناء الثورة 1954-1956 منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2001، ص 96-98.

11. مصطفى بن حليم، مرجع سابق، ص 361-363.

و قد تمكن مصطفى بن حليم رئيس الحكومة الليبية إقناع رئيس الحكومة التركية - عدنان مندريس - بضرورة تقديم الدعم للثورة الجزائرية، الذي استجاب بعد تردد، و لم تمض أسابيع قليلة حتى وصلت شحنة من الأسلحة كهدية لليبيا على أن تقوم هذه الأخيرة بتقديمها للثورة الجزائرية، و بالفعل وصل السلاح التركي واستلمه الجيش الليبي في احتفال عسكري كبير و تم تسريبه تدريجيا إلى ثوار الجزائر في منتهى السرية.⁽¹²⁾

و هكذا فإن الثورة الجزائرية بالرغم من أنها اعتمدت في كفاحها على التضامن العربي إلا أن ليبيا كانت بالنسبة إليها تحتل مكانة خاصة باعتبارها منطقة متاخمة للحدود الجزائرية من جهة، و عدم ارتباطها بالاستعمار الفرنسي من جهة أخرى.

2- الدعم المعنوي :

لم تتوان ليبيا لحظة في الوقوف إلى جانب القضية الجزائرية في مختلف اللقاءات الدولية، فمنذ أن استقلت و أصبحت تشارك في مختلف المحافل الدولية، أضحت القضية الجزائرية من بين اهتماماتها، وهذا بالرغم من تأخرها في الجهر بموقفها المساند للقضية الجزائرية كما سبق أن أشرنا إلى ذلك من قبل.

لقد كانت البداية من مؤتمر باندونغ بإندونيسيا في أبريل 1955، حيث وقفت ليبيا إلى جانب القضية الجزائرية مع مختلف الدول التي تبنت القضية الجزائرية و من المعلوم أن جبهة التحرير الوطني شاركت في المؤتمر بوفد يتكون من السيدين حسين آيت أحمد و أمحمد يزيد وكانت لهما عدة أنشطة تمثلت في تعريف المؤتمرين بالوضع في الجزائر، كما أجرى على هامش المؤتمر عدة اتصالات، مع العديد من الوفود المشاركة في المؤتمر، و منها الوفد الليبي.

و في إطار الدعم السياسي و الدبلوماسي الذي قدمته الحكمة الليبية للقضية الجزائرية استنكارها لعملية القرصنة التي قامت بها الحكومة الفرنسية، و المتمثلة في قيام مخبراتها باختطاف أعضاء الوفد الخارجي في 22 أكتوبر 1956.

12. مصطفى بن حليم، مرجع سابق، ص 361-363.

و في هذا المجال قدمت ليبيا احتجاجا رسميا إلى الحكومة الفرنسية. و طلبت من الولايات المتحدة العمل على الضغط على فرنسا لاطلاق القادة المختطفين، و من جهته طلب رئيس مجلس النواب من بريطانيا التدخل لدى فرنسا لإطلاق سراح الزعماء، كما قام رؤساء المجالس التشريعية في الولايات الليبية بإرسال برقيات احتجاج إلى رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية يستنكرون فيها تصرف الحكومة الفرنسية و يحملونها مسؤولية ما قد يتعرض له القادة الجزائريون من سوء.

و في هذا المجال أيضا سعى سفير ليبيا في باريس لدى السلطات الفرنسية لاطلاق سراحهم، و الذي كان على اتصال دائم بمندوب جبهة التحرير الوطني السري الموجود بباريس لمعالجة بعض المشاكل المحلية و دار الحديث عن الموضوع واتفقا على تكثيف الاتصالات حتى يتم الإفراج عن المسؤولين الجزائريين.⁽¹³⁾

و كان لتأييد الملك إدريس السنوسي للثورة الجزائرية، و كذا إنشاء بعثة جبهة التحرير الوطني دافعا قويا لتبلور الشعور الأخوي و التضامن العميق الذي يكنه الشعب الليبي لإخوانه المناضلين الجزائريين.

و في هذا السياق وجدت بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا منذ سنة 1957 كل المساندة والتسهيلات لدعم نشاطها السياسي و الدعائي من الهيئات الرسمية والشعبية.⁽¹⁴⁾

و لقد تعزز موقف جبهة التحرير الوطني مع أواخر عام 1957 و بداية 1958 خاصة بعد النجاح الذي حققته القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في الدورة 12، وأصبحت الجزائر و الحرب الدائرة فيها حديث العالم و موضع اهتمام كل مؤتمر و كل ندوة دولية. ففي مؤتمر الشعوب الأفرو آسيوية المنعقد بالقاهرة في ديسمبر 1957، وكانت ليبيا شأنها شأن الدول العربية الأخرى من بين المقدمين للقضية الجزائرية على أنها قضية استعمارية.

13. مصطفى بن حليم، 372.

14. منقلاتي،... مرجع سابق، ص 166-167.

و في هذا المؤتمر دافعت ليبيا عن القضية الجزائرية و قد تجلى ذلك في الرسالة التي بعث الهادي المشيرقي أحد الشخصيات الليبية البارزة إلى السكرتير الأول للمؤتمر و التي جاء فيها على الخصوص ما يلي:

«...و أغتنم هذه الفرصة للتوصية بإعانة الجزائر التي أضحت فرنسية الاستعمار الغاشم والمهددة بالزوال بعد الخراب و التشريد و العار، وما تستحق من حماس ومساندة عملية جدية تضع حدا للمجزرة المخزية التي تصم البشرية و المدنية باللعنة والعار و تجعل حقوق الإنسان و التنغي بها أسطورة في عداد الخرافات البالية التي ترنم بها من أمطرتهم النعم.»⁽¹⁵⁾

إن هذا المؤتمر الذي درس القضية الجزائرية بجميع أبعادها أوصى في ختام أعماله بضرورة تقديم الدعم المادي و السياسي للقضية الجزائرية و فيما يلي بعض توصياته في هذا الجانب.

أ- التأييد المادي:

- تخصيص أسبوع أو ثلاثة أيام على الأقل لجمع التبرعات.
- إعداد طابع بريد تذكاري خاص بهذه المناسبة.
- فرض ضريبة يوم الجزائر على جميع المعاملات و المدفوعات.
- خصم نسبة معينة من مرتبات موظفي الحكمة و المؤسسات العامة.
- جمع التبرعات من الأفراد و الهيئات و الشركات التجارية و ما إليها.
- جمع الملابس و الأدوية و الأغذية و الأسلحة و ما إلى ذلك.

ب- التأييد السياسي:

في هذا المجال أوصى بضرورة قيام الحكومات في البلاد الآسيوية والأفريقية عن طريق ممثليها في هيئة الأمم المتحدة و ممثليها الدبلوماسيين وبواسطة المذكرات الرسمية بالعمل على ما يلي:

- المطالبة في جميع الدوائر باستقلال الجزائر.

15. أنظر أنظر: الرسالة في الملاحق.

- اتخذ جميع التدابير الكفيلة بإقناع الحكومة الفرنسية بوقف أعمال العدوان في الجزائر.

- امتناع الحكومات عن إمداد فرنسا بأي عون تستغله ف عدوانها ضد الجزائر.
كما قرر المؤتمر جعل يوم 30 مارس من كل سنة يوما تضامنيا مع الشعب الجزائري.

إن القرار الذي تمخض عن هذا المؤتمر ما كان ليكون لولا وقوف الشعب العربي بصفة عامة و الشعب الليبي و حكومته بصفة خاصة إلى جانب القضية الجزائرية و من المعلوم أن يوم الجزائر الموافق ل 30 مارس من كل سنة، أو أسبوع الجزائر كما أشيعت تسميته كان من ضمن القرارات التي أقرها (مؤتمر التضامن الأفرو آسيوي) المنعقد بالقاهرة في نهاية 1957، و بداية 1958.⁽¹⁶⁾

و قد ضربت ليبيا أروع الأمثلة في التضامن مع القضية الجزائرية، حينما رفضت الحكومة الليبية الصفقة التجارية البترولية المعروضة عليها من طرف حكومة فرنسا تضامنا مع الشعب الجزائري المكافح.

و قد كتبت في هذا الإطار جريدة المجاهد في افتتاحية العدد 27، الصادر بتاريخ 22 جويلية 1958 مقالا بعنوان: «الخبر المسموم» حاء فيه على الخصوص «إن فرنسا قد عرضت على ليبيا على أوائل عام 1958، فرفضت الحكومة الليبية و البرلمان الليبي و الملك مقتنعين بحجج جبهة التحرير الوطني ومضحين بالفوائد و المرابيح.»⁽¹⁷⁾

كما وقفت ليبيا ضد مشروع فرنسا الرامي إلى فصل الصحراء عن الشمال، وأكدت تأييدها المطلق لمطلب الجزائر المتضمن وحدة و سلامة ترابها. و نفس الموقف وقفته ليبيا عندما عازمت فرنسا على إجراء تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية، حيث تحركت السلطات الليبية، واستنكرت على فرنسا تفجير قنبلتها الذرية، واحتجت لدى القائم بالأعمال الفرنسية في ليبيا.⁽¹⁸⁾

16. أنظر «أحمد سعيود» العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، رسالة ماجستير، في التاريخ الحديث و المعاصر، 2002، ص 101-102.

17. نفسه، ص 114-115.

18. أنظر: بالتفصيل، دراسات و بحوث، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2001، ص 272.

لقد كانت مواقف ليبيا واضحة في دعم القضية الجزائرية على مستوى منظمة الأمم المتحدة، و من الصعب الإحاطة بكل التصريحات و المواقف التي أعلنتها الحكومة الليبية سواء في المؤتمرات أو في دورات الأمم المتحدة.

و تجدر الإشارة إلى أن ممثل الحكومة الليبية الدكتور وهبي البوري قد رافع لصالح القضية الجزائرية في مؤتمر الدول الإفريقية المنعقد بمنروfia في عام 1958 ومن أهم ما جاء في تدخله أن أكبر مأساة تعيشها الجزائر الإنسانية هو ما يقع اليوم في الجزائر، وذكر أن الجزائر وشعبها جزء لا يتجزأ من إفريقيا، و دعا الدول الحاضرة لأن تتقدم بكل المساعدات المادية والمعنوية حتى تتمكن حكومته من مواصلة النهوض بالتزاماتها في دعم القضية الجزائرية، كما ذكر أن الشعب الجزائري قد أضحى مستعدا لإنهاء الحرب في الجزائر و الدخول في مفاوضات مع فرنسا.⁽¹⁹⁾

و من المعلوم أنه في السنة تكونت فيها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و أعلنت أنها مستعدة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية.

إن الأهمية التي كان يوليها الوفد الليبي للقضية الجزائرية في جميع المؤتمرات قد أعطت دفعا قويا للقضية الجزائرية على الصعيدين السياسي والديبلوماسي، و على مستوى منظمة الأمم المتحدة لم تتخلف ليبيا عن نصره القضية الجزائرية من منبرها.

الحكومة الليبية والرافع عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة:

من الصعب جدا الإحاطة بكل الجهود السياسية و الدبلوماسية التي بذلتها ليبيا لنصرة القضية الجزائرية على مستوى هذه المنظمة و ذلك لعدة أسباب أهمها:

انعدام الأرشيف و الوثائق الرسمية الخاصة بهذا المجال، لذلك سوف نقتصر في دراستنا هذه على بعض المواقف التي قام بها الوفد الليبي ففي بعض دورات هذه المنظمة.

لقد كان لمندوبها في الأمم المتحدة السيد علي الجربي الدور الكبير في تعريف المجتمع الدولي بالتعريف بالقضية الجزائرية.

19. ودوع... مرجع سابق، ص 151-154.

و في هذا المجال ألقى خطاباً مطولاً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها عام 1957، وصف فيه الحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر بالحرب الاستعمارية، مكذباً ما تسميه به فرنسا بعمليات التهذئة، واصفاً الحرب التي تجري رحاها في الجزائر بأنها من أكبر الحروب الاستعمارية.

و ذكر أن الإرهاب الفرنسي قد دفع بالآلاف المواطنين إلى ترك منازلهم واللجوء إلى المغرب و تونس، وأشار إلى أن الحرب التي تقوم بها فرنسا في الجزائر أصبحت تهدد السلم والأمن العالميين و قال بأن الحرب تتفاقم كل يوم و تهدد السلام في المناطق المجاورة لها كما تعكر الأمن في العالم أجمع إنكم تعلمون إن القوات الفرنسية لا تتردد في الهجوم على الحدود المغربية والتونسية متحدياً بذلك القانون الدولي، و لكن القوات الفرنسية لم تقف عند هذا الحد بل راحت تهاجم حتى الأراضي الليبية المجاورة للحدود الجزائرية في الصحراء كما حدث ذلك في شهر أكتوبر الماضي عندما اجتاحت القوات قرية آسين في واحة غاط.

و في ختام تدخله قال إننا نرى بكل بساطة أنه يجب على فرنسا أن تتخلص من ثلاث اعتبارات ليست لها أي صلة بالواقع و هذه الاعتبارات هي:

- الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي.
- جبهة التحرير الوطني الجزائرية لا تمثل الجزائر.
- المعمرون الفرنسيون الذين هم ليسوا كلهم من أصل فرنسي لا يمكن لهم أن يعيشوا مطمئنين في الجزائر المستقلة.⁽²⁰⁾

و في الدورة 13 للجمعية العامة للأمم المتحدة، و هي الدورة التي تزامنت مع إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و نظراً لهذا النصر السياسي الكبير الذي حققته جبهة التحرير الوطني و المتمثل في إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

20. المرجع نفسه، ص 163-167.

إن هذه الدورة كانت بالنسبة لجهة التحرير الوطني تكتسي أهمية بالغة، ولذا فإن السيد محي الدين فكيني مندوب ليبيا في هذه الدورة باشر خطابه بالإعلان عن الاعتراف بالحكومة الجزائرية الفتية.

و دعا في خطابه إلى ضرورة الدخول في مفاوضات مع الحكومة الجزائرية التي تمثل إرادة الشعب الجزائري.

و لما تم الإعلان عن الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 كانت الحكومة الليبية من الدول السبّاقة للاعتراف بها، كما تشير إلى أن هذا الاعتراف كان قانونيا ورسميا.⁽²¹⁾

و واصلت الحكومة الليبية تأييدها للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة إلى آخر دورة درست فيها القضية الجزائرية عام 1961.

إن مساعي ليبيا و مواقفها في دعم القضية الجزائرية تمثل نموذجا للهجومات السياسية التي كانت تتعرض لها الحكومة الفرنسية في المحافل الدولية.

و قد حظي دعم ليبيا حكومة و شعبا باهتمام و تقدير الحكومة الجزائرية المؤقتة التي قام وفد منها بزيارة ليبيا في فيفري 1959 بهدف تأكيد الصداقة و إبداء الشكر العميق للملك إدريس السنوسي على ما بذله من جهود مضيئة لتأييد القضية الجزائرية واستقبل الوفد الجزائري استقبالا حارا، وأثنى فرحات عباس و مرافقوه على مساندة الحكومة و الشعب الليبي للثورة الجزائرية كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل.

و أكد فرحات عباس في خطابه أمام الشعب الليبي على أهمية المساندة الليبية المقدمة للثورة الجزائرية بقوله إننا لا نستطيع أن نقول أنك أعنت الجزائر في حربها و أنك أيدتها في جهادها بل نستطيع أن نوّكد و نشهد للتاريخ على أنك شاركت بكل إمكانياتك في هذا الجهاد و حملت قسطا وافرا من هذا الكفاح.

21. نفسه، ص 162.

مصادر الفصل الرابع

هوامش المبحث الأول :

- (1) مقابلة مع المجاهد أحمد محساس في بيته في شهر سبتمبر 1998.
- (2) جمال قنان، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ص 238.
- (3) مقابلة مع المجاهد، بشير القاضي، في شهر نوفمبر 1999.
- (4) أنظر بالتفصيل محمد الصالح الصديق، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2000، ص 141.
- (5) المرجع نفسه، ص 147-1952.
- (6) نفسه ص 196-199
- (7) أنظر : عبد الله مقلاتي، «التضامن الضعبي الليبي و دوره في مؤازرة الثورة الجزائرية» مجلة المصادر، العدد 07، (نوفمبر 2002)، ص 166-167.
- (8) أنظر: ملاحق البحث.
- (9) مقلاتي...مرجع سابق ص 167.
- (10) المرجع نفسه.
- (11) أنظر، محمد الصالح الصديق...مرجع سابق، ص. 100-108.
- (12) المرجع نفسه.
- (13) أنظر محتوى الرسائل في الملاحق.
- (14) محمد ودوع «ليبيا و الثورة الجزائرية»، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2001، ص 86.

- (15) محمد الصالح الصديق...، مرجع سابق، ص 93.
- (16) أنظر الهادي إبراهيم الشيرقي، قصتي مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة للطباعة للنشر و التوزيع، ط 1، 2000، ص 244.
- (17) المرجع نفسه.
- (18) أنظر الملاحق.
- (19) الهادي المشيرقي مرجع سابق، ص 83.
- (20) المرجع نفسه، ص 87.

هوامش المبحث الثاني :

- (1) أنظر: مذكرات مصطفى أحمد بن حليم، منشورات وكالة الأهرام للتوزيع، مطبعة الأهرام التجارية، مصر بدون تاريخ، ص 351-350.
- (2) أنظر، مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية، على أول نوفمبر داخلها وخارجيا، منشورات جبهة التحرر الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 186.
- (3) ودوع، مرجع سابق، ص. 104-106.
- (4) المرجع نفسه، ص 110.
- (5) أنظر: مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2001، ص 9-6-97
- (6) المرجع نفسه.
- (7) ودوع، المرجع السابق، ص. 201-203.
- (8) أنظر: أحمد توفيق المجني، حياة كفاح، مذكرات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الأولى، 1982، الجزائر، ص. 141-143.

(9) نفسه.

(10) أنظر: عبد الرحمان عمران، التسليح و المواصلات أثناء الثورة 1954-1956 منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2001، ص 96-98.

(12) مصطفى بن حليم، مرجع سابق، ص 361-363.

(13) مصطفى بن حليم، 372

(14) منقلاتي،...، مرجع سابق، ص 166-167.

(15) أنظر: الرسالة في الملاحق.

(16) أنظر «أحمد سعيود» العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني، رسالة ماجستير، في التاريخ الحديث و المعاصر، 2002، ص 101-102.

(17) نفسه، ص 114-115.

(18) أنظر : بالتفصيل، دراسات و بحوث، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2001، ص 272

(19) ودوع... مرجع سابق، ص 151-154.

(20) المرجع نفسه، ص 163-167.

(21) نفسه، ص 162.

الفصل الخامس :
جمهورية مصر العربية
والثورة الجزائرية

الفصل الخامس

جمهورية مصر العربية والثورة الجزائرية

يعرض هذا الفصل ثلاثة مواقف خاصة بجمهورية مصر العربية، الأول ويخص موقف قيادة 23 يوليو من اندلاع الثورة الجزائرية، ثم كيف ترجم هذا الموقف في سلوك الحكومة المصرية مع الثورة الجزائرية بشأن دعم ومساندة الثورة في الداخل والخارج ثانياً، وأخيراً مساندة الشعب المصري للثورة، وما هي أشكال هذه المساندة.

أولاً : موقف قيادة ثورة 23 يوليو 1952 من اندلاع الثورة الجزائرية:

إذا كانت مصر قدمت الكثير إلى الحركات السياسية في المغرب العربي فإن دورها لم يبرز بوضوح إلا بعد قيام ثورة 23 يوليو عام 1952 م، والتي أخذت على عاتقها مسؤولية مساعدة حركات التحرر منذ البداية، لذلك لم تبخل بتقديم المساندة والتأييد لكافة حركات التحرر في المغرب العربي وإفريقيا.⁽¹⁾

وإذا ما حولنا معرفة البدايات الأولى للاتصالات الرسمية بالحكومة المصرية وقادة الحركة الوطنية، فلا بد من استعراض عدة أقوال عن هذه الاتصالات حيث يذكر (أحمد توفيق المدني) في مذكراته (حياة كفاح) أن جماعة (المنظمة الخاصة) قد أرسلت وفداً يتكون من «أحمد بن بلا» و «محمد خيضر» و «محمد يزيد»⁽²⁾ «حسين الأحول»⁽³⁾، وقابلت بواسطة (فتحى الديب من إدارة المخابرات المصرية الرئيس «مال عبد الناصر»، فأطلعته على مناهجها الثوري، وعزمها على القيام بالثورة في أقرب وقت ممكن.⁽⁴⁾

وقد صرح جمال عبد الناصر بذلك (لأحمد توفيق المدني) خلال شهر أكتوبر عام 1956م أثناء لقاء شخصي معه حينما قال له: «إنه درس بعناية واهتمام ما عرضه عليه الوفد الجزائري، وإنه طلب منه مهلة تفكير ثلاثة أيام»، ثم قال: «وبعد اطلاعي على منهاج الوفد، وتأملي العميق في طريقة عمله، وتهيئة مراحلها، ارتحت له وطمأنت نفس لنتائجها، وعملت أنها عملية ناجحة لا محالة وعند إمكانيات، ووعدهم أنني أكون معهم إلى النهاية وأمدتهم حالاً بما يمكن من سلاح خفيف، وأني أسعى شخصياً إلى الدول

العربية وخاصة السعودية لكي تمتد الحركة بالمال، وهكذا أمرت (فتحي الديب) و (عزت سليمان) بأن يكونا مع الوفد دوما ممثلين لي شخصيا، وكنت أكتف السر على عدد من الوزراء الذين حولي خوفا من تسرب السر وإسراع فرنسا لضرب الحركة قبل بروزها، ثم أن السعودية لبت الاستجابة بدفع مئة ألف جنيه (100 مليون فرنك) فأمرنا أن نرسلها إلى اسبانيا حيث «محمد بوضياف»⁽⁵⁾. أحد أعضاء ممثلي الثورة الجزائرية، وأعطيت الأمر للمحلقيين العسكريين المصريين أن يكونوا في خدمة الحركة الجزائرية.⁽⁶⁾

وحول نفس الموضوع يشير (أحمد بن بلا) بأنه وصل إلى القاهرة بعد هروبه من السجن في الجزائر عام 1953م، وهو لا يعرف كيف جاءته فكرة الذهاب إلى القاهرة، غير أنه كان يرى ضرورة الذهاب إليها والاتصال بمناضلي شمال إفريقيا في (مكتب المغرب العربي)، وأنه عند وصوله إلى القاهرة ومن معه من الشباب وجدوا إنهم كانوا مجهولين لدى الأوساط المصرية، وكان متحمسا لاتجاه الضباط الأحرار.⁽⁷⁾

ويضيف (بن بلا) قائلا: «أما قادة الأحزاب السياسية في مكتب (مكتب المغرب العربي) فكانت أفاقهم لا تتعدى التعامل مع بعض التنظيمات.»⁽⁸⁾

وجذب انتباه بن بلا وأصحابه الاتجاه الجديد الذي وجدوه في مصر وعبر عنه الضباط الأحرار، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئا على حد قوله، لأن ذلك سيدخلهم في صراع مع ممثلي أحزاب المغرب العربي السياسية وهم الأقدم في القاهرة، ومن السهل عليهم مضايقة هؤلاء الشباب بل حتى إبعادهم، لأن قادة الأحزاب التقليدية كانوا يرون أن هؤلاء شبان متحمسون وذوو نية حسنة ولكن ليس في مقدورهم القيام بالأعمال الكبرى.⁽⁹⁾

ويشير (بن بلا) إلى حدوث اختلافات في وجهات النظر بين رفاقه والمسؤولين المصريين حول بعض القضايا وكيفية معالجتها، ذلك أن المسؤولين المصريين كانوا يعتبرون (بن بلا) ورفاقه جزءا من الحركة الوطنية في المغرب العربي، ومن هذا المنطلق حاولوا إقناع بن بلا ورفاقه بالاندماج مع السياسيين المغاربة من أجل تنسيق العمل على مستوى الحركات السياسية في المغرب العربي، وخلق حركة ثورية موحدة.⁽¹⁰⁾

أما بن بلا ورفاقه فكانوا ينظرون إلى الأمور من زاوية أخرى انطلاقاً من كونهم شباباً يمثلون اتجاهها جديداً يتجاوز اللغة البرلمانية التي كانت تتوخاها الأحزاب السياسية في المغرب العربي في ذلك الوقت، وهذا ما حالوا أن ينقلوه إلى المسؤولين المصريين.⁽¹¹⁾

وفي هذا الصدد يذكر بن بلا أن النضال في سبيل البلاد هو نضال وطني بلا جدال، ولا أحد منا يرفض وحدة المغرب العربي بأقطاره الثلاثة المستعمرة، فالوحدة ستكون وحدة قيادية غير أنه إذا ما حاولنا التفاوض في شأن توحيد القيادة، فإن الأمر سيصبح مضيق آمال وأهداف البعض ولا يصنع أي شيء من هذا الاستقلال، إن خليطاً من رجال السياسة والأفكار والمبادئ والأعمار لا يصنع سوى خليطاً من المصاعب والاختلافات.^(11ب)

أما (فتحي الديب) المسؤول عن الشؤون العربية بالمخابرات المصرية منذ عام 1953م، والمكلف من قبل (جمال عبد الناصر) بمتابعة تطورات الثورة الجزائرية والعمل على تلبية احتياجاتها فيشير إلى بدايات اتصال الجزائريين بالحكومة المصرية ويذكر «أن تطور الأحداث بالمغرب العربي دفع المسؤولين في مصر بعد ثورة 23 يوليو، إلى إعطاء أولوية لهذه المنطقة لما تتطلبه أمور الكفاح بها، وتنظيم وتوحيد الجهود بقصد تحقيق الأهداف، وتجاوز الاصطدام بين القوى الوطنية»⁽¹²⁾، ويضيف «أنه نظراً لتعذر القيام بأي استطلاع ميداني بسبب سيطرة الاستعمار الفرنسي على المواقف بدول المغرب العربي ثلاثة، فإنه ومن هذا المنطلق توجب القيام بعملية التقييم في القاهرة، وذلك بالاتصال برؤساء الأحزاب والتنظيمات السياسية المغاربية الموجودة فيها»⁽¹³⁾ وهذا ما أدى إلى عقد مؤتمر بالتنسيق مع الجامعة العربية، ضم كافة أحزاب المغرب العربي بتاريخ 3 أبريل 1954م حضره قادة الأحزاب وممثليها عن المغرب والجزائر وتونس، وترأس هذا الاجتماع بمقر الجامعة العربية (عبد المنعم مصطفى) الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.⁽¹⁴⁾

وقد تبلورت في هذا الاجتماع الأفكار الجزائرية الثورية⁽¹⁵⁾ التي كانت تدعوا إلى الابتعاد عن (التقليدية) في الكفاح والإصرار على الكفاح المسلح كطريق إيجابي لتحرير الوطن، وكان المطلب الأساسي للوفد الجزائري هو الحصول على السلاح فقط.⁽¹⁶⁾

وبعد انتهاء هذا الاجتماع، قدم (فتحي الديب) تقريراً مفصلاً إلى الرئيس (جمال عبد الناصر) الذي وافق على مبدأ دعم حركة النضال المسلحة في الجزائر طالباً من فتحي الديب متابعة تطوراتها بدقة.⁽¹⁷⁾

وقام (بن بلا) بإبلاغ المناضلين الذين يعدون للثورة بموافقة الرئيس (جمال عبد الناصر) المبدئية على دعم كفاح الجزائر، وذلك في الاجتماع الذي عقده في مدينة (برن) السويسرية في أوائل أكتوبر عام 1954م، وناقش فيه الحاضرون أسس بدء الكفاح المسلح على ضوء دراستهم للوضع في الجزائر.⁽¹⁸⁾

ومع بداية نوفمبر عام 1954م كان العالم على موعد مع قيام الثورة الجزائرية.

وقد كان قيام ثورة 23 يوليو محور التحول الرئيسي لسياسية مصر العربية، حيث أظهرت هذه الثورة كل الإخلاص والعطاء الجزائرية بعد ثورة 23 يوليو 1954م طابعا متميزا تماشى مع طموحات المناضلين الجزائريين الذين قاموا بإجراء اتصالات مع قادة الثورة المصرية لكسب التأييد والمساندة لدعم نضالهم.

وإذا ما حاولنا تقويم موقف مصر منذ بدايات التحضير الأول للثورة الجزائرية حتى اندلاعها فإننا نقول أنه كان موقفا مساعدا ومشجعاً للقيام بهذه الثورة عام 1954م.

1- تطور موقف قيادة الثورة المصرية تجاه الثورة الجزائرية :

لقد تعددت الأقوال حول موقف مجلس قيادة الثورة المصرية منذ بداية المساعدة للثورة الجزائرية، فهناك من يذكر أن مجلس قيادة الثورة كان رافضا أي اتصال وأي مساعدة للثوار الجزائريين، وأن الفضل كله يرجع للرئيس (جمال عبد الناصر) الذي كان له الدور الإيجابي في تقديم المساعدات لهم، وهناك من يرى عكس ذلك ويقر أن قادة مجلس الثورة كانوا كلهم مع مساعدة الثورة الجزائرية إيماناً منهم بمبادئ ثورة 23 يوليو نفسها، وقيل أن نستعرض موقف الحكومة المصرية من اندلاع الثورة، لا بد من عرض هذه الأقوال، حيث يذكر (لطفى الخولي) أن الفضل في تأييد الحكومة المصرية للكفاح الجزائري (جمال عبد الناصر) لكي يتمكن من مساعدة الثوار في الجزائر، هؤلاء الثوار الذين وعدهم منذ البداية بقبول مبدأ المساعدة، حيث كان هو الوحيد الذي

يعرف التنظيم الأولي للقيام بالثورة في الجزائر، لأنه تابع التحضيرات الأولية من قبل المناضلين الجزائريين في سرية تامة، وباندلاع الثورة في الجزائر علم مجلس قيادة الثورة المصرية بالاتصالات الأولى للثوار الجزائريين مع (عبد الناصر)، فظهر اتجاه واسع داخل قيادة الثورة المصرية عارض بشدة قيام أي صلة بين الحكومة المصرية والثورة الجزائرية مستندا إلى عدة حجج ومبررات تركزت حول الأوضاع الداخلية التي تعيشها الثورة المصرية الوليدة، ولذلك لا يمكن فتح عدة جبهات وهي غير قادرة على التصدي لها.⁽¹⁹⁾ وكان غالبية أعضاء مجلس الثورة المصري يرون في الثورة الجزائرية مجازفة فاشلة، ويضيف (لطفي الخولي) أن البعض كان يتساءل عن كيفية نجاح ثورة مجموعة من الناس لا يملكون غير أسلحة قليلة وقديمة في مواجهة فرنسا التي تعتمد دول حلف الأطلسي ويرى البعض الآخر أنه من غير مصلحة الثورة المصرية وهي ماتزال تواجه الاستعمار البريطاني أن تفتح جبهات خارجية وأن تعادي فرنسا وكل أعضاء حلف الأطلسي.⁽²⁰⁾

أما (كمال الدين حسين) أحد أعضاء مجلس قيادة ثورة 23 يوليو فقد ذكر أن كل ما قيل عن معارضة مجلس الثورة المصرية لمساعدة الثورة الجزائرية لا أساس له، حيث أن مجلس الثورة كان متجاوبا كاملا، لأن عبد الناصر وقادة ثورة 23 يوليو كان يعتبرون أن حركات التحرر في البلاد العربية ومساعدتها هو جزء من استقلال مصر، ذلك أن الحكومة المصرية كانت ترى أن العالم العربي جزء لا يتجزأ، من هنا فإن التعاون ومساندة الدول العربية كان أحد مبادئ الثورة المصرية⁽²¹⁾، وعن مجهودات (عبد الناصر) الفردية اتجاه قادة الثورة الجزائرية يرى (كمال الدين حسين) أن السرية التي كان يسير بمقتضاها عبد الناصر، كانت سرية واجبة لأي عمل ناجح.⁽²²⁾

بينما (محمود رياض) وزير خارجية مصر والأمين العام للجماعة العربية الأسبق فإنه لم ينف وجود معارضة داخل مجلس قيادة 23 يوليو اتجاه مساعدة الثورة الجزائرية، إلا أنه لم يعط أهمية لهذه المعارضة طالما أن الأغلبية متجاوبة من الراي القائل بوجوب تقديم المساعدة على اعتبار أنها تمثل مبدأ من مبادئ ثورة 23 يوليو، فالجزائر جزء من الأمة العربية ولا بد من مساندتها بأقصى قوة.⁽²³⁾

وإذا افترضنا جدلا بأن هناك بعض العناصر التي أبدت تحفظها حول تقديم المساعدات لثوار الجزائر، فإن النتيجة النهائية كانت في صالح الجزائريين، حيث قامت الحكومة المصرية بتقديم الدعم المالي والعسكري للثورة الجزائرية منذ الأشهر الأولى لاندلاعها، ومن هنا يمكن لنا استعراض الدعم العسكري المصري للثورة الجزائرية منذ أول نوفمبر 1954 حتى استرجاع الاستقلال.

2- الدعم المصري العسكري للثورة الجزائرية :

لم تكتف القيادة المصرية بالوقوف إلى جانب المناضلين الجزائريين وتأييدهم تأييدا معنويا فقط، بل تجاوز ذلك إلى تأييد العسكري، وكان هذا التأييد نابعا من أن القيادة المصرية كانت مقتنعة بجدية النضال وتصميم الشعب الجزائري على الكفاح المسلح من أجل حريته واسترجاع استقلاله.

وقبل أن نستعرض حجم المساعدات العسكرية المصرية للثورة الجزائرية لا بد من الإشارة إلى بعض الأسباب التي جعلت من تنفيذ القرار أمرا صعبا، فطول المسافة بين البلدين ووجود منطقتين عازلتين تحدان من قدرات الحركة البرية، هما ليبيا وخضوعها آنذاك لحكم ملكي خاضع بدوره لبريطانيا، وتونس التي كانت تخضع أيضا للحكم الفرنسي، كذلك يمكن أن نذكر اتساع رقعة الأراضي الجزائرية وتباين طبيعتها الجغرافية وهو الأمر الذي فرض على الكفاح المسلح الجزائري ميزات جعلته فريدا من نوعه من حيث الإستراتيجية والتكتيك، فضلا عن ذلك احتياج الكفاح الجزائري إلى إمداد سريع وعاجل بالسلاح لدعم الثورة على مستوى القطر الجزائري والحفاظ على القدرة القتالية نظرا للاستهلاك المستمر من السلاح والذخيرة في العمليات اليومية، أضف إلى ذلك خشية الثوار من توقف القتال أو تضاءل حدته مما يسمح للإستعمار الفرنسي بأن يقضي على الثورة في بدايتها، زد على ذلك افتقاد المصريين للخبرة في تهريب السلاح لتزويد أي حركة تحريرية، فهذه تعتبر أول تجربة لهم مما ألزمهم الاعتماد على قدراتهم الذاتية ضد المخابرات الفرنسية التي كانت لها خبرتها الطويلة وقدرتها في هذا المجال.⁽²⁴⁾

وعلى الرغم من هذه العقبات إلا أن القيادة المصرية قررت ضرورة تدعيم الكفاح المسلح الجزائري، وعقدت العزم على العمل الحازم في سرعة تامة وفي إطار ضيق

لا يتجاوز شخص الرئيس (جمال عبد الناصر) وجهاز مكتبه مع كل من (فتحي الديب) و (عزت سليمان) و (أحمد بن بلا) ممثل الكفاح الجزائري بالقاهرة.⁽²⁵⁾

- إمداد الأول بالسلاح:

يذكر (فتحي الديب) في كتابه (عبد الناصر وثورة الجزائر) أنه : «التزاما منا بتنفيذ قرار الرئيس جمال عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة، وبمعرفةنا بإمكانيات الإخوة الجزائريين المحدودة من الأسلحة والذخيرة، وضرورة توفير احتياجات المكافحين لها لمواصلة الثورة بلا توقف، باشرنا منذ أول أكتوبر عام 1954م، وبعد أن قرر الثورة الجزائرية تحديد أواخر أكتوبر لاندلاع الثورة، قررنا تزويدهم وبأسرع وسيلة ممكنة باحتياجاتهم الضرورية من الأسلحة الخفيفة والذخيرة المتنوعة، وذلك لدعم قدرات الولايات الشرقية مع التركيز على منطقة الأوراس التي تستند عليها الثورة كقاعدة لدعم قدرات باقي الولايات الأخرى في القطر الجزائري.»⁽²⁶⁾

ويضيف (فتحي الديب) أنه بعد الاتفاق مع (بن بلا) ودراسة كافة الإمكانيات المتاحة للإمداد بالسلاح ووسائل تهريبه، تم الاتفاق على إمكان اختصار نصف طريق المواصلات وسرعة نقلها إلى الحدود التونسية في طريقها إلى حدود الجزائر في إطار السرية المطلوبة، وذلك بتكليف من بعض الليبيين المتخصصين في تهريب السلاح من قاعدة (العضم) البريطانية ومعسكرات الجيش البريطاني المنتشرة في مختلف أنحاء ولاية برقة⁽²⁷⁾، ووقع الاختيار على أحد أعضاء السفارة المصرية في ليبيا المدعو (أمين الصالح)، و ذلك لخبرته الطويلة مع الشعب الليبي من خلال عمله لفترة طويلة في ليبيا وتكوينه للعديد من الاتصالات وعلى كافة المستويات، واكتسابه لثقة و صداقة أفراد الأسرة المالكة وقدرته على التحرك بعيدا عن الشبهات من جانب العناصر البريطانية القائمة على شؤون البوليس الليبي وعملائه، وقد كلف بتوفير بعض الأسلحة الخفيفة والذخيرة، وكان تجاوبه سريعا بعد أن تسلم من المسؤولين المصريين مبلغ (300 جنيه مصري) لشراء الأسلحة المطلوبة والمحددة.⁽²⁸⁾

وقد تمكن (أمين صالح) من شراء كمية من الأسلحة كدفعة أولى وقام بتخزينها ببلدة (جوارشية) غربي بنغازي في انتظار تسليمها لمبعوث (أحمد بن بلا) الذي تم

تزويده بكل الاحتياجات وكلمة السر لكي يتولى مهمة تهريب الدفعة السابقة من برقة إلى الشرق الجزائري لكي تكون في متناول المجاهدين الجزائريين عند اندلاع الثورة.⁽²⁹⁾ وهكذا بدأت الخطوة الأولى من المساعدات تنفذ فعلا، وبدأت الأسلحة تشتري وتجمع في برقة، وبعد ذلك انتقل النشاط إلى طرابلس مع إيقاف عمليات التهريب في برقة، وتم الاتفاق بين السلطات المصرية (وأحمد بن بلا) على سفر هذا الأخير إلى ليبيا والاتصال مع الشبكة المنظمة هناك لشراء الأسلحة وإعدادها للتهريب مباشرة إلى الجزائر خاصة بعد أن تبين إمكان إتباع أسلوب التهريب نفسه من قاعدة الملاحة الأمريكية وبواسطة أصدقاء (بن بلا) من الليبيين الذين كان لديهم فعلا كمية جاهزة من الأسلحة.⁽³⁰⁾

وسافر (بن بلا) لتنفيذ المهمة في طريقه إلى إسبانيا للاتفاق على تاريخ وساعة الصفر لبدء الكفاح المسلح، وليتم التفاهم النهائي بمعاونة (محمد بوضياف) مع قادة المقاومة المغربية لتوحيد الكفاح في المغرب والجزائر في آن واحد.⁽³¹⁾

وهكذا ما لبثت الشحنة الأولى التي قام (حمد بن بلا) بشرائها أن أخذت طريقها إلى جبال الأوراس من الحدود التونسية الليبية قبل أن تشد الرقابة البولسية في محافظة طرابلس، ولتحملها الإبل على مرحلتين:

الأولى: من الحدود الليبية إلى منطقة التخزين في تونس.

والثانية: من منطقة التخزين عبر منطقة الكاف وبمعرفة المناضلين الجزائريين أنفسهم إلى منطقة الأوراس بالجزائر.⁽³²⁾

وما كادت أخبار الشحنة الأولى من المساعدات تصل إلى السلطات الاستعمارية الفرنسية حتى باشرت اتصالاتها مع كل من بريطانيا وأمريكا طالبة منهما الوقوف إلى جانبها وتشديد الضغط على الحكومات العربية وخاصة الليبية لقطع الطريق على إمكانية تهريب السلاح من مصر إلى الجزائر، وقد تبلور ذلك في حملات التفتيش المستمرة التي قام بها البوليس الليبي بقيادة ضباط بريطانيين، مما جعل من المستحيل الاستمرار في الاعتماد على الوجود العسكري الغربي في ليبيا كمصدر للإمداد بالسلاح.⁽³³⁾

ومع التطورات الجديدة تشاور قادة الثورة الجزائرية في القاهرة مع المسؤولين المصريين المكلفين بمتابعة تطورات الكفاح الجزائري وتوصلوا إلى حلين:
أولاً- شراء الأسلحة عن طريق المهربين الدوليين.

ثانياً- الاعتماد على مستودعات الجيش المصري مباشرة والمخاطرة باستخدام البحر وسيلة لنقل الإمداد سرا.⁽³⁴⁾

وبعد عرض الموضوع على الرئيس (جمال عبد الناصر) في نهاية الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر عام 1954، اعترض على الحل الأول خوفاً من احتمالات تسرب أخباره وطول الفترة الزمنية التي يتطلبها، وقرر بلا تردد استخدام قطع الأسطول المصري للقيام بهذه المهمة، وطلب من المشير (عبد الحكيم عامر) إعطاء أوامره في بدء التنفيذ.⁽³⁵⁾

وقد بدأ تنفيذ العملية بعد الاتصالات التمهيديّة السرية على النحو التالي:

1- تم صرف السلاح والذخيرة ووضعت في صناديق صغيرة الحجم لتأمين سهولة نقلها.

2- وقع الاختيار على اليخت (انتصار) باعتباره سيقوم برحلة تدريبية في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط.

3- تم إعداد اليخت وأذيع في أوساط السلاح البحري أنه سيقوم برحلة تدريبية بعد الاتفاق على نقل الشحنة في عبواتها الخاصة ليلاً بمساعدة المخابرات.

4- وقع الاختيار على أحد الموانئ القديمة الواقعة شرقي طرابلس لإنزال الشحنة فيه بواسطة قوارب اليخت حيث يتم نقلها بعد ذلك بالشاحنات.

5- بعد التأكد من استعداد (بن بلا) لاستقبال الشحنة، تم شحن اليخت وتحدد موعد وصوله ليلة 7- 8 ديسمبر 1954 إلى مواقع الإنزال.⁽³⁶⁾

وقد سارت هذه العملية كلها دون عقبات وأنزلت الشحنة وتم تخزينها تحت إشراف (أحمد بن بلا) يوم 8 ديسمبر 1954م، ويرجع (فتحي الديب) قلة الأسلحة والذخيرة في الشحنة المذكورة إلى سببين:

أولاً- كون هذه العملية أو محاولة للتهديب، حيث كانت بمثابة استطلاع وجس نبض كما أنها كانت كافية في المرحلة الأولى لتغطية احتياجات الثورة في الشرق الجزائري.

ثانياً- تجنب تكديس كميات كبيرة من الأسلحة في ليبيا حتى يسهل تهريبها إلى داخل الجزائر.⁽³⁷⁾

وبعد نجاح هذه العملية ووصول الأسلحة إلى الثوار داخل الجزائر واصلت الحكومة المصرية إرسال إمداداتها إلى الثورة الجزائرية رغم العقبات والحواجز والمؤامرات الخارجية والداخلية التي كانت تحاك ضد الثورة الجزائرية وضد أي طرف يمددها بالمساعدة والتأييد.

ومع تطور الكفاح في الشرق الجزائري رأت قيادة جيش التحرير الوطني الجزائري أنه لابد من شمولية الثورة على المستوى الوطني، ولهذا الغرض اجتمع (أحمد بن بلا) مع (فتحي الديب) وعزت سليمان يوم 4 يناير 1955م للتفكير في إمداد الجبهة الغربية من القطر الجزائري بالأسلحة والذخيرة في أقرب وقت ممكن، وقد استبعدت هذه المرة فكرة استخدام إحدى قطع الأسطول المصري للقيام من جديد في هذه المهمة ذلك لما ينتابها من أخطار قد تضر بصالح مصر دولياً، واتجه التفكير للبحث عن إحدى السفن التجارية لكي تقوم بهذه المهمة، لذلك لجأوا إلى أحد تجار الأسلحة المدعو (حسين خيرى) الذي عرض على (علي صبري) قائد الجناح آنذاك، خطة لتسليم (350 قطعة سلاح) مع ذخيرتها نظير مبلغ مالي قدره (4.000 جنيه مصري) على أن يتم التسليم بعد 42 يوماً من تاريخ استلام المبلغ في أي مكان يحدد على الحدود الجزائرية، وقد دفع فعلاً من أصل المخصصات المرصودة لدعم الكفاح الجزائري.⁽³⁸⁾

ولتنفيذ هذه الخطة عقد اجتماع صباح يوم 20 يناير 1955م حضره فتحي الديب وأحمد بن بلا ومحمد بوضياف وعبد الكريم الفاسي وحسين خيرى والقبطان اليوغسلافي الذي سيقود السفينة ونوقش في هذا الاجتماع تفاصيل تهريب الشحنة وإعداد اليخت وتجهيزه.⁽³⁹⁾

وأبحر اليخت (دينا)⁽⁴⁰⁾ من بور سعيد يوم 24 مارس 1955 وعلى ظهره سبعة من الجزائريين الذين تم تدريبهم ووقع الاختيار عليهم لتولي بعض الأعمال القيادية في وهران وهم: عرفاوي محمد صالح ومجاري على وبوخروبة محمد⁽⁴¹⁾ وعبد العزيز مشري وعبد الرحمان محمد وحسنين محمد وشنوت أحمد، وقد وصل اليخت في موعده إلا أنه نتيجة تأخر القاربين الجزائريين لنقل الشحنة، اضطر قبطان اليخت إلى المخاطرة به باقترابه إلى مسافة 30 مترا من الشاطئ لتمكين الجزائريين من تفريغه، مما نتج عن هذه المخاطرة فقدان القبطان لسيطرته على اليخت الذي اختل توازنه فاصطدم بمنطقة صخرية وهذا ما أدى إلى تعطيل اليخت عن الحركة ففوجئ به حراس الساحل الإسباني، وقد لعب المال الموجود لدى القبطان دوره في غلق التحقيق نهائيا.⁽⁴²⁾

ومع تطور الكفاح في الجزائر خلال التسعة شهور الأولى من الثورة، وأمام تزايد الحشود الفرنسية في الجزائر بصورة سريعة في محاولة منها للقضاء على الكفاح المسلح الجزائري،⁽⁴³⁾ أصبح لزاما للمزيد من الإمداد والدعم بالسلاح، وبالفعل فقد تم إعداد شحنة من الأسلحة لتأمين جبهتي وهران المغرب حيث جهز اليخت (إنتصار) وأبحر بتاريخ 2 ديسمبر عام 1955م من ميناء الإسكندرية في طريقه إلى مكان الإنزال المحدد بعد أن أشار أحمد بن بلا بما يفيد استعداد المسؤولين لاستقبال الشحنة، ووصل اليخت إلى مكان إنزال الشحنة يوم 21 ديسمبر عام 1955م.⁽⁴⁴⁾

وقد ساهمت هذه الشحنة في دعم قدرات المجاهدين في كل من وهران والمغرب، ومكنت جيش التحرير الجزائري من توجيه ضرباته بصورة متوالية ومستمرة إلى الاستعمار الفرنسي.⁽⁴⁵⁾

وقد تزامن هذا العمل مع تمكين الوفد المصري برئاسة (محمود فوزي) وزير خارجية مصر مع بقية الدول العربية بعرض القضية الجزائرية على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رغم محاولات فرنسا وحلفائها لمنع عرضها.⁽⁴⁶⁾

وخلال شهر سبتمبر عام 1955م أصبحت الجبهة الغربية في وضع حرج نتيجة تضيق الخناق عليها من قبل القوات الفرنسية من جهة، وبسبب النقص الكبير في الذخيرة من جهة ثانية، لذلك احتاج الموقف إلى الإمداد بالسلاح والذخيرة بأسرع ما

يمكن، وهكذا تم اختيار اليخت (الأمل السعيد) بعد أن عين له قبطان وطاقم من سلاح البحرية المصرية، وشحن بكمية من الأسلحة والذخيرة وسار في اتجاه الساحل الليبي حيث تم تفريغ هذه الشحنة في ميناء مهجور قرب مدينة (زواوة) الليبية يوم 9 نوفمبر 1955م، ثم أحضرت الإبل التي ستقوم بنقلها إلى داخل الحدود التونسية الجزائرية.⁽⁴⁷⁾

وفي 21 يناير عام 1956م قدمت قيادة الثورة الجزائرية مذكرة إلى الرئيس (جال عبد الناصر) شرحت فيها خطة العمل للأشهر الستة القادمة مع نتائج عمليات الثوار الجزائريين منذ أول أكتوبر عام 1955م حتى الأول من شهر ديسمبر 1955م، وحددت المذكرة الأسلحة والذخيرة المطلوبة لجهة وهران قبل أو مارس عام 1956م.⁽⁴⁸⁾

وعقب ذلك جرى لقاء في أواخر شهر يناير عام 1956م بين ممثلي جيش التحرير الوطني الجزائري والرئيس (جمال عبد الناصر) تم فيه استعراض الأوضاع على المختلف الجوانب وأعطى (عبد الناصر) أوامره بالاستجابة الفورية لكافة طلبات قادة الثورة الجزائرية مع بذل أقصى الجهود لإيصال أكبر كمية من الأسلحة الغربية التي يمكن استبدالها بالأسلحة الشرقية التي بدأ وصولها إلى مصر على أن يخصص السلاح الغربي لاحتياجات الكفاح في المغرب العربي.⁽⁴⁹⁾

وبتاريخ 20 يناير عام 1956م غادر اليخت (الأمل السعيد) ميناء الإسكندرية محملاً بشحنة من الأسلحة والذخيرة متوجهاً إلى الشاطئ الليبي، ولم يصل اليخت إلا في تاريخ 21 فبراير من نفس العام نظراً لبقائه فترة طويلة بميناء مرسى مطروح بسبب رداءة الطقس، كان في استقباله عند وصوله ممثلوا الجزائر وتونس مع الملحق العسكري المصري بليبيا، وقد تم تفريغ الشحنة بمعاونة القائم مقام (عبد الحميد درنة) وتم نقلها إلى مخزن (التشويش) بزواوة.⁽⁵⁰⁾

وكانت هذه الشحنة مخصصة للمنطقة الشرقية من الجزائر وإمداد جيش التحرير التونسي بكميات منها، وذلك لبدء عملياته العسكرية ضد القوات الفرنسية المرابطة في تونس.⁽⁵¹⁾

وأمام تطور الكفاح الجزائري وما تطلبه من سلاح وذخيرة، تم الاتفاق مع بعض المسؤولين الإسبان العاملين في تجارة السلاح على تهريب كميات من الذخيرة والأسلحة

إلى المكان الذي يحدد لهم مسبقا بعد أن تم توقيع عقد معهم باسم (المملكة العربية السعودية) التي قبلت تفويض مصر لعقد الصفقة باسمها وأعطت الأوامر لسفيرها في (مدريد) للعمل بالتنسيق مع الملحق العسكري المصري لإتمام الإجراءات التي تتطلبها هذه العملية، وفي نفس الوقت طلبت مصر من ملحقتها العسكري في إيطاليا (محمد شكري) محاولة فتح الباب للتعامل مع بعض الشركات السلاح المحلية والتعاقد معها باسم الحكومة المصرية، أو أي حكومة عربية أخرى مع الاستعداد لاستلام هذه الأسلحة أو الاتفاق على تسليمها في المكان الذي يحدد لها.⁽⁵²⁾

ومع تطور الكفاح في المغرب العربي عامة والجزائر على الخصوص اضطرت الحكومة المصرية تكليف البكباشي بحري (بهاء الدين) والبكباشي مهندس (سامي الرشيدى) لشراء سفينة لغرض نقل الأسلحة وتهريبها إلى ثوار المغرب العربي، وغادر الاثنان القاهرة يوم 10 فبراير عام 1956 وبحوزتهما (25.000 جنيه إسترليني) بعد استخراج جوازي سفر لهما على أساس أنهما من رجال الأعمال الحرة وهما بصدد تكوين شركة نقل بحري، واستطاعا بعد حوالي شهرين الحصول على سفينة يونانية تصلح لمهمة تهريب الأسلحة من ناحية الحمولة والسرعة، ووصلت السفينة (دفاكس) إلى ميناء الإسكندرية كمركب تجاري يوناني، وتم استبدال الطاقم اليوناني بطاقم مصري تكون من اليوزباشي بحري (حسن طاهر) يعاونه الملازم الأول (محمد أحمد ذكري).⁽⁵³⁾

وبعد إتمام كل الإجراءات القانونية تم إنشاء «الشركة الشرقية للملاحة» التي تتبع لها السفينة (دفاكس) لكونها تقوم بأعمال تجارية، وذلك للتمويه والسرية لضمان قيامها بتهريب الأسلحة.⁽⁵⁴⁾

وقد غادرت السفينة (دفاكس) ميناء الإسكندرية محملة بالأسلحة والذخيرة يوم 6 ماي عام 1956 م ووصلت إلى منطقة الزاوة البيية مساء يوم 13 ماي لتتم عملية إنزال الشحنة المخصصة للمنطقة الشرقية بالجزائر يوم 14 ماي، وذلك بالتفاهم مع الملحق العسكري المصري بليبيا وممثل الثورة الجزائرية (علي محساس) وواصلت السفينة سيرها لإنزال باقي الشحنة المخصصة للمنطقة الغربية للجزائر على الشاطئ المجاور لمنطقة (سبتة) بعد التفاهم مع مسؤولي جبهة وهران،⁽⁵⁵⁾ وبمجرد إنزال الشحنة

المخصصة للجبهة الشرقية (الأوراس وقسنطينة) على شواطئ غربي طرابلس، واصل المركب (دفاكس) رحلته اتجاه الجبهة الغربية لتوصيل بقية الشحنة إلى وهران وبلاد القبائل، حيث تقرر إنزالها على شواطئ الخلفية لجبهة وهران.⁽⁵⁶⁾

وقد تم وصول المركب في وقته المحدد إلى المكان الذي حدد له بالقرب من مدينة وهران، وأنزلت الشحنة فجر يوم 21 ماي واستخدم في إنزالها لنش المركب (دفاكس) بالإضافة إلى مراكب اليد الجزائرية، وذلك للسرعة في التفريغ تجنباً لأي خطر ممكن أن يحدث.⁽⁵⁷⁾

وبعد نجاح رحلة المركب (دفاكس) وبقرار من الرئيس (جمال عبد الناصر) على مواصلة الدعم العسكري للثورة الجزائرية تم إعداد الشحنتين الثامنة والتاسعة من الأسلحة والذخيرة مع زيادة كمية الرشاشات المضاد للطائرات بعد ثبوت فعاليتها في المعارك الأخيرة ضد الطائرات الفرنسية، وقد تم تشحين الشحنتين على المركب (دفاكس) يوم 26 يوليو عام 1956 بميناء الإسكندرية وتقرر إنزال الكمية الأولى على سواحل ليبيا قرب زاوة، أما الكمية الثانية فحدد لها مكان جديد قرب (مبتا) بالمغرب، وغادر المركب الميناء في طريقه إلى ليبيا، وكلف بإنزال الشحنة كل من الملحق العسكري المصري بليبيا، وممثل الثورة الجزائرية على محساس.⁽⁵⁸⁾

وقد وزعت الشحنتين على الثوار في الغرب والشرق الجزائري، وزادت من عزيمة الثوار الجزائريين.⁽⁵⁹⁾

ومع بداية الأسبوع الأول من شهر أكتوبر عام 1956 تم الانتهاء من كافة الإجراءات اللازمة وتعبئة المركب الجديد المسمى (أتوس) بشحنة جديدة من الأسلحة، ولم تقتصر كسابقتها على المعدات العسكرية فقل بل رافقتها مجموعة من المناضلين الجزائريين الذين تم تدريبهم على استخدام اللاسلكي وأدوات التفجير وأيضاً مجموعة الضفادع البشرية التي تم تدريبها في القوات البحرية المصرية بعد تزويدهم بكافة الأجهزة والمعدات الفنية اللازمة للقيام بواجبهم في الكفاح المسلح.⁽⁶⁰⁾

وقد تمت تعبئة هذه الشحنة صباح 4 أكتوبر 1956 على متن الباخرة أتوس التي غادرت الميناء من صباح اليوم نفسه، حيث كان المنتظر أن تصل إلى (خليج كاب

داجو) وهي المنطقة المخصصة لإنزال الشحنة، إلا أن خيانة وقعت من (إبراهيم النيال) السوداني الجنسية والذي كان المركب أتوس مسجلا باسمه، أدت إلى إطلاع السلطات الفرنسية إلى تفاصيل الخطة والطريق المتبع حيث أنه ما كادت الباخرة تصل إلى مكان الإنزال المحدد لها بالجهة الغربية (وهران) حتى تصدت لها السلطات الفرنسية وأقتادتها فور وصولها إلى المرسى الكبير بوهران في 17 أكتوبر 1956م.⁽⁶¹⁾

وهكذا ضاعت الشحنة التي كانت الثورة الجزائرية في أمس الحاجة إليها، كما وجدت لها فرصة مناسبة للقيام بحملة دعائية كبيرة لإدانة مصر ووصل بها الأمر إلى تقديم شكوى ضد الحكومة المصرية إلى مجلس الأمن بحجة تدخلها في شؤون إفريقيا الشمالية ودعمها للثورة الجزائرية.⁽⁶²⁾

وقد حاولت فرنسا عام 1956 بالمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر من أجل قطع طريق المساعدة المصرية للثورة الجزائرية،⁽⁶³⁾ إلا أن الحكومة المصرية قد واصلت إرسال الإمدادات والذخيرة للمجاهدين الجزائريين بصورة مستمرة على دفعات متتالية حيث كان يتم شحنها برا إلى المنطقة الشرقية من الجزائر بالإستفادة من سيارات النقل التي يمتلكها بعض التجار الليبيين الذين كان قد تم التفاهم معهم،⁽⁶⁴⁾ وقد تم نقل عدة شحنات إلى مسؤولي الكفاح الجزائري بليبيا أو تونس، حيث تم تسليم الدفعة الأولى بعد العدوان الثلاثي يوم 6 فبراير 1957م، وكانت هذه الدفعة كلها ذخيرة وأسلحة، وذلك بهدف تغطية النقص في الذخيرة التي كان يعاني منها المكافحون بالولايات الشرقية.⁽⁶⁵⁾

وتلا هذه الدفعة شحنة ثانية من الأسلحة والذخيرة والتي خصصت أساسا لولايات الأولى والثانية، وقد تم نقلها مباشرة بالسيارات إلى الحدود التونسية ليتم سحبها بأسرع وسيلة ممكنة لتصل إلى الجهات المخصصة لها يوم 7 أبريل 1957م،⁽⁶⁶⁾ وقد حوت هذه الشحنة عدة أصناف من الأسلحة والذخيرة، وذلك استجابة لقادة الولايات بالداخل لمواجهة المخطط الفرنسي الجديد ولشن هجومهم الواسع على جميع أنحاء القطر الجزائري.

واغتنمت الحكومة المصرية فرصة توتر العلاقات بين تونس وفرنسا في بداية النصف الثاني من عام 1957م وسعت للاستفادة من موقف السلطات التونسية في التغاضي عن مرور السلاح المهرب للجزائر عبر أراضيها وسارعت إلى توصيل حوالي 350 طنا إلى أيدي المجاهدين الجزائريين، خاصة الولايات الداخلية كولايتي الجزائر وبلاد القبائل التي كانت تعاني من نقص السلاح والذخيرة.⁽⁶⁷⁾

وأمام تطور الثورة الجزائرية وتصعيد الكفاح في أواخر عام 1957م زاد الطلب على الأسلحة والذخيرة للوقوف أمام هجمات الفرنسيين لذلك تم تجهيز شحنة من الأسلحة المتنوعة التي كانت موجودة بالمخازن المصرية بمرسى مطروح، يوم 5 سبتمبر 1957م، ونقلت بالسيارات عبر ليبيا وتونس إلى أراضي الجزائر.⁽⁶⁸⁾

ولقد جاء قيام الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير عام 1958م لكي يعطي دعما متواصلا للثورة الجزائرية والوقوف أمام القوى الاستعمارية، واستمرت الحكومة المصرية في دعم الكفاح الجزائري بكافة الاحتياجات والذخيرة والمعدات، حيث كانت استجابتها سريعة بشأن مطالب قادة الكفاح الجزائري في معاونتهم لتفجير المانع⁽⁶⁹⁾ الفرنسي المقام بين الحدود التونسية الجزائرية.⁽⁷⁰⁾

وأمام طلبات قادة الكفاح الجزائري وتزايد هجماتهم على الاستعمار الفرنسي قامت الحكومة المصرية بتسليم كميتين من الأسلحة والذخيرة في الفترة ما بين 16، 26 يناير 1958م كان لهما أثرهما الواضح في تمكين المجاهدين الجزائريين من القضاء على المحاولات الفرنسية الهادفة إلى إعاقة حركتهم.⁽⁷¹⁾ وأمام تطور الثورة الجزائرية وتصعيد الكفاح المسلح في الجزائر وانضمام مقاتلين جدد لجيش التحرير الوطني، قامت الحكومة المصرية بإرسال عدة شحنات من الأسلحة والذخيرة المتنوعة وذلك بهدف استمرار الكفاح الجزائري والقضاء على المقاومة في الجزائر.⁽⁷²⁾

وبدخول الثورة الجزائرية عامها الخامس أمر الرئيس (جمال عبد الناصر) بالاستمرار في تدعيم المجاهدين الجزائريين بالأسلحة⁽⁷³⁾، وخلال عام 1959 تسلم مندوب الحكومة المؤقتة المعونة الصينية للثوار الجزائريين والتي وصلت إلى مصر وتم تخزينها بالمخازن المصرية بمرسى مطروح ليتم نقلها بالشاحنات إلى تونس.⁽⁷⁴⁾

وأثناء مرحلة المفاوضات الجزائرية الفرنسية، بادرت السلطات المصرية بإرسال شحنة من الأسلحة والذخيرة للثوار الجزائريين، وذلك لإعطاء طابع لهذه المفاوضات بحيث يتماشى الطابع العسكري مع الطابع السياسي الذي تمارسه الحكومة الجزائرية.⁽⁷⁵⁾ ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن المساعدات للثورة الجزائرية قد لعبت دور المساعد في صمود الجزائريين أمام جيش فرنسا والحلف الأطلسي التي حاولت أكثر من مرة وضع حد لهذه المساعدات.

3- رد الفعل الفرنسي على المساعدات المصرية للثورة الجزائرية :

وقد تم بالفعل وضع مخطط اشتركت فيه فرنسا من دورها في مساعدة وتدعيم الثورة الجزائرية، وذلك فيما عرف في التاريخ باسم العدوان الثلاثي الذي لا بد من التنويه به هنا حيث كان في الحقيقة رد فعل فرنسي على الموقف المصري من الثورة الجزائرية.

العدوان الثلاثي على مصر وعلاقة مشاركة فرنسا فيه بالثورة الجزائرية :

كان لموقف مصر اتجاه الثورة الجزائرية وما قدمته لها من مساعدات مادية وتأييد دبلوماسي أثره الواضح على توتر العلاقات بين مصر وفرنسا، وكان هذا بداية عداء بين الدولتين وصل إلى حد الاعتداء المسلح عام 1956 م، ذلك أن فرنسا كانت قد خسرت الهند الصينية (فيتنام الجنوبية والديمقراطية وكمبوديا ولاوس) في عام 1954م بعد أن منيت بهزيمة عسكرية في «أديان بيان فو» ولم تكن على استعداد لأن تخسر الجزائر وتصاب بهزيمة عسكرية أخرى تفقدها هيبتها في إفريقيا كما فقدتها في آسيا.⁽⁷⁶⁾

ومن هنا بدأ رد الفعل الفرنسي على الموقف المصري نحو الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، وفي التصريح الذي أدلى به الحاكم العام الفرنسي في الجزائر (ليونار) عقب أحداث أول نوفمبر 1954م اتهم فيه مصر صراحة معبرا عن اعتقاده بأن الثورة قد حكيت خيوطها في الخارج، وأن الثوار قد تلقوا أوامرهم من القاهرة⁽⁷⁷⁾. وقد ساندته في ذلك معظم الشخصيات الرسمية الفرنسية.⁽⁷⁸⁾

وبدأت فرنسا على الفور تحتج عما كانت تذيعه إذاعة (صوت العرب) من القاهرة، واعتبرت ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية وتحريضا للجزائريين على القيام بأعمال التخريب والعنف مما يسئ إلى العلاقات الفرنسية المصرية.⁽⁷⁹⁾

ولقد وقفت الصحافة الفرنسية موقف المؤيد في هذا، ذلك أن مسألة الجزائر كانت من المسائل الحساسة للغاية بالنسبة لها، وبدأت الصحف الفرنسية في بث روح الكراهية والحقن بين صفوف الرأي العام الفرنسية ضد مصر، فتارة تظهر المقالات في أهم الصحف وبأقلام كبار الكتاب مثيرة مثل «من يقتل أبناءنا في شمال إفريقيا» «اسرائيل صديقتنا والثأر من مصر عدوتنا اللدونة»⁽⁸⁰⁾ وبدأت الأحاديث والتحقيقات والأفلام التسجيلية بالتلفزيون لترسيخ بذور الكراهية في الرأي العام الفرنسي وتهيئته لما ستخذه الحكومة من إجراءات عنيفة ضد مصر، وشاع نداء الحاكم الفرنسي في الجزائر سوستيل «أبدأ وبناصر أولا»⁽⁸¹⁾ (AU PREALABLE NASSER).

ولم يقف الأمر عند الحملات الإعلامية الفرنسية على مصر، بل وصل الأمر برئيس الحكومة الفرنسية (منديس فرانس) إلى استدعاء سفير مصر في باريس آنذاك (محمود صالح الفلكي) وطالبه بتخفيف الحصة الإعلامية التي تقوم إذاعة صوت العرب بتوجيهها ضد السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا.⁽⁸²⁾

وفي الوقت نفسه قامت الحكومة الفرنسية بتكليف سفيرها بالقاهرة للقيام بمساع دبلوماسية لمنع إذاعة صوت العرب من مواصلة حملتها على فرنسا مهددة باتخاذ تدابير اقتصادية ضد مصر، منها توقف فرنسا عن شراء القطن المصري ومنع استثمار رؤوس الأموال الفرنسية في المشاريع المصرية الضخمة وخصوصا المشروع الخاص بالسد العالي.⁽⁸³⁾

كما قامت فرنسا بوقف الأسلحة إلى مصر بسبب ما أسمته الحملة المعادية التي يشنها راديو القاهرة إزاء موقف فرنسا في المغرب العربي.⁽⁸⁴⁾

ولم تكتف السلطات الفرنسية بما كانت توجهه من تهديدات واحتجاجات، بل أصبحت تعلن ذلك صراحة في كل المؤتمرات والملتقيات والندوات الصحفية، ففي نادي الصحافة الأمريكي ألقى (منديس فرانس) خطابا اتهم فيه مصر علانية بتحريض الثوار

في الجزائر على أعمال العنف عن طريق الدعاية المنظمة التي تقوم بها إذاعة (صوت العرب) حيث ذكر : «أن الحركة الكلامية قد اقترنت بتهريب الأسلحة إلى الجزائر.»⁽⁸⁵⁾

وقد حاولت فرنسا استمالة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى جانبها، وطلبت منهما استخدام نفوذها وتقديم مذكرة احتجاج لمصر بسبب مساعدتها للثوار في شمال إفريقيا، واستندت الحكومة الفرنسية في ذلك إلى المادة الرابعة من ميثاق الأطلسي والتي تنص على أنه في حالة تعرض إحدى المناطق التابعة لإحدى الدول الأعضاء في الميثاق إلى خطر ينبغي على دول الحلف أن تتخذ إجراءات لحمايتها⁽⁸⁶⁾، وذكرت «أن الجزائر بوصفها جزءا من فرنسا تعد في هذه الحالة داخلة في نطاق البلاد المشتركة في حلف الأطلسي.»⁽⁸⁷⁾

وقد عرضت قضية المساعدات المصرية للثورة الجزائرية أكثر من مرة في مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية، ففي إحدى المناقشات ذكر جاك سوستيل (JACQUES SOUSTELLE) الحاكم العام الفرنسي في الجزائر آنذاك «بأن مصر هي قلب المؤامرات الدولة المدبرة ضد فرنسا»⁽⁸⁸⁾ وأكد (جي موليه) بأن مصر شجعت الثوار في الجزائر وهي التي سمحت لزعماء الجزائر بزيارة القاهرة وأيدتهم.⁽⁸⁹⁾

وفي جلسة أخرى وعند بحث مسائل أقطار شمال إفريقيا، ذكر رئيس الوزراء الأسبق وممثل كتلة الاتحاديين والزراعيين الاشتراكيين الفرنسيين، «أنه يجب أن يسود نقاشنا الاتحاد ومصلحة فرنسا، والحقيقة أننا في حرب الأقطار الثلاثة ضد عدو واحد هو الإسلام وعاصمته القاهرة»⁽⁹⁰⁾ وأثناء عرض مشروع «الإصلاحات»⁽⁹¹⁾ المزمع تطبيقه آنذاك في الجزائر، ذكر مقرر لجنة الشؤون الداخلية (جان منتال) «أننا نعلم أنه بجانب الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للثورة الحالية في الجزائر، توجد أيضا أسباب دولية، فهناك مؤامرات مرة تحاك في الخفاء ضدنا وتقوم بالدور الكبير فيها دولة عربية.»⁽⁹²⁾

وفي 3 يوليو عام 1956م، ألقى (كرستان بينو) بيانا في الجمعية الوطنية عقب تأميم قناة السويس، ذكر فيه : «إن الحكومة المصرية تؤيد نشاط الثوار الجزائريين تأييدا معنويا على الأقل، وكان هذا التأييد قائما عن طريق راديو القاهرة، وأكد أن مصر إذا استمرت في موقفها هذا ستتحمل في المستقبل وأمام الرأي العام كل المسؤولية عن الحوادث.»⁽⁹³⁾

ولما فشلت فرنسا في احتجاجاتها وتهديداتها دفعتها روحها الاستعمارية إلى حد المساومة، حيث حدث أن زار (كرستان بينو) القاهرة في 14 مارس 1956م عقب زيارته للهند، والتقى بالرئيس (جمال عبد الناصر) وناقش معه مشكلة الجزائر⁽⁹⁴⁾، وشمال إفريقيا يفرض على مصر إلزاما بمساعدة أشقائها في تونس والجزائر ومراكس.

ورد (وكرستان بينو) على عبد الناصر موضحا، أن الحكومة الفرنسية بصد التوصل إلى تسويات مع تونس ومراكش، وأن المشكلة الحقيقية هي الجزائر، وأن التمرد لا تحركه غير المساعدات المصرية فإن توقفت هذه المساعدات فإن الأمور كلها سوف تهدأ.⁽⁹⁵⁾ وناقشه (عبد الناصر) في اقتراحاته وذكره بحق الشعب الجزائري في حق تقرير مصيره واستقلاله، وأثناء المناقشة عرض (كريستان بينو) ما يكاد يكون صفقة بين مصر وفرنسا، وهو أن تتوقف مصر عن مساعدة الثورة الجزائرية في مقابل أن تتوقف فرنسا عن إمداد إسرائيل بالسلاح، إلا أن (عبد الناصر) رفض عقد الصفقة على أساس أن الجزائريين أنفسهم لم يتوقفوا عن الكفاح.⁽⁹⁶⁾

وأمام الرفض المصري واستمرار مصر في تقديم المساعدات للثورة الجزائرية، راحت فرنسا تمد إسرائيل بطائرات الميراج والمستير وهي الطائرات التي كان من المفروض أن تسلم بها دول حل الأطلسي/فأرسلت إلى إسرائيل قبل أن ترسل إلى دول هذا الحلف.⁽⁹⁷⁾

ومنذ 26 يوليو عام 1956 م (تاريخ تأميم قناة السويس)،⁽⁹⁸⁾ تفاقمت المشاكل بين مصر وفرنسا ولم يكن مستبعدا أن تتخذ الحكومة الفرنسية خطوات غير ودية ضد مصر.⁽⁹⁹⁾

وبدأت الحكومة الفرنسية تسعى لإيجاد أي مبرر للرد على مصر فوجدت فرصتها في حادثة السفينة (أتوس)⁽¹⁰⁰⁾ وقامت بمصادرتها والإعلان على أنها محملة بالأسلحة والذخائر المصرية إلى المجاهدين الجزائريين، وعلى الفور قامت الحكومة الفرنسية في 26 أكتوبر 1956م بتقديم شكوى إلى المجلس الأمن ضد مصر تتهمها بأنها شحنت هذه السفينة بالأسلحة إلى المجاهدين الجزائريين، ووصفت هذا العمل بأنه اعتداء على سيادة فرنسا وانتهاك لقواعد القانون الدولي⁽¹⁰¹⁾ وسعت الحكومة الفرنسية لدى حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية طالبة منهما الكف عن تقديم القروض إلى مصر بشأن بناء السد العالي، حيث صرح (بينو) عقب عودته من الولايات المتحدة

الأمريكية أنه تحدث مع قادتها في مسألة مصر، وهو يعني بالطبع المساعدات التي تقدمها مصر للثورة الجزائرية.⁽¹⁰²⁾

ولم تقف حكومة فرنسا عند هذا الحد، بل وصل بها الأمر إلى حد اعلان الحرب ضد مصر، وذلك من خلال المشاركة - إلى جانب بريطانيا واسرائيل - في العدوان الثلاثي في 29 أكتوبر 1956 م.⁽¹⁰³⁾

ولقد كانت ثمة دوافع متعددة لكل دولة من الدول التي اشتركت فيه غير أنه كان ثمة عامل مشترك بينهما، تمثل في القضاء على النظام المصري الثوري الذي أصبح يهدد نفوذ تلك الدول التي اشتركت في العدوان، في الوطن العربي.

أما عن فرنسا، فقد انحصرت دوافعها في أنها كانت من جهة تريد استعادة المصالح المالية لرعايتها في شركة قناة السويس والتي قضى عليها التأميم، ومن جهة ثانية ضربت مصر من أجل حماية وجودها الاستعماري في الجزائر،⁽¹⁰⁴⁾ وذلك ما نلمسه في مذكرات (إيدن) حيث يذكر أن (بينو) وزير خارجية فرنسا، قد ذكر له قبل العدوان، أن حكومة فرنسا مصرة على اتخاذ عمل حاسم وسريع ضد مصر، حيث أن الفرنسيين هم الذين بنوا القناة وفضلا عن ذلك فإن إجراءات تأميم قناة السويس قد أضرت فرنسا في كثير من الأمور وفي عدة ميادين حيوية أخرى،⁽¹⁰⁵⁾ ومنذ البداية أكد (بينو) الأثر الذي سيتركه تأميم القناة في الجزائر وفي الموقف الفرنسي بأكمله في شمال إفريقيا، فإذا سمح لمصر بأن تنجح في الاستيلاء على القناة فسوف تدب القوة في قلوب الجزائريين، كما أنهم سوف يتطلعون إلى مصر لتأييدهم، وسوف تمنحهم هذا التأييد في شكل أسلحة وتأييد معنوي، ولا تسمح فرنسا بتطور هذا التأييد.⁽¹⁰⁶⁾

وفي موضع آخر يعترف (كريستان بينو) بقوله: «كانت منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة انتقالية حرجة شهدت خلالها أحداثا جساما كانت مصر في قلبها، بل كانت مصر المحرك الأساسي لمجريات الأمور فيها، ففي عام 1956 م وقع تأميم قناة السويس ثم العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي في 26 أكتوبر من نفس العام، وقد اعتبرت الدول التي حكمت الشرق الأوسط مباشرة لأكثر من قرن، أن تأميم القناة هو تحد خطير لها»،⁽¹⁰⁷⁾ ويضيف (بينو) لقد اتخذت فرنسا خلال هذا العام الحاسم مواقف

حادثة ضد مصر والعالم العربي لم يشك في صحتها أحد من الفرنسيين في ذلك الوقت خاصة أن حرب التحرير الجزائرية كانت قد اشتعلت قبل ذلك بقليل، فكانت النفوس في أوروبا معبأة ضد كل محاولات التحرر.⁽¹⁰⁸⁾

وقد سعت الحكومة الفرنسية بكل ما تملك من أجل القضاء على النظام المصري الذي كان يشكل في نظرها عقبة أمام تحقيق أطماعها، لذلك لجأت إلى تنسيق موقفها مع كل من بريطانيا وإسرائيل، وقد تحقق لها ما كانت ترغب فيه، حيث اجتمعت الأطراف الثلاثة (فرنسا وبريطانيا وإسرائيل) في مدينة (سيفر SEVERS) القريبة من باريس.⁽¹⁰⁹⁾ وأبرموا معاهدة نصت في مضمونها على التنسيق للهجوم على مصر في يوم 29 أكتوبر عام 1956م.⁽¹¹⁰⁾

وطبقا لهذه المعاهدة قامت إسرائيل بمهاجمة مصر في 29 أكتوبر عام 1956م.⁽¹¹¹⁾ وقدمت كل من بريطانيا وفرنسا إنذارا إلى مصر بعد أن هاجمتها إسرائيل.⁽¹¹²⁾ وأمام رفض مصر لهذا الإنذار، قامت الدولتان في 31 أكتوبر بإعلان الهجوم على مصر وأعلنت وزارتا دفاعهما بأن العمليات الحربية ضد المواقع المصرية في منطقة القناة بدأت بالفعل من الجو والبحر تحت قيادة بريطانية فرنسية مشتركة وبدأت بمهاجمة الأهداف العسكرية المصرية،⁽¹¹³⁾ وخلال استمرار الهجوم تصاعدت الضغوط السياسية من أجل وقف العدوان على مصر، ففي 31 أكتوبر بعث الرئيس الأمريكي برسالة إلى رئيس وزراء بريطانيا ضمنها أن أمريكا ترفض التورط في العمليات الدائرة وسيظل هدفها هو حصر القتال وإنهاء النزاع.⁽¹¹⁴⁾

وفي أول نوفمبر 1956 قطعت مصر علاقتها الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا وتبعتهما كل من سوريا والعراق والأردن،⁽¹¹⁵⁾ وفي يوم 2 نوفمبر 1956م وجه الاتحاد السوفياتي إنذاره المشهور إلى الدول المعتدية.⁽¹¹⁶⁾

وأمام تصاعد الضغوط السياسية في الخارج ومقاومة الجيش المصري في الداخل أصدرت الدول المعتدية الثلاث يوم 7 نوفمبر 1956م قرار بوقف إطلاق النار، وفي يوم 22 ديسمبر انسحبت القوات البريطانية والفرنسية وتسلمت السلطات المصرية مدينة بورسعيد في 23 ديسمبر 1956م.

ولمحاولة معرفة العلاقة بين مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي والثورة الجزائرية فإن فرنسا كانت ترى فرصتها لاشتراكها في العدوان إلى جانب كل من بريطانيا وإسرائيل، فقد كانت تأمل أن يسهل لها العدوان ما كان يصعب عليها تحقيقه بصورة منفردة، لذلك قامت فرنسا بدور المتحالف النشط الذي أدى إلى التوقيف بين وجهات النظر بين كل من بريطانيا وإسرائيل لتنفيذ العدوان الذي يحقق لها عدة أهداف كانت تنوي تحقيقها⁽¹¹⁷⁾. وهذا ما أوضحه وزير خارجية فرنسا (كريسان بينو) لنظيره البريطاني في أوائل عام 1956م بقوله: «إن فرنسا على إسقاط النظام الحالي في مصر، لأنه غير قابل للتفاهم معها، وأنا ندرس خطة تستطيع إسرائيل بمقتضاها أن تهاجم مصر وتغزوها وان الإسرائيليين لديهم هذا الاستعداد، وهم يرون مصر تتسلح، فهم لا يقبلون الإنتظار حتى تتم مصر استعدادها وتقضي عليهم.»⁽¹¹⁸⁾

ومما لا شك فيه أن هذا العدوان كان وثيقة الصلة بالثورة الجزائرية، ذلك أن حكومة فرنسا كانت ترى أن القضاء على الثورة الجزائرية يتم عن طريق القضاء على النظام المصري، وهذا أمر أكده المراقبون السياسيون المحايدون، بل أقره المسؤولون في فرنسا نفسها، وكان موضع سخرية المعارضة في الحكومة البريطانية، إذ وصفتها بالانزلاق وراء فرنسا في الحملة على مصر.⁽¹¹⁹⁾ ولإبراز هذه الصلة بين مشاركة فرنسا في العدوان بالثورة الجزائرية لا بد من استعراض وجهات نظر متعددة.

ففي جلسة 19 ديسمبر 1956م والتي خصصت لمناقشة مشاركة فرنسا في العدوان على مصر، صرح جي موليه (GUY MOLLET) محاولا تبرير اشتراك فرنسا في العدوان بقوله: «إن أسباب تدخلنا في الشرق الأدنى كانت جوهرية، وإن العلاقة واضحة بين قضية الجزائر ومصر.»⁽¹²⁰⁾ وفي موضوع آخر يذكر: «أن التدخل ضد عبد الناصر، كان معناه ضمان حرية الملاحة في القناة والقضاء على الممول الرئيسي لجبهة التحرير الوطني.»⁽¹²¹⁾ أما (كريسان بينو) فقد ربط مشاركة فرنسا في العدوان بحادثة اليخب (أتوس) حيث ذكر: «يجب أن لا ننسى حادثة اليخب أتوس»⁽¹²²⁾ وفي جلسة 20 ديسمبر يصرح (إدغار فور) رئيس الحكومة السابقة «بأنه ليس هناك من أساس معقول للحملة على مصر من جانب فرنسا سوى منع تكرار حادثة اليخب أتوس.»⁽¹²³⁾

وفي جلسة 7 نوفمبر، كشف النائب الفرنسي مرسيل بودر (MARCEL-BOUDER) عن العلاقة بين مشاركة فرنسا في العدوان بالثورة الجزائرية إذ قال : «إن الحكومة كانت تأمل في القضاء على مصر لتسهيل مهمتها في القضاء على الثورة الجزائرية.»⁽¹²⁴⁾

وفي جلسة 19 نوفمبر ناقش (فردناند بونت) عضو الجمعية الوطنية الفرنسية مسألة الجزائر قائلاً: «وعدتنا الحكومة بإقرار السلام في الجزائر، ولكننا نجدتها ابتعت سياسة حرب في الجزائر وفي مصر مما أدى إلى نتائج سيئة في النواحي الاقتصادية والمالية، وأيضاً بالنسبة لاستقلال فرنسا نفسها، إن مصلحة الرأسماليين في الجزائر وفي مصر أن يدافعوا بكل قواهم عن أموالهم ومصالحهم البترولية.»⁽¹²⁵⁾

ومما يؤكد صلة مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر بالثورة الجزائرية ما ذكرته مجلة (تايم) الأمريكية في تلك الفترة، حيث كتبت : «لقد لعبت فرنسا في هذه المؤامرة دور المحرض بينما قامت بريطانيا بدور الشريك المتأخر، واستخدمت إسرائيل كوسيلة للتنفيذ، ويرجع الدليل على تدبير هذه المؤامرات إلى حوالي شهرين وكانت فرنسا هي التي تتحرك بسرعة لأن الفرنسيين قد أغضبهم ما كانوا يلاقونه من متاعب في الجزائر.»⁽¹²⁶⁾ وهذا ما أكدته جريدة المجاهد لسان حالة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، حيث ذكرت «ان فرنسا كانت هي صاحبة مشروع العدوان، وهي التي وضعت تصميمه الأول مع القادة الاسرائيليين واستطاع (غي موليه) أن يقنع به (أنطوني إيدن) وذلك على أمل القضاء على جمال عبد الناصر وبالقضاء عليه يتم القضاء على الثورة الجزائرية.»⁽¹²⁷⁾

وتؤكد العلاقة بين العدوان الفرنسي على مصر والثورة الجزائرية بما ذكرته عدة أطراف عاشت الحدث عن قرب، حيث ذكر (جمال عبد الناصر) في خطاب له يوم 23 يوليو عام 1957م بمناسبة عيد الثورة الخامس : «إن فرنسا كانت ترى في مصر وفي وجود مصر في قوة مصر تهديداً لمصالحها الاستعمارية في شمال إفريقيا وكان تأميم قناة السويس هو العذر الذي انتحلوه لمحاولة سحق مصر واستعمارها من جديد.»⁽¹²⁸⁾

كذلك يذكر (كما الدين حسين) أحد أعضاء ثورة 23 يوليو المصرية : «أن الذي شجع فرنسا على المشاركة في العدوان هو عملية الجزائر، وضرب الثورة الجزائرية في مصر.»⁽¹²⁹⁾

أما (محمود رياض) الأمين العام للجامعة العربية السابق ووزير خارجية مصر الأسبق فيذكر: «أنه أصبح من الثابت تمام أن العدوان الفرنسي البريطاني على مصر، كان بغرض القضاء على (عبد الناصر) باعتبار أنه يتزعم قوة تحررية ستؤدي في النهاية إذا استمرت إلى القضاء على الاستعمار البريطاني الفرنسي في العالم العربي الإسلامي.»⁽¹³⁰⁾

وحول هذا الموضوع، يذكر (فرحات عباس) أحد قادة ثورة التحرير الجزائرية وأول رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية: «إننا نعرف اليوم كيف تم الاستعداد للعدوان الثلاثي مصر، وكيف تم إحباطه، فقد اجتمع وزراء البلدان الثلاث في مدينة (سيفر) ووقعوا بروتوكولات وكانت هذه التمثيلية الميكافيلية توطئة لسيناريو ومغامرة استعمارية جديدة تتمثل في مهاجمة إسرائيل لمصر، وفي هذه اللحظة تتدخل فرنسا وانجلترا ليس للتنديد بالمعتدى وإنما لمحاربة مصر، وقد انهار هذا المخطط أمام تهديد الاتحاد السوفياتي ومعارضة الولايات المتحدة الأمريكية واستنكار الشعوب له، ولم تكن هذه الجريمة مربحة وإنما بدلا من القضاء على جبهة التحرير وإضعافها زادت قوة في نضالها.»

أما (أحمد توفيق المدني) أحد أعضاء الوفد الجزائري بالقاهرة في تلك الفترة فيذكر «أن فرنسا كانت تريد من جبهة حماية مصالح بنوكها ومموليها الذين كانت شركة قناة السويس تدر عليهم أرباحا خيالية حرما منها بواسطة التأميم، وكانت تريد أكثر من ذلك ضرب مصر، ضربة قاسية من أجل الاحتفاظ بالجزائر كقطعة من فرنسا، لأنها كانت تؤمن بأن رأس الثورة الجزائرية هي مصر وبضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على الجزائر.»

وهكذا يمكن القول أن الصلة بين مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي والثورة الجزائرية واضحة، حيث أن فرنسا قد ربطت بين مصالحها الاقتصادية في القناة والمساعدات المصرية للثورة الجزائرية، فقامت بالعدوان ومهما يكن من أمر فقد غاب عن فرنسا أن الثورة الجزائرية كما عبر (عبد الناصر) نفسه عن ذلك ثورة كانت لتتوقف عن الكفاح حتى لو كانت مصر ترفض مساعدتها، ذلك لأنها ثورة اعتمدت أساسا على إرادة الشعب الجزائري، وحاولت كأي ثورة أن تحصل على تدعيم ومساندة القوى التي كانت تؤمن بقضية الشعب الجزائري التحررية.

ثانيا : موقف الحكومة المصرية من الثورة الجزائرية

لم يكن الحقيقة ثمة فوارق جوهرية في المواقف المصرية سواء كانت على الصعيد الحكومي أو الشعبي، ولا يفهم تقسيمها هنا على أصعدة مختلفة إلا كوسيلة إيضاح تفصيلية. ويمكن الإشارة هنا إلى:

1- الموقف الحكومي :

ويقصد بهذا العنوان موقف القيادة الثورية المصرية ممثلة في الرئيس عبد الناصر نفسه وأعضاء مجلس الثورة والحكومة المصرية الذين أبدوا اهتماما خاصا بقضايا التحرر في الوطن العربي منذ أن حسموا القضية الوطنية في مصر، واستطاعوا أن يتخلصوا من النفوذ الأجنبي الذي كان محور سياستهم داخليا وخارجيا وكان من الطبيعي بعد نجاح الثورة في مصر أن يحدد قاداتها مسار سياستهم الخارجية، فاندفعوا اتجاه التيار العربي، خاصة أن الثورة منذ قيامها كانت مدركة تماما لشخصية مصر العربية.⁽¹⁾

لذلك، فقد قادة الثورة منذ البداية على الارتباط بالعالم العربي، لأن هذا الاتجاه كان مرتبطا بأفكارهم وتصوراتهم، وقد عبروا عنه منذ البداية بوضوح، إذ حدد عبد الناصر إطار العام للثورة وتوجهاتها في ثلاثة دوائر رئيسية: عربية وإفريقية وإسلامية. واعتبر الدائرة العربية أهم هذه الدوائر جميعا لوجود مقومات مشتركة كاللغة والدين والتاريخ وقد وضح ذلك عبد الناصر بقوله: «أن الدوائر العربية هي أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا، فقد امتزجت معنا بالتاريخ وعانينا معها نفس المحن وعشنا نفس الأزمات، وحين وقعنا تحت سنابك خيل الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنابك، وامتزجت هذه الدوائر معنا أيضا بالدين.»⁽²⁾ ثم يؤكد عبد الناصر أن المنطقة العربية واحدة بظروفها وبقوتها كمجموعة من الشعوب المتجاورة والمترابطة مع بعضها برباط مادي ومعنوي.⁽³⁾

ويذكر عبد الناصر أنه بعد أن انتهت المعارك في فلسطين أصبحت المنطقة العربية في صورته كلها واحدة.⁽⁴⁾

وقد أكد هذا الاتجاه بقية أعضاء قيادة ثورة 23 يوليو، حيث يذكر حسين الشافعي أن مصر تربطها بالعالم العربي أو ثق الروابط الروحية والإقتصادية واللغوية والتاريخية

وأن ما يحدث في مصر من أحدث يؤثر بسرعة على بقية الأقطار العربية⁽⁵⁾ وأكد أنور السادات هذا الاتجاه بقوله: «إن سيايتنا تقوم على الوطنية المصرية والقومية العربية بحيث لا يظهر تناقض بينهما وبحيث ألا تكون مصلحة مصر وسلامتها ومصالحها عاملا من عوامل إلحاق الضرر بمصالح وسلامة دول عربية أخرى.»⁽⁶⁾ وذكر صالح سالم «أن وطننا ليس مقصورا على مصر وحدها، بل هو المنطقة التي تضم العرب جميعا.»⁽⁷⁾

ومن هنا يمكن القول أن ثورة 23 يوليو استمدت اتجاهها العربي من فكر قادتها المشبع بمبادئ القومية العربية وبإيمانهم بعروبة مصر. ومما ساعد على ذلك أن الساحة المصرية كانت مهياة تماما للتجاوب مع توجيهات الثورة العربية.⁽⁸⁾

ومما يلاحظ أن الحكومة المصرية لم تتدفع خلال السنوات الأولى للثورة نحو الاهتمام بالقضايا العربية، بما يعنيه ذلك تبين للتيار العربي⁽⁹⁾ إلا أن بوادر اتجاه مصر نحو العروبة كانت قائمة وتنتظر تحقيق الجلاء البريطاني بإعتبار قضية أساسية لدى قادة الثورة. وقد جاء خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في العيد الثاني لثورة 23 يوليو معبرة على هذه النية المسبقة حين قال: «لقد بدأنا مع العرب عهدا جديدا قوامه الأخوة الصادقة الصريحة التي تواجه المشاكل تفكر فيها وتعمل على حلها.»⁽¹⁰⁾ ويضيف مؤكداً «أن مشاكل العرب هي مشاكل كل المصريين، وأن كانت مشكلة الاحتلال قد استنفذت إلى الآن الجزء الأكبر من جهد المصريين، فإنها لم تصرفهم عن المشاركة في كل جهد عربي يبذل من أجل تحرير العرب، ولا شك أن المستقبل سيشهد صورا جديدة من تعاون المصريين والبلاد العربية في هذه الرقعة من العالم.»⁽¹¹⁾

ومن هنا كانت نظرة جمال عبد الناصر إلى التحرر والاستقلال نظرة شاملة للوطن العربي كله.

وإزاء توجيهات قادة ثورة 23 يوليو والخطوات التي اتخذوها كانت الثورة فاتحة لموجه من الثورات التي عمت أرجاء الوطن العربي في تلك الفترة، وكان موقف الثورة المصرية منها دليلا واقعيا على توجه مصر العربي، ذلك أن معظم تلك الثورات قد تلقت كل تأكيد والمساندة من مصر.⁽¹²⁾

وعندما اندلعت الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954 وجدت التجاوب والمساندة من القيادة المصرية التي أعلنت عن موقفها المؤيد لها منذ اليوم الأول لإندلاعها، حيث بادرت إذاعة «صوت العرب» بث بيان جبهة التحرير الوطني» والإعلان عن تفجير عدد من القنابل إذانا ببداية الثورة.⁽¹³⁾

2- دور الحكومة المصرية في التعريف بالثورة الجزائرية:

منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية، تابعت الحكومة المصرية كل تطوراتها بدقة، حيث اجتمع وزير الإرشاد القومي المصري (صلاح سالم) بوفد من المغرب العربي، ضم الأمير عبد الكريم خطابي عن مراکش، والشيخ البشير الإبراهيمي، والفضيل الورتلاني، ومكي الناصري عن الجزائر، وقدم هذا الوفد للوزير صورة حقيقية عن حقيقة الموقف في الجزائر، وإلقاء الضوء على إمكانيات الشعب الجزائري بعد أن اشتدت مقاومة الاستعمار الفرنسي له. وحصل الوفد على وعد من الوزير بمعاونة شعبي المغرب والجزائر وتدعيم كفاحهما حتى الاستقلال.⁽¹⁴⁾

وبعد هذا اللقاء كلف الرئيس (جمال عبد الناصر) الصاغ صلاح سالم بعرض مشكلة الجزائر رسمياً على اللجنة السياسية للجامعة العربية التي أخذت بدورها قراراً بغرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة، وفوضت الوفد السعودي في هيئة الأمم المتحدة للقيام بذلك⁽¹⁵⁾، كما قامت الحكومة المصرية بتكليف سفيرها في باريس للاتصال بالمسؤولين الفرنسيين وتوضيح الموقف المصري لهم إزاء الثورة الجزائرية والتأكيد على أن مصر لا يمكنها التغاضي عما يربطها بالجزائر من صلات أخوية، بما أنها تحرص على الدفاع عن جميع البلاد العربية المستعمرة تطبيقاً لميثاق الأمم المتحدة، وليس في هذا أو ذاك ما يمس العلاقات المصرية الفرنسية أو يؤثر فيها.⁽¹⁶⁾

ولم يقتصر دور الحكومة المصرية تجاه القضية الجزائرية على التصريحات والخطب فقط، بل تجاوز ذلك كسب التأييد الدولي لها في الهيئات الدولية، ففي دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1955 و عندما وافقت الجمعية العامة على إدراج قضية الجزائر في جدول أعمالها وقاطعت فرنسا اجتماع الدورة وانسحب وفدتها من هيئة

الأمم المتحدة، قام الحكومة المصرية برئاسة (محمود فوزي) بدور حاسم في جلب التأييد والمساندة للقضية الجزائرية، مما دفع مندوب فرنسا والدول المناصرة لها للقيام بحملة على مصر وكل الدول التي تؤيد القضية الجزائرية.⁽¹⁷⁾

استمرت الحومة المصرية في جلب التأييد والمساندة للثورة الجزائرية، وسعت إلى بعض المسؤولين في الدول العربية والأوربية للوقوف إلى جانب الجزائر ومؤازرته ففي اللقاء الذي تم بين عبد الناصر وتيتو بالقاهرة في مارس 1960م ناقش الرئيسان مشكلة الجزائر وأصدروا بيانا طالبا فيه بتسوية القضية الجزائرية على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأكد تأييد حكومتهما للقرارات التي أتخذت في المؤتمر الآسيوي الإفريقي عام 1955م.⁽⁵⁴⁾

وخلال زيارة عبد الناصر إلى يوغسلافيا عام 1960م أجرى محادثات مع رئيس يوغسلافيا (جوزيف بروز تيتو) بخصوص قضية الجزائر، حيث اتفق الرئيسان على إيجاد حل للحرب الدائرة في الجزائر عن طريق مفاوضات تجري على ساس حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره مما بساهم مساهمة في إقرار السلام.⁽³⁶⁾

وأثناء لقاء عبد الناصر برئيس السودان (عبود) الذي زار مصر عام 1960م، ناقش الرئيسان قضية الجزائر وأصدرا بيانا استنكرا فيه حرب الإبادة التي تشنها فرنسا في الجزائر مطالبا فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما أعلن الرئيسان تأييدهما للشعب الجزائري بكل ما يمكن وسائل لاستخلاص استقلاله.⁽⁵⁷⁾

وقد كانت القضية الجزائرية محل تصريحات قادة الحكومة المصرية، ففي الاجتماع الذي عقده عبد الناصر في دمشق عام 1960م، ذكر الشعب السوري بما يعانيه الشعب الجزائري من ظلم وطغيان حين قال: «أن الحكومة الفرنسية التي تدعي الديمقراطية والحرية في فرنسا قد قامت بمحاولات إرهابية ضد أدبائها ومفكريها وعلمائها الذين عبروا عن رفضهم للسياسة التي تتبع ضد الشعب الجزائري.⁽⁵⁸⁾ وأكد الرئيس للشعب السوري أن كل الشعوب العربية له الشعب الجزائري من أجل حرته واستقلاله.⁽⁵⁹⁾

3- الوساطة المصرية لحل القضية الجزائرية :

قامت الحكومة المصرية بعدة جهود لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية يتمشى مع مطالب الشعب الجزائري في تحقيق استقلاله وحرية، ولم يتوان الرئيس (جمال عبد الناصر) في قبول عرض وزير الخارجية الفرنسي (بينو) عليه بخصوص التوسط لدى جبهة التحرير الوطني من أجل إقناعها بالتفاوض مع الحكومة الفرنسية، حيث دعا في شهر أبريل 1956 بعض القادة الجزائريين وعرض عليهم الأمر ناصحا إياهم بقبول الاجتماع لسبب أساسي، وهو أن الاجتماع في حد ذاته بغض النظر عن نتائجه يعد اعترافا ضميا من فرنسا بالقيادة الشرعية للثورة الجزائرية.⁽¹⁸⁾

وبحث القادة الجزائريون العرض واستجابوا لرأي (عبد الناصر) الذي بعث بدوره إلى (كريستيان بينو) يقترح عليه إرسال وفد فرنسي إلى القاهرة للاجتماع بممثلي الثورة الجزائرية⁽¹⁹⁾، فاختار غي مولية رئيس وزراء فرنسا آنذاك أن يرأس الوفد الفرنسي (جورج جورجيس) مساعديه الرئيسيين وأن يصبحه في هذه المهمة (جوزيف بيجار) سكرتير الحزب الاشتراكي الفرنسي في الجزائر ممثلا عن المستوطنين الفرنسيين، وعقد الاجتماع في القاهرة في موعده، وتقدم الفرنسيون بطلب وقف العمليات العسكرية في الجزائر لإثبات حسن النية في الاتصالات.⁽²⁰⁾

وعندما عرضت القضية الجزائرية على الرئيس عبد الناصر، عارض فكرة وقف العمليات العسكرية باعتباره ميزة تعطى للطرف الفرنسي دون مقابل، ورأى أن مثل ذلك الاقتراح (أي وقف العمليات العسكرية) لا يمكن بحثه بعد لقاء استكشافي بين الجانبين، وإنما بعد بدء المفاوضات الرسمية بينهما، وكان ذلك رأي القيادة الجزائرية أيضا.⁽²¹⁾

وبعد أن عقد الاجتماع الثاني بين الجانبين والذي لم تفصله عن الاجتماع الأول سوى ثلاثة أيام، أعلن الوفد الفرنسي أنه مضطر إلى السفر إلى فرنسا من أجل التشاور وأنه سيعود إلى القاهرة بعد أسبوع. غير أنه لم يعد وتوقفت بذلك المباحثات.⁽²²⁾

وصرح عبد الناصر بعد ذلك لمراسل صحيفة حزب العمال البريطاني (الديلي هيرالد) بقوله: «لقد اتهمني بينو بأنني لا أحافظ على كلمتي، وأنني في مصر الجزائرية الذين

يقاتلون الفرنسيين. إن الجزائريين قادرين على أن يدربوا أنفسهم بأنفسهم، وقد وعدت أن أطلب إليهم قبول المفاوضات للوصول إلى حل سلمي، وبالفعل حضرت إلى مصر بعثة سرية تتكون من الجزائريين وتفاوض أعضاؤها مدة عشرة أيام ثم رجع العضوان الفرنسيان إلى باريس ولم يعودا إلى القاهرة بعد ذلك، وأنهم يريدون منا أن نكست بينما يقتل الوطنيون في الجزائر، إننا لم نوافق إطلاقاً على أعمال الفرنسيين.⁽²³⁾

وتابعت الحكومة المصرية مراحل المفاوضات الفرنسية الجزائرية. وقد استطلع المفاوضون الجزائريون رأيها منذ البداية، وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد نصح بالتفاوض مع ديغول من أجل إقرار السلام، وأكد لفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة أن الحكومة المصرية ترحب بالجهود التي يبذلها بورقيبة للتوسط بين فرنسا والجزائر رغم ما بينهما من خلافات في تلك الفترة، وأيد عبد الناصر السعي إلى تسوية مشكلة الجزائر بشروط معقولة ودون الارتباط بأي حلف مع فرنسا.⁽⁶¹⁾

وفور الإعلان عن بدء المفاوضات أذاعت وزارة الخارجية المصرية بيانا رحبت فيه بتلك المبادرة وأعلنت مؤازرتها للحكومة الجزائرية في هذه الثورات.

وقد جاء في البيان «أن الجمهورية العربية المتحدة تراقب باهتمام بالغ الكفاح الوطني في الجزائر الذي استمر سبع سنوات مفعمة بالتضحيات والمآسي البشرية، وهي ترحب باستجابة الحكومة المؤقتة لتراعي المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وترى في ذلك برهانا جديدا على السياسة العربية المؤمنة بحل المشاكل الدولية بالوسائل السلمية وتعزيز التعاون العالمي الحر المتكافئ، وتعلن من جديد مؤازرة الحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضاتها مع فرنسا على حق تقرير المصير، كما تؤكد أن الصحراء الجزائرية جزء لا يتجزأ من الوطن الجزائري، وتؤيد تمام التأييد بجميع الوسائل الفعالة استمرار الكفاح الوطني حتى تحقق الجزائر حريتها واستقلالها، وحكومة الجمهورية العربية المتحدة تتواصل في سبيل هذه الغاية تقديم العون المادي والسياسي والأدبي للشعب الجزائري ممثلا في حكومته في ميدان الكفاح وفي المفاوضات.»⁽⁶²⁾

وأثناء سير المفاوضات التقى عبد الناصر بوفد الحكومة المؤقتة الجزائرية واستعرض معه المحادثات التي جرت في «إيفيان» وتدارس معه سير الأحداث بالتفصيل وموقف

كل من الجانبين الفرنسي والجزائري تطوراتها، وأكد تأييده للوفد الجزائري في جميع الميادين حتى يحقق الكفاح الجزائري للاستقلال والسيادة الكاملة للشعب الجزائري ووحدة ترابه.⁽⁶³⁾

وفور انتهاء المفاوضات، صرح عبد الناصر «أن الاتفاق الذي توصل له الجانبان الفرنسي والجزائري، يفتح آملا جديدا لإقرار سلام قائم على العدل في الشمال الغربي الإفريقي، وأن التوصل إلى هذا الاتفاق (وقف إطلاق النار) والذي اعترفت فيه فرنسا باستقلال الجزائر ووحدة ترابها، يفتح باب التقارب بين الدول العربية وفرنسا.⁽⁶⁴⁾

وأكد أن هذا الاتفاق، لم يمهّد للحرب في الجزائر التي لا زالت أفقها حافلة باحتمالات الخطر المتزايدة، وأن الشعب الجزائري سوف يصمد لامتحان الظروف الجديدة التي تواجه نضاله بعد الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار.⁽⁶⁵⁾

4- موقف الحكومة المصرية من اختطاف قادة الثورة:

تابعت الحكومة المصرية تطورات الثورة الجزائرية وعبرت بوضوح عن مساندتها وتأييدها لهذه الثورة رافضة كل الأعمال التعسفية التي كانت يقوم بها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فأثناء الأجراء التعسفي الذي قامت به السلطات الفرنسية ضد الزعماء الجزائريين باختطاف طائرهم في أكتوبر 1956م، إستنكرت الحكومة المصرية هذا العمل الارهابي بإصدار بيان رسمي وصفت فيه ما أقدمت عليه سلطات فرنسا بالغدر والمجافاة للقيم الأخلاقية، وذكر البيان «لقد قامت السلطات الفرنسية بذلك الإجراء مخالفة لمبادئ القانون الدولي منتهكة بذلك ما ووقعت من اتفاقيات دولية للطيران. وأنه الغريب أن تكون الحكومة الفرنسية أول من يدوس ميثاق حقوق الإنسان ويتحداه بهذه الصورة الصارخة.»⁽²¹⁾

وأضاف البيان «أن الحكومة المصرية التي تؤمن بجميع حقوق الشعوب في حريتها وتقرير مصيرها وتؤمن بحق الشعب الجزائري الشقيق في التحرر والاستقلال، تعلن استنكارها البالغ لهذا الأسلوب غير الشريف في مقاومة رغبات الشعوب وأمالها.»⁽²⁵⁾

وقامت الحكومة المصرية بعدة إجراءات تمثلت فيما يلي:

أولاً: قيام وزارة الخارجية المصرية بإرسال برقية عاجلة إلى سفير مصر بتونس للاتصال شخصياً بالملك «محمد الخامس والرئيس بورقيبة» مطالبتهما باسم الرئيس (جمال عبد الناصر) باستخدام علاقتهما لدى السلطات الفرنسية للإفراج عن الزعماء الجزائريين المقبوض عليهم، وبذل كل الجهود لتنفيذ هذه الرغبة، حيث أنهم كانوا في حماية الملك وضيافة بورقيبة.

ثانياً: قيام وزارة الخارجية المصرية بإرسال برقية عاجلة إلى جميع السفارات المصرية بالدول العربية والآسيوية والأفريقية للاتصال بالهيئات الوطنية وتشجيعها على إرسال برقيات احتجاج إلى فرنسا بخصوص القبض على الزعماء الخمسة، وكذا برقيات للأمين العام للأمم المتحدة.

ثالثاً: تكليف إذاعة «صوت العرب» بشن حملة دعائية قوية لتأكيد استمرارية الثورة، والعمل بكل الوسائل للحفاظ على الروح المعنوية للمكافحين الجزائريين.⁽²⁶⁾

وقام مندوب مصر لدى الأمم المتحدة بالتنسيق مع ممثلي خمسة وعشرين دولة من دول الكتلة الأفروآسيوية بإصدار بيان يعبر عن استيائهم من اعتقال الزعماء الجزائريين مطالبين بعرض مشكلة الجزائر على الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الثانية خلال عام 1956م.⁽²⁷⁾

وقد حاولت الحكومة المصرية تدبير عملية فرار الزعماء الخمسة، حيث كلفت رئيس مخابرات سلاح الطيران المصري (عصام خليل) بدراسة عملية لتحريرهم من السجن الفرنسي.⁽²⁸⁾ وبعد عدة أسابيع من الدراسة، رسمت خطة شرع في تنفيذها جزئياً، إذ استأجرت المخابرات المصرية عشرين ألمانيا كانوا قد خدموا في الفرقة الأجنبية الفرنسية وقسموا إلى وحدات تتكون كل واحدة منها من ثلاثة أفراد، واتخذ هؤلاء الأشخاص من ألمانيا قاعدة مؤقتة ينطلقون منها، حيث ارتدوا ملابس الحرس الوطني الفرنسي المتحرك وسافروا معهم الرشاشات والذخيرة من مصر إلى فرنسا، وكانت الخطة تقتضي أن يحضروا إلى سجن «الصحة LA SANTE» الفرنسي مزودين بجميع الأوراق اللازمة لنقل السجناء إلى سجن آخر في الشمال الشرقي الفرنسي، وفي الطريق يقومون باجتياز الحدود الألمانية حيث يقوم عصام خليل بنقلهم بطائرة صغيرة إلى ألمانيا الشرقية.

وكانت المخابرات العامة المصرية قد تمكنت من تجنيد شخصية فرنسية كبيرة سهلت لها عملية الإرشاد الفنية والبطاقات المزورة حتى يتم نقل السجناء بشكل قانوني.⁽²⁹⁾ وعندما تقدمت مرحلة التجهيز للعملية، كلف الرئيس (جمال عبد الناصر) فتحي الديب بأخذ رأي الزعماء الخمسة.

إلا أن هناك نقطة أقلق رجال المخابرات المصرية وهي خشيتهم من الشخصية الفرنسية، فعرضوا عليه إرسال زوجته وأولاده إلى القاهرة ليبقوا فيها كرهائن حتى نهاية العملية فوافق. وعقد اجتماع نهائي مع جميع المسؤولين لعرض الخطة كلها ومناقشة الأخطار.⁽³⁰⁾

وأرسل (عبد الناصر) إلى فتحي الديب بإلغاء الخطة إذا كانت المحاولة فيها مساس بحياة الزعماء الخمسة، ولم يستبعد المسؤولون هذه النقطة، بالإضافة إلى تخوفهم من تسرب الخبر إلى السلطات فرنسا، ومن ثم قرر فتحي الديب ورجاله عدم تنفيذ الخطة، وأبلغ لعبد الناصر «قرر الأطباء نظرا لحالة المريض العزوف عن إجراء أي عملية جراحية.»⁽³¹⁾

5 الموقف الحكومة المصرية من تشكيل الحكومة المؤقتة :

كان لتشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية عام 1958م في القاهرة⁽⁴⁹⁾ صدى لدى القيادة المصرية لأن بعض أعضاء الحكومة لم يكونوا مؤيدين لتشكيلها حسب رأي أحمد توفيق المدني الذي يذكر أن بعض أعضاء الحكومة المصرية لم يكونوا مؤيدين لتشكيل هذه الحكومة، في ظل وجود قيادة سجيئة لدى السلطات الاستعمارية، بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة المصرية لم تكن تثق في شخص فرحات عباس، ويرون فيه رجلا مندرس على الثورة الجزائرية قصد جرّها أجلا أو عاجلا إلى مفاوضات مع فرنسا، وإخراج الجزائريين من الميدان العربي الثوري إلى التعامل مع فرنسا والسير في ركاب الغرب.⁽⁵⁰⁾

ويذكر المدني «أنه بعد مجهودات مضية تم تشكيل الحكومة، وسلم بيان ليلة الإعلان عنها إلى كل السفارات العربية في القاهرة وإلى فتحي الديب ليبلعه بدوره إلى الرئيس جمال عبد الناصر، حيث قال لي سجل من الآن أننا أول معترف بهذه الحكومة إنما سجل عندك خاصة أننا لسنا راضين عنها ونخشى أن تسوء العاقبة من جراء وجودها.»⁽⁵¹⁾

ومهما يكن من أمر، فإن الحكومة المصرية قد اعترفت بالحكومة الجزائرية فور إعلانها، حيث ذكر جمال عبد الناصر في رده على أحد الصحفيين بعد عشرة أيام من الإعلان عن الحكومة المؤقتة الجزائرية «إن إعلانها في القاهرة هو الدليل الواضح تأييدنا الكامل... وأنا نثق في أن إعلانها سيكون عاملا يبعث المزيد من القوة والشجاعة في قلوب إخواننا في الجزائر الشجعان الذين يحاربون نصف مليون جندي مسلحين بأسلحة الحلف الأطلنطي».⁽⁵²⁾

وقد استقبل الرئيس (جمال عبد الناصر) فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، حيث يذكر هذا الأخير أنه قد أستقبل من طرف جمال عبد الناصر منذ الأيام الأولى من شهر أكتوبر 1958م، وممكنه من مقابلة الوفود الأجنبية التي كانت تتردد على القاهرة لجلب التأييد والمساندة للثورة الجزائرية.⁽⁵³⁾

اجتمع عبد الناصر في يوم 3 يوليو 1959م بوفد الحكومة المؤقتة الجزائرية والتمتكون من (فرحات عباس) ورئيس الحكومة و (عبد الحفيظ بوالصوف) وزير الإتصالات العامة، و(أحمد توفيق المدني) وزير الثقافة. وقد أسفر الاجتماع على اتفاق تام في وجهات النظر، حيث أكد جمال عبد الناصر للوفد الجزائري تأكيدا مطلقا بأن الجمهورية العربية المتحدة متفقة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية في سبيل تحقيق الحرية والاستقلال ومتفقة معها في خطتها التي تتبعها لتحقيق أماني الشعب الجزائري في كافحه.⁽³⁵⁾

6- دور الحكومة المصرية في تعبئة الرأي العام العربي :

لعبت الحكومة المصرية دورا في تعبئة الرأي العام المصري والعربي لصالح للثورة الجزائرية، مستغلة نفوذها وسمعتها التقدمية والقومية التي أصبحت تحضى بها في ضمير ووجدان الشعوب العربية والتي وجدت في الخطاب الناصري تعبيرا عن طموحاتها وتطلعاتها الوحدوية. فقد نظمت أسابيع و أيام مهرجانية خاصة بالجزائر، الغرض منها التعبئة والتحسيس بأهمية الثورة الجزائرية في حركة التحرر العربي من جهة، وجمع التبرعات والمساعدات المادية لدعم الثورة من جهة أخرى.⁽³²⁾

وكان تخصيص هذه الأيام والأسابيع في مصر بصفة خاصة والوطن العربي بصورة عامة بمثابة استفتاء عربي عالمي على عمق جذور الثورة الجزائرية وامتدادها إلى الأقاليم في البلاد العربية، ومن الصعب الإحاطة بكل هذه المواقف المشرفة، لكن يمكن القول؛ أن هذا الدعم، قد شكل رصيذا معنويا، كان له الأثر الإيجابي في رفع معنويات الشعب الجزائري، وفي إحراج المجتمع الدولي، والضغط عليه لاتخاذ موقف إلى جانب الثورة الجزائرية.

لقد كانت هذه المناسبات فرصة لقادة الحكومة المصرية لإبراز موقف الحكومة من الثورة الجزائرية والتعبير عنه، ففي العام الرابع للكفاح الجزائري بمناسبة أسبوع الجزائر الذي أقيم مصر، أذاع (حسين الشافعي) وزير الشؤون الاجتماعي ورئيس اللجنة العليا لأسبوع الجزائر بيانا قال فيه: «إن هذه المرحلة التي انتقضت فيها العروبة وتحركت عواطف الإسلام، نشعر أن ما تعانيه الجزائر في معركة التحرر إنما هو استرسال للعدوان على مصر أو أي بلد عربي، ولن يحمي الأمة العربية من هذا العدوان سوى التضامن»⁽³³⁾ ثم قال: «إن البر في تقاليدنا العربية وفي عقيدتنا الإسلامية ذمة وأمانة، وكلنا نذكر كيف هبت الدنيا لكي تساندنا في بور سعيد، فإذا كنا اليوم نقوم بدورنا لنجدة إخواننا في الجزائر فإننا بذلك نرد مع المجموعة العربية بعض الدين لمجاهدي الجزائر إخواننا في الوطن والجهاد.»⁽³⁴⁾ ثم أوضح «أن أسبوع الجزائر هو أسبوع التربية الشعبية في مجال القومية العربية، وأن الجزائر التي بدأت كفاحها منذ مائة وعشرين سنة ضد العدوان الوحشي، تنتظر منا أن ندفعها في جهادها ونحن اليوم نستقبل عيد الأضحى وسيجد كل منا شعورا بالسعادة، لذلك لبدا من مساعدة شعب الجزائر وإدخال نصيب من هذه السعادة على قلوب مجاهدي الجزائر وأرامل الشهداء وأطفال المهاجرين الجزائريين.»⁽³⁵⁾ ثم قال: «لقد جاء الإسلام فربط بين أتباعه وجعل المسلمين في توادهم وتراحمهم كالجسد الواحد إذا أصيبت الجزائر سهرت عليها مصر وسهت عليها كل العرب، حتى لا تذلل الجزائر وهي جزء من الوطن العربي الإسلامي.»⁽³⁶⁾

وفي ختام كلمة الشافعي أكد: «أن هناك صراع حول عروبة الجزائر في المغرب وهناك نزاع حول عروبة فلسطين في المشرق ومصر بينهما مكان القلب من هاذين

الجناحين تقوم فيها ثورة تؤمن بأنها في خدمة كل عربي من الشاطئ الأطلسي حتى الخليج العربي.⁽³⁷⁾

وفي العام الخامس للثورة الجزائرية وبمناسبة يوم الجزائر الذي حدد له الثلاثون من شهر مارس، أبرز (كمال الدين حسين) وزير التربية موقف الحكومة المصرية تجاه الثورة الجزائرية حين قال: «اليوم نذكر الجزائر ويذكرها كل عربي وواجب علينا وعلى كل عربي أن يذكرها يوم... الجزائر ذلك القطر العربي الشقيق الذي يكافح لحرية وكرامته وكيانه وقوميته منذ قرن وربع قرن، الجزائر التي كانت دولة ذات سيادة ومجد وحضارة في يوم من الأيام تحسب حسابها الدول الأوروبية وتخطب ودها الولايات المتحدة الأمريكية فإذا بفرنسا تسطو عليها منذ قرن وتسيرها مستعمرة لها وتستغل مواردها وتبذل ما بوسعها لتصبح جزءا من الوطن الفرنسي، ولكن أحرار الجزائر لم يخضعوا للاستعمار الفرنسي، وحاربوا بكل ما يملكون لكي يحققوا لوطنهم السيادة والكرامة.»⁽³⁸⁾ ثم قال: «إن قوات فرنسا كلياً تحارب اليوم في الجزائر بكل ما تملك من عتاد وقوة جيش من المجاهدين الجزائريين يؤازره شعب كامل سلاح الإيمان بالله على كل ما تملك فرنسا وحلفاء فرنسا من قوى العدوان والبغي.»⁽³⁹⁾ ثم أكد الوزير في ختام كلمته: «أن الجزائر العربية جزء من الوطن العربي الممتد من المحيط إلى الخليج، فهي قاعدة للعروبة، وتحريرها مع فلسطين يعيد للشعوب وحدتها.»⁽⁴⁰⁾

وفي العام السابع للثورة الجزائرية أقيم مؤتمر⁽⁴¹⁾ بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة ألقى فيه كمال الدين حسين وزير التربية كلمة أبرز فيها نضال الشعب الجزائري حيث قال: «اليوم تمضي ستة سنوات على بدء هذه المرحلة الأخيرة من كفاح الشعب العربي في الجزائر وثورته على الاستعمار الباغي وعلى السيطرة المستغلة.»⁽⁴²⁾ وأضاف: «أن الملايين من أبناء الجمهورية العربية المتحدة لتقف اليوم بتقدير وإجلال وأمل لكفاح الشعب الجزائري. وإن هذا الشعب قادر على أن يصنع لنفسه التاريخ الذي يريده، وأن يصنع لعدوه تاريخه كذلك، إن الثورة الجزائرية لا تدور رحاها في أرض الجزائر فقط، بل لقد اتسع مجالها حتى بلغ أرض فرنسا وبعد مرماها حتى مضرب معاقل الاستعمار في الحلف الأطلنطي وأمتد صداها حتى تردد في كل المحافل الدولية.»⁽⁴³⁾

وأكد أن «معركة الجزائر هي معركة العرب جميعا ولا بد أن يتحقق النصر لكل الشعب العربي»⁽⁴⁴⁾

وفي هذا المؤتمر ألقى الرئيس (جمال عبد الناصر، خطابا جاء فيه: «إن هذا الاجتماع الذي يعقد اليوم هو تعبير عن مساندة الشعب الجزائري في معركته من أجل الاستقلال وهذه المساندة التي أعلننا باسم شعب الجمهورية العربية المتحدة لا تقف عند حد مساندة بكل ما تملك، ولا يمكن للمساندة أن تقتصر على الناحية المعنوية كما طالبت بها الدول الاستعمارية، لأن، معركة الجزائر هي معركة الشعب العربي في كل بلد من بلاده... إن ما يجري في الجزائر هو مخطط رسمه الاستعمار، للقضاء على القومية العربية، وليس هذا بالمخطط الجديد ولكنه مخطط قديم الزمن.»⁽⁴⁵⁾ ثم قال: «نحمد الله الذي مكن شعب الجزائر من أن يصبر ويثابر ويقاوم ست سنوات بدون وهن، وأن يستمر في طريقة ليجابه فرنسا وقواتها.»⁽⁴⁶⁾ وردا عن أطماع فرنسا في الجزائر أكد عبد الناصر: «إن بترول الجزائر حق لأبناء الجزائر وليس بأي حال حقا لفرنسا أو العالم الحر المزعوم الذي يساند فرنسا... إن دماء مليون من الجزائريين لا تقع فقط على عاتق فرنسا، بل على الدول التي تقدم لها المساعدة للقضاء على الشعب الجزائري، وبدون مساندة هذه الدول لا يمكن لفرنسا أن تستمر في حربها ضد الجزائر.»⁽⁴⁷⁾

وفي ختام كلامه أكد عبد الناصر قائلا: «إننا عاهدنا أنفسنا وعاهدنا الله أن نشترى الحياة بالموت حتى تبقى بلادنا حرة مستقلة.»⁽⁴⁸⁾

وكانت الأعمال الوحشية التي تمارسها سلطات فرنسا في الجزائر مثار تصريحات رجال الحكومة المصرية، فباعترام فرنسا على تفجير قنبلتها الذرية في الصحراء الجزائرية، ألقى (كمال الدين حسين) وزير التربية بيانا أكد فيه أن تفجير القنبلة الذرية الفرنسية في الصحراء الجزائرية إرهاب موجه ضد الشعب الجزائري الذي يكافح من أجل حريته واستقلاله. أكد الوزير أن فرنسا بعملها هذا تريد أن تؤكد أنها مازالت الدولة القوية بعد أن ذمها الشعب الجزائري. وفي نهاية كلمته طالب بالوقوف أمام هذه المحاولة الفرنسية وتعبئة كل القوى الشعبية والحكومية في الداخل والخارج على مستوى كل المنظمات.⁽⁶⁰⁾

ثالثا: الموقف الشعبي المصري من الثورة الجزائرية

لم يقتصر الدعم العربي للثورة الجزائرية على المواقف الحكومية المساندة لهذه الثورة، بل تجاوز ذلك إلى مواقف الشعبية التي عبرت عن مساندتها وتأييدها بهذه الثورة، من منطلق أن الثورة الجزائرية كانت تعكس في أهدافها أحلام وآمال هذه الشعوب، ذلك أن نكسة 1948، وما أحدثته من شرخ في الأمة العربية دفع بهذه الشعوب إلى التطلع لمن يعيد لها مجدها وعزتها فوجدتها في الثورة الجزائرية ومن هذا كان التأييد والمساندة لهذه الثورة، ولم تختلف المواقف الشعبية على مستوى الوطن العربي في تأييدها لهذه الثورة.

ويقصد بالموقف الشعبي تلك الهيئات السياسية والتشريعية والدينية والاتحادات التعليمية والقضائية والنسائية والطلابية والنقابية وغيرها من التجمعات الجماهيرية.

1- الهيئات السياسية والتشريعية:

وهي تلك التجمعات أو التنظيمات التي كان لها دور سياسي في البلاد مثل الإتحاد القومي ومجلس الأمة، وقد عبرت هذه الهيئات السياسية المصرية عن موقفها المؤيد والمساند للثورة الجزائرية مدفوعة بشعور قومي وانتماء كلي للوطن العربي، فقد وجدت هذه الهيئات في تطورات الثورة الجزائري فرصة للتعبير عن موقفها، فبمناسبة يوم الجزائر عام 1958 م، عقد أعضاء الإتحاد القومي اجتماعا عاما ناقشوا فيه تطور الكفاح الجزائري وما يتطلبه هذا الكفاح من تأييد ومساندة، حيث تحدث ممثل الإتحاد القومي (فؤاد جلال) فأبرز مغزى الاحتفال بيوم الجزائر مؤكدا أن الجزائريين ليسوا في حاجة إلى رجال بقدر ما هم في حاجة إلى المعونة المادية لتطوير الحرب وإثبات صمودهم.⁽¹⁾

وأثناء المظاهرات التي أقيمت في القاهرة عام 1960 م لمساندة الشعب الجزائري في كفاحه، نظم الإتحاد القومي مؤتمرا شعبيا حضرته شخصيات حكومية وممثل الحكومة المؤقتة الجزائرية (أحمد توفيق المدني) الذي ألقى كلمة شكر فيها الشعب المصري على مساندته للثورة الجزائرية وذكر أن المعركة واحدة وأن المصير واحد، لذا لا بد من المساندة والمؤازرة في هذه المعركة وأن الاستعمار يهدف إلى

استعمار كل الأقطار العربية. وليس هناك من حل سوى أن يعيش الشعب العربي في استقلال أو استعباد كامل⁽²⁾، وفي نهاية المؤتمر اصدر المؤتمر بياناً أعلنوا فيه تأييدهم الكامل للكفاح الجزائري ومساندتهم المطلقة للشعب الجزائري في حربه.⁽³⁾ وبنفس المناسبة أذاع (كامل الدين حسين) المشرف العام على الإتحاد القومي بياناً ذكر فيه: «أنا نمثل الرأي العام التواق للحرية والاستقلال وكلمتنا أعلنها جمال عبد الناصر في رسالة له لفرحات عباس والتي أكد فيها مساندة الجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية حتى يحقق الشعب الجزائري حريته واستقلاله.»⁽⁴⁾

وكانت القضية الجزائرية محل نقاش في جلسات مجلس الأمة، وعرضت للمناقشة عدة مرات، وفي عام 1960 م وعلى أثر المظاهرات التي أقيمت في ميدان الجزائرية تعبيرا عن رفض الشعب الجزائري للأسباب الاستعمارية الفرنسية، عقد أعضاء لجنة الشؤون العربية التابعة لمجلس الأمة اجتماعا ناقشوا فيه الوضع في الجزائر، وأصدروا عدة قرارات تمثلت في مطالبة الدول العربية بقطع علاقاتها مع فرنسا وتأميم ممتلكاتها وتعزيز الإعانات العربية للثورة الجزائرية وإرسال وفد برلماني إلى مختلف الأقطار العربية لحثها على تطبيق هذه القرارات بسرعة⁽⁵⁾، وفي جلسة ثانية وافق المجلس على مناقشة قضية الجزائر حيث قضية الجزائر تكلم العضو (زكريا لطفي جمعة) موضحا ما يعانيه الشعب الجزائري من ظلم واضطهاد ن حيث ذكر: «أن الجيش الفرنسي في الجزائر يقوم بمذابح واسعة ونحن نطالب دول المجموعة الأفرو لآسيوية بأن تتقدم بطلب إلى الأمم المتحدة للقيام بحماية الجزائريين، وأن الوقت قد حان لكي تجتمع الجامعة العربية لمساعدة الشعب الجزائري»⁽⁶⁾، وتساءل العضو (عبد الرؤوف أبو طوق) عن موقف الجامعة العربية من الثورة الجزائرية، وطالب بإرسال متطوعين من الدول العربية لمساندة الجزائريين في كفاحهم.⁽⁷⁾

2- التنظيمات غير السياسية :

ويقصد بهذه التنظيمات الاتحادية النسائية ونقابة المعلمين ونقابة المعلمين ونقابة المحامين ونقابة العمال والمجالس الجامعية والاتحادات الطلابية الخ...

ولقد وقفت هذه التنظيمات المصرية بكل أنواعها إلى جانب الثورة الجزائرية ولم تخف موقفا المؤيد والمساندة للثورة الجزائرية مدفوعة بشعور قومي واضح وإحساس بالتمسك كمي للوطن العربي. وقد كان تطورات الثورة الجزائرية حدى وإسراع لدى هذه التنظيمات، فتجاوبت مع أحداثها تجاوبا فعلا وواضحا ورحم مساندا وتأييدا بكل ما تمسك. وقد كان لحادث اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين أوهو مثل واحد نورده كندويج، ليردود فعل هذه التنظيمات. فور الإعلان عن النبأ أعلنت جميع الهيئات والتنظيمات ستناكدهم لهذا العمل. فقد أرسيت الهيئة التأسيسية لاتحاد نسائي بخرنقتين إلى كل من حكومة فرنسا والسفير الفرنسي بالقاهرة احتجاجا على اعتقال زعماء الجزائريين المنصرين المؤيد لكفاح الشعب الجزائري ومساندته في قضائه ضد فرنسا. أما نقابة المحامين فقد أصدرت بيانا أدانت فيه "العمل الفرنسي واعتبرته مخس لنقود نقدونية ومدونية والتقييم الأخلاقية ومبادئ الحرية الشخصية. وظابقت نقابة من لائمة العربية في أن تضاعف جهودها لتحرير الوطن العربي تحرير كاملا. وأرسيت بريقة احتجاج إلى كل من نقابات المحامين في العالم ومؤسسة المحامين الدولية بنسويونك وربطتة لحقوقيين بيروكسل".

وأصدرت نقابة عمال الأوتوبيسات من جيتيه بيانا دعت فيه جميع العمال بالتوقف عن العمل لمدة ساعات تعبيرا عن مساندتها وتأييدها للشعب الجزائري في كفاحه. وبهذه المناسبة كذلك أصدر المجلس الأعلى والمنطابية بالإفراج عنه. وعقدت نقابة المعلمين اجتماعا أصدرت فيه بيان تبرز فيه موقف المعلمين.

للجامعات المصرية بيانا استنكر فيه عملية اختطاف زعماء الجزائر لخصنة وقد جاء في البيان: «أن الجامعات المصرية تؤازر العالم العربي في قضائه ضد الاستعمار وتشاكر الشعوب العربية في غضبها على ما أفزك المستعمر الفرنسي بالجزائريين الأحرار من غدر لا يتفق مع المبادئ الإنسانية». وإعرابا عن مشاركة الجامعات المصرية لائمة العربية ستعطل الدراسة بكليات الجامعة ومعاهدها لمدة يوم واحد. كما قرر اتحاد العلوم السياسية اتخاذ قرار جماعي بالاحتجاج على اعتقال زعماء الجزائر. حيث قدم بإيسان بريقيات احتجاج إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية ولجنة

حقوق الإنسان والهيئات القانونية والسياسية والعلمية الدولية، وأعلن عن كامل تأييده للحركات الاستقلالية في شمال إفريقيا.⁽¹³⁾

وساهمت الاتحادات الطلابية المصرية في مساندة القضية الجزائرية، وعبر الطلاب عن ذلك بشتى الوسائل والطرق كإرسال برقيات التأييد والاحتجاج، والخروج في مظاهرات عامة عبر شوارع القاهرة والأقاليم المصرية، فبمناسبة حكم الإعدام على المجاهدة الجزائرية «جميلة بوحيرد»⁽¹⁴⁾ عام 1958م من طرف السلطات الفرنسية، بعث أكثر من ثلاثة آلاف طالب من كلية التجارة بجامعة القاهرة وجامعة الأزهر ببرقيات إلى كل من السكرتير العام للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان واتحاد الطلبة العالمي واتحاد الطلبة الفرنسي يناشدونهم بالتدخل لإنقاذ حياة المجاهدة الجزائرية.⁽¹⁵⁾

3- الهيئات الدينية :

وقفت كل الهيئات الدينية الإسلامية المصرية إلى جانب الثورة الجزائرية وساندتها، فقد تابع علماء الدين الإسلامي تطورات هذه الثورة، حيث اتخذ هؤلاء العلماء طرقاً وأساليب متنوعة في بث الوعي لدى الجماهير المصرية، وقد كان استغلال المناسبات الدينية والوطنية وغيرها من المناسبات فرصة لهؤلاء العلماء للحديث عن الكفاح الجزائري وتطوراتها.

وكان لحادث اختطاف طائرة زعماء الجزائر أثره في نفوس علماء الدين، حيث عقد مجلس الأزهر اجتماعاً ناقش فيه الممارسات الفرنسية ضد الشعب الجزائري⁽¹⁶⁾، وأصدر بياناً استنكر فيه ما تقوم به فرنسا في الجزائر من أعمال وحشية وتصرفات وقتل وغدر ضد الشعب الجزائري، ونبه المجلس حكومة فرنسا للعدول عن سياستها الاستعمارية التي تتنافى مع آمال وأهداف الشعب الجزائري في تقرير مصيره واسترجاع حريته واستقلاله،⁽¹⁷⁾ وختم المجلس بيانه بأن فرنسا لا يمكن أن تكسب صداقة الشعب الجزائري ولا تنتفع بموارده إلا إذا تركت هذا الشعب يقرر مصيره ويعلم استقلاله.⁽¹⁸⁾

وفي العام الرابع للثورة الجزائرية وبمناسبة الاحتفال بيوم الجزائر، أذاع شيخ الأزهر (عبد الرحمان تاج) نداءً موجهًا إلى جميع المسلمين وحكوماتهم طالبهم فيه بمؤازرة

الشعب الجزائري في كفاحه ونضاله، كما ألح على جميع المسلمين بتقديم تبرعاتهم إلى المجاهدين الجزائريين لتدعيم كفاحهم حتى يحققوا النصر والإستقلال.⁽¹⁹⁾

واحتفالا بالذكرى السادسة للثورة الجزائرية، وجه شيخ الأزهر نداء إلى جميع سكان العالم، ندد فيه بالجرائم الإستعمارية التي تمارسها فرنسا في الجزائر ونادى فيه بالوقوف إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ضد الإستعمار.⁽²⁰⁾

وأقيمت صلاة الغائب بمسجد مدينة البعوث الإسلامية ترحما على أرواح شهداء الجزائر، اشترك فيها علماء الأزهر وطلبته وممثلو بعض الدول الإسلامية.⁽²¹⁾

وأثناء المظاهرات التي قام بها الشعب الجزائري وعمت معظم المدن الجزائرية عام 1960 م، أذاع شيخ الأزهر نداء إلى العالم، طالب فيه الرأي العام الدولي بالتدخل للمحافظة على حقوق الإنسان في الجزائر وأدى ممثلو الأقطار الإسلامية صلاة الغائب في الجامع الأزهر ترحما على أرواح شهداء الجزائر، وألقيت الخطب في المساجد للتبشير بوحشية الإستعمار الفرنسي بالجزائر.⁽²²⁾

وعندما أعلن عن استقلال الجزائر عام 1952 وأطلقت فرنسا سراح الزعماء الخمسة، أرسل شيخ الأزهر (محمود شلتوت) لهم برقية جاء فيها : «مع مطلع النصر الذي كلل به الله كفاح الشعب الجزائري، وفي غمرة الفرحة بالأحرار على صعيد مصر التي وهبت نفسها للعروبة والإسلام، أبعث إلى أعز أبناء الإسلام وأبطال الحرية والسلام، قادة الجزائر المناضلة بأصدق التحية وأبر الدعوات، ضارعا إلى الله عز وجل بجميع قلوب المسلمين على الحق والخير، وأن ينفع الإسلام بإيمان الأحرار وبرفع شأن المسلمين بكفاح المجاهدين.»⁽²³⁾

4- الإضرابات والمظاهرات والتبرعات :

والمقصود بهذه الإضرابات والمظاهرات الأساليب الاحتجاجية التي كانت تتخذها كافة فئات الشعب المصري للتعبير عن رفضها لما تمارسه فرنسا ضد الشعب الجزائري من ظلم وتعسف، وقد عبرت الفئات الشعبية المصرية عن ذلك بعقد اجتماعات كبيرة في النوادي والقاعات والساحات والميادين العامة بالقاهرة ومعظم المدن المصرية،

ألقيت فيها الخطب والكلمات الحماسية التي وصفت سياسة فرنسا تجاه الشعب الجزائري بالوحشية والجنون، وكان يعقب هذه الاجتماعات مظاهرات شعبية صاخبة تصحبها شعارات تطالب بسقوط الاستعمار الفرنسي واستقلال الجزائر.⁽²⁴⁾

وقد بدا هذا اللون من الاهتمام الشعبي في مصر يظهر منذ العام الأول لأندلاع الثورة الجزائرية، وأستمر حتى الإستقلال عام 1962 م، وقد استنكر الشعب المصري المجازر البشرية التي كان يقوم بها المستعمر الفرنسي في الجزائر، وكان تجاوبه مع تطورات الثورة الجزائرية مستمرا ومتواصلا.

وعلى أثر اختطاف طائرة الزعماء الخمسة عام 1956 قامت مظاهرات شعبية في مصر احتجاجا واستنكارا لهذا العمل الغاشم وأعلن الإضراب لمدة أربع وعشرين ساعة.⁽²⁵⁾ وألقيت المحاضرات في المساجد والكنائس، وكذلك المدارس والجامعات لشرح قضية الجهاد والحث على تقديم المساعدة للشعب الجزائري.⁽²⁶⁾

وبمناسبة الإضراب الذي قام به الشعب الجزائري لمدة أسبوع تعزيزا لوفد جبهة التحرير الوطني الذي كان يتابع تطورات القضية الجزائرية، وإشعارا للوفود العربية في هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية أثناء مناقشتها عام 1957م، قام الشعب المصري بمشاركة الشعب المصري بمشاركة الشعب الجزائري في إضرابه هذا، حيث أغلقت جميع المصالح الحكومية والشركات والمؤسسات والمحلات التجارية وتوقفت كل القطارات والسيارات وسائر المواصلات في كل المحافظات والأقاليم المصرية لمدة يوم، كما خصصت الحصة الأولى بالمدارس الأولية والمتوسطة والثانوية والجامعات لشرح قضية الجزائر للطلاب.⁽²⁸⁾

وبحلول 30 مارس الذي حدده مؤتمر القاهرة عام 1956 م⁽²⁷⁾، يوم تضامن مع الشعب الجزائري في آسيا وأفريقيا، وذلك بإقامة الاجتماعات وجمع المساعدات المادية لدعم كفاحه المسلح⁽²⁹⁾، استعد الشعب المصري في ذلك اليوم للتعبير عن تضامنه ومساندته للشعب الجزائري فتوقف العمل تماما في كل المؤسسات والإدارات الحكومية وتوقفت حركة المواصلات في الداخل والخارج كما توقف الإتصال بالعالم الخارجي عدا قسم الاتصالات حرصا على أرواح المسافرين.⁽³⁰⁾

وسار حشد كبير من محبي الفنون الجميلة من حديقة الإزبكية وهم يحملون لوحاتهم المعبرة عن جهاد الجزائر، واتجهوا إلى مقر رئاسة الجمهورية، ثم إلى ميدان رمسيس لإقامة معرض الجزائر في فناء محطة القاهرة.⁽³¹⁾

وقد عبر الشعب المصري عن استنكاره واحتججه عن الممارسات الفرنسية في الجزائر والتي لا تتماشى مع آمال الشعب الجزائري الرامية إلى الإستقلال والحرية.

فباعتزام فرنسا على تفجير قنبلتها الذرية في الصحراء الجزائرية تظاهر أكثر من مائة ألف مواطن عربي في القاهرة من مختلف شعوب إفريقيا وآسيا، وتجمع المتظاهرون في ميدان الجمهورية بالقاهرة وهم يحملون اللافتات ويهتفون بحياة الجزائر. مطالبين بوقف التجارب الذرية في الصحراء الجزائرية، وكان على رأس المتظاهرين مندوبو الدول الآسيوية والأفريقية وأعضاء السكارتيرية الدائمة لمؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي وجموع هائلة من طلبة الجامعات المصرية وإتحاد العمال والنقابات وجمعيات الكشافة والشبان المسلمين والمسحيين⁽³²⁾ وفي نهاية المظاهرة اجتمع المتظاهرون بمبنى مجلس الأمة حيث أقيم حفل شعبي افتتحه يوسف السباعي بكلمة ذكر فيها جموع الحاضرين بممارسات الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وأبرز ما تهدف إليه السياسة الفرنسية في الجزائر وما يتعرض له الشعب الجزائري من إبادة وقمع.⁽³³⁾

وبمناسبة حلول العام السادس للثورة الجزائرية ولمساندة الشعب الجزائري في كفاحه، نظمت في معظم الدول العربية مظاهرات عامة تعبيرا عن المساندة الشعبية العربية للثورة الجزائرية، وقد تخلل هذه المظاهرات مهرجانات ومسيرات شعبية عبر شوارع وأقاليم الوطن العربي، وقد شارك الشعب المصري في هذه المظاهرات، حيث اجتمع أكثر من نصف مليون مواطن مصري في مؤتمر شعبي بالقاهرة منددين بأعمال فرنسا الوحشية ومطالبين من الهيئات الدولية بالوقوف إلى جانب الشعب الجزائري.⁽³⁴⁾

وقد عمت هذه المظاهرات كل الأقاليم المصرية، حيث عقد في ستاد الإسكندرية مهرجان شعبي مماثل استنكر فيه المتظاهرون فضائح الاستعمار وأشترك في هذا التجمع أساتذة وطلبة كليات الجامعة والمعاهد والمدارس وشباب الفتوة، وبعد إلقاء

الكلمات المستنكرة للممارسات الاستعمارية الفرنسية، خرج المتظاهرون يطوفون شوارع الإسكندرية وهم يهتفون بسقوط فرنسا.⁽³⁵⁾

ولم يكتف الشعب المصري بالتأييد والمساندة، بل أن الكثير من الرجال طلبوا التطوع إلى جانب المجاهدين الجزائريين لمساندتهم في كفاحهم.⁽³⁶⁾

لم يقتصر الدعم المصري الشعبي والحكومي على تنظيم المظاهرات والمسيرات والإستنكار الشديد لما كانت تمارسه فرنسا من وحشية وإبادة تجاه الشعب الجزائري، بل تجاوز ذلك إلى الدعم المادي من أجل مساعدة الثوار الجزائريين وتدعيم، وهذا ما نلمسه من خلال التبرعات المالية التي شملت جميع الفئات والمنظمات والهيئات، فبمناسبة حادث اختطاف الطائرة، قام عمال وموظفو مديرية التحرير بجمع مبلغ من المال وتقديمه إلى أعضاء الوفد الجزائري،⁽³⁷⁾ وبنفس المناسبة قامت صحيفة الجمهورية بجمع مبلغ مماثل لمساعدة الثوار الجزائريين في كفاحهم.⁽³⁸⁾

وبمناسبة العام الرابع للثورة الجزائرية، قامت اللجنة الفرعية لمعونة الجزائر في القاهرة بتنظيم حملة لجمع التبرعات للشعب الجزائري، اشترك فيها الشباب والحوالة وعمال وزارة التربية وفتيات الكشافة والشباب، مرت الحملة على الوزارات والمصالح الحكومية علاوة على أحياء الأزهر والموسكي والأزبكية ومعظم شوارع القاهرة.⁽³⁹⁾

وبمناسبة أسبوع الجزائر الذي أقيم بمصر عام 1956 قامت لجنة جمع التبرعات بجمع المساعدات من الشركات والمحلات وشاركها في ذلك الفنانون بإقامة الحفلات.

التي خصص دخلها لمعونة الجزائر، كما جند الشباب المثقف من الطلبة والطالبات في الجامعات المصرية والمعاهد العالية أنفسهم لجمع التبرعات لمساعدة الشعب الجزائري،⁽⁴⁰⁾ ونزل جمع من الفنانين إلى الشارع وطاقوا معظم شوارع القاهرة من أجل نفس الغرض.⁽⁴¹⁾

وبهذه المناسبة حث (فؤاد جلال) ممثل الإتحاد القومي ومجلس الأمة الشعب المصري بكلمة ذكره فيها بكفاح الشعب الجزائري وجهاده فذكر أن الجزائريين ليسوا في حاجة إلى رجال فعندهم الرجولة الكافية التي تقاوم فرنسا منذ أربع سنوات، بل

هم في حاجة إلى المعونة المادية التي تدعم كفاحهم، ويجب علينا أن نقاسمهم لقممتنا وملبسنا، فالجزائريون يدافعون عن إقليم مصر وعن كل إقليم عربي، وأن المعركة ليست بين الجزائر وفرنسا ولكنها تكاد تكون بين فرنسا والجمهورية العربية المتحدة.⁽⁴²⁾

ولم يقتصر جمع التبرعات على الجانب الشعبي فقط، بل تجاوز ذلك إلى النقابات والهيئات والمنظمات مثل نقابة الأطباء بالقاهرة ونقابة النقل بالإسكندرية وإدارة صحيفة الأهرام،⁽⁴³⁾ والمؤتمر الإسلامي والشركات العامة وإدارة قناة السويس وعمالها ونقابة المهن الهندسية،⁽⁴⁴⁾ والوزراء وموظفي الحكومة⁽⁴⁵⁾ وقد شكلت هذه التبرعات وفي مجملها دعما ماديا للثوار الجزائريين.

ويظهر مما تقدم أن الشعب المصري بكل تنظيماته وهيئاته عبر عن موقفه من الثورة الجزائرية، وكان تأييده لهذه الثورة منبثقا عن عاطفة صادقة وشعور قومي واضح، لأن الضغط الاستعماري في المشرق والمغرب العربي جعل الشعوب المستعمرة والمتحررة حديثا تلتحم وتوحد صفوفها، وقد كانت نظرة الشعب المصري إلى كفاح الشعب الجزائري نظرة ود وإعجاب نتيجة لما تحمله الشعب الجزائري في كفاحه طيلة سبع سنوات ونصف وتخليدا لهذه الثورة ومجاهديها، أطلق اسم الجزائر وبعض المجاهدين على أحياء وشوارع مصرية عديدة مثل : قرية الجزائر وشارع الجزائر وشارع جميلة بوحيرد ومؤسسات غير رسمية كثيرة بأسماء الجزائر.

مصادر الفصل الخامس

هوامش المبحث الأول :

1- عبد الله عبد الرزاق، مصر والثورة الجزائرية، بحث مقدم لندوة مصر وعالم البحر الأبيض المتوسط، القاهرة 198، ص 5.

2- أحمد بن بلال من مواليد عام 1918 بمدينة مغنية بالغرب الجزائري، التحق بحزب الشعب الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح عام 1949 رئيسا للمنظمة الخاصة، حكم عليه بعشرة سنوات سجنا لكنه استطاع الهروب عام 1952 م وجاء إلى القاهرة، ويعتبر من ضمن قواد جبهة التحرير الوطني تعرض لمحاولات اغتيال عديدة، ألقى القبض عليه عام 1956م

ضمن الزعماء الخمسة وأودع السجن في فرنسا، عين نائب الرئيس في الحكومة المؤقتة الأولى، أصبح أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة عام 1962، أطاح به هواري بومدين في 19 يونيو 1965.

HARBIMOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE -3

.P. 191

محمد خيضر من مواليد بسكرة، ناضل في حزب الشعب الجزائري ترشح في انتخابات 1946 م للمجلس الوطني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم انتقل إلى القاهرة عام 1951 م، وأصبح من مسيريين الكفاح الجزائري في الخارج إلى يوم اختطاف الطائرة عام 1956 م، أنتخب عضوا في المجلس الوطني للثورة عام 1956م، ثم وزيرا في الحكومة المؤقتة الأولى

أنظر : جريدة المجاهد 19 سبتمبر 1958 م طبعة خاصة، ص3.

4- محمد يزيد : ولد في البليدة بالقرب من العاصمة الجزائر، واصل دراستهم العليا في باريس، رشح لانتخابات 1948 م للمجلس الجزائري، صدر عليه الحكم بالإبعاد عن

باريس لمدة عشر سنوات ورغم ذلك بقي بها سرا، أصبح رئيسا لرابطة انتصار الحريات بفرنسا، أصبح عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، مثل الثورة في الخارج، ثم مثل الجبهة في هيئة الأمم المتحدة، وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة، تقلد عدة مناصب بعد الاستقلال، يشغل حاليا منصب رئيس مجلس الصداقة والتضامن مع الشعوب، وأستاذ بالمعهد العالي للدراسات الإستراتيجية بالجزائر.

أنظر : جريدة المجاهد، المصدر السابق

5- حسين الأحول : من مواليد سكيكدة بالشرق الجزائري، من رواد حزب الشعب وسكرتير عام له حتى عام 1951م، التحق بالقاهرة قبل اندلاع الثورة عام 1954 وبقي عضوا بالوفد الخارجي الجزائري بالقاهرة حتى عام 1956.

انظر HARBI MOHAMED، المصدر السابق، ص 187.

6- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 18.

7- محمد بوضياف : من مواليد المسيلة بالشرق الجزائري في 3 يونيو 1919، ع ضر في حزب الشعب، ثم مسؤول في المنظمة الخاصة بناحية قسنطينة، يعتبر من اوائل مؤسسي «جبهة التحرير الوطني» إنضم إلى الثورة منذ اندلاعها، اختطف ضمن الزعماء الخمسة عام 1956 م، عضو في المجلس الوطني للثورة من 1956 حتى 1962، وزير دولة في الحكومة المؤقتة الأولى، نائب للرئيس في الحكومة المؤقتة الثانية، اعزل السياسة بعد الاستقلال.

انظر HARBI MOHAMED، المصدر السابق، ص 189.

نفس المصدر، ص 94.

8- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 91.

9- روبير ميرل، مذكرات احمد بن بلا، المصدر، ص 94.

- 10- نفس المصدر، ص 94.
- 11- روبير ميرل: مذكرات أحمد بن بلا، المصير السابق، ص 94.
- 11أ - نفس المصدر، ص 94.
- 12- نفس المصدر، ص 95.
- 13- نفس المصدر، ص 95.
- 14- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984، ص 21.
- 15- نفس المصدر، ص 21.
- 16- نفس المصدر، ص 25.
- 17- نفس المصدر، ص 26.
- 18- نفس المصدر، ص 41.
- 19- أحمد محساس، التحول النوعي للحركة الراديكالية الناجحة، اللجنة الثورة للوحدة والعمل، المصدر السابق، ص 31.
- 20- مقابلة شخصية مع لطفي الخولي، تمت في 7 ديسمبر 1985، بمقر صحيفة الأهرام بالقاهرة.
- 21- نفس المصدر.
- 22- مقابلة شخصية مع كمال الدين حسين، تمت في 24 يوليو 1985، بالاسكندرية.
- 23- نفس المصدر.
- 24- مقابلة شخصية مع محمود رياض، تمت في 11 يوليو 1985، بالاسكندرية.

- 25- مصطفىة طلاس، بسام العسلى، المصدر السابق، ص 139 140.
- 26- فتحى الديب، المصدر السابق، ص 57.
- 27- فتحى الديب، المصدر السابق، ص 57.
- 28- نفس المصدر، ص 58.
- 29- نفس المصدر، ص 58.
- 30- نفس المصدر، ص 59.
- 31- فتحى الديب، المصدر السابق، ص 59.
- 32- نفس المصدر، ص 59.
- 33- مصطفى طلاس، بسام العسلى، المصدر السابق، ص 143.
- 34- فتحى الديب، المصدر نفسه، ص 21.
- 35- نفس المصدر، ص 62.
- 36- نفس المصدر، ص 62 و 63.
- 37- نفس المصدر، ص 64.
- 38- فتحى الديب، المصدر السابق، ص 65.
- 39- بوالطمين جودي الأخضر، المصدر السابق، ص 35.
- 40- فتحى الديب، المصدر السابق، ص 82.
- 41- فتحى الديب، المصدر السابق، ص 83.
- 42- تبين فيما بعد أن اليخت (دينا) هو اليخت الذي كانت تملكه الملكة السابقة

(دينا عبدالحميد) زوجة الملك حسين، ملك الأردن، وان حسين خيري قد استأجره منها نظير مبلغ مالي شهري دون أن يطلعها على سبب الرحلة مدعيا أنها رحلة ترفيهية لبعض الأثرياء العرب، انظر: مصطفى طلاس، بسام العسلي، المصدر السابق، ص 146.

43- بورخروبة محمد، هو العقيد هواري بومدين الذي أطاح بأحمد بن بلا عام 1965م وتولى رئاسة الجمهورية الجزائرية حتى وفاته عام 1978م.

44- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 86.

45- جاون جليسي، المصدر السابق، ص 148.

46- نفس المصدر، ص 118.

47- صحيفة الأخبار، الأحد 1 أكتوبر 1955، العدد 1016، السنة الرابعة، ص 2.

48- صحيفة الأخبار، الأحد 1 أكتوبر 1955، العدد 1016، السنة الرابعة، ص 2.

49- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 125.

50- مصطفى طلاس، بسام العسلي، المصدر السابق، ص 139.

51- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 166.

52- فتحي الدين، المصدر السابق، ص 167.

53- نفس المصدر، ص 168.

54- نفس المصدر، ص 202.

55- فتحي الدين، المصدر السابق، ص 203.

56- نفس المصدر، ص 203.

57- نفس المصدر، ص 206.

58- نفس المصدر، ص 206.

59- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 207.

60- نفس المصدر، ص 207.

61- فتحي الديب، مستند رقم 11 من كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، ص 66.

62- مصطفى طلاس، بسام العسلى، المرجع السابق، ص 153.

63- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج 3 ص 222.

64- نفس المصدر، ص 225.

JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT -65
.PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALE, ANNEE 25/09/1956 N°143

66- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 330، 331.

67- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 331.

68- نفس المصدر، ص 333.

69- نفس المصدر، ص 353.

70- نفس المصدر، ص 353.

71- نفس المصدر، ص 353.

72- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 2 354.

73- هو الخط الذي أقامه الفرنسيون بين الجزائر وتونس عام 1954م في محاولة لتخنيق الثورة الجزائرية، وهو خط مكهرب ممتد على طول 150 كيلومترا.

وسمى بخط «موريس» نسبة إلى وزير الدفاع الفرنسي آنذاك موريس.

أنظر: جلايدة المجاهد 25 فبراير 1959، عدد 37، ص 5.

- 74- أنتوني ناتنج، ناصر، ترجمة : شاعر ابراهيم سعيد، ط1، مكتبة بولى القاهرة
1954، ص 258.
- 75- نفس المصدر، ص 410.
- 76- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 442.
- 77- نفس المصدر، ص 493.
- 78- محمد فائق، عبد الناصر والثورة الإفريقية، دار المستقبل العربي ط 2، القاهرى
1954، ص 37.
- 79- COLLET ET JEANSON FRACAAIS، المصدر السابق، ص 145.
- 80- مولود قاسم نايث بلقاسم، ردود الفعل الأولوية، دخلا وخارجا عن غزة نوفمبر،
ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة الجزائر، 1984، ص 102 115.
- 81- صحيفة الأهرام، 7 نوفمبر 1954م، العدد 24819، السنة 80 ص 8.
- 82- تروت عكاشة مذكراتي في السياسية والثقافة، ج 1، مكتبة مدبولي، القاهرة،
1954، ص 201.
- 83- تروت عكاشة، المصدر السابق، ص 208.
- 84- مولود قاسم نايث بلقاسم، المصدر السابق، ص 200 و 201.
- 85- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT
PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALE, ANNEE 17/02/1956 N°13
- 86- صحيفة الأهرام، 20 نوفمبر 1954م، العدد 24832، السنة 80 ص 01.
- 87- صحيفة الأهرام، 20 نوفمبر 1954م، العدد 24832، السنة 80 ص 01.
- 88- صحيفة أخبار اليوم 1 نوفمبر 1954، العدد 522، السنة 10، ص 2.

89- نفس المصدر، 2.

90- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT
PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALES, ANNEE 17/02/1956 N°13

91- نفس المصدر، ص 742.

92- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT
PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALE, ANNEE 17/02/1956 N°13

93- كانت تهدف هذه الإصلاحات إلى تخصيص اعتمادات مالية لمساعدة الفلاحين وخلق مشاريع كبيرة للعمل لتوظيف العاملة العاطلة وتعبيد الطرق وإنشاء مراكز للتكوين المهني والعمل على خلق صناعات مختلفة والمساهمة في تطويرها أنظر: يحي بوعريز، ثورة الجزائر، ص 415

94- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT
PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALE, ANNEE 09/03/1956 N°25

95- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT
PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALE, ANNEE 06/03/1956 N°22

96- خطاب عبد الناصر في الجمعية العام للأمم المتحدة، الدورة الخامسة عشرة، أنظر: جريدة المجاهد، الإثنين 13 أكتوبر 1960، عدد 78 ص 2.

97- محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ط 1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1986، ص 421.

98- محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 422.

99- مقابلة مع محمود رياض بالإسكندرية يوم 11 يوليو 1987، وذكر لي محمود رياض أن هذا الكلام سمعه عام 1959 من ديجول شخصيا، أنظر كذلك :

زورت عكاشة، المصدر السابق، ص 200.

- 100- محمود فوزي، حرب السويس 1952، ترجمة : مختار الجمال، ط1، دار الشروق القاهرة، 1987، ص 71.
- 101- زورت عكاشة، المصدر السابق، ص 201.
- 102- هي السفينة التي احتجزها الفرنسيون في ناحية وهران بالجزائر في 11 أكتوبر الإسكندرية، وكان جزء من الأسلحة من مصر والجزء الآخر اشتراه الوفد الجزائري من الخارج. أنزر: أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 222.
- 103- صلاح العقاد، المغرب العربي، ص 449.
- 104- عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، مصر وحركات التحرر في شمال افريقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986، ص 72.
- 105- محمد حافظ اسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، ط1، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1987، ص 72.
- 106- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 225.
- 107- نفس المصدر، ص 3.
- 108- عبد الحميد أبو بكر، مذكرات قناة السويس والأيام التي هزت الدنيا، دار المعارف، القاهرة 1978، ص 220.
- 109- نفس المصدر، ص 220.
- 110- أمين هويدي، حروب عبد الناصر، ط 2، دار الطليعة، بيروت 1979، ص 57-58.
- 111- عبد الرحمان هندام، أضواء على العدوان الثلاثي عام 1956م، المجلة المصرية للعلوم السياسية نوفمبر - ديسمبر 1966.
- 112- محمود فوزي، المصدر ال سابق، ص 100.

- 113- عبد الحميد أبو بكر، المصدر السابق، ص 226.
- 114- محمد حافظ اسماعيل، المصدر السابق، ص 640.
- 115- نفس المصدر، ص 641.
- 116- محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، 554.
- 117- نفس المصدر، ص 994.
- 118- عبد الحميد أبو بكر، المصدر السابق، ص 244.
- 119- محمد أنيس، السيد رجب، ثورة 23 يوليو وأصولها التاريخية، دار النهضة العربية - القاهرة 1969، ص 29.
- 120- محمد أنيس، السيد رجب، المرجع السابق، ص 290.
- 121- على ابراهيم عبد، المرجع السابق، ص 196، أنظر كذلك : مذكرات عبد الحميد أبوبكر، المصدر السابق، ص 242.
- 122- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALE, ANNEE 1925/12/1956 n°143 P. 61 à 75
- 123- YVES COURRIERE, LA GUERRE D'ALGERIE, LES FILS DE LA TONSSAINT, T,I FOYARD, France, 1968. P75
- 124- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALE, ANNEE 25/12/1956 N°143 P. 61-75
- 125- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE, NUMERO 143. P. 61-75
- 126- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE NUMERO 143 P. 61-75

JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE NUMERO -127
143. P58-61

128- على إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص 197.

129- جريدة المجاهد، الاثنين 6 مايو 1957، العدد 14، ص 11-12.

130- نفس المصدر، ص 95.

131- بوالطمين جودي الأخضر، المصدر السابق، ص 35.

هوامش المبحث الثاني

- 1- فؤاد المرسي خاطر، حول الفكرة العربية في مصر، دراسة في تاريخ الفكر السياسي المصري المعاصر، الهيئة المصرية العامة لكتاب 1985، ص 134. أنظر كذلك: مجموعة من الباحثين، ثورة 23 يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، بحوث ومناقشات للندوة الفكرية التي نظمتها دار المستقبل العربي في فترة ما بين 3 و 6 مايو 1986. دار المستقبل العربي، القاهرة، ص 163.
- 2- جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، القاهرة 1953، ص 58-77.
- 3- نفس المصدر، ص 58-77.
- 4- نبيه بيومي عبد الله، تطور فكرة القومية العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة لكتاب 1957، ص 204-205.
- 5- نفس المرجع، ص 205.
- 6- أنور السادات، قصة الوحدة، مجلة الهلال، العدد 81 1957.
- 7- نبيه بيومي، المرجع السابق، ص 205.
- 8- صحيفة الأخبار 28 ديسمبر 1954، العدد 567، السنة الثالثة.
- 9- نبيه بيومي عبد الله، المرجع السابق.
- 10- خطاب الرئيس جمال عبد الناصر عام 1954 في العيد الثاني لثورة 23 يوليو، مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الأول 23 يوليو 1952، يناير 1958، مصلحة الإستعلامات. القاهرة.
- 11- خطاب الرئيس جمال عبد الناصر عام 1954 في العيد الثاني لثورة 23 يوليو، المصدر السابق.

- 12- مجموعة من الباحثين، ثورة 23 يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، ص 164.
- 13- أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، عبد الناصر والعرب، ج3، دار الموقف العربي، القاهرة، بدون تاريخ، ص15.
- 14- صحيفة الأهرام 9 ديسمبر 1954، العدد 24751، السنة 80، ص8.
- 15- نفس المصدر.
- 16- صحيفة الأهرام 9 يناير 1955، العدد 24902، السنة 81، ص1.
- 17- صحيفة الأخبار 20 أكتوبر 1955، العدد 1016، السنة 4، ص2.
- 18- محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص 423-424.
- 19- نفس المصدر، ص423.
- 20- نفس المصدر، ص424.
- 21- محمد حسنين هيكل، نفس المصدر، ص424.
- 22- نفس المصدر، ص424. أنظر كذلك، يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، ص 459.
- 23- صحيفة الأخبار 14 ديسمبر 1956، العدد 1311، السنة الخامسة، ص2.
- 24- بيان الحكومة المصرية أثناء اختطاف طائرة زعماء الجزائر عام 1956، أنظر: صحيفة الأهرام 25 أكتوبر 1956، العدد 25527، السنة 82، ص1.
- 25- نفس المصدر، ص1.
- 26- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ص271.
- 27- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ص275.
- 28- محمد البجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، ص 166-169 أنظر كذلك: فتحي الديب، المصدر السابق، ص379-383.

- 29- محمد البجاوي، المصدر السابق، ص 166-169.
- 30- محمد البجاوي، المصدر السابق، ص 166-169.
- 31- نفس المرجع، ص 166-169.
- 32- مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ص 369.
- 33- كلمة وزير الشؤون الإجتماعية بمصر ورئيس اللجنة العليا الأسبوع الجزائر بمناسبة العام الرابع للثورة الجزائرية، أنظر: صحيفة الأهرام 7 يونيو 1957، العدد 25779، السنة 83، ص 6.
- 34- نفس المصدر، ص 6.
- 35- نفس المصدر، ص 6.
- 36- نفس المصدر، ص 6.
- 37- كلمة وزير الشؤون الإجتماعية بمصر ورئيس اللجنة العليا الأسبوع الجزائر، المصدر السابق، ص 6.
- 38- كلمة وزير التربية بمناسبة العام الخامس للثورة الجزائرية، أنظر: صحيفة الأهرام 20 مارس 1958، العدد 26043، السنة 84 ص 3.
- 39- نفس المصدر.
- 40- نفس المصدر.
- 41- حضر هذا المؤتمر أعضاء مجلس الأمة والوزارة وممثلو حكومة الجزائر وممثلو الهيئات والعمال وممثلو آسيا وأفريقيا، أنظر: صحيفة الأهرام 2 نوفمبر 1960، العدد 26977، السنة 86، ص 2.
- 42- صحيفة الأهرام 2 نوفمبر 1960، العدد 26977، السنة 86، ص 3.
- 43- صحيفة الأهرام 2 نوفمبر 1960، العدد 26977، السنة 86، ص 3.

- 44- نفس المصدر، ص3.
- 45- خطاب عبد الناصر في المؤتمر العام الذي عقد بمناسبة العام السابع لثورة الجزائر، أنظر: صحيفة الأهرام 2 نوفمبر 1960، العدد 26977، السنة 86، ص2.
- 46- خطاب عبد الناصر في المؤتمر العام، المصدر السابق، ص2.
- 47- خطاب عبد الناصر في المؤتمر العام، المصدر السابق، ص2.
- 48- نفس المصدر، ص2.
- 49- HARBI MOHAMED، المصدر السابق، ص 225.
- 50- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 39.9
- 51- نفس المصدر، 400.
- 52- أحمد حمروش، عبد الناصر والعرب، قصة ثورة 23 يوليو، ص367.
- 53- FAHAT ABBAS, AUTOPSIE D'UNE GUERRE المصدر السابق، ص256.
- 54- صحيفة الأخبار 1 مارس 1960، العدد 2272، السنة 8، ص8.
- 55- صحيفة الأخبار 5 يونيو 1959، العدد 2155، السنة 8، ص8.
- 56- صحيفة الأخبار 8 يونيو 1960، العدد 2482، السنة 9، ص10.
- 57- صحيفة الأخبار 29 يونيو 1960، العدد 2155، السنة 9، ص4.
- 58- صحيفة الأخبار 19 أكتوبر 1960، العدد 3585، السنة 9، ص10.
- 59- صحيفة الأخبار 19 أكتوبر 1960، العدد 3585، السنة 9، ص10.
- 60- صحيفة الأهرام 8 ديسمبر 1959، العدد 26567، السنة 85، ص3.

- 61- صحيفة الأهرام 14 مارس 1961، العدد 27161، السنة 87، ص 9، 1.
- 62- بيان وزارة الخارجية المصرية أثناء بدء المفاوضات الفرنسية الجزائرية عام 1961، أنظر: صحيفة الأهرام 11 يوليو 1961، العدد 26187، السنة 87، ص 3.
- 63- صحيفة الأهرام 11 يوليو 1961، العدد 27240، السنة 87، ص 2.
- 64- تصريح عبد الناصر بمناسبة إنهاء المفاوضات الفرنسية الجزائرية، أنظر: صحيفة الأهرام 19 مارس 1962، العدد 27491، السنة 88، ص 1.
- 65- نفس المصدر، ص 2.

هوامش المبحث الثالث :

- 1- تصريح فؤاد جلال ممثل الإتحاد القومي بمناسبة يوم الجزائر 30 مارس 1958، أنظر : جريدة المجاهد 15 افريل 1958، العدد 22، ص 6.
- 2- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج 3، ص 538.
- 3- صحيفة الأهرام 31 مارس 1958، العدد 26044، السنة 84، ص 4-7.
- 4- صحيفة الأهرام 18 ديسمبر 1960، العدد 27034، السنة 76، ص 2.
- 5- جريدة المجاهد 3 جانفي 1961، العدد 86، ص 5.
- 6- صحيفة الجمهورية 25 افريل 1961، العدد 2683، السنة 8، ص 5، 8.
- 7- نفس المصدر، ص 9.
- 8- صحيفة الأهرام 26 أكتوبر 1956، العدد 25528، السنة 82، ص 2.
- 9- صحيفة الأهرام 27 أكتوبر 1956، العدد 25529، السنة 82، ص 2.
- 10- صحيفة الأهرام 26 اكتوبر 1956، العدد 25528، السنة 82، ص 2.
- 11- صحيفة الأهرام 28 اكتوبر 1956، العدد 20030، السنة 82، ص 8.

- 12- بيان المجلس الأعلى للجامعات المصرية بمناسبة اختطاف طائرة زعماء الجزائر.
- 13- نفس المصدر.
- 14- اشتهرت هذه المجاهدة بإسم جميلة بوحيرد، أما أسمها الصحيح فهو جميلة بوحيرد، انظر : جريدة المجاهد 13 فيفري 1960، العدد 60، ص5.
- 15- صحيفة الأهرام 26 اكتوبر 1956، العدد 25527، السنة 82، ص5.
- 16- نفس المصدر، ص3.
- 17- نفس المصدر، ص3.
- 18- نفس المصدر، ص3.
- 19- صحيفة الأهرام 31 مارس 1958، العدد 26044، السنة 884، ص4.
- 20- صحيفة الأخبار 2 نوفمبر 1960، العدد 2597، السنة 9، ص4.
- 21- صحيفة الأخبار 2 نوفمبر 1960، العدد 2597، السنة 9، ص4.
- 22- صحيفة الأخبار 1 نوفمبر 1960، العدد 2596، السنة 9، ص4.
- أنظر كذلك : جريدة المجاهد 2 جانفي 1961، العدد 86.
- 23- صحيفة الأهرام 11 أفريل 1962 العدد 227504، السنة 88، ص1.6.
- 24- جريدة المجاهد 1 نوفمبر 1960، ص 22.
- 25- صحيفة الأهرام 26 اكتوبر 1956، العدد 22428، السنة 82 ص5.
- 26- صحيفة الأهرام 26 اكتوبر 1956، العدد 25528، السنة 82، ص5.
- 27- جريدة المجاهد 16 فيفري 1957، العدد 7، ص2.
- 28- صحيفة الأهرام 1 فيفري 1957، العدد 25626، السنة 73، ص5.
- 29- جوان جليبسي، ثورة الجزائر، ص191.

- 30- جريدة المجاهد 10 افريل 1957، العدد 22، ص.6.
- 31- جريدة المجاهد 10 افريل 1957، العدد 22، ص.6.
- 32- صحيفة الأهرام 7 سبتمبر 1959، العدد 26567، السنة 85، ص.3.
- 33- صحيفة الأخبار 7 سبتمبر 1959، العدد 2236، السنة 8، ص.6.
- 34- صحيفة الأهرام 18 ديسمبر 1960، العدد 27034، السنة 86، ص.2.
- 35- صحيفة الأخبار 2 نوفمبر 1960، العدد 2597، السنة 9، ص.3.
- 36- أرشيف اذاعة صوت العرب بالقاهرة، بريد المغرب العربي 18 جويلية 1957.
- 37- صحيفة الأهرام 26 اكتوبر 1956، العدد 25527، السنة 82، ص.7.
- 38- صحيفة الجمهورية 26 اكتوبر 1956، العدد 1040، السنة 82، ص.7.
- 39- صحيفة الأهرام 7 جويلية 1957، العدد 25779، السنة 73، ص.2.
- 40- أرشيف إذاعة صوت العرب بالقاهرة، اسبوع الجزائر 9 جويلية 1957.
- 41- صحيفة الأهرام 2 أفريل 1957، العدد 26046، السنة 74، ص.5.
- 42- نفس المصدر، ص.5.
- 43- صحيفة الأهرام 3 افريل 1958، العدد 26047، السنة 74، ص.5.
- 44- صحيفة الأخبار 5 جويلية 1960، العدد 2494، السنة 9، ص.1.
- 45- صحيفة الأهرام 17 افريل 1958، العدد 26051، السنة 84، ص.1.

الفصل السادس :

الجمهورية العربية السورية

و الثورة الجزائرية

الفصل السادس

صدى الثورة الجزائرية في سوريا

لقد عمدت فرنسا منذ احتلالها الجزائر عام 1830م إلى قطع الصلة بين الجزائر والوطن العربي و الإسلامي، كجزء من سياستها الاستعمارية الهادفة إلى الاحتفاظ بهذا القطر، والقضاء على مقومات شعبية الدينية والفكرية والحضارية والتاريخية، غير أن سياستها أدت إلى نتائج عكسية، ذلك أن الشعب الجزائري كان يدرك حقيقة انتمائه وانتسابه إلى الوطن العربي و الإسلامي.

فعلى الرغم من التباعد والظروف التاريخية التي مر بها العالم العربي و الإسلامي، إلا أن الروابط الروحية والقومية بين الجزائر وبقية الأقطار العربية ظلت قائمة منذ دخول الإسلام إلى الجزائر، ولئن كانت بعض الأحداث وعلى فترات متوالية قد باعدت بين الجانبين، إلا أن ذلك لم يؤثر على جوهر الروابط، حيث أن الجزائر كانت قبل احتلال الفرنسيين لها عام 1830م، خير نصير للعرب وكان موقفها من شقيقاتها العربيات موقف المساند والمساعد ولم تبق مكتوفة الأيدي إذا ما تعرضت دولة ترتبط معها بروابط الدين واللغة للخطر، فكانت الجزائر هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي أعلنت الحرب على فرنسا عام 1798م، وقامت بقطع علاقاتها معها عندما قام نابليون «NAPOLEON» بحملته على مصر.⁽¹⁾ كما كانت الدولة الوحيدة التي هب أسطولها لمشاركة الأسطول العثماني والمصري في معركة «نافارين» 1827م⁽²⁾ وإذا كانت فرنسا قد تفتنت إلى هذا التواصل وانعكاساته السلبية على سياستها في الجزائر وقامت بوضع العديد من الحواجز من الصعب اختراقها، فإن الجزائريين استطاعوا أن يجعلوا لنضالهم مكانا بارزا بين القضايا العربية في المشرق العربي وبالأخص في سوريا، وساعد على ذلك عدة عوامل منها :

1- أن الارتباط بين الشعبين السوري والجزائري ليس ناتجا فقط عن الانتماء والبعد القومي، بل ناتجا كذلك عن تواجد الجالية الجزائرية الموجودة في سوريا والتي لعبت دورا بارزا وفعالا بجانب إخوانهم السوريين، سياسيا و إعلاميا من أجل التعبئة لنصرة القضية الجزائرية، فكان لهذا أثره الإيجابي في إبراز النضال الجزائري وربطه بالنضال العربي والإسلامي.⁽³⁾

2- بروز إحساس متنامي وشعورا بالقومية العربية بين الأفراد والهيئات والشعوب، ونمو حركة التضامن العربي بفعل ما افرزه الواقع العربي آنذاك فنكسة العرب عام 1948 م وهزيمة الجيوش العربية، وبروز التيار الناصري الوحدوي الذي تزعمه «جمال عبد الناصر» بعد ثورة 23 جويلية 1952م في مصر، فالنكسة قد ولدت شعورا لدى الأمة العربية بالهزيمة التي يجب تعويضها بانتصار حتى لا يتولد عنها شعورا لدى الأمة العربية بالهزيمة، وثورة 23 جويلية كانت بمثابة المحفز أو الدافع لتأطير الشعور العربي نحو الانتصار.

وقد وجدت هذه الأفكار والتوجهات بعدها في الثورة الجزائرية التي كانت كأول رد فعل عربي جماهيري على نكسة 1948م لذلك كان اندلاع الثورة الجزائرية بمثابة عامل تحدي قوي ضد مخططات الدول الاستعمارية وشعورا صادقا لأمال وطموحات الشعوب العربية فكان من الطبيعي أن تقف الدول العربية إلى جانب هذه الثورة وتأييدها.

أولاً : موقف الحكومة السورية من الثورة الجزائرية :

فور اندلاع الثورة الجزائرية عام 1954م سارعت سوريا بوضع هذه الثورة في منزلتها القومية الصحيحة، و قادت نضالا رسميا وشعبيا واسعا في مختلف المجالات وبكل الأساليب فعلى مستوى الدور الرسمي كان لها دورا في المجال الدبلوماسي والمساعدة المادية والعسكرية، وقد تبنت الحكومة السورية هذا الموقف منذ البداية الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية وذلك من منطلق أن سوريا قد نزلت بكامل ثقلها إلى حقل العمل العربي الوحدوي، وكان هذا الشعور والانتماء قد بدأ تجسيده منذ قيامها بدور فعال في محادثات التمهيد لقيام جامعة الدول العربية، والاشتراك مع العرب في حرب 1948م

ضد إسرائيل، ضف إلى ذلك ما لسوريا من مؤثرات حضارية ومادية وبشرية ورصيد تاريخي وثقافي فرض عليها تحديد مجال انطلاق عملها الخارجي تجاه أي عمل عربي، لذلك ومنذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية عملت القيادة السورية على متابعة أحداثها ومباركتها، وتجلت ذلك بصورة أساسية في تصريحات المسؤولين السوريين والسعي لكسب التأييد والمساندة لهذه الثورة، لذلك سارعت الحكومة السورية إلى الاتصال بالأمين العام لجامعة الدول العربية «عبد الخالق حسونة»، داعية إياه إلى دعوة الدول لعربية لعقد اجتماع عاجل للنظر في أحداث الجزائر، والموافقة على خطة عربية موحدة لمواجهة ما تعانيه الجزائر⁽⁴⁾ وتبنت الصحافة السورية نقل أحداث المعارك التي تجري في الجزائر واعتمدت في ذلك على أسلوب المواجهة، حيث تبنت القضية الجزائرية كقضية عربية، مطالبة الحكومات العربية اتخاذ موقف موحد اتجاه هذه القضية، وارتكزت الحكومة السورية في دعوتها إلى المساندة والتأييد على أن ما تواجهه الجزائر هو استعمار فرنسي دخيل رافضة أي تدخل أجنبي لا يعالج القضية الجزائرية في إطارها الطبيعي وبعدها الحقيقي لذلك لجأت إلى تفنيد كل المغالطات التي كانت تروج لها بعض الدول لتسوية القضية الجزائرية في إطار ما كانت تسعى إليه فرنسا، كالاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية والذي تضمن حلولا جزئية للمشكلة الجزائرية والذي اعتبرته الحكومة السورية بمثابة إجحاف في حق دولة عربية إسلامية كانت تتمتع بحقوق السيادة قبل عام 1830م، وجاء ردها على لسان وزير خارجيتها الذي ذكر «أن قضية الجزائر لا يمكن أن تنتهي إلا كما انتهت قضية الهند الصينية على سواعد شعبها»، وطلب من فرنسا استعمال العقل والمنطق وخيرها بين أن تخرج من الجزائر كصديقة بدلا أن تخرج خروج الأعداء.⁽⁵⁾

ولم يقتصر دور الحكومة السورية تجاه القضية الجزائرية على التصريحات والخطب فقط، بل تجاوز إلى كسب التأييد العربي والدولي لها في الهيئات الإقليمية والعربية والدولية من ذلك الدعوة التي وجهتها الحكومة السورية إلى الدول العربية لاتخاذ موقف موحد في الجامعة العربية تجاه القضية الجزائرية مطالبة إياهم مقاطعة فرنسا سياسيا وثقافيا واقتصاديا من اجل نصره الجزائر.⁽⁶⁾

ومن أجل تحقيق هذا الغرض طالب رئيس الوزراء السوري «سعيد الغزى» بتكوين لجنة تضم مندوبي الدول الأعضاء في الجامعة العربية لدراسة موضوع مقاطعة فرنسا سياسيا وثقافيا واقتصاديا.⁽⁷⁾

كما قامت الحكومة السورية بتكليف مندوبها في الأمم المتحدة للقيام بمساعي لدى دول مؤتمر باندونغ ودول حلف شمال الأطلس لتأييد حقوق الشعب الجزائري من أجل الوصول إلى تسوية عادلة لتقرير مصيره، وطالب المندوب السوري في الأمم المتحدة بإدراج القضية الجزائرية لمناقشتها في اللجنة السياسية لعام 1955م مستندا على أن الجزائر بلد عربي وعلاقتها بالأمة العربية أوثق من فرنسا وأن عدم مناقشة هذه القضية سيعطى للاستعمار فرصة في بسط نفوذه وهيمنته.⁽⁸⁾

وتبنى وزير خارجية سوريا «الد العظم» الدفاع عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، ففي الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1955م، هاجم الاستعمار الفرنسي بشدة وحمله مسؤولية ما يحدث في دول شمال إفريقيا، مؤكداً أن تحرير هذه الدول هو هدف يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة، وأكد «خالد العظم» أن الحكومة السورية تؤيد تأييدا كاملا نضال هذه الشعوب من أجل حريتها واستقلالها.⁽⁹⁾

و تابعت الحكومة السورية عملها في كسب التأييد والمساندة الخارجية للقضية الجزائرية، إيمانا منها بان الكفاح المسلح وحده غير كافي ما لم يدعم بعمل دبلوماسي جاد وهادف، لذلك عملت جاهدة لمؤازرة القضية في المؤتمرات العالمية والعربية وفي الأمم المتحدة من منطلق أنها قضية عربية يجب الوقوف إلى جانبها فمناسبة عرض القضية الجزائرية أمام اللجنة السياسية للأمم المتحدة لعام 1957م أكد ممثل سوريا «زين العابدين» أن الجزائريين لن يقبلوا في يوم من الأيام بالاحتلال الفرنسي وان صبروا لمدة من الزمن فهم لم يخضعوا نهائيا، وهاهو الشعب الجزائري اليوم قد ثار ثورة واحدة وطرد الاستعمار الفرنسي من ذهنه وقلبه،⁽¹⁰⁾ وأضاف أن الشعب الجزائري ليس في حاجة إلى الانتخابات لكي يعرب عن إرادته.

لقد أعرب عنها فعلا بالأعمال، مطالباً فرنسا بالتعجيل بالمفاوضات والخروج من الجزائر.⁽¹¹⁾

وإذا كانت مظاهر التأييد والمساندة من قبل الحكومة السورية قد أخذت طابع التنديد والاستنكار ومطالبة الدول العربية باتخاذ موقف موحد تجاه فرنسا لصدها عن سياستها في الجزائر، إلا أن الحكومة السورية قد عبرت عن ذلك بعمل فعلي تجلى في قرار الحكومة السورية عام 1956م يمنع تصدير القمح السوري إلى فرنسا والجزائر حيث أصدر وزير الاقتصاد بلاغا إلى جميع المتعاملين بوقف أجازات التصدير الممنوحة لتصدير القمح إلى فرنسا والجزائر بانتظار ما تنتهي إليه الجامعة العربية لبحث موضوع مقاطعة فرنسا.⁽¹²⁾

وبهدف تدعيم الوجود الجزائري دوليا عملت سوريا على استغلال أي حدث وطنيا أو دوليا للتحسيس بالقضية الجزائرية فبمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي 1956م على أرضها عملت سوريا على شحذ الأمة الإسلامية ودفعتها إلى مؤازرة الثورة الجزائرية وبايعاز منها أصدر المؤتمر جملة من القرارات لصالح الثورة الجزائرية تلخصت فيما يلي :

1- استنكار موقف مجلس الأمن على عدم مناقشة القضية الجزائرية.

2- استنكار استعمال أسلحة حلف الأطلسي المستعملة ضد الجزائر.

3- العمل على المقاطعة الرسمية والشعبية لكل ما هو فرنسي.

ولم يتوقف عمل الحكومة السورية عند هذا الحد، بل عملت كذلك على كسب التأييد للثورة الجزائرية من قبل بعض الشخصيات التي كانت⁽¹³⁾ تزورها آنذاك وذلك ما حدث عند زيارة رئيس الهند لها عام 1956م، حيث طلب منه الرئيس شكري القوتلي مناصرة القضية الجزائرية والعمل على كسب التأييد لها، وأوضح له أن هذه القضية تأتي في مقدمة الاهتمامات السورية والعربية.⁽¹⁴⁾

وعملت الحكومة السورية على إشراك الجزائر في أي نشاط دولي أو عربي يقام على الأرض السورية وذلك من منطلق فك العزلة على النشاط الجزائري والقيام بعمل دعائي أو إعلامي لهذه الثورة والتعريف بها مثل ما حدث في معرض دمشق الدولي الذي عقد في شهر أكتوبر عام 1957م، حيث دعيت الجزائر للمشاركة فيه واستغل ممثلها هذه التظاهرة للتحسيس بالقضية الجزائرية واللقاء مع الوفود الرسمية بتشجيع

وتنسيق من قبل قادة الحكومة السورية وعلى رأسهم الرئيس «شكري القوتلي» نفسه الذي زار الجناح الجزائري وأكد وقوف حكومته دون تحفظ بجانب أي قضية عربية ذات بعد قومي، داعياً العرب حكومات وشعوبا إلى مد يد العون إلى الجزائر في جهادها ضد الاستعمار.⁽¹⁵⁾

و تابعت الحكومة السورية تطورات الثورة الجزائرية، وعبرت بوضوح عن مساندتها وتأييدها لهذه الثورة رافضة كل الأعمال التعسفية التي كان يقوم بها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فأثناء الإجراء التعسفي الذي قامت به السلطات الفرنسية ضد الزعماء الجزائريين باختطاف طائرهم عام 1956م، استنكرت الحكومة السورية هذا العمل بإصدار بيان رسمي وصفت فيه ما أقدمت عليه سلطات فرنسا بالغدر والمجافاة للقيم الأخلاقية.

واستدعى رئيس الحكومة السورية صبري العسلي سفير فرنسا بسوريا وابلغه احتجاج الحكومة الرسمي، كما ابرق إلى السفير السوري بفرنسا يطلب منه الاتصال بالسلطات الفرنسية لإبلاغها هذا الاحتجاج⁽¹⁶⁾ وقامت الحكومة السورية بإجراء اتصالات مع قيادات الدول العربية لحثها على اتخاذ خطوات مشتركة على الصعيد الدبلوماسي الدولي⁽¹⁷⁾ واعتبر رئيس الوزراء أن ما قامت به فرنسا يعتبر خرقاً للأعراف الدولية و الإنسانية، وأكد أن ما قامت به فرنسا يتطلب منا وقوف الموقف الذي يمليه علينا الواجب القومي والوطني تجاه إخواننا يناضلون بشرف في سبيل الحق والعدالة والكرامة ضمن مبادئ تقرير المصير وميثاق الأمم المتحدة.⁽¹⁸⁾

ولم تقف الحكومة السورية عند إصدار البيانات، بل حاولت تعميق المساعدات للثورة الجزائرية بمدّها بالمساعدات المادية والعسكرية ففي مجال المساعدة المادية سعت قيادة الثورة الجزائرية إلى الاعتماد على كسب التأييد المادي لهذه الثورة مما يمكنها من الاستمرارية خصوصاً مع إن ما عرفته الثورة الجزائرية من تطورات داخلية وخارجية ودخول قوات الحلف الأطلسي إلى جانب فرنسا لذلك لجأ الوفد الخارجي للثورة إلى القيام بزيارات للدول العربية للحصول على المساعدات المادية حيث قام

بزيارة إلى سوريا في شهر مارس 1957م والتقى بالرئيس «شكري القوتلي»، الذي عبر لهم عن كافة استعدادات سوريا لتقديم ما يمكن تقديمه لهذه الثورة من مساعدات مادية وعسكرية حيث خاطب الوفد الجزائري بقوله «أن سوريا مشتركة معكم في القتال أن أردتم سلاحاً أمددناكم به، وإن أردتم مالا عندنا ما نستطيع بذله، وإن أردتم رجالاً فرجال سوريا مستعدون لخوض الوغى إلى جانبكم، أقول لكم هذا جهارا لكي تسمع فرنسا قولنا، ولكي تعلم أننا قوم جد لا هزل»، وأضاف قائلاً «أنا اكلم قائد الجيش هنا أمامكم لتفتح مخازن الأسلحة ولنفتح مخازن الذخيرة حتى يأخذ منها المجاهدون الجزائريون ما يريدون لقد عقدنا العزم النهائي على أن نموت معا أو نحيا معا وستكون لنا الحياة الحرة الكريمة بإذن الله.»⁽¹⁹⁾

وسلمهم إعانة مالية قدرت ب 1.800.000 ليرة و 132130.49 دولار⁽²⁰⁾ وفي السنة الموالية عام 1957م تسلم الوفد إعانة مالية ثانية سلمها له «صلاح الدين الطرزي» باسم وزارة الخارجية السورية قدرت بنصف مليار فرنك.⁽²¹⁾

كما قامت الحكومة السورية بتحويل المبلغ المرصود في موازنة الدولة لعام 1957م كإعانة مالية للثورة الجزائرية والذي قدر ب 12 مليون ليرة سورية،⁽²²⁾ إلى جانب ذلك فقد شكلت تبرعات بعض الشخصيات الحكومية «كعبد الحميد السراج» وزير الداخلية براتب شهري⁽²³⁾ للثورة الجزائرية إعانة إضافية للكفاح الجزائري.

وقد شكل هذه الدعم عامل إضافي للثورة الجزائرية مما مكنها من الاستمرارية، ولم تتوقف المساعدة عند الدعم المادي، بل أن الحكومة السورية عملت كذلك على تمويل الشعب الجزائري بالحبوب، والاهتمام بالطلبة الجزائريين الدرسين بمدارسها وجامعاتها، وكانت الحبوب مثل القمح ترسل عبر ميناء اللاذقية إلى الجزائر قدرت في عام 1958م بألفي قنطار من القمح.⁽²⁴⁾

أما الاهتمام بالطلبة الجزائريين الذين قدر عددهم عام 1958م ب 107 طالبا، فقد عملت الحكومة السورية منح كل الطلبة منحا دراسية و أعفتهم من الرسوم الدراسية ومنحتهم الكتب اللازمة في مناهجهم الدراسية.⁽²⁵⁾

وقد اتخذت المساندة الحكومية للثورة الجزائرية ألوانا مختلفة ومتعددة باستخدام عدة وسائل لتدعيم هذا الكفاح كباقي أغلب الدول العربية والإسلامية، فكانت تقيم أيام وأسابيع الثورة الجزائرية، التي حددتها قيادة الثورة بغية التعريف بالثورة وتأمين الدعم المادي والمعنوي لها. وكان تخصيص هذه الأيام والأسابيع في العالم العربي والإسلامي بمثابة استفتاء عربي وعالمي على عمق جذور الثورة الجزائرية وامتدادها إلى الأقاليم في الوطن العربي وقد يكون من الصعب الإحاطة بكل المواقف والمقولات التي طرحت في هذه المناسبات، غير أنه يمكن القول أن هذا الدعم شكل رصيذا معنويا انعكس على الشعب الجزائري بقدر ما انعكس على الموقف الدولي الذي أصبح لزاما عليه الوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية.

وكانت هذه المناسبات فرصة لقادة الحكومة السورية لإبرار موقف الحكومة من الثورة الجزائرية والتعبير عنه، ففي العام الثالث للكفاح الجزائري، وبمناسبة أسبوع الجزائر الذي أقيم في سوريا عام 1956م والذي أفتتح بجامعة دمشق وأشرف على افتتاحه رئيس الجمهورية السورية «شكري القوتلي» الذي ذكر الحاضرين فيه بأن أيام جديدة في أسبوع الجزائر... يتاح فيها لهذا الشعب الذي فتح قلبه على آفاق القضية العربية الكبرى، أن يبرهن اليوم كما برهن بالأمس على أنه يعطي العمل القومي كل جهوده وكل إخلاصه،⁽²⁶⁾ ثم أوضح: «أني أبارك الشعب في هذا الأسبوع القومي...»

أسبوع الجزائر. وأذكر أن الشعب في مناصرته لقضية الحق في الجزائر إنما ينتصر لقضيته ولنفسه»⁽²⁷⁾ وأضاف: «إنكم الآن تقيمون أسبوع الجزائر في سوريا... أنكم تشاركون في هذا القطر العربي مشاركة قومية معنوية رائعة يدرك الجميع أن الجرح في أي جنب عربي هو في قلوبنا»⁽²⁸⁾، وأكد في النهاية أن أسبوع الجزائر في سوريا هو حلقة من حلقات الأمجاد السورية في سجلها الحافل بالتضحيات و رجاء الأمة العربية كلها لا ينكفئ إلى هذا الجزء من الوطن العربي الأكبر وتقديم يد العون والمساعدة.⁽²⁹⁾

1- الدعم المالي السوري للثورة الجزائرية :

وفي عام 1958م وبمناسبة الاحتفال بأسبوع الجزائر، واحتفل الإقليم السوري بهذا الأسبوع معبرا عن تضامنه مع الشعب الجزائري. حيث عمت هذه الاحتفالات كل المدن السورية وفي مدينة دمشق توقف الجميع عن العمل لمدة 5 دقائق، وطافت فرق من الشرطة والجيش بشوارع دمشق وهم يرددون الأناشيد الحماسية⁽³⁰⁾ وأقيم حفل كبير بهذه المناسبة بجامعة دمشق ألقى فيها الرئيس «شكري القوتلي» كلمة قال فيها أن هذا اليوم الذي تحتشدون فيه لنصرة إخوانكم في الجزائر وتنادون إلى البذل و السخاء لإذكاء ثورة الحق والحرية في الجزائر، في هذا اليوم والجزائريون الأحرار يواصلون النضال ويعانون من العدو المحتل شر أنواع العذاب، لقد رأيتم في أرضكم كما ستسمعون اليوم على الجزائر تهديم البيوت وقتل الأبرياء... أنهم يفعلون نفي الجزائر كما فعلوا في ثورتكم عام 1925م⁽³¹⁾ ثم أكد في هذا اليوم يجب أن نهب جميعا لنصرة إخواننا في الجزائر العربية، ودعى الجميع إلى البذل والسخاء في تبرعاتهم لشعب الجزائر.⁽³²⁾

وأكد في النهاية «أن قضية الجزائر قضيتنا وحدودها حدودنا ونضالها نضالنا ومصيرها مصيرنا وانا على يقين بأن شعب الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر سيكون على راس كل حركة قومية تكافح الاستعمار.»⁽³³⁾

وأكد «أكرم الحوراني» نائب رئيس الجمهورية العربية بنفس المناسبة بدمشق «أننا نتمنى لو يكتب لنا شرف حمل السلاح إلى جانب إخواننا في الجزائر... ليتنا كنا نستطيع تقديم بشيء ائمن من المال للمكافحين الجزائريين»⁽³⁴⁾ وأكد أن المعركة الدائرة الآن في الجزائر هي بمثابة خط الدفاع الأول عن القومية العربية⁽³⁵⁾ وذكر الحاضرين بأن الجزائر في حاجة إلى المال وعلينا أن نزودها بهذا المال حتى نشعر أبطال الجزائر بمشاركتنا في هذه المعركة⁽³⁶⁾ وقررت وزارة الداخلية في الإقليم السوري بهذه المناسبة اقتطاع راتب يومي من رواتب الموظفين لنصرة الجزائر.

وبمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية 1960م دعا الاتحاد القومي إلى مهرجان قومي كبير في الإقليم السوري حضره أمين سر الاتحاد «عبد الحميد السراج» رئيس المجلس التنفيذي بالإقليم السوري ومدير جامعة دمشق الدكتور «حكمت هاشم» والأستاذ «طلعت النجيلي» عن الاتحاد العام للعمال العرب، والأستاذ «محمد الغسيري» ممثل الحكومة الجزائرية في دمشق وذكر عبد الحميد السراج الحاضرون بكفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي وما يعانيه حيث قال «ما كانت الثورة الجزائرية لتلقى تأييد الملايين في آسيا وإفريقيا لو لم تكن ثورة حق مؤكداً أن هذه الثورة تجسد آمال الشعب العربي من أجل وطنه العربي ومن أجل تجسيد تحرير الإنسانية جمعاء.»⁽³⁷⁾

وقد جابت المظاهرات الشعبية بهذه المناسبة كل المدن السورية، دمشق اللاذقية، حماه ودرعا حملت فيها لافتات كتب عليها عبارات التضامن العربي الكامل مع الجزائر وجهادها المقدس تجاه فرنسا.

2- الدعم العسكري السوري للثورة الجزائرية:

لم تكتف القيادة السورية بالوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية ومساندة المناضلين وتأييدهم تأييداً معنوياً فقط، بل تجاوز ذلك إلى التأييد العسكري، وكان هذا التأييد نابعاً من أن القيادة السورية كان تدرك حجم النضال الذي يخوضه الشعب الجزائري ومقتنعة بجديته، وقبل أن نستعرض حجم المساندة العسكرية السورية للثورة الجزائرية لابد من الإشارة إلى بعض الأسباب التي جعلت من تنفيذ القرار أمراً صعباً فطول المسافة بين البلدين ووجود مناطق مجاورة للجزائر كليبيا وخضوعها آنذاك لحكم ملكي خاضع بدوره لبريطانيا وتونس التي كانت تخضع أيضاً للحكم الفرنسي وكذلك اتساع رقعة الأراضي الجزائرية وتباين طبيعتها الجغرافية وهو الأمر الذي جعل من الكفاح الجزائري ميزات جعلته فريد من نوعه من حيث الاستراتيجية والتكتيك، وفضلاً عن ذلك احتياج الكفاح الجزائري والحفاظ على القدرة القتالية نظراً للاستهلاك المستمر من السلاح والذخيرة في العمليات اليومية، أضف إلى ذلك خشية الثوار من توقف القتال أو تضاءل حدته مما يمكن السلطة الفرنسية أن تقضي على الثورة في بدايتها، هذه العوامل دفعت الحكومة السورية إلى شحن الأسلحة من ميناء اللاذقية إلى ميناء الإسكندرية ويرسل فيما بعد للجزائر.⁽⁵⁶⁾

الإمداد الأول بالسلاح:

لقد بدأ الإمداد السوري بالسلاح إلى الثورة الجزائرية منذ بداية عام 1955م، حيث يذكر محمود رياض أن «أحمد بن بلا» قد زار دمشق عام 1955م والتقى مع القيادة السورية ممثلة في كل من الرئيس شكري القوتلي وعبد الحميد السراج وناقشهم حول الوضع في الجزائر وحقيقة الثورة وأهدافها وقد تجاوزت معه القيادة السورية كل التجاوب متعهدة بتقديم ما يمكن تقديمه لهذه الثورة،⁽⁵⁷⁾ وتوجت هذه الزيادة بإرسال كمية من الأسلحة ذات الصنع الفرنسي هذه الحمولة التي نقلتها طائرة مصرية على ثلاثة دفعات إلى مصر ثم شحنت إلى داخل الجزائر من ميناء الإسكندرية⁽⁵⁸⁾ وفي نفس السنة اشرف قائد الجيش السوري، «شوكت الشقير» على شحن حمولة فاقت 4 طن من الأسلحة المختلفة في طائرة من نوع «هيركوس» وتمثلت هذه الأسلحة في «ماطريوس» FM وذخيرة FM وفي عام 1956م أرسلت أكثر من 200 طن من الأسلحة وقنابل يدوية ومدافع GSME السورية إلى الإسكندرية في الباخرة الروسية OSMAK التي أجرتها الحكومة السورية و أبحرت إلى الإسكندرية وبدأت القيادات الجزائرية تتردد على سوريا حيث أن «عمر عمران» تمكن من الحصول على كمية شحنت بعد أن أجريت لها بعض التجارب لمعرفة مدى صلاحيتها وودعت في معسكر «دمبر» ثم شحنت في صناديق كتبت عليها إشارات رمزية وسلمت إلى ممثل الثورة بدمشق، وأرسلت إلى ميناء الإسكندرية عبر ميناء اللاذقية ومنه إلى الجزائر⁽⁵⁹⁾ ولما أصبحت الثورة في حاجة إلى تطوير بعض كفاءاتها المهنية في مجال الاستراتيجية الحربية فتحت دمشق أبواب كلياتها الحربية إلى العدد من الجزائريين الذين أخذوا فترات تربصية في الكليات الحربية بدمشق وحمص⁽⁶⁰⁾ وقد بلغ عددهم عام 1957م ثمانية وثلاثون طالبا تخرجوا من هذه الكليات كطيارين⁽⁶¹⁾ وتواصل الدعم العسكري السوري للثورة الجزائرية خلال عام 1957م حيث أرسلت شحنات متعددة شملت على أسلحة مختلفة مع معدات حربية ومحطة إذاعية اشتراها الملحق العسكري السوري من إيطاليا إلى جانب حمولة عسكرية قدرت ب50 طن حيث تسلمها عمران ممثل الثورة هناك، وكانت القيادة العسكرية السورية تلجأ في

الكثير من الأحيان إلى التنسيق مع قيادة الثورة للاعتماد على الأجانب لتهريب هذه الأسلحة عن طريق بعض المهربين.

بيان بكشوف الأسلحة التي أرسلتها الحكومة السورية إلى الثورة الجزائرية في بدايتها.

العلامة المميزة	الكمية	عدد الصناديق	الصف
دائرة بيضاء وتحتها خط	25 رشاش	10	رشاش 7.5 م فرنساوي
دائرة بيضاء	1000 خزينة	15	خزن للرشاش 7.5 م
دائرة بيضاء	مليون طلقة	500	ذخيرة 7.5 م
خطين أبيضين	مليون طلقة	400	ذخيرة في صناديق
خط ابيض	مليون طلقة	135	ذخيرة 8 مم

قدمت هذه الكمية من الذخيرة والأسلحة من الحكومة السورية لصالح جيش التحرير دون مقابل.⁽¹³⁴⁾

وكانت حماسة الحكومة السورية شديدة في الدعم والتطوع للثورة الجزائرية، فعندما أعلن قادة الثورة عن حاجاتهم إلى متطوعين من الأطباء سارعت سوريا إلى إرسال عدد من الأطباء الذين تخلوا عن عياداتهم وانخرطوا في الثورة لإسعاف الجرحى في المعارك ومنهم، يوسف زعين، رياض برمدا، إبراهيم ماخوس، نور الدين الأتاسي، صفوح الأتاسي، صلاح السيد وبعد نجاح هذه العمليات ووصول الأسلحة إلى الثوار داخل الجزائر، واصلت الحكومة السورية إرسال إمداداتها إلى الثورة الجزائرية رغم العقبات والحواجز والمؤامرات الخارجية والداخلية التي كانت تحاك ضد الثورة الجزائرية، وضد أي طرف يمددها بالمساعدة والتأييد حتى قيام الوحدة المصرية السورية عام 1958م والذي أصبح فيه الموقف بين البلدين موحدا تجاه الثورة الجزائرية، ذلك أن هذه الوحدة جاءت لتعطي دعما متواصلا للثورة الجزائرية والوقوف أمام القوى الاستعمارية⁽⁶²⁾، لذلك استمر حكومة الوحدة في دعم الكفاح الجزائري بكافة الاحتياجات والذخيرة والمعدات، حيث كانت استجابة الجمهورية العربية المتحدة سريعة بشأن مطالب قادة الكفاح الجزائري.

ومع تطور الثورة الجزائرية وتصعيد الكفاح المسلح في الجزائر وانضمام مقاتلين جدد لجيش التحرير الوطني، قامت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بإرسال عدة شحنات من الأسلحة والذخيرة المتنوعة⁽⁶³⁾ وذلك بهدف استمرار الكفاح الجزائري و دعم المقاومة في الجزائر وتواصل هذا الدعم خلال مرحلة المفاوضات الجزائرية، بادرت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بإرسال شحنة من الأسلحة والذخيرة للثوار الجزائريين، وذلك لإعطاء طابع لهذه المفاوضات بحيث يتماشى الطابع العسكري مع الطابع السياسي الذي تمارسه الحكومة الجزائرية.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن المساعدات العسكرية للثورة الجزائرية إلى جانب المساعدات الخارجية قد لعبت دورا بارزا في صمود الجزائريين أمام جيش فرنسا وسلطاتها التي حاولت أكثر من مرة وضع حد لهذه المساعدات. وكان من الطبيعي أن رد فعل فرنسي تجاه هذه المساعدات التي كانت تقدمها سوريا للثورة الجزائرية، فقد أدى هذا إلى توتر العلاقات السورية الفرنسية في العديد من المرات وكان هذا بداية العداء بين الدولتين ووصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، ولكن لضرورة المصلحة بين البلدين لم تعرف العلاقات انقطاع كلي، غير أن فرنسا في الكثير من الأحيان تلجأ إلى أسلوب الضغط والمقاطعة.

- والذي كان له بعض التأثيرات السلبية على الموقف السوري تجاه الثورة الجزائرية.

وقد تجلت هذه المواقف الفرنسية تجاه سوريا في الاحتجاج على الإذاعة السورية⁽⁶⁴⁾ والإعلان عن توقيف بيع الأسلحة إلى سوريا، وتقديم الاحتجاجات الرسمية والعلنية إلى سوريا اعتراضا على موقفها تجاه الثورة الجزائرية، لذلك اعتبرت الحكومة الفرنسية أن ما كان يذاع من إذاعة دمشق لمساندة الثورة وتعبئة الجماهير العربية لتقديم الدعم والمؤازرة للثورة الجزائرية تدخل في شؤونها الداخلية وأرسلت بمذكرة إلى الأمم المتحدة تشكو فيها الإذاعة السورية على أنها توجه نداءات إلى الشعب الجزائري تحث على قتل المستوطنين الأوربيين في الجزائر.⁽⁶⁵⁾

ولم يتوقف تهديدها عند هذا الحد بل وصل الأمر برئيس الوزراء «جي موليه» إلى التصريح في الجمعية الوطنية الفرنسية بأن حكومته لن توقع بعد الآن أي اتفاق لإرسال الأسلحة إلى أي من الدول العربية، ولن تسلم الدول العربية أسلحة من النوع الصغير رقم تعاقد الحكومات الفرنسية السابقة على إرسالها ويبرر رئيس الوزراء بان تلك الأسلحة توجه إلى الثوار الجزائريين وخاصة من سوريا ومصر لقتل المستوطنين الأوربيين في الجزائر،⁽⁶⁶⁾ وقد ساندته في هذا الرأي «جاك سوستيل» الحاكم العام السابق في الجزائر، حيث أكد في الجمعية الوطنية الفرنسية على أن الحكومة إذا أرادت التخفيف من حدة الأحداث التي تواجهها في الجزائر، أن لا ترسل الأسلحة إلى الدول العربية وخاصة سوريا⁽⁶⁷⁾ وقد أثرت هذه القضية في الأوساط الرسمية الفرنسية في العديد من المرات، مما دفع بسفير فرنسا بسوريا تقديم مذكرة احتجاجية إلى رئيس الوزراء السوري عام 1956م تضمنت احتجاج وأسف الحكومة الفرنسية لموقف سوريا تجاه الثورة الجزائرية التي تقدم لها الدعم الدبلوماسي والعسكري واعتبرت المذكرة الفرنسية أن هذا التأييد موجهها ضد فرنسا⁽⁶⁸⁾ لذلك هي تطلب من الحكومة السورية الكف عن هذه المساعدات غير ان الحكومة السورية التي كانت تدرك بعد مساندتها للثورة الجزائرية وان ما يربطها بالجزائر أقوى مما يربطها بفرنسا ردت على لسان رئيس وزرائها بان سوريا لا يمكنها بأي شكل من الأشكال أن تقف موقف المتفرج وهي ترى شعبا عربيا يقتل أفراده ويشرد أبناءه وان لا تقف بجانبه، واعتبرت الحكومة السورية أن هذا الموقف يطرحه عليها الواجب العربي و الإسلامي لمساندة الشعب الجزائري الذي لا يزال تحت نير الاستعمار.

3- الوحدة المصرية السورية وأثرها على الكفاح الجزائري :

جاءت بداية الوحدة السورية المصرية عقب اجتماع مشترك لمجلس النواب السوري مع أربعين عضو من مجلس الأمة المصري عقد في 18 نوفمبر 1957م في دمشق، وقد أعاد هذا الاجتماع تأكيد التضامن (المصري-السوري) وتعهد بتأييد البلدين، وتخذ المجتمعون قرارا يطلب إلى حكومتي البلدين الدخول في مباحثات الاتحاد، وبعد مشاورات بين قيادات البلدين أعلن عبد الناصر في مجلس الأمة المصري يوم 5 فيفري

1958م برنامجا وحدويا من 17 نقطة تضمنت مجلسا تشريعيًا مؤلفًا من 400 نائب على أن يكون نصفهم على الأقل من المجلسين التشريعيين القائمين آنذاك في مصر وسوريا، وتم إجراء استفتاء على الوحدة المقترحة يوم الجمعة 21 فيفري 1958م وانتخب عبد الناصر بالإجماع كأول رئيس لدولة الوحدة التي اتفق على تسميتها بالجمهورية العربية المتحدة، وجرى الاستفتاء وكانت الواقعة على الوحدة وفي 6 مارس 1958م أعلنت الحكومة الأولى للجمهورية العربية المتحدة، وضمت أربعة نواب للرئيس سوريان ومصريان، وهم أكرم الحوارني الذي كان رئيس مجلس النواب السوري وصبري العسلي الذي كان رئيس مجلس الوزراء وعبد اللطيف البغدادي والمشير عبد الحكيم عامر.⁽³⁸⁾

وقد جاءت هذه الوحدة لتأكيد وجود العمل العربي وفاعلية النضال الوحدوي وقدرة التوجه القومي لدى جماهير الأمة العربية على ترجمة الشعارات إلى أحداث ووقائع. ولسنا هنا بصدد تقييم تجربة الوحدة وإنما تأثير ذلك على القضايا العربية وخاصة الثورة الجزائرية فقد كان لهذه الوحدة تأثير إيجابي على مسار الثورة الجزائرية، خاصة وإنها تزامنت (1958-1961م) مع أهم فترة حاسمة لحرب التحرير الجزائرية، وقد ساهمت هذه الوحدة بالنسبة للثورة الجزائرية بإضافة عاملا جديدا مؤثرا وفعالا في مضاعفة وتقوية المساندة السورية للثورة الجزائرية وذلك عن طريق العمل والنشاط المشترك الموحد داخل الوطن العربي وخارجه.⁽³⁹⁾

وقد رحبت قيادة الثورة الجزائرية بهذه الوحدة التي اعتبرتها إضافة جديدة إلى بناء الأمة العربية وتلاحم شعوبها بصورة فعلية وحقيقية، حيث كتبت جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير مقالا عبرت فيه عن هذا الإحساس وهذا الشعور بعنوان «وحدة طبيعية تتحقق، وحدود مصطنعة تتمزق» ذكرت فيه: أن انتفاضة اليوم التي حطمت الحدود بين سوريا ومصر ستواصل زحفها لتحطيم الحدود بين أقاليم شعوبنا لأنها إرادة الشعوب التي تجرى في دماها القومية العربية وإرادة شعوبنا المتحررة ستمضي في طريقها الشاق والطويل نحو النصر والسيادة الحققة نحو تحديد الوحدة القومية الكبرى، بداية وجود عربي أفضل لتحقيق أخوة إنسانية شاملة.⁽⁴⁰⁾

و أكدت قيادة الثورة ذلك بتأكيدها أن الشعب العربي يناضل من اجل قضية واحدة وغاية واحدة، و ادراك العرب أن الحرية والكرامة صراع متواصل والطريق إلى تحقيق ذلك لا يمر عبر الشرق أو الغرب، ولكنه يمر عبر وحدة العرب.⁽⁴¹⁾

والواقع أن هذه الوحدة التي حدثت بين مصر وسوريا كان لها أثرها الايجابي على الثورة الجزائرية، تمثل ذلك في توحيد موقف موحدة تجاه القضايا العربية ومنه القضية الجزائرية التي نالت اهتماما خاصا في مجال الدعم المادي والعسكري والدبلوماسي والإعلامي، وتركز هذه الاهتمام بصورة أساسية على جلب التأييد من الدول العربية والإسلامية والدول الأجنبية الصديقة، وعبرت قيادة الجمهورية العربية المتحدة عن ذلك في تصريحاتها ولقاءاتها مع قيادات الدول المختلفة ففي العام السابع للثورة أقيم مؤتمر⁽⁴²⁾ بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة ألقى فيه الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة كلمة أوضح فيها مسار الكفاح الجزائري وما يتطلبه من دعم مادي ومعنوي حيث قال: إن هذا الاجتماع الذي يعقد اليوم هو تعبير عن مساندتنا للشعب الجزائري في معركته من اجل الاستقلال، وهذه المساندة التي أعلنها باسم شعب الجمهورية العربية المتحدة لا تقف عند حد معين فهي مساندة بكل ما نملك، ولا يمكن للمساندة أن تقتصر على الناحية المعنوية كما طالبت بها الدول الاستعمارية، لأن معركة الجزائر هي معركة الشعب العربي في كل مكان... إن ما يجري في الجزائر هو مخطط رسمه الاستعمار للقضاء على القومية العربية، وليس هذا بالمخطط الجديد ولكنه مخطط قديم الزمن⁽⁴³⁾ ثم قال «نحمد الله الذي مكن شعب الجزائر من أن يصبر ويثابر ويقاوم ست سنوات بدون وهن، وأن يستمر في طريقة ليجابه فرنسا وقواتها»⁽⁴⁴⁾ وردا عن أطماع فرنسا في الجزائر أكد رئيس الجمهورية العربية المتحدة «أن بتروال الجزائر حق لأبناء الجزائر وليس بأي حال حقا لفرنسا أو العالم الحر المزعوم الذي يساند فرنسا إن دماء مليون جزائري لا تقع فقط على عاتق فرنسا بل على الدول التي تقدم لها المساعدة للقضاء على الشعب الجزائري، وبدون مساندة هذه الدول لا يمكن لفرنسا أن تستمر في حربها ضد الجزائر⁽⁴⁵⁾ مؤكدا أن شعب الجمهورية المتحدة قد عاهد نفسه وعاهد الله أن يشتري الحياة بالموت حتى تبقى البلاد العربية حرة مستقلة.»

وكان لتشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 سبتمبر عام 1958م⁽⁴⁶⁾ أثره الواضح والإيجابي لدى قيادة الجمهورية العربية المتحدة فسارعت بالاعتراف بهذه الحكومة و أرسل «جمال عبد الناصر» برقية إلى الرئيس فرحات عباس أكد له فيها على عزم الجمهورية العربية المتحدة على مساندة الثورة الجزائرية حتى الاستقلال وأن تشكيل هذه الحكومة يعتبر انتصارا حقا لكل الأمة العربية.

ولن تغفل حكومة الجمهورية العربية المتحدة الأحداث التي كانت تحدث في الجزائر وعدم متابعتها وذلك ما يعكس الحرص التام من قبل القيادة السياسية لمؤازرة هذه الثورة، فعلى اثر حوادث ديسمبر 1960م، بعث الرئيس جمال عبد الناصر برقية تأييد إلى الحكومة الجزائرية أكد فيها «أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تساند وبكل الوسائل كفاح الشعب الجزائري في سبيل الحرية والاستقلال»⁽⁴⁷⁾ واغتنت قيادة الجمهورية العربية المتحدة فرصة انعقاد الدورة العامة لجمعية الأمم المتحدة عام 1960م لعرض القضية الجزائرية بكل أبعادها المختلفة حيث أكد جمال عبد الناصر في كلمته «على الأمم المتحدة مناقشة قضية الجزائر والا أننا سنلجأ إلى تشجيع أولئك الذين يحاولون تناسي الأمم المتحدة.» وتجاهل وجودها⁽⁴⁸⁾ وأضاف أن الحكومة الفرنسية قد عرقلت كل محاولات الأمم المتحدة التي تهدف إلى وضع حد للمجازر الاستعمارية في الجزائر وراحت هذه الحكومة تتصور أنها قادرة بالمدفع على أن تغيرا إرادة الله الذي جعل الجزائر قطعة من القارة الإفريقية وجعل شعبها جزء من الأمة العربية⁽⁴⁹⁾ وطالب من الأمم المتحدة أن تقوم بواجبها تجاه الشعب الجزائري في حق تقرير مصيره.⁽⁵⁰⁾

واستمرت حكومة الجمهورية المتحدة في جلب التأييد والمساندة للثورة الجزائرية، وسعت إلى بعض المسؤولين في الدول العربية والأوربية للوقوف إلى جانب الجزائر ومؤازرتها، ففي اللقاء الذي تم بين عبد الناصر «وتيتو» بالقاهرة في مارس عام 1960م ناقش الرئيسان مشكلة الجزائر وأصدرا بيانا طالبا فيه بتسوية القضية الجزائرية على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأكدتا تأييد حكومتيهما للقرارات التي اتخذت في المؤتمر الآسيوي الإفريقي عام 1955م.⁽⁵¹⁾

وأثناء لقاء عبد الناصر برئيس السودان (عبود) الذي زار مصر عام 1960م، ناقش الرئيسان قضية الجزائر وأصدرا بيانا استنكرا فيه حرب الإبادة التي شنتها فرنسا في الجزائر وطالبا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما أعلن الرئيسان تأييدهما للشعب الجزائري.⁽⁵²⁾

وتابعت حكومة الجمهورية المتحدة المفاوضات الجزائرية الفرنسية، حيث وفور الإعلان عن بدايتها أذاعت حكومة الجمهورية العربية بيانا رحبت فيه بتلك المبادرة وأعلنت مؤازرتها للحكومة الجزائرية في هذه المفاوضات وقد جاء في البيان أن الجمهورية العربية المتحدة تراقب باهتمام بالغ الكفاح الوطني في الجزائر، الذي استمر سبع سنوات ونصف من التضحيات والمآسي البشرية، وهي ترحب باستجابة الحكومة المؤقتة لتراعي المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وترى في ذلك برهانا⁽⁵³⁾ جديدا على السياسة العربية المؤمنة بحل المشاكل الدولية وتعلن من جديد مؤازرة الحكومة المؤقتة في مفاوضاتها مع فرنسا على أساس حق تقرير المصير، كما تؤكد ان الصحراء الجزائرية جزء لا يتجزأ من الوطن الجزائري، وحكومة الجمهورية العربية المتحدة ستواصل في سبيل هذه الغاية تقديم العون المادي والسياسي والأدبي للشعب الجزائري ممثلا في حكومته⁽⁵⁴⁾ وفور انتهاء المفاوضات والتوصل إلى وقف إطلاق النار والذي اعترفت فيه فرنسا باستقلال الجزائر، اعتبرت القيادة السورية هذا الانتصار بمثابة إضافة لبنة جديدة لبناء الأمة العربية، وأرسلت العديد من التنظيمات الشعبية السورية بقرقيات التهئة إلى ممثلي الحكومة الجزائرية بدمشق والى قيادة الحكومة الجزائرية.⁽⁵⁵⁾

ثانيا : موقف مجلس النواب السوري من الثورة الجزائرية

إلى جانب المساعدة المادية والدبلوماسية فقد وقفت الهيئات التشريعية السورية موقف المؤيد والمؤازر تجاه الثورة الجزائرية، ذلك أن السوريين قد تأثروا بفكرة القومية العربية وشعروا بأنهم يؤلفون جزء من أمة عربية متميزة بمقومات أساسية تؤهلها للنهوض والوحدة، فكان همهم موزعا بين مشاكل وطنهم المحلي سوريا وبين قضايا وطنهم العربي الكبير في المشرق والمغرب، لذلك ما انقضى أسبوع على قيام الثورة

الجزائرية في أول نوفمبر 1954م، حتى تحرك المجلس النيابي السوري الذي تراوحت مواقفه من المطالبة الى مقاطعة فرنسا اقتصاديا و المناداة بفتح باب التطوع إلى جانب الجزائريين وإمدادهم بالمال والسلاح، هذه المواقف الداعية إلى الوقوف إلى جانب الجزائريين كانت في الكثير من الأحيان الدافع الحقيقي لبلورة الموقف الرسمي الإيجابي تجاه الثورة الجزائرية.

ولقد كان البرلمان السوري في طليعة هذه الهيئات التشريعية التي تبنت موقف الدفاع عن القضية الجزائرية باعتبارها قضية عربية تجسد مطامح وأمانى كل العرب لذلك تبنى مجلس النواب السوري القضية الجزائرية منذ إندلاع الثورة عام 1954م، وتناول عدد من أعضائه أحداث الثورة وسبل دعمها، وما يجب اتخاذه لردع فرنسا ووقف فضائرها الوحشية في الجزائر، وجدير بالملاحظة أن جميع أحزاب المجلس وكتله البرلمانية قد شاركت في مساندة المجاهدين الجزائريين الذين قاتلوا من أجل حريتهم وإستقلال بلادهم، كما شارك النواب في كافة أحزاب المجلس وكتله في إستنكار أفعال فرنسا وشجبوا تنكرها لمبادئ الثورة الفرنسية، واستجوبوا الحكومات السورية المتعاقبة ما بين 1954-1962م، وناقشوا بياناتها وانتقدوا تقصيرها في اتخاذ الوسائل الفعالة لنصرة الثورة الجزائرية ومقاطعة فرنسا مقاطعة شاملة في جامعة الدول العربية، وعلى مستوى دول عدم الانحياز وهيئة الأمم المتحدة، وأكدوا أن التعبير عن التأييد والتضامن مع الجزائر بالعواطف والخطب والبرقيات والاحتجاجات لا يكفي، بل يجب الانتقال من الدعم المعنوي الى الدعم المادي، واتخاذ موقف عربي موحد ضد فرنسا، واعتبر غالبية النواب قضية دعم الثورة الجزائرية جزءا لا يتجزأ من عملهم الدائب لتحقيق الوحدة بين أقطار الأمة العربية، وفقا للدستور السوري الذي أقسم النواب على احترام نصوصه والالتزام بتنفيذها، وأكد النواب أن انتصار الجزائر لابد أن يسهم في تحرير الأقطار العربية الأخرى التي تعاني الاستعمار،⁽¹⁴²⁾ كما عاب النواب على الجامعة العربية جمودها وأنها لم تصنع شيئا للثورة الجزائرية وأن ميثاقها يكرس الكيانات الإقليمية. و اعتمد أعضاء مجلس النواب السوري على جملة من المسوغات لانتصارهم للثورة الجزائرية باعتبار أنها:

أ- تطبيق عملي لمبدأ العمل لوحدة الأقطار العربية الذي نص عليه الدستور السوري.

ب- تقدير لمكانة أقطار المغرب العربي عامة والجزائر خاصة في الوطن العربي.

ج- انتصار للدين والعروبة.

د- دعم حركات التحرير العربي والعالمي.⁽⁶⁹⁾

هذا هو الإطار العام لتضامن المجلس النيابي السوري مع جبهة التحرير الوطني

وفيما يلي تفصيل لما أجملناه والتي تعكسها مذكرات وأقوال النواب

استنكار أفعال فرنسا وفضائعها في الجزائر :

منذ أن أخذ المجلس النيابي السوري علماً بالثورة الجزائرية، ندد النواب بالاستعمار الفرنسي الذي حل بالمغرب العربي من مراكش إلى الجزائر. وحل معه الدمار، وعبر النواب عن إعجابهم بمجاهدي جيش التحرير الذين وصفتهم فرنسا بالخارجين عن القانون ففي الدورة العادية الأولى الجلسة السابعة الموافق ل 6 نوفمبر 1954م، إقترح السيد «أكرم الحوارني» إقترح نص على «أن الوحدة العربية لا يمكن أن تتحقق إلا بزوال الاستعمار من الوطن العربي، وطالب من الحكومة السورية أن تعمل مع الدول العربية الأخرى للوقوف صفا واحدا اتجاه أعمال العدوان والطغيان التي تقوم بها فرنسا في الجزائر، وذلك بمقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا وحتى تكف عن غيرها في المغرب العربي وتصغي إلى مطالبه الحق بالحرية والاستقلال.⁽⁷⁰⁾ وندد بفرنسا التي تجمع قواها وتضرب المناضلين في منطقة الأوراس بالجزائر، وذكر بمواقف الشرف والرجولة التي وقفها الجنود المغاربة الذين دفعتهم فرنسا إلى أن يكونوا بالطليعة في ضرب الثورة السورية الكبرى عام 1925م، فكان هؤلاء يتركون الذخيرة مكان وجودهم وينسحبون فلا يطلقون في أي مرة من المرات رصاصة من بنادقهم على أحد في هذه البلاد».⁽⁷¹⁾ وفي نفس الجلسة وجه «صلاح البيطار» التحية إلى الثورة الجزائرية، وأستدرك يقول «إنها ليست بتحية عربية فحسب، وإنما هي استغاثة وصرخة متألم بل مثخن بالجراح، إنها صرخة عالية يرسلها عرب يقولون فيها «و أعرباه»⁽⁷²⁾ وأقر أن الثورة اللاهبة التي نشبت في الجزائر هي ثورة تهدف إلى تحقيق الاستقلال والحرية مؤكدا انه إلى جانب

هذه الثورة نجد مكابرة الاستعمار الفرنسي ومقاومته لها وإرساله الجيوش والمعدات والمدرعات والمصفحات للنيل من تلك المقاومة الضارية والتي لا يمكن أن تسكت إلا بعد أن يرحل الاستعمار عن تلك البلاد»، وأكد «أن وجودنا نحن كنواب لا للتعبير فقط عن آلام هذا الشعب وعن مقاومته الاستعمار وإبداء العواطف حيال إخواننا الذين يقتلون ويموتون، وإنما علينا واجب قيادة العمل لا في سوريا وحدها، بل في البلاد العربية أيضا، وأضاف أنه ليس هناك من استقلال تام لجزء من أجزاء الوطن العربي إذا بقي الاستعمار في جزئه الآخر، فواجب عرب المشرق الدفاع عن عرب المغرب ولا بد من إثارة الشعور ضد الاستعمار عند شعوب العالم كلها بما في ذلك الشعب الفرنسي نفسه.» وطالب النائب من الحكومة السورية:

1- أن تقوم بحملة استنكار ضد سياسة القمع والاستعمار التي تتبعها الحكومة الفرنسية في الجزائر.

2- أن تقود حملة الدعوة إلى توحيد موقف عربي سلمي من الحكومة الفرنسية يصل إلى مقاطعة فرنسا مقاطعة اقتصادية وثقافية وسياسية وديبلوماسية.

3- أن تقود سوريا داخل الجامعة العربية وخارجها حملة لجمع المساعدات المالية فتخصص من ميزانيتها الجزء الذي تستطيعه لمد يد العون المالي لإخواننا المجاهدين في الجزائر.⁽⁷³⁾

وظل المجلس النيابي السوري يعبر عن بالغ غضبه واستنكاره لما يقوم به الاستعمار الفرنسي من مذابح في الجزائر وصمود هذه الأخيرة في وجه الأساليب الاستعمارية المختلفة حيث وصف النائب «مصطفى الزرقاء» الأحداث التي يمر بها المغرب العربي لا يمكن أن تمر دون التمعن فيها وشبه هذه الأحداث بالمأساة التي تعيد لنا ذكرى مآسي القرون الأولى، مآسي «نيرون و تيمورلنك» ومن بعده في العصور الوسطى مآسي كثيرة في التاريخ، وأعاب النائب على فرنسا سياستها الهمجية في الجزائر مؤكدا أن عهد الاستعمار قد ولى في هذه العصور، فلا يسوغ لدولة تحمل مشعل الحرية وحقوق الإنسان أن تدعي بأن الجزائر جزء من فرنسا لأن الطبيعة الجيولوجية فيها واحدة وطالب من فرنسا أن تتخلى عن هذه المعزوفة، لأنه سبق وان ادعت فرنسا معزوفة أكثر سخفا

عندما أرادت أن تجعل من حلب دولة ومن دمشق دولة ومن العلويين دولة، وتستند في ذلك أن كل بيئة من هذه البيئات تدل على غير الأخرى، فالدولة التي تريد أن تستعمر بهذا الأسلوب ليست جديرة بالاحترام، وفي النهاية طالب من المجلس تسجيل تحية تقدير وإعجاب ببطولة المجاهدين الجزائريين تقديرا لمعنوياتهم وتزكية لدمائهم العطرة التي باعوها رخيصة في سبيل بلادهم وحررياتهم، وطالب من الحكومة السورية أن تقوم بالاتصالات مع الدول العربية وجامعة الدول العربية لبذل المساعي بالطرق الممكنة لاستنكار ما يحدث في الجزائر.⁽⁷⁴⁾

وفي نفس الجلسة ألقى النائب «حسين مريود» على أن الواجب يفرض على مجلس النواب السوري أن يحتج على تلك الفضائع التي ترتكب في الجزائر وان العمل العاطفي لا يكفي، وإنما يجب أن يتلوه عمل إيجابي يتضمن أن تجتمع الجامعة العربية وتندرج فرنسا بوجوب الجلاء عن تلك البلاد ومنحها إستقلالها التام، وفي حالة إمتناعها يجب على الدول العربية أن تقاطع فرنسا مقاطعة تامة في جميع النواحي الاقتصادية والثقافية وغيرها.⁽⁷⁵⁾

أما النائب «خالد بكداش» فبعد أن استنكر الفضائع البربرية التي ترتكب في الجزائر فإنه طالب بنقل الحرب الدائرة بين الجزائر وفرنسا إلى فرنسا ذاتها وركز على فكرة تحسيس العمال الفرنسيين بالتجاوزات التي ترتكبها فرنسا في الجزائر، وذلك بهدف خلق جبهة داخلية في فرنسا نفسها ضد الاستعمار، وأن تزول فكرة أن مشكلة الجزائر مشكلة داخلية تخص فرنسا وحدها، مؤكدا على طرح القضية الجزائرية على بساط البحث وتدويلها على المستوى الدولي حتى تنال التأييد والمساندة من الشعوب المؤيدة للحرية والاستقلال.⁽⁷⁶⁾

وذكر النائب «عبد الوهاب حومد» «أن فرنسا مازالت تعيش على أوهام الماضي الذي كانت فيه الإمبراطوريات تهيمن على الشعوب.»⁽⁷⁷⁾ مضيفا «أنه ليحزننا نحن الذين تثقفنا في الجامعات الفرنسية ونذكر أن الشعب الفرنسي هو الذي نادى بالحرريات العامة وحرريات الشعوب أن تتحكم فيه مجموعة من المستعمرين الذين لا يريدون أن يفتحوا أعينهم عن تطور الشعوب.»⁽⁷⁸⁾

وطالب في النهاية من العرب تقديم يد المساعدة لشعوب المغرب العربي وذلك للحيلولة دون امتداد العدوان والقضاء على هذه الثورة، وأعتبر ذلك واجب لا يجب التهاون فيه.

وتحدث النائب «راتب الحسامي» عن ظروف وملابسات الاحتلال من قبل فرنسا. فقال: «أن الجزائر بلاد عربية واحتلتها فرنسا وفرضت عليها السيطرة والاحتلال واعتبرتها جزء مهم لها، وبعد أن عرج على الأساليب التي اعتمدها فرنسا في إخضاعها للجزائر ورد الفعل الجزائري في شكل ثورات مستمرة ضد الاحتلال، أكد أن «الواجب» يقتضي منا مناصرة الجزائر بكل ما نملك من إمكانيات و ألح على الدول العربية مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا.»⁽⁷⁹⁾

أما النائب «عبد الكريم زهور» فقد طالب بتكوين جبهة واحدة من شعوب العالم العربي ومن أحرار العالم المكافحة للاستعمار وألح على الحكومة السورية أن تسارع لتبني هذا الموقف لتأمين جبهة تحريرية عربية تكون قادرة على مواجهة الاستعمار في كل أنحاء العالم العربي وبالأخص في منطقة المغرب العربي.⁽⁸⁰⁾

وركز النائب «رثيف الملقى» على الصلات التي تربط بين أبناء الأمة العربية مذكرا أعضاء المجلس النيابي بالحوادث التي عرفتها سوريا عبر تاريخها ضد الاستعمار وموقف الدول العربية من ذلك، وطالب من الحكومة السورية أن تقف موقف المؤيد والمؤازر لثوار المغرب العربي وأن تسعى جاهدة في المحافل الدولية للدفاع عن قضايا المغرب العربي.»⁽⁸¹⁾

وذكر النائب «أحمد إسماعيل» النواب بالقسم الذي أدوه في بداية عملهم النيابي والذي التزموا فيه بالعمل على إيجاد وحدة عربية تتكتل في وجه الاستعمار بأنواعه المختلفة، لذلك استصرخ وجدان المجلس وضمير الحكومة لتبني قرار مقاطعة فرنسا اقتصاديا لا في سوريا وحدها بل في كافة البلاد العربية.⁽⁸²⁾

وطالب النائب «منصور الأطرش» من الحكومة السورية أن تتبنى الموقف الشعبي الذي عبر عنه الشعب السوري من مظاهرات واحتجاجات في كامل القطر السوري لمناصرة الثورة الجزائرية وألح على النواب القيام بموقف عملي وذلك بالتبرع بقسم من رواتبهم لنصرة الحركة الشعبية في المغرب العربي.⁽⁸³⁾

وفي ختام الدورة أقر المجلس:

- 1- الوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء المغرب العربي.
 - 2- إجتماع لجنة الشؤون الخارجية للمجلس وان تبحث فيما تراه مناسبا لمساعدة الثوار في الجزائر.
 - 3- إرسال برقية باسم مجلس النواب السوري إلى مجلس النواب الفرنسي تنص على استنكار ما تقوم به فرنسا في منطقة المغرب العربي.
- وتلى رئيس المجلس المقترحات التي وردت بشأن برقية المجلس، بتسجيل تحية إعجاب بنضال الشعب العربي في المغرب وخاصة في الجزائر واستنكر فضائع الاستعمار الفرنسي وطالب من الحكومة اتخاذ الخطوات العربية والدولية لتعزيز هذا النضال ومعاونة أبناء المغرب على نيل حريتهم كاملة، وحث على ان يرسل المجلس النيابي السوري إلى المجلس الفرنسي باستنكار استمرار ممارسات فرنسا في الجزائر.⁽⁸⁴⁾
- وظل المجلس النيابي السوري يعبر عن كامل غضبه وسخطه واستنكاره لما يقوم به الاستعمار الفرنسي من مذابح في الجزائر ففي الدورة الاستثنائية الأولى الموافقة ل 6 جانفي 1955م عرضت القضية الجزائرية للمناقشة حيث تداولها النواب في مناقشتهم مبرزين ما يعانيه الشعب الجزائري من ظلم وطغيان مطالبين الحكومة السورية من إبراز موقف رسمي، وحث العالم العربي بتقديم يد المساعدة للشعب الجزائري، حيث تساءل النائب «حسين مريود» عن موقف الحكومة السورية من تطور الأوضاع في الجزائر، موضحا أن الاستعمار لازال لم يعترف بأي نوع من أنواع تقرير المصير، وطالب النائب بموقف حازم داعيا إلى مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا، مطالبا من الجامعة العربية الوقوف موقف المدافع على القضية الجزائرية، حيث أعاب على الجامعة موقفها المتخاذل، حيث ذكر «للأسف كان موقف غريبا جدا فهي بدل ان تنذر فرنسا بإعطاء هذا الشعب حقه في الحرية والاستقلال أخذت تعمل على تسكين القضية الشعبية العربية التي تجلت في كل مكان والتي عبرت عنها الأمة العربية في جميع أقطارها»، وأضاف مؤكدا «لقد كان الواجب يقضي على الجامعة العربية أن ترفع صوت العرب الى فرنسا ومن ورائها حليفاتها أمريكا وإنجلترا اللتين تشدان أزرها في المغرب

العربي، وأقل ما يقتضينا في هذا الموقف أن نعلن مقاطعتنا لتلك الدول اقتصاديا وسياسيا مؤكداً أن المواقف التي لا تكون في صالح العرب هي مواقف تأمر ضد العرب⁸⁵ ودعا في النهاية الى عقد مؤتمر برلماني لجميع مجالس الدول العربية لكي تضع سياسة صريحة تلزم بها الجامعة العربية فإن سارت عليها وطبقتها فهي لنا وإلا نتصل منها ونعتبرها جامعة غربية لا عربية.»⁽⁸⁶⁾

وفي الدورة الاستثنائية الأولى الجلسة الخامسة الموافق ل 12 جانفي 1955م حرص النائب حسين مريود على لفت انتباه أعضاء المجلس الى حملات الإرهاب والقتل والتدمير التي يشنها الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي مؤكداً أن عجلة الزمان قد سارت شوطا كبيرا وتجاوزت ما تحلم به فرنسا ذلك أن تطور الأوضاع في العالم العربي جعلت من تصفية الاستعمار أمرا لا مفر منه، ودعى العرب جميعا ان يتخذوا مواقف صريحة من هذا الاستعمار طالبا من رئيس النواب السوري توجيه دعوة باسم المجلس إلى مجالس النواب في الأقطار العربية لعقد مؤتمر في دمشق لرسم سياسة داخلية أو خارجية مستوحاة من مصالح الأمة العربية ومتجاوبة مع إرادة الشعوب في الحرية والاستقلال والوحدة.⁽⁸⁷⁾

أما في الدورة الاستثنائية الجلسة العاشرة الموافق ل 4 جويلية 1955م فقد أكد النائب محمد لمبارك أن في منطقة المغرب العربي إخوانا لنا يعانون من ويل الاستعمار الفرنسي ويشنون ثورة ضد استعمار دخيل مبرزا أن هذه الثورة لن تنتهي بحول الله إلا بالنصر، فقد اخفق الاستعمار في كل ميادين وعرفناه كيف جر ذيوله في الهند الصينية. وأوضح أن فرنسا قد ارتكبت وترتكب حماقة في حق الشعب وان دول الاستعمار تتحالف معها جميعا لتكبح ثورة عربية تريد أن تحرر المغرب العربي، فالمغرب كله من المحيط الأطلسي الى مراكش إلى حدود مصر كلها بلد عربي تربطه بالبلاد العربية روابط شعب واحد وأمة واحدة وتساءل النائب عن ما يربط سوريا بفرنسا ؟ وذكر أن هناك علاقات اقتصادية بيننا نستورد بعض البضائع مع أن في الأسواق الأخرى ما يغنينا عن أسواق فرنسا لذلك لا نجامل فرنسا لأن ما نستورده منها من سلاح لا يسمن ولا يغني لأنه سلاح قديم وان هناك دول أخرى يمكن لنا أن نستورد منها السلاح إذا أردنا ذلك.

و أضاف اعتقد أن جميع من في المجلس يؤيد بلا شك ولا ريب هذه الثورة الوطنية التي تستهدف تحرير البلاد العربية تحريرا نهائيا من الوجهتين السياسية والاقتصادية حتى لا تبقى سوقا للاستقلال وتصريف المنتجات الاقتصادية وتكوين مدرسة لتخريج الاستعمار في زمن قضي فيه على الاستعمار، وطالب من الحكومة السورية أن تتباحث مع الدول العربية جميعا لتحديد موقف حازم من فرنسا.⁽⁸⁸⁾

وفي هذه الجلسة تدخل النائب عبد الوهاب حومد حيث أبرز أن الشعب الفرنسي ليس مسؤولا بمجموعه عن كل ما يجري في المستعمرات وعلى الاضطهاد الذي يلاقه الشعب الجزائري، بل هو شعب يؤمن بالحرية وكرامة الإنسان وبحقه في الحياة، ولكن المسؤولية تتحملها الطبقة العسكرية التي لم تتمكن من ان تتخلى عن التقاليد والأفكار التي أورتها إياها نابليون، ثم تساءل النائب لا أدري كيف يتحمل الضمير الفرنسي المثقف، وكيف يتحمل ضمير العالم الحر هذه الجرائم التي ترتكب تحت سمع العالم وبصره ؟ و أضاف لقد أكد القنصل الأمريكي في الجزائر أن الجزائر أرض فرنسية. وهذا يترتب علينا كشعب مستقل أن نقف وقفة صحيحة بجانب ثوار الجزائر وبذلك نكون بالفعل عربا فنشعر مع إخواننا في قوميتنا وجنسيتنا فيما يصيبهم.⁽⁸⁹⁾

أما النائب «خليل الكلاس» فقد اقترح إرسال مجموعة من البرقيات ترسل من قبل المجلس النيابي السوري تندد بالاستعمار الفرنسي في الجزائر الى كل من مجلس النواب الفرنسي ومجلس العموم البريطاني والى هيئة الأمم المتحدة احتجاجا وتحذيرا لمنظمة الحلف الأطلسي عن إرسالها فرقة عسكرية لمساعدة فرنسا في احتلالها للجزائر.⁽⁹⁰⁾

وفي ختام الدورة اقترح كل من راتب الحسامي ومحمد لمبارك إرسال برقية باسم المجلس النواب السوري الى مجلس النواب الفرنسي احتجاجا على أعمال العنف والتعسف التي تقوم بها فرنسا في الجزائر والتي وافق عليها أعضاء المجلس دون استثناء.⁹¹

وفي الدورة العادية الثانية لعام 1955م دعى النواب إلى وحدة عربية تكون كقوة حقيقية لمجابهة فرنسا والضغط عليها لتتخلى عن سياستها في الجزائر حيث ذكر النائب «عبد الرؤوف أبو طوق» في الجلسة الخاصة بمناقشة الشؤون الخارجية أنه لابد من النظر إلى قضية المغرب العربي على أنها قضية تهم جميع المنطقة وترك عشرين مليون

يقررون مصيرهم، ويجب على الدول العربية من اتخاذ خطوات في اتجاه مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، و أضاف على الشعوب العربية أن تتضامن لتضغط على الحكومات العربية لتصل إلى درجة تأديب الدولة الفرنسية التي تعامل المغرب العربي بهذه المعاملة.⁽⁹²⁾

وفي الدورة العادية الثالثة أعاب النائب خليل كلاس على الحكومة عدم قيامها بحملة إعلامية لصالح دول المغرب العربي وابرز ما كان يعانيه الشعب من ظلم وطغيان على يد الفرنسيين ملفتا انتباه النواب أن برنامج المغرب العربي الذي كانت تذيعة الإذاعة السورية بدأ تقلصه تدريجيا حتى أصبح لا يتماشى مع أحداث تطورات المنطقة وإحداثها، لذلك وجه النائب سؤاله للحكومة السورية عما إذا كان رجال الإذاعة يتصرفون بملاء إرادتهم بمثل هذه البرامج الهامة، أو أن هذا الاتجاه الجديد بإيعاز من الوزارة، وخلص النائب إذا كان هذا بإيعاز من الوزارة فهو يشكل تراجع حقيقي عن مبادئ و تطلعات الشعب العربي في سوريا.⁽⁹³⁾

و أمام مطالب النواب الداعية إلى مواجهة فرنسا و مقاطعتها سياسيا و اقتصاديا وديبلوماسية لتكف عن سياستها في الجزائر أقر رئيس الوزراء «سعيد الغزي» بأن الحكومة تشارك النواب نفس العاطفة باستنكار مذابح الجزائر و أن الحكومة ذاهبة إلى مجلس جامعة الدول العربية لتقوم بنفس المسعى و تريد أن يكون المسعى جماعيا من جميع الدول العربية وأكد أن الحكومة قد نفذت قرار المجلس النيابي برصد مبلغ كبير من المال لمساعدة الجزائر، و يسلم الشيك إلى الجامعة العربية ليصرف إلى الجهة المعنية.⁽⁹⁴⁾

و اتضح من مذكرات المجلس النيابي أن رئيس الوزراء استدعى سفراء الدول الأجنبية وسفير فرنسا و أبلغهم إحتجاج الحكومة السورية، بل إحتجاج الشعب العربي في سوريا على الأعمال الهمجية التي تجري في الشمال الإفريقي العربي،⁽⁹⁵⁾ ولكن النواب طالبوا بأن تتخذ الحكومة السورية موقفا عمليا و أشد حزما، و أن تقوم بتدابير تشعر فرنسا بعظم جريمتها التي ترتكبها في الجزائر، فحرب الجزائر كما صورها حرب تهدد و جود الأمة كلها و ذلك بالربط بين ما تتعرض له دول المشرق العربي من

مؤامرات ومناورات ترمي إلى ضرب استقلال دولة، وبين حرب الإبادة التي تشنها فرنسا في المغرب العربي.

وقد استمر المجلس النيابي السوري في استنكار مذابح المستعمرين الفرنسيين في الجزائر وركز النواب على الروابط الدينية و الثقافية و التاريخية و اللغوية التي تربط الجزائر بالأمة العربية، و اعتبروا ما يقوم به الاستعمار الفرنسي في الجزائر لا يقل أهمية عما يجري في أي جزء من أجزاء الوطن العربي، لذلك فإن واجب الكفاح من أجل حرية الجزائر و استقلالها لا يقع على كاهل أهالي الجزائر و حدهم، بل هو واجب على الأمة العربية⁽⁹⁶⁾ لذلك شجب نواب المجلس أساليب فرنسا في الجزائر معتبرين أن الثورة الجزائرية ثورة عربية تهم كل العرب و المسلمين⁽⁹⁷⁾ و أكد النواب أن القضية العربية واحدة و أن النضال العربي الموحد هو الذي سيحقق للعرب أمانهم⁽⁹⁸⁾ معتبرين أن ثورة الجزائر هي نقطة الانطلاق لتحرير شعوب المغرب جميعا، بل لتحرير البلاد العربية كلها من الظلم و أن تحرير الجزائر سيكون له أثر بعيد في كل إفريقيا و سيكون أثره ظاهرا في سقوط الاستعمار العالمي.⁽⁹⁹⁾

و أشار النواب إلى أهمية نضال الجزائر و انتصاره بالنسبة لدول الكتلة الآسيوية الإفريقية، و أكدوا أن العمل من أجل الجزائر لا يتم من خلال النضال المغربي و حده، و لا بالنضال المغربي وحده، و لا بالعرب وحدهم، وإنما في تعاون الكتلة الآسيوية الإفريقية.⁽¹⁰⁰⁾

وقد تابع أعضاء المجلس النيابي السوري تطورات أحداث الثورة الجزائرية باهتمام بالغ و تفاعلوا معها بإحساس قومي عربي يعكس حرصهم الشديد على نجاح هذه الثورة و استقلال الجزائر. و شجب النواب أساليب فرنسا في الجزائر، فعلى إثر القرصنة الجوية التي تعرضت لها طائرة الزعماء الخمسة في أكتوبر 1956م حيث كان للحادث أصداء واسعة في المجلس النيابي السوري و طالب النواب بأن تجتمع لجنة الشؤون الخارجية فورا و تخرج بتوصية مستمدة من الروح العاطفية التي سادت جو المجلس انتصارا للجزائر، وقد عبرت ديباجة بيان اللجنة عن الترابط الوثيق بين تحرير العرب في مختلف أقطارهم، والسير قدما في طريق الاتحاد العربي، و أقرت اللجنة «أنه لما كانت نصره

الجزائر ركنا أساسيا في تحرير العرب في مختلف أقطارهم و ضرورة ملحة للسير قدما في طريق اتحادهم، ولما كانت نصره هذه القضية تستوجب اتخاذ خطوات إيجابية فعالة، تساعد الجزائريين على تحقيق أمانهم المدعومة بلائحة حقوق الإنسان المعلنة من قبل الأمم المتحدة»⁽¹¹¹⁾ وطالب النواب من رئيس الحكومة «صبري العسلي» الذي حضر الجلسة على تنفيذ توصيات اللجنة التي أجمع المجلس عليها⁽¹¹²⁾ و حين ألقى العسلي بيان حكومته في 03 جانفي 1957م، ربط البيان بين تحرير المغرب العربي الذي هو امتداد للوطن العربي، و انضمامه إلى الوحدة العربية الشاملة.

مجلس النواب يدعو إلى مقاطعة فرنسا و ينتقد الحكومات السورية و جامعة الدول العربية.

لم يتوقف نواب المجلس السوري عند إصدار التوصيات و التنديد و الاستنكار لسياسة فرنسا في الجزائر، بل طالبوا بترجمة الخطاب السياسي إلى واقع عملي لأن الثورة الجزائرية في نظرهم لم تكن بحاجة إلى تعاطف و مساندة، بل في حاجة إلى مساعدة و مؤازرة حقيقية، لذلك طالب النواب بأن تدعو سوريا الدول العربية الأخرى إلى مجابهة العدوان الفرنسي على الجزائر و العمل الفعلي على مقاطعة فرنسا اقتصاديا و ثقافيا حتى تدعن لمطالب الثوار الحقبة بالحرية و الاستقلال.⁽¹⁰³⁾

و أن تدعو إلى توحيد موقف عربي سلبي من الحكومة الفرنسية يصل إلى مقاطعتها سياسيا و دبلوماسيا، و أن تقود داخل الجامعة العربية و خارجها حملة مادية لإعانة المجاهدين في الجزائر.⁽¹⁰⁴⁾

وطالب النواب بمقاطعة فرنسا اقتصاديا ما دام العرب لا يملكون من السلاح ما يقاومون به الاستعمار⁽¹⁰⁵⁾ ووجه النواب انتقاداتهم للحكومة السورية في تقصيرها عن التجاوب مع إرادة الشعب العربي في أقطاره في إشارة منهم إلى المظاهرات الشعبية التي كانت تجوب شوارع كل الدول العربية لنصرة الجزائر،⁽¹⁰⁶⁾ و دعوا إلى ضرورة اتخاذ موقف موحد تجاه المذابح التي ترتكبها فرنسا في الجزائر، مطالبين من الدول العربية أن تقاوم المصالح الفرنسية على أراضيها.⁽¹⁰⁷⁾

و تابع نواب المجلس النيابي إثارة قضية الجزائر على الصعيد الدولي حيث تساءلوا عن سحب قضية الجزائر من مجلس الأمن عام 1956م. و انتقدوا مواقف بعض الدول العربية على سحب هذه القضية، و طالبوا من سوريا و الدول العربية مقاطعة فرنسا سياسيا و اقتصاديا وثقافيا و إقفال مكاتبها و شركاتها في كامل الأقطار العربية⁽¹⁰⁸⁾ و طرح على التصويت مشروع قرار بمقاطعة فرنسا اقتصاديا وثقافيا و سياسيا، من سوريا و الدول العربية فنال الإجماع و تبناه وفد سوريا في إجتماع مجلس الجامعة و أخذت الحكومة علما به⁽¹⁰⁹⁾ ووجه بعض النواب نقدا لاذعا إلى الجامعة العربية لأنها لم تستجب للنداء الملح بمقاطعة فرنسا و اعتبروا أن الجامعة قد أخلت بهدف الوحدة العربية المنشودة الذي يفترض منها أن تعمل على نصره الشعوب المحتلة و مساعدتها.

و سادت أجواء مجلس النيابي السوري مشاعر الاستياء و الغضب بعد اختطاف فرنسا طائرة الزعماء الخمسة، و شجب النواب عملية الاختطاف معتبرين مثل هذه الأفعال تتنافى و القوانين الدولية التي تمنع مثل هذه الأفعال، و أكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية أن فرنسا بهذا العمل قد قدمت خدمة حقيقية للثورة الجزائرية و حفزت الأمة العربية نحو اتحادها و تقوية ارتباطها⁽¹¹⁰⁾ و طالب النواب باتخاذ موقف موحد يقوم على الأسس التالية:

أولا : قطع العلاقات السياسية مع فرنسا و استدعاء البعثات السياسية منها.

ثانيا : قطع العلاقات الثقافية و استدعاء البعثات العلمية منها.

ثالثا : توقيف أعمال جميع الشركات الملاحية البحرية و الجوية الفرنسية و منع بواخرها و طائراتها من ارتياد المواقف و المطارات العربية و المرور بمياهها و أجوائها الإقليمية.

رابعا: مقاطعة المؤسسات والشركات الاقتصادية و المالية الفرنسية و الدعوة إلى الامتناع عن التعامل معها.

خامسا: منع الاستيراد من الأسواق الفرنسية.

سادسا: تشكيل فصائل من المتطوعين العرب للوقوف إلى جانب جيش التحرير في الجزائر.⁽¹¹¹⁾

و بعد تقديم هذه المطالب، طالب مجموعة من النواب تفعيل العمل العربي الموحد داخل الجامعة العربية اتجاه القضية الجزائرية و إلزام كل الدول العربية بتقديم المعونة المادية لهذه الثورة.

وبعد الخطابات القوية للنواب في هذه الجلسة، طالب النواب بأن تجتمع لجنة الشؤون الخارجية وتخرج بتوصية مستمدة من الروح القومية التي سادت المجلس، و بالفعل اجتمعت اللجنة وتوصلت إلى البيان الذي تضمن ما يلي:

«لما كانت نصره الجزائر ركنا أساسيا في تحرير العرب في مختلف أقطارهم وضرورة مبرمة للسير قدما في طريق اتحادهم، فإن لجنة الشؤون الخارجية للإجماع توصي المجلس بالموافقة على القرارات التالية:⁽¹¹²⁾

- 1- استنكار مجلس النواب حادث اختطاف طائرة الزعماء الخمسة.
- 2- تكليف الحكومة أن تبادر فورا إلى دعوة الحكومات العربية لتخصيص مبلغ لا يقل عن خمسين مليون ليرة سورية لنصرة الجزائر.
- 3- تكليف الحكومة للاتصال فورا بالحكومات العربية، لإقرار مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا و ثقافيا.

وقد وعد رئيس الحكومة السورية «صبري العسلي» الذي حضر الجلسة بالعمل على تنفيذ هذه التوصيات التي صدرت عن مجلس النواب و عبر باسم الحكومة عن مشاركة المجلس في آرائه تجاه الثورة الجزائرية وقد استمر أعضاء مجلس النواب السوري في متابعة تطور الثورة الجزائرية على المستوى الداخلي و ما أحدثته هذه الثورة من تطور حقيقي حول الحلم العربي إلى حقيقة و انتكاساته إلى انتصار، أو على المستوى الخارجي، حيث دخلت القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية و أصبحت محل اهتمام العالم العربي خاصة و العالم أجمع عامة، و قد ظلت نصره الشعب الجزائري تشكل أحد هموم المجلس النواب السوري و لئن اقتصر هذا الاهتمام على الخطابات و الانتقادات فهو في حقيقة الأمر عكس حقيقتين:

الأولى: أن نواب المجلس السوري قد عبروا بصدق عن إيمانهم الحقيقي بحقيقة القومية العربية و الروابط الدينية، و هذا الشعور و الإحساس القوي هو الذي عكس مواقفهم في المجلس فعلى الرغم من اختلافهم و تباين أفكارهم السياسية إلا أنهم أجمعوا جميعا على مواجهة فرنسا و مساعدة الجزائر في ثورتها، و يبقى بطبيعة الحال مدى تحويل خطاباتهم و قناعاتهم إلى عمل ملموس في الواقع فذلك ما لم يجسد بصورة فعلية لأن وضعهم كسلطة تشريعية حال دون تطبيق قناعاتهم ومع ذلك فقد كان لهم الدور الأساسي في التحسيس بالقضية الجزائرية على المستوى الشعبي أو على مستوى بعض المؤسسات الإقليمية كالجامعة العربية أو على مستوى الحكومة السورية نفسها التي وجدت نفسها في الكثير من الأحيان أمام ضغط مجلس النواب مطالبا إياها باتخاذ مبادرات عملية و فعلية تجاه الثورة الجزائرية.

الحقيقة الثانية هي ومن خلال ما لمسناه من تصفحنا لمضابط مجلس النواب السوري و ما قدمته الحكومة السورية للثورة الجزائرية لم يكن يتماشى وطموحات النواب وقد يفسر هذا على أن مجلس النواب لم تكن له السلطة الفعلية لفرض مقترحاتهم بشكل إلزامي على الحكومة، خصوصا إذا أدركنا أن المجلس كان يتكون من كتل متعددة و غير متجانسة و ربما ذلك يعود إلى وضع الحكومة السورية و ارتباطاتها الدولية، فرض عليها نهج معين في تعاملها مع الثورة الجزائرية و مع ذلك يمكن القول أن مؤازرة مجلس النواب أو الحكومة شكل دعما حقيقيا للثورة الجزائرية و إضافة حقيقية كانت بمثابة العامل المساعد لهذه الثورة.

ثالثا : موقف الشعب السوري من الثورة الجزائرية

لقد عبرت الهيئات السياسية والدينية والاتحادات التعليمية والقضائية والنسائية والطلابية والنقابية وغيرها من التنظيمات السورية عن مساندة الثورة الجزائرية مدفوعة في ذلك بشعور قومي واضح وإحساس بانتماء كامل إلى الوطن العربي.

وكان من الطبيعي أن تظهر هذه التنظيمات مساندة للثورة الجزائرية وذلك لاعتبارات عدة منها:

أن بعضها كان مرتبطا بنظام الحكم نفسه الذي كان يؤازر هذه الثورة ويدافع عنها ومنها من وجد في أبعاد الثورة الجزائرية ومنطلقاتها إحساسه وشعوره بالانتماء إلى هذه الثورة التي اعتبرت من القضايا العربية الأساسية التي يجب مسانبتها و مؤازرتها، فقد كانت جل الأحزاب السورية تنظر إلى هذه الثورة بأنها المثل و القدوة للنضال العربي في كل مكان، لأنها قامت على أساس شعبي بكل ما في هذه الكلمة من معنى، فقد رأت الأحزاب السورية في الثورة الجزائرية بأنها ثورة شعبية أصيلة تعكس آمال الشعب الجزائري وطموحاته في تحرير وطنه، رغم ما كان يجثم على هذا القطر من الجهل والتجهيل و القضاء على كل ما يرمز إلى أبعاد الشعب الجزائري من خصائص فكرية و حضارية و عقائدية، لذلك وجدت هذه الأحزاب المناخ الملائم في الثورة الجزائرية للتعبير عن قناعاتها الفكرية و السياسية و العقائدية.

1- موقف الأحزاب :

لقد وجدت الأحزاب السياسية السورية في الثورة الجزائرية مناخا للتعبير عن أفكارها التحررية والداعية إلى الوحدة العربية وكانت هذه الأحزاب الوطنية تتابع أحداث الثورة الجزائرية وتطوراتها على الصعيد الداخلي والخارجي وتمثل دورها أساسا في رفع المذكرات والاستنكارات والاحتجاجات وإلقاء المحاضرات وإصدار الجرائد.

وظهر دور الأحزاب أيضا من خلال المظاهرات والاجتماعات التي كانوا يدعون إليها ومطالبة الحكومة السورية بتقديم المساعدة للثورة الجزائرية ومطالبة الجامعة العربية بالوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية، وقد تفاوتت مواقف هذه الأحزاب تجاه الثورة الجزائرية وفعاليتها وبرزت بصورة بارزة حزب البعث العربي الاشتراكي والإخوان المسلمين، وقد يرجع ذلك في نظرنا إلى تبني قادتتهما منطلقات الثورة الجزائرية «العروبة والإسلام»، وقد كان لهذه الأحزاب دورها في إثارة الشعور والإحساس بالقومية العربية والعقيدة الإسلامية وهذا ما كان له التأثير الإيجابي على الموقف الشعبي الذي عبر عن هذه القناعات من خلال المظاهرات والمسيرات والتبرعات مساندة لهذه الثورة. ولم تكتف هذه الأحزاب بالاستنكار والتنديد، بل سعت إلى مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، فبمناسبة العام الثاني للثورة أرسل كل من «حزب البعث العربي

الاشتراكي» و «الحزب الوطني» و «حزب الشعب» و «الإخوان المسلمين» برقية إلى الأمين العام للجامعة العربية احتجاجوا من خلالها عن حرب الإبادة في الجزائر والمطالبة بطرح مشكلة الجزائر على مجلس الأمن والمطالبة بسحب قوات الحلف الأطلسي ومقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا⁽¹⁾ واتخذت الأحزاب السورية من الاجتماعات الشعبية لمنصرة القضية الجزائرية مجالا للتعبير عن مواقفها تجاه الثورة الجزائرية فبمناسبة إحياء ذكرى مجزرة الثامن ماي 1945م أكد الدكتور مدحت البيطار ممثل حزب البعث العربي الاشتراكي مساندة الحزب للثورة الجزائرية لأنها ثورة قومية شعبية واعية ومنظمة تعكس حقيقة الانتماء الحضاري والبعث الإنساني للأمة العربية⁽²⁾ وعلى إثر اختطاف طائرة الزعماء الخمسة عام 1956م اتخذ ممثلي الأحزاب السورية عدة إجراءات تمثلت فيما يلي :

1- الاتصال بالحكومة السورية لاستدعاء السفير الفرنسي وإبلاغه احتجاج الأحزاب على هذه الجريمة الوحشية.

2- الاتصال بالحكومات العربية لتوحيد موقف موحد تجاه جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

3- الاتصال بالأحزاب والقيادات السياسية في البلاد العربية لشجب هذا العمل الإجرامي.

4- الإبراق إلى رئيس الحكومة الفرنسية ورئيس مجلس النواب الفرنسي لاشعارهم بمدى خطورة الوضع في الجزائر وفي العالم العربي.

5- مطالبة الحكومة السورية بإغلاق المدارس الفرنسية بسوريا.

6- إعلان إضراب عام في جميع الأقطار العربية لمدة ساعة تضامنا مع الشعب الجزائري و بمناسبة يوم الجزائر عام 1955م، احتفل حزب البعث العربي الاشتراكي بهذا اليوم في مهرجان كبير ألقى فيه الدكتور «مدحت البيطار» أحد قادة الحزب خطابا قال فيه : «لقد قدمت الشعوب في هذا العصر تضحيات جساما من أجل الحرية، كانت البلاد العربية في طليعة الأمم التي ساهمت بالقسط الأوفر من هذه التضحيات» و بعد أن أشار إلى تضحية الجماهير العربية ونضالها للتحرر من القوى

الاستعمارية، قال: (لقد اجتمعنا اليوم لا لنحنى لنضال العرب في الجزائر فحسب، بل لكي تثير فينا صفحات البطولة الرائعة التي تحيطها في كل لحظة دماء إخواننا في المغرب العربي، لكي تثير فينا عزيمة الكفاح المشترك)⁽³⁾ و أكد : (أن كفاح العرب في الجزائر هو جزء لا يتجزأ من معركة العرب الكبرى في سبيل الحرية و الوحدة، إن وحدة النضال التي نؤمن بها هي أمر متحقق في نفوس الشعب العربي في جميع أقطاره)⁽⁴⁾ وعاب الخطيب على الأنظمة العربية تخاذلها تجاه القضية الجزائرية مؤكدا أن تخاذل هذه الأنظمة لا يعفي الشعوب من واجب دفعها إلى أن تمد يد المساعدة و الدعم إلى شعب الجزائر حتى ينال حريته و استقلاله.⁽⁵⁾

أما «ميشيل عفلق» فقد دعا في كلمته الشعب العربي إلى التأمل و استخلاص الدروس من ثورة الشعب الجزائري مؤكدا «أن الثورة الجزائرية قد بلغت درجة عالية من القوة و التنظيم، فيجب النظر إليها بمنظار جديد يهيء لنا سبيل تحول أساسي في تفكيرنا و عملنا.»⁽⁶⁾

وبمناسبة العام الرابع للثورة الجزائرية أكد ممثل حزب البعث «ميشيل عفلق» أن واجب الأمة العربية تجاه الثورة الجزائرية ليس مجرد واجب الأخ نحو أخيه فقط بل يتجاوز ذلك، لأن في الجزائر يتقرر مصير الثورة العربية الحديثة كلها⁽⁷⁾ وأكد أن صراع العرب مع الاستعمار تمثل فيه الجزائر خط الدفاع الأمامي، ونجاح ثورة الجزائر يمثل إنقاذ لعروبتنا وقوة حقيقية للبناء الداخلي للأمة العربية و ضمان لقدرتها ونجاحها.⁽⁸⁾

وقد تفاعلت الأحزاب السورية مع الثورة الجزائرية تفاعلا حقيقيا عكس مدى حرصها على نجاح هذه الثورة لأنها تمثل امتدادا وعمقا للأبعاد الحضارية والتاريخية للأمة العربية والإسلامية، فبمناسبة أسبوع الجزائر الذي أقيم عام 1955م بسوريا أقام الإخوان المسلمون تجمعا شعبيا في المركز العام للإخوان المسلمين تعبيرا عن مساندتهم لكفاح الشعب الجزائري وطلب التأييد والمساندة له وأفتتح المهرجان «الأستاذ» أبو الفتح الخطيب الذي أبرز مراحل الاستعمار الفرنسي في الجزائر موضحا حقيقة الثورة الجزائرية وأبعادها مطالبا بمد المساعدة لهذه الثورة⁽⁹⁾، لأنها ثورة تدافع عن العرب

والمسلمين و ذكر بالفوارق الروحية و اللغوية بين الجزائريين و الفرنسيين، داعيا كل الشعوب الاسلامية الوقوف إلى جانب هذه الثورة.

أما الدكتور «مصطفى السباعي» المراقب العام للإخوان المسلمين فقد أبرز ماهية الاستعمار الفرنسي في الجزائر، الذي يعمل على قتل خصائص الأمة الجزائرية وقتل دينها ولغتها داعيا الجماهير إلى الالتفاف نحو الجزائر⁽¹⁰⁾ وبمناسبة انعقاد مؤتمر العلماء لنصرة الجزائر عام 1957م والذي شارك فيه الأستاذ «عصام العطار» عضو المكتب التنفيذي لمؤتمر قادة الإخوان المسلمين في البلاد العربية، أكد هذا الأخير أن نصرة الجزائر تدخل ضمن تعاليم ديننا الإسلامي الذي يحث على طرد الاستعمار، وتحرير الوطن فريضة، فالعدوان على الجزائر عدوان على المسلمين عامة⁽¹¹⁾، و انتصار الجزائر في ثورتها على الاستعمار الفرنسي انتصار للإسلام و المسلمين، موضحا أن الصراع الدائر في الجزائر هو صراع بين الإسلام و المسيحية و هو يعكس عودة الصراع القديم الذي كانت تعيشه الأمة الاسلامية في مواجهة الحملات الصليبية، و اعتبر جهاد الجزائر هو بمثابة القاعدة الأساسية و النقطة الأولى التي ينطلق منها المسلمون لحماية عقيدتهم و دولهم.

و بمناسبة العام الثاني للثورة، أكد «خالد بكداش» الأمين العام للحزب الشيوعي السوري، أن على فرنسا أن تعترف بالشخصية الوطنية الجزائرية، لأن الجزائر ليست أرضا فرنسية - كما تزعم فرنسا- و عليها أن تدخل حالا في مفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري الحقيقيين وعندها يمكن الوصول إلى حل للمشكلة و يؤدي إلى نتيجة إيجابية. ولو لم تفعل فرنسا ذلك فإن الشعب الجزائري سيواصل نضاله و سيكون الشعب العربي في جميع أقطاره، وجميع أحرار العالم في المعسكر الاشتراكي إلى جانبه، و عندها لا بد أن ينتصر⁽¹²⁾ وأوضح «بكدش»: أن العالم يرى الآن ملايين العمال في فرنسا نفسها يستنكرون سياسة حكومة «جي موليه» وحتى أن بعض الجنود الفرنسيين قد رفضوا الحرب ضد الشعب الجزائري الذي يناضل في سبيل حريته، و ما فرار عدد كبير من الجنود الفرنسيين من صفوف الجيش الفرنسي مع كميات من الأسلحة و انتقلهم إلى صفوف المناضلين الجزائريين ألا دليل قاطع على تفكك النظام الاستعماري في العالم و مقدار ترددي سمعته في البلدان العربية نفسها.⁽¹³⁾

و مع اشتداد القمع الفرنسي في الجزائر، شددت الأحزاب السياسية السورية على تصعيد خطابها السياسي تجاه الحكومات العربية و التي وصفت مواقفها بالمواقف السلبية تجاه الثورة الجزائرية، ففي بيان أصدره حزب البعث عام 1956م، دعا فيه الحكومات العربية إلى التخلص من سياسة الاحتجاج بالمذكرات و المقابلات و التصريحات مطالبا إياها المباشرة في قطع علاقاتها السياسية و الاقتصادية و الثقافية مع فرنسا و تقوم بدعم جيش التحرير في الجزائر بالمال و السلاح⁽¹⁴⁾، و اعتبر البيان أن الحكومة الفرنسية لا يرد لها تصريح و لا ينفعها تهديد، و طالب الحزب الحكومات العربية بالإسراع في :

1. إمداد جيش التحرير بالسلاح و المال بشكل يتماشى مع خطورة الموقف في الجزائر.

2. الاتصال بالدول الآفرو-آسيوية لإثارة قضية الجزائر.

3. قطع العلاقات مع فرنسا.

و اعتبرت الأحزاب السياسية السورية أن أي تقارب عربي يشكل إضافة قوية للثورة الجزائرية، و الثورة الجزائرية ذاتها تمثل الضمان لهذا التقارب، فبمناسبة إبرام اتفاق الوحدة المصرية السورية عام 1958م، اعتبر «حزب البعث» على لسان «ميشيل عفلق» (أن في الجزائر و في معركتها ضد الاستعمار يتقرر مصير الثورة العربية كلها، ففي صراعنا ضد الاستعمار تمثل الجزائر خط الدفاع الأول لجمهوريتنا القومية المتحدة التي هي أمل العرب في الحرية والوحدة، و نجاح ثورة الجزائر إنقاذ لوحدتنا العربية لما يهددها من أخطار استعمارية هدامة، و في معركة البناء التي تخوضها جمهوريتنا الفتية، تمثل ثورة الجزائر الضمانة و القدوة⁽¹⁵⁾).

و الواقع أن جل الأحزاب السياسية قد لعبت دورا بارزا تجاه الثورة الجزائرية فعلى الرغم من اختلاف وجهات نظرها السياسية والأيدولوجية إلى أن نظرتها كانت موحدة تجاه نضال الشعب الجزائري لأنها كانت ترى في هذه الثورة وما تحمله من مضامين فكرية وحضارية التجربة الحقيقية التي تعبر عن آمالها المستقبلية، وعلى الرغم من قلة إمكاناتها المادية إلا أنها تمكنت من تقديم الدعم المعنوي الكافي لهذه الثورة.

وإلى جانب الأحزاب السياسية ثمة تنظيمات أخرى كانت ترى في الثورة الجزائرية مظهرا حيويا للثورة العربية المتميزة وتأتي النقابات العمالية والعلماء ورجال الدين والطلبة والنساء.....إلخ. من التنظيمات الشعبية المختلفة و التي كانت مدفوعة بشعور قومي واضح وإحساس بانتماء كلي للوطن العربي، وقد كان لتطورات الثورة الجزائرية صدى واسعا لدى تلك التنظيمات فتجاوبت مع أحداثها تجاوبا فعالا وواضحا وراحت تساندها وتؤيدها بكل ما تملك.

2- موقف النقابات العمالية :

لقد عبرت النقابات العمالية عن موقفها منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة في الجزائر وأعربت في العديد من المناسبات عن تأييدها المطلق للثورة الجزائرية فبمناسبة العام الثاني للثورة وعلى اثر المجازر البشعة التي كانت ترتكبها فرنسا ضد الشعب الجزائري عقد المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات العمال العرب بدمشق اجتماعا شجب فيه العدوان الفرنسي على الجزائر ودعى إلى مناصرة الثورة الجزائرية⁽¹⁶⁾ وطالب الاتحاد من جميع العمال وقف الشحن البري والجوي إلى الجزائر مهما كان نوع البضائع استنكارا لأعمال فرنسا البربرية والعدوانية ضد الشعب الجزائري وشكل لجنة أوكل لها مهمة جمع التبرعات إلى مجاهدي الجزائر⁽¹⁷⁾ وبمناسبة العام الثالث للثورة الجزائرية وعلى أثر فشل المساعي الدبلوماسية لحل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة أصدر الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا بيانا أكد فيه أن قضية الجزائر هي قضية العمال والعرب جميعا⁽¹⁸⁾ ودعا نقابات العمال في العالم كله إلى العمل على توضيح قضية كفاح الشعب الجزائري إلى شعوبهم وحكوماتهم وأكد على الدور الذي يمكن أن يستفيد منه عرب الجزائر إذا ما ناضلت النقابات في الدول الاستعمارية بنفسها وتصدت لما تقوم به حكوماتها⁽¹⁹⁾ وألح البيان على أن الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا الذي يعتبر نفسه قوة وطنية مكافحة في سبيل مجتمع حر وعادل ليس للعمال في سوريا فحسب، وإنما للعمال العرب جميعا ولجميع أبناء الشعب العربي في مختلف أقطاره، يؤكد استمرار العمال في سوريا جنب إلى جنب مع عرب الجزائر ويدعو جميع الهيئات

والجمعيات إلى بذل المزيد من الدعم لقضية الجزائر بالمال والسلاح⁽²¹⁾ وأهاب الاتحاد في بيانه بالاتحاد النقابي العالمي أن يبذل ما في وسعه لمزيد من الدعم للقضية الجزائرية، ويعمل على توضيح صورتها الحقيقية للقوى العالمية والرأي العام في الدول الاستعمارية نفسها وخاصة فرنسا.⁽²¹⁾

و على إثر إشتداد الكفاح في الجزائر، أصدر الإتحاد العام لنقابات العمال في سوريا بيانا اعتبر فيه:- «أن قضية الجزائر هي قضية العمال والعرب جميعا و أبرز فيه أن الشعب الجزائري يخوض في سبيل استقلاله وحريته حربا ضروسا، و على الرغم من الحشود الفرنسية و تأييد الدول الغربية و الحلف الأطلسي، فقد كان للبطولة التي قادها الشعب الجزائري في معركة الحرية و الاستقلال صداها في العالم كله»⁽²²⁾، و أكد البيان «أن العرب بحكم وحدة المصير بين أبناء الشعب الواحد قد ناضلوا مع عرب الجزائر في مختلف الميادين و كان لهذا النضال المشترك مظهرا عظيما من مظاهر وحدة الكفاح بين العرب جميعا ضد الاستعمار في سبيل التحرر و الوحدة.»⁽²³⁾

و أكد الإتحاد في بيانه كفاح عمال سوريا جنبا إلى جنب مع اخوانهم في الجزائر، ودعا جميع النقابات و الهيئات السياسية و الحزبية إلى بذل المزيد من الدعم لقضية الجزائر بالمال والسلاح لتحقيق الدعم المادي و المعنوي لشعب الجزائر و جيش التحرير في حربه ضد الاستعمار الفرنسي.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي للنقابات الحرة بتونس عام 1957م، أقر ممثل الاتحاد العام للنقابات العمالية السورية أن مشكلة الجزائر لا يمكن أن تحل بالقوة ولكن بواسطة التفاوض المباشر مع الممثلين الشرعيين للشعب الجزائري⁽²⁴⁾ ودعى نقابات العالم الحر إلى إعلان عزمها بكافة الوسائل على إعلان السلم وتحرير الشعب الجزائري.⁽²⁵⁾

3- موقف العلماء ورجال الدين :

لقد كان اهتمام العلماء ورجال الدين في سوريا جزء من الاهتمام الواسع الذي نالته هذه الثورة في العالم الإسلامي بوجه عام وفي الوطن العربي بوجه خاص.

إذا كانوا يرون في الثورة الجزائرية تجسيدا للروح الإسلامية المتحررة ضد الاستعمار بكل أشكاله وأنماطه، وقد امتزجت هذه الثورة لدى العلماء ورجال الدين بإحساس عربي وإسلامي واضح لذلك كان من الطبيعي أن تكون ردود فعل العلماء ورجال الدين في سوريا إيجابية تتماشى مع حجم هذه الثورة، وقد اتخذت هذه الردود أساليب متنوعة ومختلفة للتعاطف مع هذه الثورة، منها استغلال المناسبات والمهرجانات للحديث عن الثورة وعن جهاد الشعب الجزائري ضد الاستعمار فبمناسبة يوم الجزائر عام 1955م، عقد اجتماع في المركز العام للإخوان المسلمين تناول فيه الخطباء قضية الجزائر حيث ذكر الأستاذ «أبوا الفتح الخطيب» أن مركز الإخوان هو نقطة من نقاط الانطلاق في التحرر الداخلي و الخارجي على التوالي، ثم أكد أن الاستعمار الفرنسي للجزائر يمارس أساليب وحشية ضد شعبها ثم تكلم فضيلة المراقب العام للإخوان «مصطفى السباعي» الذي أوضح طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر مؤكدا أن هذا الاستعمار يعمل على قتل خصائص الأمة الجزائرية، على قتل دينها و لغتها و أخلاقها ليستعبدتها إلى الأبد.

و دعا الجماهير إلى إدراك حقيقة الأوضاع الموجودة في العالم الإسلامي عامة و ما يعانيه الشعب الجزائري بصورة خاصة، معتبرا نضال الجزائر ضد فرنسا هو نضال الأمة العربية و الإسلامية قاطبة.

و ختم خطابه بدعوة الجميع إلى التبصر و التمعن في حقيقة هذا الصراع داعيا الجميع إلى مد يد العون و المؤازرة إلى الشعب الجزائري، و أكد أن الشعب الجزائري محتاج إلى وقفة فعلية، إلى دعم حقيقي، لا إلى خطابات وشعارات.

و بحلول الذكرى الثانية للثورة اغتنم رجال الدين والعلماء فرصة انعقاد مجلس الجامعة العربية بالقاهرة وعقدوا اجتماع عام حضره كل من، «أبو الخير الميداني»، رئيس رابطة العلماء لدمشق و «محمد توفيق الآتاسي» مفتي حمص و «محمد مكي الكتاني» نائب رئيس رابطة العلماء بدمشق و «حسين سراج» عضو المجلس الإسلامي الأعلى⁽²⁶⁾ وتوج هذا الاجتماع بإرسال مذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية أكدوا فيها أن المجازر القائمة في الجزائر لم يعد يجدي معها القرارات والتأييد الأدبي⁽²⁷⁾ وناشدوا الجامعة لمساعدة أبناء الجزائر وقطع العلاقات الاقتصادية والثقافية مع فرنسا حتى تكف عن سياستها في الجزائر.

وفي المهرجان الشعبي الذي عقد عام 1957م في القاعة الكبرى في جامع بني أمية والذي دعى إليه العلماء ورجال الدين في سوريا وحضره رئيس مجلس الوزراء «صبري العسلي»، أكد العلماء ورجال الدين تضامنهم مع الثورة الجزائرية مؤكدين أن سوريا إذ تستجيب لنضال الجزائر فهي إنما تنسجم وطبيعة رسالتها التحررية وكفاحها من أجل وحدة العرب واستقلالهم⁽²⁸⁾ وتداول الكلمة في هذا المهرجان كل من «عبد الرؤوف أبو طوق» الذي ألقى كلمة دمشق، و «محمد الحامد» كلمة حماه و «وصفي مسدي» كلمة حمص و «صلاح الدين الأزهري» كلمة اللاذقية والشيخ «عز الدين الجنزوي» كلمة محافظة الجزيرة والشيخ «عز الدين» كلمة علماء حوران، و قد تركزت كل الكلمات على الإشادة بنضال الجزائر و جهادها الذي اعتبر من قبل الخطباء جهادا ضد الظلم و الطغيان، جهادا من أجل الحفاظ على المقومات العقائدية و اللغوية... جهادا من أجل الحفاظ على الشخصية الجزائرية و مقوماتها التي تعتبر امتدادا للشخصية العربية و الاسلامية.

و أوضح الخطباء حقيقة الصراع الدائر في الجزائر مبرزين على أنه ليس صراعا بين شعبين، إنما هو صراع ضد حضارتين مختلفتين، معتبرين جهاد الجزائر جهاد الأمة الاسلامية كلها. و طالب الخطباء من الشعب السوري و الشعوب العربية و الاسلامية أن تعي حقيقة هذا الجهاد و أن تبذل كل ما في وسعها لمد هذا الشعب بالمال حتى يتمكن من تحقيق الانتصار⁽²⁹⁾ وقد عقب هذا التجمع عدة مقررات تجلت فيما يلي:

- 1- استنكار حرب الإبادة التي تشنها فرنسا على الشعب الجزائري.
- 2- اعتبار جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب الجزائري.
- 3- دعوة الدول العربية والإسلامية إلى قطع صلاتها بفرنسا.
- 4- دعوة الحكومات العربية إلى تخصيص اعتمادات مالية لمساعدة الجزائر.
- 5- دعوة الشعوب العربية إلى جمع التبرعات لصالح الجزائريين.
- 6- دعوة الدول العربية والإسلامية إلى فتح باب التطوع لصالح الثورة الجزائرية.
- 7- منع الاستيراد من فرنسا والدول المساندة لها.⁽³⁰⁾

وكان من الطبيعي أن يؤدي تطور الثورة الجزائرية وما تحمله من مضامين روحية وقومية واجتماعية إلى زيادة اهتمام رجال الدين والعلماء هذه القضية ازديادا ملحوظا وتجلى ذلك في عدم الاكتفاء بالدعوة إلى مساندة الثورة على المستوى العربي والإسلامي، بل عملوا على تقديم المذكرات إلى الهيئات الدولية للفت انتباهها إلى ما يعانيه الشعب الجزائري من تقتيل وتعذيب على يد الفرنسيين، من ذلك المذكرة التي أرسلها «سعيد رمضان» الأمين العام للمؤتمر الإسلامي إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة والتي تعرض فيها إلى تاريخ الجزائر من مرحلة الاحتلال الفرنسي حتى عام 1957م وناشد من خلالها الأمين العام للأمم المتحدة باسم الإنسانية والحقوق والشعوب العربية والإسلامية إلى اتخاذ الخطوات التي يملها ميثاق الهيئة في حق تقرير المصير للشعب الجزائري.⁽³¹⁾

وركز علماء الدين والعلماء في كل المناسبات على طلب المساندة للثورة الجزائرية ولم يستثنوا من ذلك الزيارات التي كان يقوم بعض القادة أو الزعماء إلى سوريا لتوجيه لهم المذكرات الداعية إلى لفت انتباههم لمعاناة الشعب الجزائري في محنته، فبمناسبة زيارة رئيس الوزراء الهندي «نهرو» إلى سوريا عام 1957م بعث له رئيس رابطة العلماء السوريين مذكرة ذكره فيها بمواقفه تجاه القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ عام 1955م طالبا منه المزيد من الدعم لهذا الشعب الذي يتعرض إلى مجازر جماعية حتى ينال حريته واستقلاله وفق ميثاق الأمم المتحدة ولوائحها.⁽³²⁾

وتجلت هذه المواقف - للعلماء ورجال الدين في المؤتمرات الشعبية التي كانت تعقد بدمشق والمدن السورية والتي يحضرها بعض الوزراء وممثلي الهيئات الاجتماعية والأحزاب وممثلي الثورة الجزائرية بدمشق فقد كانت هذه الاجتماعات بمثابة المنبر الحقيقي الذي تعبر من خلاله هذه الفعاليات وبوضوح عن مساندتها وتآزرها تجاه الشعب الجزائري وثورته ففي مؤتمر علماء سوريا عام 1957م بالجامع الأموي والذي حضره رئيس الوزراء السوري «صبري العسلي» وممثلين عن الثورة الجزائرية منهم الشيخ «البشير الإبراهيمي» وممثلي عن كل المحافظات السورية ألقى الشيخ أبو الخير الميداني رئيس رابطة علماء سوريا كلمة ذكر فيها بثورة الجزائر وجهاد الشعب الجزائري

ضد الاستعمار الفرنسي معتبرا أن هذه القضية ليست قضية أبناء الجزائر وحدهم بل هي قضية كل شعب مناضل في هذا العالم ضد الاضطهاد والاستعباد⁽³³⁾ وأنتقد السلام المزعوم الذي تدعيه فرنسا في الجزائر بقوله «أي سلام تزعمه فرنسا في الجزائر وهي تنكل بأبنائها، أي سلام ونحن نسمع أن جبال الجزائر على طولها تتصاعد فيها النيران... فسلام فرنسا أن يكون لها على الأقل الاعتراف بهذه الأعمال الإجرامية.»⁽³⁴⁾

و أمام تزايد العدوان على الجزائر التي يعتبرها العلماء و رجال الدين في سوريا من أعز الأقطار عليهم عقد العلماء مؤتمرا عاما أصدروا فيه جملة من المقررات تمثلت في :

1. فتح باب التطوع إلى جانب المجاهدين الجزائريين.
2. استنكار حرب الإبادة التي تشنها الحكومة الفرنسية على الشعب العربي المسلم في الجزائر.
3. استنكار موقف الدول التي تساعد فرنسا على مواصلة هذه الحرب الاستعمارية. في الجزائر و يعتبرونها شركة في الجرائم الانسانية التي ترتكبها الجيوش الفرنسية يوميا في الجزائر.
4. دعوة الحكومات العربية و الاسلامية إلى قطع علاقاتها مع فرنسا.
5. دعوة الحكومات العربية و الاسلامية إلى المبادرة بتخصيص كميات كافية من ميزانيتها السنوية لتمويل الجهاد الجزائري، و إمداد المجاهدين بالأسلحة التي تمكنهم من الوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي.
6. دعوة الهيئات الشعبية للعالم العربي و الاسلامي إلى تنظيم حملة احتجاج ضد حرب الإبادة في الجزائر.⁽³⁵⁾

كما ساهمت الجمعيات العلمية والدينية بنشاطات مختلفة كإلقاء المحاضرات والندوات وإقامة المعارض المختلفة وذلك بغية كسب التأييد المعنوي للتعريف بهذه الثورة ونضال الشعب الجزائري والذي مثل في نظر الكثير بأنه نضال دافعه الاستقلال وبعده الدفاع عن الأمة العربية والإسلامية.

فكانت المشاعر الدينية والعواطف العربية والإسلامية من أقوى العوامل الداعية إلى التضحية ومساندة الشعب الجزائري.

4- مساهمة المرأة السورية في الثورة الجزائرية:

إذا كانت المرأة الجزائرية قد أعلنت مساندتها الإيجابية ورفعت السلاح إلى جانب الرجل معبرة عن إيمانها وصدقها تجاه هذه الثورة، فإن المرأة العربية بصورة عامة والسورية بصورة خاصة لم تكن بعيدة عن نضال أختها الجزائرية وعبرت بصدق بأن الثورة الجزائرية هي ثورتها وأن واجبها العربي والإسلامي يفرض عليها النضال مع الشعب الجزائري في كفاحه حتى ينال حريته واستقلاله. وقد عبرت عن ذلك بوسائل وألوان مختلفة مكنتها من تبوأ موقع حقيقي تجاه هذه الثورة وتجلى ذلك في المذكرات والعرائض التي كانت ترسلها إلى كافة الهيئات الرسمية والمنظمات العربية والدولية تؤيد فيها نضال الشعب الجزائري وتطالب بمنحه حريته واستقلاله.

فبمناسبة انعقاد المؤتمر الرابع للاتحاد النسائي العربي بدمشق عام 1956م تناولت ممثلة الاتحاد العربي السوري القضية الجزائرية بكل أبعادها مذكرة أن معاناة الشعب الجزائري تعتبر معاناة عربية أصابت كل شعوب العالم العربي داعية إلى التجنيد وبذل المزيد من العطاء لهذه الثورة⁽³⁶⁾ مؤكدة أن النضال الحقيقي يفرض علينا التعاون جميعاً فلا فرق بين المرأة والرجل في نضال يهدف إلى تحرير كل الشعوب العربية⁽³⁷⁾ واستدلت في ذلك عن دور المرأة الجزائرية في شجاعتها ونضالها معتبرة إياها أنها أعطت المثال الحقيقي في النصيحة والجهاد وأصدر المؤتمر جملة من القرارات تمثلت في:

1- الدعوة إلى عقد مؤتمرات آسيوية وإفريقية من أجل الجزائر.

2- مضاعفة الجهود لاسترداد المرأة الجزائرية حريتها.

3- القيام بعمل دبلوماسي والاتصال بالاتحادات النسائية العربية والدولية للقيام بعمل موحد تجاه السياسة الفرنسية في الجزائر.⁽³⁸⁾

ولم تتخلف المرأة السورية عن المشاركة في المهرجانات الشعبية العامة التي كانت تقام لمناصرة الثورة الجزائرية فبمناسبة العام الثاني للثورة الجزائرية عقد مهرجان شعبي إحياء لذكرى 8 ماي 1945م بمدرج الجامعة السورية، حضرته قيادات تنظيمية وفعاليات حزبية وممثل الثورة الجزائرية بدمشق الأستاذ «عبد الحميد مهري» ألفت

السيدة «نعمة البكري» ممثلة الاتحاد النسائي العربي السوري كلمة، أكدت فيها دور مشاركة المرأة العربية في النضال العربي وأهمية ذلك في دعم التحرر والوحدة⁽³⁹⁾ ثم أوضحت أن عرب الجزائر ليسو في حاجة إلى من يدعوهم إلى النضال لأنهم ضربوا أروع الأمثلة في النضال والاستشهاد ولكنهم في حاجة إلى المال والسلاح، في حاجة إلى مساعدة صريحة وصادقة تعكس حقيقة المواقف العربية تجاه هذا الشعب المكافح.⁽⁴⁰⁾ وأهابت في ذلك بالمرأة العربية داعية إياها إلى بذل المزيد من العطاء لهذه الثورة ولهذا الشعب.⁽⁴¹⁾

ولما أقدمت السلطات الاستعمارية على محاكمة المجاهدة «جميلة بوخيرد» وأصدرت حكمها بالإعدام، احتج الاتحاد النسائي العربي السوري ضمن موجة احتجاج شعبي عام على هذه الوحشية التي تقوم بها فرنسا، وطالبن بتوقيف حكم الإعدام على «جميلة بوخيرد» وأرسلن عدة برقيات احتجاج إلى الرئيس الفرنسي وهيئة الأمم المتحدة والاتحادات النسائية وأكدن أن هذا الحكم قد هز الضمائر النسوية لأنه ضد امرأة بريئة لا ذنب لها إلى الدفاع عن وطنها في وجه الاستعمار وأكدن أن حكم الإعدام هذا سيزيد الثورة الجزائرية نجاحا واستمرارية.⁽⁴²⁾

ولم تترك المرأة السورية مناسبة تمر دون التعبير عن تأييدها ومساندتها للثورة الجزائرية حيث كانت تشترك في المظاهرات والإضرابات التي كان يقوم بها الشعب السوري استنكارا لأعمال الاستعمار الفرنسي في الجزائر، كما ساهمت مساهمة فعليه في جمع التبرعات للثورة الجزائرية ولنا أن نورد نموذجا من نضال المرأة السورية تجاه الثورة الجزائرية في الرسالة التي أرسلتها السيدة «ماجدة النصار» إلى رئيس لجنة أسبوع الجزائر عام 1956م ومما جاء فيها أنني قررت أنا وزوجي عبد الحليم الرباط أن نتبرع كل منا براتب شهري كامل للجزائر العربية بلدنا الثاني فنحن لم نتمكن من التبرع للجيش السوري في حروبه ضد الاستعمار لذلك نحن نتضامن مع الشعب الجزائري الذي يدافع عن حريته والتي هي حريتنا⁽⁴³⁾ وقد تجسدت مساهمة المرأة السورية في نضالها تجاه الثورة الجزائرية في العديد من المواقف التي كانت تعكس مدى إيمانها بذلك وأعتبرت كفاحها جزء من نضالها من أجل حرية واستقرار الشعوب العربية.

5- موقف الطلبة السوريين تجاه الثورة الجزائرية:

لم يتخلف الطلبة السوريون عن مساندتهم للثورة الجزائرية فقد عبروا بشتى الوسائل والطرق كإرسال برقيات التأييد والاحتجاج والخروج في مظاهرات عارمة عبر شوارع دمشق والأقاليم السورية، فبمناسبة إعلان الثورة عام 1954 شكل طلاب الجامعات السورية عدة وفود لمقابلة القادة والمفوضيات العربية في دمشق حملوا إليها جملة من المطالب تمثلت في :

1. دعم نضال الجزائر بالمال والسلاح و جعل هذا الدعم من الوسائل التي جاءت في مقررات الجامعة العربية.

2. المباشرة بمقاطعة فرنسا سياسيا و ثقافيا و اقتصاديا.

3. رفع قضية الجزائر إلى صعيد دولي بدعوة مؤتمر باندونغ للإجتماع من أجلها.

4. رفع قضية الجزائر إلى هيئة الأمم المتحدة للنظر فيها و مناقشتها.⁽⁴⁴⁾

ثم قام طلاب المدارس الثانوية بمظاهرات انتصارا للجزائر في جهادها وثورتها طلبا للحرية و قدموا مذكرة إلى رئيس مجلس النواب السوري طالبوه فيها :

1. إنذار فرنسا بقطع العلاقة الدبلوماسية إذ لم يعط للجزائريين حقهم.

2. منع استيراد البضائع الفرنسية.

3. مساعدة الثوار الجزائريون ماديا ومعنويا.

4. الاحتجاج بشدة على أعمال القوى الاستعمارية التعسفية في الجزائر.

5. السعي لدى الدول العربية للعمل على مقاطعة فرنسا اقتصاديا وثقافيا.⁽⁴⁵⁾

وقد سار الطلاب في مظاهرة كبرى حملوا فيها لافتات كبرى كتب عليها «عاش

نضال المغرب العربي»، «الطلاب الثانويون يؤيدون نضال إخوانهم في المغرب.»⁽⁴⁶⁾

وقد سارت المظاهرات إلى شارع «الحجاز» ثم شارع «جمال باشا» والمرجة ثم إلى

دار الحكومة ثم سار موكب آخر في اتجاه البرلمان، حيث ألقى مجموعة من الخطب

النضالية التي تدعوا إلى مساعدة الجزائر ومقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

وتابع المتظاهرون طريقهم في اتجاه السفارة الفرنسية ولكن القوات السورية طوقت المظاهرة عند جسر الرئيس ومنعتهم من السير في اتجاه السفارة الفرنسية⁽⁴⁷⁾ وقد خاطب الطلاب المتظاهرون السيد فارس الخوري رئيس مجلس الوزراء مؤيد مسعاهم بقوله «ثقوا أيها الأبناء أن أحرار الجزائر وتونس والمغرب لم يصبروا على الاستعمار وهم ثائرون باستمرار ومن ورائهم العالمان الإسلامي والعربي ولا شك أن الاستعمار سيلفظ أنفاسه الأخيرة في القريب العاجل.»⁽⁴⁸⁾

وأمام الأعمال الإجرامية والأحداث التي عرفت الجزائر خلال شهر نوفمبر 1954م قام طلاب المدارس السورية بالتظاهر والإضراب على الأعمال البربرية الفرنسية تجاه الشعب الجزائري حيث رفعوا اللافتات كتب عليها «عاش نضال الشعب العربي» لتسقط فرنسا الاستعمارية، الله أكبر والعزه للعرب الموت لأبناء الاستعمار وتوجهت جموع الطلبة إلى مقر المجلس النيابي حيث أقيمت كلمات حماسية من قبل طالب ذكر فيها كيف ترضون على تلك الجرائم في أرض من أراضيكم... بلاد العرب للعرب. إلى الأمام أيها الجزائريون⁽⁴⁹⁾ وتابع المتظاهرون طريقهم إلى السفارة الفرنسية حيث احتجوا على أعمال القوات الفرنسية وموقف حكومة «منديس فرانس» من أمانى ومطالب الشعب الجزائري.⁽⁵⁰⁾

وعلى اثر توسيع العمليات العسكرية والمضاعفة في إرسال الحشود العسكرية الفرنسية عام 1956م، شجب «الاتحاد الطلابي السوري» هذه العمليات وقاموا بعدة مظاهرات مطالبين من الحكومة مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا مطالبين الدول العربية بتقديم شكوى الى مجلس الأمن ضد فرنسا لاستعمالها قوات حلف الأطلسي وأسلحته في قتل الجزائريين⁽⁵¹⁾ وبمناسبة أسبوع الجزائر لعام 1956م، تلبيته للنداء الذي وجهته لجنة تحرير المغرب العربي بدمشق، والذي دعت فيه للإضراب ومطالبة رئيس الجمهورية والمجلس النيابي والحكومة السورية، نظم طلاب الإخوان المسلمين تظاهرة في الجامعة السورية اشترك فيها عدد كبير من طلاب الجامعة السورية وقد سيطرت عليها الصبغة الإسلامية تجلت في هتافات المتظاهرين الذين ساروا على طول الشوارع الرئيسية واتجهوا نحو الجامع الأموي حيث حمل المتظاهرون مكبرات الصوت ولافتات كبيرة كتبت عليها عبارات تندد بالاستعمار الفرنسي.⁽⁵²⁾

ولم يتوقف الدعم الطلابي السوري للثورة الجزائرية عند هذا الحد، بل تجاوزه الى المؤتمرات الإقليمية و العالمية وذلك لكسب المزيد من الانتصارات للثورة الجزائرية، ففي مؤتمر الطلاب المسلمين الذي انعقد في لندن عام 1956م، طالب ممثل الاتحاد الطلابي السوري بإيقاف المجازر في الجزائر مؤكدا أن فرنسا هي احدى دول الأمم المتحدة التي صادقت على ميثاق حقوق الانسان، وهي أول دولة تخالف بنود ذلك الميثاق، بالجرائم التي تقترفها ضد الشعب الأعزل،⁽⁵³⁾ مضيفا : إذا كانت فرنسا قد إحتجت على الاحتلال الألماني لها وأعتبرته خرقا لحريتها وسيادتها، فما الفرق بين الاحتلال الألماني لها وبين احتلالها للجزائر.⁽⁵⁴⁾

وقد وقفت الاتحادات الطلابية السورية مواقف معادية لسياسة الحكومة السورية ذاتها منددين بقراراتها التي لا تتماشى مع الدعم الحقيقي للثورة الجزائرية، فعندما قررت وزارة الاقتصاد السوري إعادة تصدير القمح الى فرنسا والجزائر عام 1956م، اعتصم طلاب الجامعات السورية وقاموا بمظاهرات عامة احتجاجا على هذا القرار مما دفع بمجلس الوزراء بعقد جلسة طارئة لبحث الموضوع⁽⁵⁵⁾ وأصدرت فرائض على منع تصدير الحبوب ومشتقاتها الى الجزائر، وعلى أثر هذا الوضع وقع ارتباك في الوزارة مما دفعها الى تقديم الاستقالة.⁽⁵⁶⁾

وفي غمرة الأحداث التي كان يمر بها الشعب الجزائري، قرر اتحاد الطلبة بجامعة دمشق عقد اجتماع طلابي واستدع الاتحادات الطلابية في الأقاليم السورية وفي الأردن ولبنان والطلبة العرب الذين يدرسون في سوريا، واتخذ جملة من التوصيات بشأن الكفاح الجزائري تمثلت في ما يلي :

1. مقاطعة فرنسا سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا و المساهمة في نضال المغرب العربي بالمال و السلاح.
2. دعوة الكتلة الإفريقية الآسيوية حالا لتبحث القضية الجزائرية.
3. تعاون على إيقاف فرنسا عند حدها.
4. الحيلولة دون مشاركة قوات حلف الأطلسي في حرب الجزائر.⁽⁵⁷⁾

5. فرض تكاليف على الدول التي تملك إمكانيات المساعدة للثورة الجزائرية.
6. مطالبة الدول العربية المتحررة بدعم جيش التحرير في الجزائر، وذلك بتقديم المال والسلاح وكل ضرورات الثورة.⁽⁵⁸⁾

ولم يقتصر الدعم الطلابي على طلاب جامعة دمشق بل شمل كل المحافظات السورية، فعلى اثر اعمال الإبادة الجماعية التي اتبعتها فرنسا ضد الشعب الجزائري طوال السنوات الأولى للثورة الجزائرية، بعث طلاب «دير الزور» برقيات احتجاج الى الأمم المتحدة والهيئات الدولية يطالبون فيها بالبحث عن ايجاد حل يتماشى وحق تقرير المصير للشعب الجزائري⁽⁵⁹⁾ وطالب طلاب ثانوية «حماه» من الحكومة السورية اعتبار القضية الجزائرية قضيتها معلنين استعداداتهم لكل تضحية ومستعدين للجهاد إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار.⁽⁶⁰⁾

ويمكن القول أن الدعم الطلابي السوري للثورة الجزائرية نابعا من قناعات وأفكار عربية وإسلامية، وهي حاصل للتأثير الأحزاب السياسية التي وجدت في الجامعات والثانويات مجالا واسعا للتأثير والتوجيه وحشد العديد من القوى لمساندة الثورة الجزائرية ولذلك كان لهذه الاتحادات في الكثير من الأحيان تأثيرها الواضح على الحكومة للتراجع عن بعض القرارات التي لا تعكس التوجه العام الذي كان سائدا آنذاك، والمتمثل في الدعوة الى الوحدة العربية ومهاجمة الاستعمار بكل أشكاله المختلفة وقد عكست هذه المواقف الطلابية إحساس حقيقي وشعور صادق يعبر عن الانتماء العربي والإسلامي.

6 الاجتماعات والمظاهرات والتبرعات الشعبية:

لقد مارس الشعب السوري أسلوبا آخر للتعبير عن تضامنه مع الثورة الجزائرية، وهو قيامه بعقد الاجتماعات الجماهيرية الكبرى في الساحات والنوادي والقاعات والبيادين العامة بدمشق ومعظم المدن السورية، وكانت تلقى في هذه الاجتماعات الخطب والقصائد الشعرية التي اتصفت بطابع الحماسة واللهجة العنيفة الموجهة ضد الاستعمار الفرنسي وكان يعقب هذه الاجتماعات مظاهرات شعبية صاخبة تصحبها شعارات تطالب بسقوط الاستعمار الفرنسي واستقلال الجزائر.

وقد بدأ هذا اللون من الاهتمام الشعبي في سوريا يظهر منذ العام الأول لاندلاع الثورة الجزائرية واستمر حتى الاستقلال عام 1962م ولقد استنكر الشعب السوري دائما المجازر البشرية التي كان يقوم بها الاستعمار الفرنسي ضد الجزائريين وتابع تطورات الثورة منذ أيامها الأولى، فبمناسبة اندلاع الثورة عام 1954م وعلى إثر الأنباء التي تناقلها الإذاعات ووكالات الأنباء عن الحالة في الجزائر وما تقوم به فرنسا الاستعمارية من اضطهاد الشعب الجزائري لمجرد مطالبته بحريته نادى العديد من المواطنين السوريون إلى ضرورة الدعوة لمقاطعة فرنسا اقتصاديا وثقافيا وتقديم المساعدات لأبناء الجزائر ومطالبة الحكومة السورية والحكومات العربية باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ أمر المقاطعة والتدخل بصورة فعلية مع الحكومة الفرنسية بواسطة سفرائها ووزرائها للضغط عليها لرفع الظلم عن أبناء الجزائر ومنح شعبها الاستقلال والحرية.⁽⁶¹⁾

وقد وزعت عدة نشرات في مدينة دمشق تدعوا الشعب السوري والشعوب العربية إلى الضغط على حكامها لمقاطعة فرنسا سياسيا وثقافيا واقتصاديا.⁽⁶²⁾

وأمام تزايد العنف في الجزائر قدمت الجمعية العربية للدعاية في دمشق عريضة إلى رئيس مجلس النواب السوري طالبت فيها بالاحتجاج بشدة على أعمال القوى الاستعمارية التعسفية في الجزائر والسعي لدى الدول العربية للعمل على مقاطعة فرنسا اقتصاديا وثقافيا وتخصيص يوم للمغرب العربي تجمع فيه التبرعات لمساعدة ضحايا الاستعمار في المغرب العربي.⁽⁶³⁾

وسعت كل الهيئات والتنظيمات إلى عقد مهرجانات شعبية للتحسيس بالوضع في دول المغرب العربي بهدف شحذ دعم معنوي لنضال شعوب هذه المنطقة والسعي لكسب التأييد والمساندة لها، ففي المؤتمر العام الذي عقدته جماعة الإخوان المسلمون بسوريا عام 1955م أعلنت هذه الجماعة مناصرة شعوب المغرب العربي في نضالها واعتبرت ذلك واجباً على الشعوب العربية والإسلامية وطالبت من الحكومات اتخاذ مواقف ايجابية تجاه هذه الشعوب التي تكافح من أجل حق مشروع وأعلنت الجماعة أن حرية أي قطر عربي وإسلامي هي حرية لكل عربي ومسلم.⁽⁶⁴⁾

وبمناسبة حلول العام الثاني للثورة الجزائرية ولمساندة الشعب الجزائري في كفاحه، نظمت في معظم الدول العربية مظاهرات عارمة تعبيرا عن المساندة الشعبية العربية للثورة الجزائرية وقد تخلل هذه المظاهرات مهرجانات ومسيرات شعبية عبر شوارع وأقاليم الوطن العربي، وقد شارك الشعب السوري في هذه المظاهرات التي شملت معظم الأقاليم السورية حيث أشرف الكشافون على تنظيم سير الإضراب في أرجاء دمشق وطاف المذيع بشوارعها مذكرا بضرورة التوقف عن الأعمال وما إن حانت الساعة العاشرة حتى توقفت السيارات والحافلات عن السير والمشاة كافة، أما النشاط فقد توقف في جميع أنحاء المدينة لمدة خمس دقائق كما توقفت المتاجر عن البيع والشراء وخرج الباعة أمام محلاتهم وكلهم ثورة على الظلم والطغيان⁽⁶⁵⁾ وقد عكس هذا الإضراب إعلان سوريا تضامنها التام وتأييدها المطلق للمجاهدين في شمال إفريقيا.

وبمناسبة يوم الجزائر لعام 1955م واستجابة للدعوة التي وجهتها لجنة الدفاع عن الجزائر أقيم مهرجان شعبي حضره ممثلون عن الأحزاب السياسية والنواب والجمعيات الثقافية والتربوية والنسائية والطلاب والعمال والتجار والموظفين تحدثت فيه مجموعة من الشخصيات مبرزة جهاد الشعب الجزائري وخصائصه حيث ذكر نقيب المحامين «ظافر القاسمي» أن الشعوب العربية على تفاوت أوضاعها السياسية ترنوا إلى المستقبل بأمل باسم وأن المغرب العربي الذي يقاوم الاستعمار لم يدخر وسيلة من الوسائل إلا وأستعملها للخلاص منه⁽⁶⁶⁾ مؤكدا أن فرنسا قد فشلت فشلا ذريعا في حربها في الجزائر معلنا أن الشعوب العربية والحكومات مدعوة لمؤازرة الجزائر في نضالها أما الأستاذ «ميشيل عفلق» فقد أكد أنه بعد نكبة فلسطين تأتي نكبة المغرب العربي الذي حارب الاستعمار الفرنسي الذي يريد إلحاق هذه الرفعنة الغالبة بفرنسا ودعى الشعوب والحكومات إلى مد يد العون لهذه الشعوب التي تكافح من أجل قوميتها وحريتها.⁽⁶⁷⁾ أما الدكتور «معروف الدواليبي» فقد تحدث عن ثورة الباستيل وكيف أن فرنسا ناقضت مبادئ هذه الثورة في الجزائر مبرزا أن احتفال الفرنسيين بثورة الباستيل لا يكون صحيحا ما دامت فرنسا تحتل الجزائر.⁽⁶⁸⁾

وبمناسبة العام الثاني للثورة وتلبية لنداء لجنة تحرير المغرب العربي احتجاجا على السياسة الجائرة التي تتبعها فرنسا ضد الشعب الجزائري تظاهر أكثر من ربع مليون سوري مطالبين بمقاطعة فرنسا والالتفات لما تقوم به في الجزائر من مجازر يومية وقد عبر السوريون في هذا اليوم عن تضامنهم بغلق المدارس والمتاجر وأوقفت الأعمال في المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية ودام الإضراب لمدة ثلاث ساعات كاملة شارك فيه المواطنون في دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والمحامون ورابطة العلماء ومكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي وجمعية الأنصار حيث سار المتظاهرون وراء علم جيش التحرير الوطني وحمل المتظاهرون أكثر من 40 لافتة تطالب جميعها بمقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا والمطالبة بمنع تدريس اللغة الفرنسية في جميع المدارس السورية⁽⁶⁹⁾ وقدّم المتظاهرون بيان للحكومة طالبو فيه:

1- تقديم المساعدة للثورة الجزائرية.

2- مقاطعة فرنسا سياسيا وثقافيا واقتصاديا.

3- إرسال العديد من البرقيات إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة.⁽⁷⁰⁾

و بمناسبة العام الثالث للثورة، تظاهر طلاب الجامعات السورية في كل من دمشق وحلب و بقية المدن السورية تأييدا لنضال الجزائر، و قد طالب المتظاهرون بمقاطعة فرنسا اقتصاديا و سياسيا و ثقافيا، كما طالبوا بإمداد جيش التحرير بالسلاح و المال، كما أحرق المتظاهرون في حلب مدرسة اللابيك الفرنسية، احتجاجا على أعمال العنف الوحشية التي تقوم بها القوات الفرنسية في الجزائر.

ولم يقتصر الدعم الشعبي السوري على تنظيم المظاهرات والمسيرات والاستنكار الشديد لما كانت تمارسه فرنسا من وحشية وإبادة تجاه الشعب الجزائري، بل تجاوز ذلك إلى الدعم المادي من أجل مساعدة الثوار الجزائريين وتدعيمهم وهذا ما نلمسه من خلال التبرعات المالية التي شملت جميع الفئات والهيئات والمنظمات، فبمناسبة أسبوع الجزائر لعام 1956م قامت لجنة أسبوع الجزائر بسوريا بتنظيم حملة لجمع التبرعات اشترك فيها الطلبة والعمال والكشافة وعمال التربية وقد قدم السيد «على

صالح جمعة» شيكا بمبلغ 145 دولار تبرعا للجزائر وسمو «أمير قطر» 25 ألف ليرة سورية والأستاذ الجامعي الدكتور «صالح الحكيم» ألف ليرة سورية وقد بلغت حصيلة ما جمعه مركز اللجنة خلال ساعتين 6.500 ليرة سورية وأعلن المكتب انه وضع بالمزاد مسدس الأمير عبد القادر الجزائري الذي تبرع به حفيده الأمير سعيد الجزائري.⁽⁷¹⁾

وقد استمرت لجنة أسبوع الجزائر في نشاطها من أجل التعبئة وجمع التبرعات للثورة الجزائرية وقد كان يشرف على هذه الاجتماعات العديد من الشخصيات التي كانت تؤمن بنضال الشعب الجزائري وتؤازره في كفاحه مثل الأستاذ «محمد المبارك»⁽⁷²⁾، و «رياض العابد» والدكتور «عصام عطار» و «الدكتور سعيد العربي» و «علي زين العابدين» وغيرهم وقد سعت هذه اللجنة إلى تكوين لجان فرعية لها في كافة المحافظات السورية.

وبمناسبة انعقاد أسبوع الجزائر تم تنظيم تجمع شعبي بجامعة القاهرة ألقى فيه الرئيس «شكري القوتلي» كلمة أوضح دلالة هذه الأسابيع التي من خلالها يتم إبراز نضال الشعب الجزائري والدعوة إلى مساندة مساندة فعلية لأنه يدافع عن قضية عادية تتمثل في حريته واستقلاله وخاطب الشعب السوري مطالبا إياه بأن يبرهن مرة أخرى عن تضحيته ونضاله تجاه الشعب الجزائري⁽⁷³⁾ أما «صبري العسلي» رئيس الحكومة السورية فقد أكد في كلمة أن حكومة سوريا تقدم كل تأييدها المادي والمعنوي للثورة الجزائرية.⁽⁷⁴⁾

وقد عرف هذا الأسبوع إقبالا واضحا على تقديم التبرعات التي عكست صورة نظامية حقيقية عبرت بوضوح عما يكنه الشعب السوري من عطف وتأييد لحركة النضال الجزائرية فقد تقدمت امرأة مسنة من المركز الدائم لأسبوع الجزائر وقدمت إليه خاتمها الذهبي الذي لا تملك سواه، كما أن مساح أحذية قدم حصيلة عمل يومه وتقدم سائق أجرة بتقديم ما كسبه من عمله، وطلب مدرس ثانوي تبني طفلين من أيتام المناضلين الجزائريين وتقدم مجموعة من الشباب مطالبين بفتح باب التطوع للمشاركة في الكفاح الجزائري.⁽⁷⁵⁾

وتبرع عسكريو الجيش السوري بمبلغ 19.413.831 ليرة سورية⁽⁷⁶⁾ وبمناسبة يوم الجزائر لعام 1958م احتفلت الجمهورية العربية المتحدة بهذا اليوم تأييدا ومساندة للثورة الجزائرية وبالإقليم السوري عقدت المؤتمرات الوطنية والاجتماعات الشعبية في أنحاء الإقليم وعزفت الألحان الموسيقية وأقام المكتب التنفيذي لأسبوع الجزائر حفلا كبيرا في جامعة دمشق شهده الآلاف من المواطنين أشرف عليه الرئيس «شكري القوتلي» الذي ألقى كلمة قال فيها: - إن العدو الذي واجهتموه إن لم يرحل عن جميع الأطراف العربية فهو لا يزال في أرضكم... إن قضية الجزائر قضيتنا وحدودها حدودنا ونضالها نضالنا ومصيرها مصيرنا وأهاب بالشعب السوري مطالبا إياه بتقديم ما يمكن تقديمه للثورة الجزائرية.

ومما تقدم يظهر أن الشعب السوري بكل تنظيماته وهيئاته عبر عن موقفه من الثورة الجزائرية وكان تأييده لهذه الثورة منبثقا عن عاطفة صادقة وشعور قومي واضح لأن الضغط الاستعماري في المشرق والمغرب العربي جعل الشعوب المستعمرة والمتحررة حديثا تلتحم وتوحد صفوفها لذلك إتسم الاهتمام الشعبي السوري بالتفاعل الجاد مع الثورة الجزائرية وتأزر معها لا بصفة عاطفية فقط وإنما عاشها باقتناع عميق بأن الثورة الجزائرية ما هي إلا بداية للثورة العربية التي ستعيد للدول العربية أمجادها وعزتها.

7- موقف الأطباء السوريين تجاه الثورة الجزائرية:

إذا كانت الفئات والهيئات السورية قد عبرت عن مساندتها للثورة الجزائرية عن طريق الاحتجاجات وإرسال البرقيات والتبرعات، فإن موقف بعض الأطباء قد جسد بصورة فعلية وواقعية وتجلت ذلك في تطوع مجموعة من الأطباء⁽⁷⁷⁾ في الكفاح وقدموا الكثير من الخدمات للجيش الجزائري تعبيرا منهم على تضامنهم الكلي مع الثورة الجزائرية وإلى جانب هذا فقد نشط الاتحاد الطبي السوري إلى جانب الاتحادات العربية الأخرى في الدفاع عن القضية الجزائرية ومؤازرتها ففي الدورة السابعة والعشرون للمؤتمر الطبي للأطباء العرب الذي انعقد بدمشق عام 1959م طالب ممثل الاتحاد الطبي السوري من الرأي العام العالمي بوضع حد للتدابير الانحطاطية المستعملة من قبل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وأن يجعل من الحياة الانسانية في الجزائر أتعس حياة في تاريخ

الإنسانية وطالب من منظمة الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر في العالم أجمع أن يقوموا بمساعي لوضع حد لمعسكرات التجمع والاحتشاد التي تتنافى مع القانون.

وطالب من هذه المنظمات أن تعمل على احترام ميثاق جنيف لإطلاق صراح الأطباء والصيدلة الجزائريين الموقوفين عند السلطات الفرنسية.⁽⁷⁸⁾

وإلى جانب الاتحاد الطبي السوري فقد عملت جمعية الهلال الأحمر السوري على إيفاد بعثات عنه إلى الجزائر لتقديم الخدمات الإنسانية والصحية إلى الشعب الجزائري غير أن السلطات الفرنسية كانت تمنع ذلك مما دفع بجمعية الهلال الأحمر السوري إلى رفع العديد من الاحتجاجات إلى الصليب الأحمر والهلال الدولي تحتج فيه عن سوء تصرف فرنسا تجاه الجزائريين، فبمناسبة العام الثالث للثورة الجزائرية وعلى إثر مجازر فرنسا في الجزائر أرسلت جمعية الهلال الأحمر السوري بعريضة احتجاجات إلى الهيئات الدولية أكدت فيها :

1- أن الصليب الأحمر الفرنسي لا يساعد حرجي المجاهدين والمنكوبين في الجزائر وذلك مخالف للقواعد الإنسانية.

2- أن السلطات الفرنسية تمنع الأطباء من إسعاف جرحي المجاهدين الثوار. و على إثر اشتداد الكفاح بين الجزائريين و الفرنسيين عقدت جمعية الهلال الأحمر السوري جمعية عامة برئاسة رئيسها «جميل بك مردم» و اتخذت جملة من القرارات تمثلت في ما يلي :

1. تقديم كتاب إلى رابطات و جمعيات الصليب و الهلال الدولية تبين فيه ما ترتكبه الجيوش الفرنسية من أعمال وحشية و تجاوزات رهيبة تهدف في الحقيقة و الواقع إلى محو الجزائريين و ترحيلهم من وطنهم بقوة.

2. مطالبة رابطة و جمعيات الصليب و الهلال الأحمر بالتدخل لإرسال بعثة طبية محايدة إذ أنه من الثابت و المؤكد أن الصليب الأحمر الفرنسي يهمل الواجبات المترتبة عليه نحو الجزائريين و ضحاياهم اهمالا تاما.

3. الاحتجاج على أعمال السلطات الفرنسية التي ما لبثت تلاحق الأطباء الذين يهتمون بجرحى الجزائريين.

4. مطالبة جمعيات الهلال الأحمر في البلاد العربية على الحذو حذو جمعية الهلال السوري التي تقدم المؤازرة و الأدوية.⁽⁷⁹⁾

لذلك اعتبر الهلال الأحمر السوري أن هذا السلوك يجسد التمييز العنصري ويحتج عليه احتجاجا شديدا ويطالب مسؤولي الصليب والهلال الأحمر اتخاذ الإجراءات وتنبه السلطات الفرنسية إلى الواجبات الإنسانية وطرح ذلك في المؤتمرات العالمية.⁽⁸⁰⁾ ولقد أرسلت جمعية الهلال الأحمر كميات من الأدوية لإسعاف الجرحى وتقديم المساعدة للجيش الجزائري.

وقد عكست هذا الدعم السوري للثورة الجزائرية حقيقة التأزر والتعاون الذي يعكس الشعور بالعروبة والإسلام والواقع أن كل الهيئات والمنظمات والاتحاديات كانت لها مساهمات متفاوتة في دعم النضال الجزائري فنقابة محامو دمشق لم تتخلف عن مساندة الثورة ونشطت في مجال العمل على مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا فبمناسبة العام الثاني للثورة، وبمناسبة يوم الجزائر ألقى نقيب المحامين الأستاذ «ظافر القاسمي» كلمة جاء فيها (إن الشعوب العربية على تفاوت أوضاعها السياسية تنزو إلى المستقبل بأمل باسم، و أن الجزائر التي تقاوم الاستعمار و لم تدخر أي وسيلة من الوسائل إلا واستعملتها للخلاص منه)، ثم أضاف : (لقد فشلت فرنسا فشلا ذريعا في الجزائر مؤكدا انتهاء عهد الاستعمار و على الشعوب العربية والحكومات العربية مؤازرة الجزائر في نضالها).

و بنفس المناسبة، أبرق «116» محاميا سوريا إلى رئاسة الجمهورية السورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس النيابي يطالبون منهم تبني القضية الجزائرية كقضية قومية والدفاع عنها بكل الوسائل المادية والمعنوية مطالبين بقطع العلاقات مع فرنسا احتجاجا عما تمارسه في الجزائر⁽⁸¹⁾ وشاركت نقابة المحامين في المظاهرات والاحتجاجات والاضرابات احتجاجا على سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وقد كان لاتحاد المحامين السوريين نشاطا مميزا في المؤتمرات العربية والأفريقية والآسيوية تجاه القضية الجزائرية وقضايا الأمة العربية فبمناسبة انعقاد مؤتمر اتحاد

المحاميين العرب بدمشق 1957م لعب الاتحاد السوري دورا بارزا للحصول على دعم معنوي للثورة الجزائرية والعمل على كسب التأييد والمساندة لها حيث حثت قرارات المؤتمر على العمل على مساعدة الثورة الجزائرية بكل الإمكانيات المادية والأدبية حتى يعترف للجزائريين بحق تقرير المصير.⁽⁸²⁾

وبمناسبة انعقاد مؤتمر الحقوقيين الآسيويين والأفارقة بدمشق عام 1957م قام الاتحاد السوري يعرض شريط سينمائي عن نشاط الثوار في الجزائر حيث كان لهذا الشريط أثره في نفوس المشاركين الذي اطلعوا بشكل جيد على معاناة الجزائريين وفي ختام المؤتمر قدم المشاركون في هذا المؤتمر لائحة من المطالب، تمثلت في دعوة القادة الأفارقة والآسيويين إلى مساندة الثورة الجزائرية والدفاع عنها أمام الرأي العام والتصدي للسياسة الفرنسية في الجزائر اعتماد على مما تملكه هذه الدول من إمكانيات.⁽⁸³⁾

ولم تتأخر التنظيمات الكشفية أو منظمة المجاهدين أو اتحاد الفنانين والمعلمين والفلاحين من مؤازرة الثورة الجزائرية فعلى إثر إقدام السلطات الفرنسية على إصدار قرار بحل منظمة الكشافة الجزائرية وإلقاء القبض على بعض قادتها «عمر الآغا» و «محفوظ قداش» بعث رئيس الكشافة السورية «بكري قدورة» ببرقية احتجاج إلى كل الهيئات الدولية مطالبا إياها بوضع حد للتجاوزات التي تقوم بها فرنسا في الجزائر معتبرا أن حل منظمة الكشافة الجزائرية هو عمل تعسفي ضد براءم لا ذنب لهم سوى مشاركتهم في المؤتمر الكشفي العربي بدمشق والذي اتخذت فيه قرارات تأييد للثورة الجزائرية⁽⁸⁴⁾ ولم يتأخر المجاهدون السوريون الذين اشتركوا في ساحات الثورات العربية في فلسطين وضد الاحتلال الفرنسي لسوريا على مساعدة الثورة الجزائرية ودعمها باعتبارها تمثل امتداد لجهادهم ونضالهم لذلك فإلى جانب عملهم التعبوي والإعلامي والسير في المظاهرات وجمع التبرعات عقدوا العديد من الاجتماعات في دار السيد «محمد محمود ديات» لجمع صفوفهم وتهيئة أنفسهم للمشاركة في نضال الجزائر كمجاهدين تحت لواء جيش التحرير الوطني.⁽⁸⁵⁾

وإلى جانب المجاهدين فإن اتحاد المعلمين قد لعب دورا بارزا عبر من خلاله عن دعمه للثورة والتعاطف معها، فبمناسبة العام الثاني للثورة طالب اتحاد المعلمين من رئيس الوزراء «سعيد الغزي» إغلاق المدارس الأجنبية وصرف الإعانات التي جمعها الاتحاد والتي تقدر بنصف مليون ليرة سورية لصالح ثوار الجزائر والعمل بجدية وبطرق دبلوماسية للتأثير وكسب التعاطف والتأييد للثورة الجزائرية.

ومما تقدم يتجلى لنا أن هذه التنظيمات والاتحاديات قد عبرت وبأشكال مختلفة عن تأييدها للثورة الجزائرية، وكان من الطبيعي أن تكون المواقف متجاوبة، لأن طبيعة هذه الاتحادات وارتباطها بالنظام الذي كان يدعم هذه الثورة، فرض عليها السير في هذا الإتجاه، ضف إلى هذا أن الثورة الجزائرية في حد ذاتها جاءت بعد مرحلة انتكاسات وهزائم مما دفع بالكل مساعدتها والوقوف إلى جانبها.

هوامش الفصل السادس

الهوامش المبحث الأول و الثاني

- 1- ارجمند كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827-1830) ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس 1970، ص 70.
- 2- على إبراهيم عبده: مصر وأفريقيا في العصر الحديث، ط1، دار القلم القاهرة 1962 ص 177.
- 3- دبش إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962) دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2000 ص 80.
- 4- يدة المنار، الأربعاء 4 مارس 1956، العدد 1254، السنة 7 ص 1.
- 5- جريدة المنار، الثلاثاء 30 أوت 1955، العدد 1076، السنة 6 ص 1.
- 6- جريدة النضال، الجمعة 13 افريل 1956 العدد السنة 7، العدد 1375 ص 1.
- 7- جريدة المنار، الاثنين 30 افريل 1956 العدد 1214 السنة 7 ص 2.
- 8- جريدة النضال، 19 سبتمبر 1955 العدد 3361 ص 1.
- 9- نفس المصدر، ص 1.
- 10- يدة المنار، 24 جوان 1955، العدد 1027 السنة 6، ص 1.
- 11- جريدة المجاهد، الأحد 15 ديسمبر 1957 العدد 14 ص 7.
- 12- جريدة المجاهد، الأحد 15 ديسمبر 1957، العدد 14، ص 7.
- 13- جريدة العلم، 4 جوان 1956 العدد 2733 السنة 10 ص 2.
- 14- جريدة العلم، الاثنين 12 جوان 1956 السنة 11 العدد 2756 ص 2.
- 15- ريدة المنار، السنة 7، العدد 1314، ص 2.
- 16- جريدة المجاهد 1 نوفمبر 1957 العدد 1 ص 6.
- 17- جريدة النضال الخميس 28 أكتوبر 1956 العدد 3505 ص 1.

- 18- جريدة النضال، 26 أكتوبر 1956 العدد 03 35 ص 1.
- 19- نفس المصدر ص 1.
- 20- احمد توفيق المدني: حياة كفاح ج 2 ص 300.
- 21- نفس المصدر، ص 300.
- 22- نفس المصدر، ص 354.
- 23- جريدة المنار، 18 جوان 1957، العدد 1607، السنة 8 ص 1.
- 24- جريدة المنار، 21 مارس، العدد 1824، السنة 9 ص 1.
- 25- أحمد توفيق المدني ص 384.
- 26- نفس المصدر، ص 477.
- 27- كلمة رئيس الجمهورية العربية السورية في أسبوع الجزائر بمناسبة العام الثالث للثورة الجزائرية، أنظر جريدة المنار الاثنين 27 أوت 1956 العدد 1363 السنة السابعة ص 7-8.
- 28- نفس المصدر، ص 8.
- 29- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 384.
- 30- كلمة رئيس الجمهورية السورية، المصدر السابق، ص 8.
- 31- كلمة الرئيس شكري القوتلي في أسبوع الجزائر بدمشق عام 1958، أنظر جريدة المجاهد الثلاثاء 15 افريل 1958 ص 6.
- 32- نفس المصدر ص 6.
- 33- نفس المصدر ص 6.
- 34- نفس المصدر ص 6.
- 35- كلمة أكرم الحوارني نائب رئيس الجمهورية العربية السورية في أسبوع الجزائر عام 1958، انظر جريدة المنار الاثنين 21 ماي 1958 العدد 1824 السنة 9 ص 2.
- 36- نفس المصدر ص 2.

- 37- جريدة المنار، الاثنين 2 ماي، العدد 1824، السنة 9، ص 2.
- 38- جريدة المجاهد، 14 نوفمبر 1966، العدد 82، ص 7.
- 39- يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 195-1961 8 وثيقة رقم 1 بيان اعلان الجمهورية العربية المتحدة.
- 40- دبش اسماعيل:المرجع السابق، ص 73.
- 41- جريدة المجاهد، السبت 15 فيفري 1958 العدد 18 ص3.
- 42- جريدة المجاهد 1مارس 1958 العدد 19 ص 2.
- 43- حضر هذه المؤتمر أعضاء مجلس الأمة وبعض وزراء حكومة الجمهورية العربية المتحدة وممثلوا الحكومة الجزائرية و ممثلوا آسيا وإفريقيا انظر: جريدة الأهرام 2 نوفمبر 1960 العدد 26988 السنة 86 ص 2.
- 44- خطاب عبد الناصر في المؤتمر العام الذي عقد بمناسبة العام السابع لثورة الجزائر، أنظر:- جريدة الاهرام 2 نوفمبر 1960، العدد 26988 السنة 86 ص 2.
- 45- نفس المصدر، ص 2.
- 46- خطاب عبد الناصر في المؤتمر العام، المصدر السابق، ص2.
- 47- HARBI MOHAMED, LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE. P275.
- 48- يوميات ووثائق الوحدة السورية المصرية 195-1961 8 وثيقة رقم 1092.
- 49- جريدة المجاهد الاثنين 3أكتوبر 1960 العدد 78 ص3.
- 50- جريدة الأخبارالمصرية، 29 جويلية 1960، العدد 2515 السنة 9 ص 2.
- 51- نفس المصدر ص3.
- 52- جريدة الأخبار المصرية 21 جوان 1960 العدد 2482 السنة 9ص1.
- 53- جريدة الأخبار المصرية 29 جويلية 1960، العدد 2515 السنة 9ص4.
- 54- بيان حكومة الجمهورية العربية المتحدة بشأن المفاوضات الجزائرية الفرنسية أنظر جريدة الاهرام 19 ماي 1961، العدد 26187، السنة 87 ص 3.

- 55- نفس المصدر ص3.
- 56- جريدة المجاهد، الاثنيين 2 افريل 1962، ص11 العدد 118.
- 57- مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ص.ص 139 - 140.
- 58- مقابلة شخصية مع محمود رياض، سفير القاهرة في دمشق انذاك في 11 جويلية 1987 بالإسكندرية.
- 59- مقابلة الباحث مع زكار نعسان، أحد رجال المخابرات السورية أثناء الثورة الجزائرية، تمت بتاريخ 14 ماي 1996 بدمشق.
- 60- نفس المصدر.
- 61- نفس المصدر.
- 62- GOUVERNEMENT PROVISOIR DE LA REPUBLIQUE ALGERINNE RAPPORTS D'ACTIVITE DU MINISTERES DES AFFAIRES EXTERIEURES LE 05 JANVIER 1960.
- 63- مقابلة الباحث مع زكار نعسان، المصدر السابق.
- 64- أنتوني ناتج، ناصر، ترجمة شاكر ابراهيم سعيد، ط1، مكتبة مدبولي القاهرة 1955 ص 258.
- 65- لاطلاع أكثر على حجم الدعم العسكري للجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية أنظر ملاحق البحث.
- 66- كان هناك برنامج اذاعي يسمى «بصوت الجزائريين بدمشق» يشرف عليه محمد مهري والهاشمي قدوري ومحمد بوعروج ولمنور الصم وعبود، وكان هذا البرنامج حر لا يخضع لأي رقابة، غير أن تغيير النظام في سوريا بعد انفصالها عن مصر 1961 غير الاحوال وفرضت على البرنامج رقابة مما رفضته البعثة الجزائرية في دمشق وتوقف البرنامج : أنظر الأمين بشيشي دور الاعلام في معركة التحرير، مجلة الثقافة، السنة 19 العدد 104، ص72.
- 67- جريدة المنار، الثلاثاء 4 اكتوبر 1955 العدد 105 السنة 6، ص 2.
- 68- جريدة المنار، الاثنيين 4 جوان 1956 العدد 1298 السنة 6 ص 1.

- 69- جريدة المنار، الخميس 7 جوان 1956 العدد 130 السنة 7 ص 1.
- 70- جريدة النضال، 16 افريل 1956 العدد 2386 ص4.
- 71- أحمد طربين، أصدقاء التضامن في المجلس النيابي السوري مع الثورة الجزائرية 1954 - 1958، الملتقى الدولي حول «الثورة الجزائرية و صداها في العالم» 24 - 28 نوفمبر 1954، المركز الوطني للدراسات التاريخية، ص 33.
- 72- مذكرة مجلس النواب السوري، الجلسة السابعة 9 نوفمبر 1954.
- 73- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية، الجلسة السابعة، الاثنين 6 نوفمبر 1954.
- 74- مضابط مجلس النواب، الدورة العادية، الجلسة السابعة، 6 نوفمبر 1954.
- 75- نفس المصدر.
- 76- نفس المصدر.
- 77- مضابط مجلس النواب، الدورة العادية الأولى، الجلسة السابعة، الإثنين 6 نوفمبر 1954.
- 78- نفس المصدر.
- 79- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية، الجلسة السابعة، الاثنين 6 نوفمبر 1954.
- 80- نفس المصدر.
- 81- نفس المصدر.
- 82- نفس المصدر.
- 83- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية، الجلسة السابعة، الاثنين 9 نوفمبر 1954.
- 84- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية، الجلسة السابعة، الخميس 9 نوفمبر 1954.

- 85- نفس المصدر.
- 86- نفس المصدر.
- 87- أحمد طربين، المصدر السابق ص 35.
- 88- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثانية، الخميس 6 جانفي 1955
- 89- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثانية، الخميس 6 جانفي 1955
- 90- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الخامسة، الثلاثاء 12 جانفي 1955.
- 91- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية، الجلسة العاشرة، السبت 4 جويلية 1955.
- 92- مضابط مجلس النواب، الدورة الاستثنائية، الجلسة العاشرة، السبت 4 جويلية 1955.
- 93- نفس المصدر.
- 94- نفس المصدر.
- 95- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الثانية، الجلسة الخامسة الاثني 6 اكتوبر 1955.
- 96- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الثالثة الجلسة 15 الأربعاء 30 نوفمبر 1955.
- 97- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الرابعة، الجلسة الثامنة، 26 مارس 1956.
- 98- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية الرابعة الجلسة الثامنة 26 مارس 1956.
- 99- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الرابعة، الجلسة الخامسة عشرة

2 أبريل 1956.

100- نفس المصدر.

101- نفس المصدر.

102- نفس المصدر.

103- نفس المصدر.

104- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الخامسة، الجلسة السادسة،
27 أكتوبر 1956.

105- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الأولى، الجلسة السابعة، 09
نوفمبر 1954.

106- مذكرة مجلس النواب السوري، الدورة العادية الأولى، الجلسة السابعة، 09
نوفمبر 1954.

107- مذكرة مجلس النواب السوري، الدورة العادية الأولى، الجلسة السابعة، 09
نوفمبر 1954.

108- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الرابعة، الجلسة الثامنة 26
مارس 1956.

109- نفس المصدر.

110- نفس المصدر.

111- نفس المصدر.

112- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الرابعة، الجلسة التاسعة 07
أفريل 1956.

هوامش المبحث الثالث

- 1- جريدة النضال 6 أفريل 1956 العدد 2279.
- 2- جريدة البعث 11 ماي 1956 العدد 4 ص1.
- 3- جريدة كفاح المغرب العربي، 26 مارس 1956، العدد 1، السنة الأولى، ص4.
- 4- نفس المصدر، ص4.
- 5- نفس المصدر، ص4.
- 6- أحاديث و كلمات القائد المؤسس، القيادة القومية، مكتب الثقافة و الاعلام، ملف 06 / أ، 1940 - 1969، ص 11.
- 7- جريدة البعث، 28 مارس 1958، العدد 94، ص 1.
- 8- نفس المصدر، ص 1.
- 9- جريدة النضال، الاثنين 18 جويلية 1955، العدد 1045، السنة 6، ص 2.
- 10- نفس المصدر، ص2.
- 11- جريدة المنار، الخميس 27 جوان 1957، العدد 1609، السنة 8، ص 1.
- 12- جريدة المنار، الثلاثاء 29 ماي 1956، السنة السابعة، العدد 1293، ص 3.
- 13- نفس المصدر، ص 3.
- 14- أحمد جرجيس سليمان خندي، الثورة الجزائرية في مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي، 1954-1962، دراسة سياسية تاريخية، ط1، دار الأمة الجزائر 2001، ص 177.
- 15- جريدة البعث، 04 أفريل 1958، العدد 95، ص1.
- 16- جريدة المنار، الاثنين 9 فيفري 1956، العدد 1258، السنة 7، ص 2.
- 17- جريدة المنار، الثلاثاء 12 جوان 1956، العدد 1305، السنة 7، ص2.
- 18- جريدة البعث، 13 أفريل 1957، العدد 50، ص3.
- 19- نفس المصدر، ص 3.

- 20- نفس المصدر، ص 3.
- 21- جريدة البعث، 13 أبريل 1957، العدد 50، ص 3.
- 22- نفس المصدر، ص 3.
- 23- نفس المصدر، ص 3.
- 24- جريدة المنار، السبت 20 جويلية 1957، العدد 1623، السنة 8، ص 2.
- 25- نفس المصدر، ص 2.
- 26- جريدة المنار، السبت 7 أبريل 1956، العدد 1257، السنة 6، ص 1.
- 27- جريدة المنار، المصدر السابق، ص 1.
- 28- جريدة الجندي، 27 جوان 1957، العدد 2.3، ص 5.
- 29- نفس المصدر، ص 5.
- 30- جريدة الجندي، المصدر السابق، ص 5.
- 31- جريدة المنار، الجمعة 1 فيفري 1957، العدد 1492، السنة 8، ص 2.
- 32- جريدة المنار، الثلاثاء 18 جوان 1957، العدد 1601، السنة 8، ص 1.
- 33- جريدة المنار، الاثنين 24 جوان 1957، العدد 1606، السنة 8، ص 1.
- 34- نفس المصدر، ص 1.
- 35- جريدة المنار، 18 أوت 1957، العدد 1631، ص 2.
- 36- جريدة المنار، الأربعاء 2 نوفمبر 1956، العدد 1675، السنة الثامنة، ص 3.
- 37- جريدة المنار، المصدر السابق، ص 3.
- 38- نفس المصدر، ص 3.
- 39- جريدة البعث، 11 ماي 1956، العدد 4، ص 1.
- 40- نفس المصدر، ص 1.
- 41- نفس المصدر، ص 1.
- 42- جريدة العلم، الأربعاء 29 جانفي 1958، السنة 13، العدد 3223، ص 1.

- 43- جريدة العلم، 28 أوت 1956، السنة 11، العدد 2799، ص 3.
- 44- جريدة كفاح المغرب العربي، الثلاثاء 24 أبريل 1956، العدد 5، ص 4.
- 45- جريدة المنار، الأربعاء 10 نوفمبر 1954، السنة 6، العدد 864، ص 2.
- 46- جريدة المنار، نفس المصدر، ص 2.
- 47- جريدة العلم، الخميس 11 نوفمبر 1954، السنة 9، العدد 2279، ص 1.
- 48- جريدة المنار، الأربعاء 10 نوفمبر 1954، السنة 6، العدد 864، ص 2.
- 49- جريدة النضال، الخميس 11 نوفمبر 1954، السنة 15، العدد 3062، ص 1.
- 50- جريدة النضال، الخميس 23 مارس 1956، العدد 2270، ص 3.
- 51- نفس المصدر، ص 4.
- 52- جريدة المنار، السبت 19 ماي 1956، العدد 1285، السن 7، ص 2.
- 53- جريدة المنار، السبت 19 ماي 1956، العدد 1285، السن 7، ص 2.
- 54- وجه وزير الاقتصاد آنذاك، الدكتور رزق الله أنطاكي الاتهام الى حزب البعث على أساس هو الذي حرك الاضراب.
- 55- حوار الباحث مع السيد عبد الحميد مهري ممثل الثورة الجزائرية في دمشق، 2004/06/15.
- 56- جريدة كفاح المغرب العربي، الإثنين 9 أبريل 1956، العدد 3، س 1، ص 3.
- 57- جريدة البعث، 8 فيفري 1957، العدد 41، ص 1.
- 58- جريدة المنار، الجمعة 8 فيفري 1957، العدد 1498، السنة 8، ص 1.
- 59- نفس المصدر، ص 1.
- 60- جريدة المنار، الخميس 4 نوفمبر 1954، السنة 5، العدد 861، ص 2.
- 61- جريدة المنار، الخميس 4 نوفمبر 1954، السنة 6 العدد، 861، ص 2.
- 62- جريدة المنار، 10 نوفمبر 1954، العدد 864، السنة 864، ص 2.
- 63- جريدة العلم، الاثنين 20 جوان 1955، السنة 9، العدد 2453، ص 1.

- 64- جريدة العلم، الاثنين 20 جوان 1955، السنة 9، العدد 2453، ص 2.
- 65- جريدة المنار، الثلاثاء 23 أوت 1955، العدد 1070، السنة 6، ص 2.
- 66- جريدة المنار، الثلاثاء 23 أوت 1955، العدد 1070، السنة 6، ص 2.
- 67- نفس المصدر، ص 2.
- 68- جريدة المنار، الاثنين 30 أفريل 1956، العدد 1274، السنة 7، ص 1.
- 69- جريدة المنار، نفس المصدر، ص 1.
- 70- جريدة المنار، الخميس 10 ماي 1956، العدد 1281، السنة 7، ص 2.
- 71- الأمين العام للجنة أسبوع الجزائر.
- 72- جريدة المنار، 27 أوت 1956، العدد 1363، السنة 7، ص 1.
- 73- نفس المصدر، ص 1.
- 74- جريدة النضال، الخميس 30 أوت 1956، العدد 3467، ص 2.
- 75- جريدة الجندي، 24 جانفي 1957، العدد 291.
- 76- كنا قد أشرنا إلى أسماء بعض الأطباء الذين سافروا إلى الجزائر وعملوا في جيش التحرير في فصل سابق.
- 77- جريدة المجاهد، 29 جوان 1959، العدد 45، ص 10.
- 78- جريدة المنار، الثلاثاء 25 جوان 1957، العدد 1607، ص 2.
- 79- جريدة المنار، السبت 30 جوان 1957، العدد 1663، السنة 8، ص 4.
- 80- جريدة المنار، 31 ماي 1956، العدد 1295، السنة السابعة، ص 2.
- 82- جريدة العلم، 27 جويلية 1957، السنة 13 العدد 322، ص 2.
- 83- جريدة المجاهد، 1 ديسمبر 1957، العدد 13، ص 8.
- 84- جريدة المنار، الجمعة 26 نوفمبر 1954، السنة 6، العدد 878، ص 1.
- 85- جريدة المنار، الأربعاء 6 جوان 1956، العدد 1300، السنة 7، ص 2.

الفصل السابع :

العراق والثورة الجزائرية

الفصل السابع العراق والثورة الجزائرية

أولاً : علاقة الجزائر بالعراق قبل اندلاع ثورة

تمثل إدراك الشعب الجزائري حقيقة انتسابه إلى الوطن العربي الإسلامي بحرصه على لغته العربية، ودينه الإسلامي، ولذا فقد حاولت فرنسا منذ احتلالها للجزائر سنة 1980، أن تقيم سدا إعلاميا منيعا على الجزائر للحيلولة دون تسرب أخبار الظلم والتعسف من جانب الإستعمار، وأخبار النضال والجهاد من جانب الوطنيين بغية طمس الحقائق وإخماد أصوات الإستغاثة والمساعدة من دول المشرق العربي، وعلى الرغم من هذه الحواجز العديدة التي أقامتها فرنسا حول الجزائر إلا أن الروابط الروحية والقومية بين الجزائر والوطن العربي لن تنقطع. ومع أن فرنسا حاولت بسياساتها الاستعمارية، أن تجعل الجزائريين يشعرون بأن الأقطار العربية الإسلامية تعد أوطانا بقدر ما تعد أقاليم.

وقد كان الجزائريون يتتبعون باهتمام كبير التطورات التي كانت تحدث في المشرق العربي⁽¹⁾، كما سهل وجود جالية جزائرية كبيرة في فرنسا لبعض الوطنيين والقوميين العرب الذين كانوا يدرسون في فرنسا، الاتصال بالجزائريين الموجودين فيها ومعرفة أخبارهم عن قرب⁽²⁾، ويذكر - محمد صديق شنشل - وهو أحد الطلاب العراقيين الذين كانوا يدرسون في فرنسا في تلك الفترة، بأنه كانت له ولبعض زملائه اتصالات بحزب نجم شمال إفريقيا بين 1935 و 1937 فقال «لقد كان لنا اتصال مع الجزائريين بشكل غير مباشر لأن، الجزائريين كانوا حريصين على ألا ينشطوا إلا في نطاق التنظيم المرتبط بمصالي الحاج، إذا كانت حلقة الوصل بيننا وبينهم عن طريق شخصية - الطيب السليم»⁽³⁾، والظاهر أن بعض القوميين العرب، حاولوا تكوين نوع من التنظيم القومي ليشمل العرب في مختلف الأقطار العربية. وقد كان حزب نجم شمال إفريقيا يدعو بعض الشباب العرب من المشرق لإلقاء بعض المحاضرات في مقر الحزب. مما يبين الحس القومي للحزب وأنه لم يكن مقتصرًا فقط على أقطار شمال إفريقيا.⁽⁴⁾

وعندما توفي غازي الأول ملك العراق «قرر العراقيون في فرنسا إقامة حفلة تأبينية تحمس الجزائريون لحضورها، ولما جاء دور ممثل الجزائر في الكلام أكد» أن فرنسا التي كانت تدعي تمدين الجزائريين، قد حرمتنا من تعلم لغتنا العربية، وتأسف كثيراً لكونه قد تحدث مع إخوانه العرب بلغة غير لغتهم⁽⁵⁾ والظاهر أن اتصالات الجزائريين بالمشرق العربي قبل الحرب العالمية الثانية كانت محددة، لكنها أخذت شكلاً آخر بعد الحرب وخاصة بعد تأسيس مكتب المغرب العربي⁽⁶⁾ سنة 1947 الذي عمل على:

1- إعادة تمتين الروابط بين أقطار المغرب العربي.

2- القضاء على الدعاية التي كان ينشرها المستعمرون عن المشرق العربي وفي المغرب العربي.

3- إخراج قضية المغرب العربي من الدائرة الفرنسية الاستعمارية وذلك تمهيداً للخروج بها إلى الدائرة الدولية.⁽⁷⁾

وكان من نشاط المكتب الصحفي، توحيد النشرات الإخبارية، واستقصاء الأنباء الصحفية عن أقطار المغرب العربي، وإمداد الصحافة العربية في المشرق بأهم الأنباء والحوادث السياسية والثقافية والاقتصادية في المغرب العربي، فعن طريق هذا المكتب أعلنت أسرار تزوير الانتخابات الجزائرية والاضطهادات التي أعقبت ذلك. كما أقام المكتب عدة احتفالات وندوات ومؤتمرات صحفية كانت ميدانا للتعارف بين رجالات الوطن العربي⁽⁸⁾، وقد زار المكتب كثير من زعماء الفكر والسياسة في العالم العربي⁽⁹⁾، كما أجرى أيضا عدة اتصالات مع مختلف الهيئات العربية في ميادين السياسة والثقافة والاجتماع.⁽¹⁰⁾

وكان مثقفوا وممثلوا الأحزاب السياسية العراقية ضمن مدعوي هذه اللقاءات، ففي الحفلة التي أقامها حزب الشعب الجزائري في القاهرة بمناسبة الذكرى الثالثة للعدوان الفرنسي على الجزائر اثر المجزرة الشهيرة يوم 08 ماي 1945.⁽¹¹⁾

كان وفد العراق المتكون من (تحسين بك، وعبد القادر باش أعيان، وعبد الحق العزاوي العراقي)⁽¹²⁾، وقد ألقى -رفائيل بطي- نقيب الصحفيين العراقيين محاضرة من

عنوان «تمجيد الجزائر» مبتدئا حديثه مشيدا بالجزائر التي حافظت على شخصيتها الوطنية والقومية ضمن وحدة مغربية⁽¹³⁾، وفي جامعة عربية، فقال: إننا نجتمع اليوم لنمجد مظهرها وطنياً لأمة شقيقة هي أمة الجزائر التي عجز الاحتلال الفرنسي ما يزيد على قرن كامل عن أن يوهن كيائها الراسخ، أو ينسيها أمجادها الخالدة أن يحولها عن أمانيتها العظيمة، أو يمزق وحدتها في الدين واللغة والثقافة والسجيا القومية، بل على عكس ما أراد المستعمر خرجت الجزائر من كفاح مائة سنة وأكثر، وهي أمة حرة كريمة تطالب بالحياة والكرامة، وتروم أن تعيش مستقلة عزيزة في وحدة مغربية أبية، وفي جامعة عربية مرموقة المكانة موهوبة الجانب.⁽¹⁴⁾

وقد أشار المحاضر إلى أمر ذي مغزى عندما قال: فهل نحن موطدو العزم على سلوك هذه الطريقة الموصلة إلى المجد. فلربما قصد بذلك الثورة ضد نفوذ الاستعمار البريطاني في وطنه العراق، وهي في نفس الوقت إشارة إلى حركة 08 ماي 1945. «وعندئذ نفوز بأمانينا، فنتغلب على الاستعمار، ويتحرر المغرب العربي، كما يستقل المشرق العربي»⁽¹⁵⁾ وأوضح رأيه بأن الاستكانة على المؤتمرات والمذكرات والخطب والمقالات لا يمكنها أن تحرر الوطن العربي وإنما هي أضغاث أحلام، وختم روفائيل بطي محاضرتة قائلاً «لقد دقت ساعة التحرر والخلص، وعلا صوت الوحدة العربية، في كل مكان، فلنثبت للملأ أن العرب أمة، تمتعت بالخلود، وتعرف كيف تفرض إرادتها على من في الوجود.»⁽¹⁶⁾

وكان لزيارة الشيخ البشير الإبراهيمي (رئيس جمعية العلماء المسلمين) إلى العراق في 12 جوان 1952، فرصة جديدة لشرح مآسي الإستعمار في المغرب العربي. فكان الشيخ (البشير الإبراهيمي) يلقي في كل مدينة عراقية يزورها خطاباً ومحاضرة⁽¹⁷⁾، وعلى الرغم من أن هذه الزيارة كان يغلب عليها الطابع الثقافي⁽¹⁸⁾، إلا أنها بلا شك قد تركت صدى عميقاً لدى الدوائر المنصبة على القضايا العربية والإسلامية، بالإضافة إلى الرأي العام العراقي. وقد علق فاضل الجمالي على زيارة الشيخ البشير الإبراهيمي قائلاً بأنها تركت انطباعات عميقة في نفوس الساسة العراقيين والشعب العراقي منوهاً في نفس الوقت بعقيدته وبلاغته في شرح القضايا العربية والإسلامية.⁽¹⁹⁾

يتضح لنا مما تقدم بأن القضية الجزائرية قبل 1954، لم تكن مجهولة لدى العراقيين، وعندما اندلعت الثورة في نوفمبر 1954، تنبأت جريدة اليقظة قائلة بأن «فرنسا ستطرد شر طردة من المغرب العربي كما طردت من الهند الصينية»⁽²⁰⁾

ثانيا : النظام الملكي و الثورة الجزائرية

قام النظام الملكي في العراق على دعائم ثلاث هي السيطرة البريطانية والبرجوازية الكبيرة، والإقطاع، وأصبح لهذه القوى الثلاث مصالح مشتركة تجمعها بالنظام القائم⁽¹⁾، وبشكل عام اتسم هذا النظام داخليا بظاهرة عدم الاستقرار في الحياة السياسية، فمنذ أن تولى الملك «فيصل الثاني» السلطة الدستورية في الثاني من أيار 1953 إلى 14 تموز 1958، توالى في عهده تسع وزارات⁽²⁾ كما تألفت وزارة الإتحاد الهاشمي⁽³⁾.

وبالرغم من سلبية هذا الخطاب وتحفظاته فإن بريطانيا والولايات المتحدة لم تستنتج حديث المندوب العراقي، إذ عارض (جون فوستر دلاس J.F.Dalles) وزير خارجية أمريكا الذي حضر المؤتمر بصفته عضوا ملاحظا رسميا في الحلف، هذه الأقوال كلها وأبى مس صميم المشاكل محاولا توجيه نظر العراق للدفاع ضد التسرب الشيوعي⁽⁴⁾ وقد انتهى اجتماع حلف بغداد، دون أن يشير في ختام قراراته إلى القضية الجزائرية. وهكذا يتبين لنا أن حلف بغداد، لم يكن ليخدم القضايا العربية، وإنما كان متمما لحلف شمالي الأطلسي من جهة، وكنقطة ارتكاز للدفاع عن مصالح الاستعمار الغربي ونفوذه في المشرق العربي من جهة أخرى.

1- موقف الوزارات العراقية :

لم تتسم مواقف الوزارات العراقية بالجدية، في تعاملها مع القضية الجزائرية، فلو عدنا إلى مراجعة منهاج الوزارات العراقية التي تشكلت خلال السنوات 1954-1958 والتي عددها ست وزارات، لوجدنا قليلة الإشارة إلى القضية الجزائرية.

ترجع بداية اهتمام الوزارة العراقية بالثورة الجزائرية إلى حادث 20 أب 1955، الذي كان له صدى الرأي العام العراقي بشكل عام وإلى مجلس النواب العراقي بشكل

خاص، إذا لم تمر برهة من الزمن حتى قدم أربعة نواب⁽⁵⁾ مذكرة إلى رئيس الوزراء (نوري السعيد) يطالبون فيها عدد من النواب اتخاذ الإجراءات السريعة والحازمة لوقف الإرهاب الاستعماري في مراكش والجزائر.

وعلى إثر ذلك اجتمع مجلس الوزراء ووافق على تخصيص مبلغ ربع مليون دينار⁽⁶⁾ يصرف لإغاثة «منكوبي المغرب العربي»⁽⁷⁾ لكن الحكومة الفرنسية قد رفضت إيصال هذا المبلغ إلى أقطار المغرب العربي⁽⁸⁾، كما عقد وزير الخارجية «برهان الدين باش أعيان» اجتماعين مع السفيرين البريطاني والأمريكي في بغداد، حول الحالة في المغرب العربي.⁽⁹⁾

وفي 20 آذار 1956 قام وفد جزائري بزيارة إلى العراق، وعلى أثر هذه الزيارة عقد «الأمين دباغين» مؤتمرا صحفيا تحدث فيه عن تطورات القضية الجزائرية، فقال «وإلى الآن لن نتلق أية معونة من الدول العربية» وحدد المساعدة التي تطلبها الجزائر من الدول العربية في ثلاث نقاط هي :

1- تدويل القضية الجزائرية.

2- قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا.

3- تقديم المساعدة المادية.

فقال إن «الإعانة التي نطلبها من إخواننا العرب تتلخص في تدويل قضية الجزائر، وينبغي الضغط على فرنسا بجميع الوسائل سواء بقطع العلاقات الدبلوماسية، والاقتصادية، وتقديم المساعدة المادية المباشرة»⁽¹⁰⁾، وقد أمضى الوفد الجزائري أكثر من أسبوع في بغداد أجرى خلاله عدة اتصالات بالمسؤولين والأوساط الشعبية لشرح قضية الجزائر وسياسة فرنسا التعسفية.⁽¹¹⁾

والظاهر أن هذه الزيارة التي قام بها الوفد الجزائري، كان لها صدى كبير لدى القوى الوطنية، فقد رفع مجلس النواب العراقي مذكرة احتجاجية إلى منظمة الأمم المتحدة، وإلى الدول الكبرى على أعمال فرنسا الإجرامية في الجزائر كما طالب بعض نواب من الحكومة العراقية قطع علاقتها الاقتصادية والسياسية مع فرنسا.⁽¹²⁾

وفي 2 مارس 1956 رفع كل من (محمد مهدي كبة⁽¹³⁾، وكامل الجادرجي⁽¹⁴⁾، وفائق السامرائي، ومحمد صديق شنشل وحسين جميل) مذكرة إلى رئيس الوزراء نوري السعيد يطلبون فيه مقاطعة فرنسا مقاطعة شاملة.⁽¹⁵⁾

وعلى إثر هذه المذكرة صرح وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان بأنه سيحمل اقتراح مقاطعة فرنسا إلى الجامعة العربية الذي سيعقد في دمشق لبحث القضية الجزائرية.⁽¹⁶⁾

وقد عقد اجتماع للجامعة العربية في دمشق في شهر آيار 1956 وتألقت لجنة من مندوبي (العراق، سوريا، لبنان، ومصر) لدراسة موضوع مقاطعة فرنسا سياسيا، اقتصاديا وثقافيا. وعندما قدمت اللجنة تقريرها اتضح من الناحية الاقتصادية أن من المتعذر إتمام المقاطعة، «لأن العراق والسعودية لا تستطيعان منع تصدير البترول إلى فرنسا»⁽¹⁷⁾، أما وزير الخارجية برهان الدين باش عيان فقد صرح بعد عودته إلى العراق «بأن الدول العربية عارضت الاقتراح بمقاطعة فرنسا»⁽¹⁸⁾

وفي 31 آيار سنة 1956 قام الشيخ البشير الإبراهيمي، ضمن وفد جبهة التحرير الجزائري بزيارة إلى بغداد، وكانت هذه الزيارة تستهدف الاتصال بالمسؤولين العراقيين لعرض قضية الجزائر في الأمم المتحدة، وشرح حقوق الشعب الجزائري المجاهد في الحرية والاستقلال، وتوحيد الصف العربي والمطالبة بالمساعدة المالية والعسكرية.⁽¹⁹⁾

واجتمع الوفد الجزائري برئيس الوزراء كما اجتمع مع وزير الخارجية (برهان الدين باش عيان)، وقد أوضح نوري السعيد موقف العراق من قضية الجزائر، واستعداد العراق لتقديم المساعدة التي يتطلبها الموقف، وعقد في ديوان مجلس الوزراء اجتماعا حضره رئيس الوزراء وجميل المدفعي، وعلي جودت، وفاضل الجمالي، وبحث المجتمعون في خلال هذا الاجتماع تطورات الثورة الجزائرية، وسياسة فرنسا في الجزائر، وقد اكتفى المجتمعون بالوعد بتقديم مساعدة مالية إلى الجزائر، واستنكار أعمال فرنسا الإجرامية في الجزائر.⁽²⁰⁾

وكجزء من حركة ضغط شعبي متواصل، تقدم في 17 حزيران 1956، 316 مواطنا بعريضة رفعوها إلى رئيس الوزراء نوري السعيد، يؤيدون فيها نضال الشعب الجزائري من أجل حريته واستقلاله مستنكرين أساليب الاستعمار الفرنسي الوحشية في قمع الحركة

الجزائرية، مطالبين بمقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً، والتدخل لوقف القتال وإجراء مفاوضات بين ممثلي الشعب الجزائري، والحكومة الفرنسية لمنح الاستقلال للجزائر وطرح قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة.⁽²¹⁾

وعلى إثر هذا الاستنكار الشعبي أصدرت الحكومة العراقية بياناً حول موقف العراق من محنة الشعب الجزائري جاء فيه «توالي الحكومة العراقية اهتمامها الشديد للأحداث المؤلمة التي تنتاب الجزائر بسبب موقف فرنسا من كفاح الجزائريين لكسب حقوقهم الطبيعية ولنضالهم في سبيل تحقيق ما يصبوا إليه الجزائريون والعرب عامة وهو استقلال الجزائر التام، كما أن ما تقوم به فرنسا من أعمال إرهابية ضد الجزائريين وتحويل قواتها التابعة لحلف الأطلسي لمطاردة عرب الجزائر أحدث إستياءاً عاماً في العراق.»⁽²²⁾

كما قام وزير الخارجية العراقي برهان الدين باستدعاء سفراء كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وأبدى لهم قلق العراق جراء السياسة التي تتبعها فرنسا في الجزائر وطلب إبلاغ حكوماتهم ما يلي :

- 1) قلق الحكومة العراقية للمذبحة المستمرة التي تقوم بها فرنسا في الجزائر.
 - 2) استغراب الحكومة العراقية من قيام فرنسا بتحويل قواتها العسكرية المرابطة لحلف الأطلسي إلى الجزائر لمطاردة الجزائريين.⁽²³⁾
 - 3) وجوب بذل المساعي لإيجاد الوساطات الفعالة لإيقاف المجزرة في الجزائر فوراً لكي يتسنى القيام بمفاوضات سريعة على أساس الاعتراف بحقوق الجزائريين في تقرير مصيرهم وتحقيق استقلالهم.⁽²⁴⁾
- كما لفت وزير الخارجية أنظار السفراء الثلاثة بقوله إن وجود قوات عسكرية في الجزائر من شأنها أن تعرقل كل مسعى لإجراء تسوية عادلة تكفل حقوق الجزائريين.⁽²⁵⁾

وعندما قامت فرنسا باختطاف الزعماء الخمسة الجزائريين دعا نوري السعيد مجلس الوزراء إلى اجتماع استثنائي، بحثت فيه الخطوات التي قامت بها الحكومة حتى الآن لإطلاق سراح المعتقلين، وطلب من السفير العراقي في القاهرة طلب الحكومة العراقية بحث هذه القضية في مجلس الجامعة العربية.⁽²⁶⁾

واستدعى برهان الدين باش أعيان مكتبه البارون دي سيكالاس (Baron Dy Saiglas) القائم بأعمال السفارة الفرنسية في بغداد وأبلغه استنكار الحكومة العراقية الشديد الذي قامت به الحكومة الفرنسية باعتقال الزعماء الجزائريين الخمسة ومطالبتها بإطلاق سراحهم.⁽²⁷⁾

ولم تأت وزارة (عبد الوهاب مرجان) التي تألفت في 16 كانون الأول سنة 1957 بشيء جديد، إذا تخلص منهاجها بأنها تستهدف إلى «إعادة حقوق العرب في فلسطين وتحقيق أمانى أشقائنا الجزائريين في الحرية والاستقلال».⁽²⁸⁾

وفي 30 كانون الأول 1957 أقر مجلس الوزراء العراقي إدراج فصل جديد في الميزانية لأول مرة خاص بالجزائر حيث خص ربع مليون دينار تحت عنوان «إغاثة منكوبي الجزائر»⁽²⁹⁾ وفي الحقيقة فإن سياسة هذه الوزارة هي استمرار لسياسة الوزارات التي سبقتها، فلم تظهر لها مواقف تتصف بالجدية فيما يخص الثورة الجزائرية. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء «عبد الوهاب مرجان» في شهر كانون الثاني 1958، وجه له سؤال عما إذا كانت الحكومة العراقية ستقوم بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية باستثناء الشركات الفرنسية المتعهددة بمشاريع «مجلس الإعمار»⁽³⁰⁾، بعد أن أمعنت فرنسا في سياستها التعسفية ضد الجزائر تهرب رئيس الوزراء «مرجان» من الإجابة المباشرة على السؤال بقوله «من المؤلم حقا أن تستمر فرنسا بأعمال القتل والتشريد بالشعب الجزائري الشقيق، ولذلك لم تأل الحكومة العراقية جهدا في مساعدة إخواننا الجزائريين ونصرتهم سيما من الناحيتين المادية والمعنوية خاصة في المحافل الدولية»⁽³¹⁾، وعند إشارته إلى المساعدة المالية قال «بأن الحكومة قد رصدت 75 ألف دينار في إتمادات السنة الحالية لنصرة الجزائر».⁽³²⁾

وأضاف «بأن الحكومة في الوقت نفسه مستعدة لزيادة هذا المبلغ فيما إذا ساعد الوضع المالي، بإضافة مبالغ للميزانية»⁽³³⁾ وفيما يخص تعاون العراق مع الدول العربية فقال بأن «الحكومة مستعدة لأن تساهم في الصندوق المشترك الذي ستؤسسه جامعة الدول العربية لمساعدة عرب الجزائر»⁽³⁴⁾، أما عن المقاطعة الاقتصادية لفرنسا فقال «بأن الحكومة العرقية لا تتردد في مقاطعة فرنسا اقتصاديا فيما إذا أقرت الجامعة العربية ذلك».⁽³⁵⁾

ومنذ تلك الفترة لم يظهر أي تحرك بالنسبة للوزارة العراقية فيما يخص الثورة الجزائرية، فوزارة «أحمد مختار بابان» لم تستمر فترة طويلة في الحكم إذ قامت ثورة 14 تموز 1958.

ويتضح من متابعة مواقف العهد الملكي في العراق من الثورة الجزائرية أمران هما:

1- لقد كان العهد الملكي، أكثر استعدادا للتجاوب مع الرأي العام العراقي، في قضايا شمال إفريقيا نظرا لدخول هذا الجزء من الوطن العربي ضمن نفوذ فرنسا. التي هي ليس من الضروري أن تكون مصالحها تنطبق تماما مع مصالح حليفها بريطانيا، بخلاف قضايا الخليج العربي التي تنفرد بها بريطانيا وحدها، أضف إلى ذلك أن الحكومة العراقية لم تكن مرتبطة بمعاهدة مع فرنسا.⁽³⁶⁾

ولذلك حاول العراق أن يتخذ موقفا إيجابيا من حركات التحرر في شمال إفريقيا.

2- لقد كان اهتمام الحكومة العراقية بقضية الجزائر فيه نوع من التنفيس لإرضاء الرأي العام العراقي، والقوى الوطنية (ذات الاتجاه القومي اللذان كانا متحمسان لمناصرة الثورة الجزائرية) وعلى هذا الأساس لم يكن النظام الملكي متحرجا من إبداء الدعم الدبلوماسي وتقديم بعض المساعدات المادية والعسكرية إلى الثورة الجزائرية.

2- المساعدات المادية والدبلوماسية :

(1) المساعدات المادية:

لم تكتف الحكومة العراقية بالجهود الدبلوماسية، بل امتدت لتشمل الدعم المادي والعسكري للثورة الجزائرية. وقد بدأ العراق منذ العهد الملكي يقدم المساعدات المالية، التي تم جمعها عن طريق التبرعات الشعبية، فقد جاء في رسالة بعث⁽³⁷⁾ بها ممثل جبهة التحرير الجزائرية ببغداد «أحمد بودة»⁽³⁸⁾ يوم حزيران 1956، أن الحكومة العراقية أرسلت إعانة مالية قدرها ثمانون أو خمسة وسبعون ألف دينار، ويضيف ممثل

الجبهة قائلاً «وصرحنا كم بتقصير حكومة العراق من ناحية المساعدة، وقد اعترفوا بالتقصير ووعدونا بتخصيص كمية مالية أخرى لمساعدة الجزائر»⁽³⁹⁾ وحددت الجامعة العربية⁽⁴⁰⁾ نسبة المساعدات المقدمة من المملكة العراقية إلى الجزائر ب (319.600) جنيه إسترليني أي بمقدار %15.98 من مساعدة الدول العربية.

وتقدر المبالغ التي سلمت إلى الوفد الجزائري ببغداد بحوالي 175 ألف دينار⁽⁴¹⁾ أما عن المساعدات العسكرية التي قدمها العهد الملكي للثورة الجزائرية فهي ضئيلة ومحدودة، وقد أشارت رسالة ممثل الجزائر في بغداد إلى الأسلحة⁽⁴²⁾ التي عزم العهد الملكي تقديمها إلى الثورة قائلاً «خصصت لنا حكومة العراق ألفي بندقية فرنسية من نوع أوتشكيس وخمسين ألف طلقة تلك هي الكمية التي واعدتنا بها الحكومة العراقية أن تدفعها لنا في الحدود السورية.»⁽⁴³⁾

وعلى الرغم من عدم العثور على الوثائق التي توضح بدقة المساعدات العسكرية التي قدمها العهد الملكي للثورة الجزائرية. إلا أن الشهود الذين استنطقوا في المحاكمات العسكرية، أشاروا إلى أن هذه الأسلحة، فالشاهد (صالح مهدي عماش)، ذكر بأن الزعيم الركن (أحمد مرعي) أمره سنة 1956 بأن يذهب إلى إيطاليا لشراء أسلحة لإرسالها إلى الجزائر. وقدر ثمن الأسلحة التي اشترت بحوالي 7 آلاف دينار، وكانت هذه الأسلحة تضم (200 رشاشة من نوع بيرتا وكان مع كل رشاشة 300 رصاصة) ثم نقلت هذه الأسلحة من مطار روما إلى مطار طرابلس الغرب⁽⁴⁴⁾، ولربما كانت هذه الأسلحة انتقلت من ليبيا إلى الجزائر عبر الصحراء الجزائرية. أما الشاهد (محمد حبيب) فيقول بأنه أرسل أسلحة إلى الجزائر، وقد سلمها بدوره إلى عبد الحميد مهري ممثل جبهة التحرير الجزائري في سوريا بحضور ضباط سوريين⁽⁴⁵⁾ ويبدو أن العهد الملكي⁽⁴⁶⁾ لم يكن متحرجا من إرسال بعض الأسلحة الخفيفة إلى الجزائر، وخصوصا إذا ما عرفنا بأن العهد الملكي⁽⁴⁷⁾ في العراق، قد ورث من حركة (رشيد الكيلاني) سنة 1941 شحنة من أسلحة فرنسية، كان حكم «فيشي» Vichy الفرنسي الموالي للمحور قد أرسلها من سوريا إلى الموصل لدعم حركة رشيد الكيلاني⁽⁴⁸⁾ لكن هذه الأسلحة لم يتم استخدامها لا من جانب حركة علي الكيلاني ولا من جانب الجيش العراقي⁽⁴⁹⁾، إذ تم تخزينها فقط دون استعمالها.

وإذا ما أضفنا عامل الصراع الخفي بين بريطانيا وفرنسا، والذي تجلى بشكل واضح في عقد حلف بغداد⁽⁵⁰⁾، وتجاهل كل من بريطانيا والولايات المتحدة دور فرنسا في الشرق الأوسط، وعدم الأخذ بمشورتها بعقد هذا الحلف.⁽⁵¹⁾

وكان من هذه العوامل مبرر للعهد الملكي بأن يرسل بعض الأسلحة الخفيفة إلى الجزائر إذ يذكر (فاضل الجمالي) بأنه تم إرسال قسم من الأسلحة إلى سوريا عن طريق البر، وقد استلمها (عبد الحميد مهري) ممثل الجزائر في دمشق، وأرسلها هو بدوره إلى الجزائر. أما القسم الثاني من هذه الأسلحة فقد أرسلت إلى ليبيا عن طريق الجو.⁽⁵²⁾

ثالثاً: موقف العراقي في العهد الجمهوري

كان لقيام ثورة 14 تموز 1958م في العراق تأثيراً في تغيير موقف العراق الرسمي تجاه الثورة الجزائرية من موقف ملكي، كان يتسم بالغموض والتردد والخجل السياسي والدعم المحتشم، إلى موقف يتميز بوضوح الرؤية والعقيدة، موقف ينسجم مع المبادئ والقيم التحررية والإيديولوجية العربية الوجودية التي كان يؤمن بها الإنقلابيون الجمهوريون، الذين دشنوا عهداً وصفحة جديدين في علاقات العراق العربية والدولية.

1- موقف النظام الجمهوري:

لقد انسحب العراق الجمهوري من حلف بغداد، متخلياً بذلك عن التزامات العراق السياسية التي فرضتها عليه معاهدة الحلف ضد حركة التحرر العربية وإيديولوجيتها الوجودية، وانتهج سياسة وطنية تقدمية بديلة تقوم على مبادئ التضامن العربي، وسياسة الحياد الإيجابي التي أقرها مؤتمر باندونغ عام 1955م، وبتصحيح هذا الخلل السياسي في سلوك السياسة الخارجية العراقية، وجدت القضية الجزائرية نفسها في بؤرة اهتمام العمق العراقي حكومة وشعباً.

لقد اعتبرت الحكومة العراقية القضية الجزائرية قضيتها الوطنية، بل الأكثر من ذلك اعتبرت الكفاح الجزائري كفاحها، ومن هذا المنطق سارعت إلى الاستمرار في مواصلة جهودها إلى توفير المال والسلاح إلى الجيش الجزائري للاستمرار في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي.⁽²⁾

وأعتبر هذا الدعم بمثابة المحك الحقيقي لدى الجماهير على مدى ثورية النظام لكي يضيف على نفسه صفة التغيير والثورية التي يؤمن بها قاداته⁽³⁾ لذلك كان من الطبيعي أن تحتل الثورة الجزائرية مكان الصدارة في تصريحات المسؤولين وقادة الثورة في كل المناسبات سواء تعلق الأمر بالمناسبات الوطنية أو في المحافل الدولية.

كانت جل التصريحات التي يدلي بها قادة الثورة في العراق تركز على مساندة الثورة الجزائرية وتأييدها والتنديد بتجاوزات الاستعمار الفرنسي، ونتيجة لالتزامه القومي تجاه الثورة الجزائرية، كان العراق أول دولة تعترف بالحكومة المؤقتة في العالم التي أعلن عنها بالقاهرة في 19 ديسمبر 1958، وعلى هذا الموقف الرسمي قام وفد وزاري جزائري بزيادة العراق في شهر أكتوبر لتقديم الشكر للحكومة العراقية على اعترافها المسبق بالحكومة المؤقتة، وتحصل الوفد على مساندة مطلقة من الحكومة العراقية فيما يخص تقديم الدعم المادي والعسكري والديبلوماسي للثورة الجزائرية.⁽⁴⁾

لم تتوقف الحكومة العراقية عند دعمها الدائم للثورة الجزائرية بل أنها كانت الحكومة أشد اعتراضاً على سياسة فرنسا بالجزائر وتصاعدت وتيرة إعرافها إلى حد المطالبة بقطع العلاقات الاقتصادية مع فرنسا ووجهت في هذا الصدد العديد من المذكرات الاحتجاجية إلى الجامعة تطالبها بعرض المقاطعة الاقتصادية على الدول العربية.⁽⁵⁾

ولم تمض سنة واحدة على قيام الثورة في العراق حتى تولد شعور لدى قاداتها بأن مساندة الثورة الجزائرية وتأييدها قد يضيف على النظام السمة الثورية في ظل تنامي شعور وإحساس شعبي عربي وعراقي بأن الثورة الجزائرية هي ثورة عربية إسلامية وقومية تهدف إلى تحرير الإنسان العربي من الاضطهاد والاحتلال⁽⁶⁾، لذلك أصبح لزاماً على الحكومة ترجمة هذا الإحساس والشعور إلى حقيقة وهذا ما أشار إليه العديد من قادة الثورة العراقية في العديد من المناسبات، فقد أكد «عبد الكريم قاسم» رئيس الوزراء العراقي عند إستقباله «لفرحات عباس» رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية عند زيارته للعراق عام 1959 «أن الثورة الجزائرية هي ثورة العراق وشعبه والشعوب العربية المناضلة. إن العراق يبدي كل استعداداته للوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية وتدعيمها

ماديا وسياسيا وعسكريا، وفي المجالات الدولية بكل ما أستطاع إليه سبيلا.»⁽⁷⁾
وعندما أقدمت فرنسا على تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية، أصدرت الحكومة العراقية بيانا شجبت فيه عمل فرنسا وتحديها للرأي العام العربي والأفريقي بإقبالها على إجراء تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية، ونبهت المنظمات الإقليمية والدولية إلى خطورة ما تقوم به فرنسا، ثم إنتقدت الحكومة موقف حلف شمال الأطلسي المؤيد للموقف الفرنسي من قضية الجزائر داعية الحكومات العربية إلى إتخاذ موقف موحد من فرنسا.⁽⁸⁾

ولم يقتصر الموقف الحكومي العراقي على نقد السياسة الفرنسية في الجزائر لوحدها كما كان يحدث في السابق، وإنما تصاعد الموقف لمهاجمة كل الدول الأوربية المعادية للأمة العربية، وأعتبر تلك الدول هي المسئولة عن الكيان الصهيوني نفسه⁽⁹⁾ والواضح في هذا الربط بين القضية الجزائرية والقضية الفلسطينية بشكل صريح يوضح أن إحساس الحكومة العراقية كان يعكس اهتمامها بالقضايا العربية والإسلامية، ويعبر أيضا عن التوجه القومي لهاته القيادة.

لقد استمر الدعم الحكومي للثورة الجزائرية طوال مراحلها فأثناء المفاوضات الجزائرية الفرنسية أصدرت الحكومة العراقية بيانا أكدت فيه تأييدها للمفاوضات مؤكدة على «أن وقف إطلاق النار لا بد أن يرتبط كل الارتباط بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، وأن المفاوضات بعد ذلك لن تكون إلا لوضع الأسس وتقرير المصير وبموجب ذلك تحقق الجزائر إستقلالها الكامل.»⁽¹⁰⁾

ولما أعلنت الجزائر إستقلالها في 5 جويلية 1962 صرح عبد الكريم قاسم باسم الحكومة «أننا نعتبر هذا اليوم أول طريق في بداية عهد الاستقلال الوطني للإرادة الجزائرية مؤكدا على تضامن أوثق بين العراق والجزائر.»⁽¹¹⁾

أدى قيام الثورة في العراق إلى زيادة محسوسة في حجم المساعدات العراقية إلى الثورة الجزائرية، فقد أصدرت الحكومة مرسوما بتخصيص مليوني دينار سنويا بالحكومة الجزائر المؤقتة، وبلغت المساعدات المالية العراقية حتى إستقلال الجزائر 6 مليون دينار عراقي.⁽¹²⁾

وأرسلت الحكومة العراقية عام 1960 مواد غذائية وألبسة إلى اللاجئين الجزائريين في تونس قدرت بمبلغ 25 ألف دينار وفي عام 1962 بلغ ما قدمته وزارة الصحة من مساعدات غذائية وأغطية صوفية نحو 100 طن، أما المساعدات الطبية فقدرت بحوالي 900 كيلو من الأدوية والعقاقير لجيش التحرير الجزائري.⁽¹³⁾

أما بشأن المساعدات العسكرية فقدرت ثمن الأسلحة التي قدمتها الحكومة العراقية في الفترة الممتدة ما بين 195-8-1960 بمليون وربع مليون دينار.⁽¹⁴⁾

وكانت هذه الأسلحة تنقل برا إلى الجزائر عن طريق ليبيا وتونس وفتحت الكليات العسكرية أمام الطلبة الجزائريين للدراسة على نفقة الحكومة العراقية حتى بلغ عدد الذين تخرجوا من المعاهد العسكرية نحو 40 طالبا جزائريا يرتبة ملازم أول و 27 طالبا من كلية الطيران من بينهم 5 طيارين التحقوا في أسراب القوة الجوية للتدريب على مختلف أساليب القتال.⁽¹⁵⁾

أما المساعدات الثقافية، فقد تم فتح الجامعات العراقية أمام الطلبة الجزائريين للدراسة على نفقة الحكومة العراقية حتى بلغ عددهم عام 1962م حوالي 120 طالبا، وكانت الوزارات العراقية تزود مكتبة بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة ببغداد بنسخة واحدة من جميع المؤلفات التي تشتريها الوزارات لمكتباتها، وكانت وزارة الإرشاد ترسل بعض الكتب التي كانت تطبع في العراق عن الثورة الجزائرية مثل «القضية الجزائرية في مرحلتها الأخيرة» حالة العمال الجزائريين في فرنسا إلى ممثل الثورة في العراق، وفي المجال الإعلامي خصصت الإذاعة العراقية برنامجا يوميا خاصا بالثورة الجزائرية بعنوان «كلمة الجزائر»⁽¹⁶⁾، وكان هذا البرنامج، يهدف إلى نقل ما يحدث في الجزائر من أحداث وتطورات عن الثورة الجزائرية والتعريف بها وبأهدافها، كما كان ينقل صورا عن بطولات الشعب الجزائري، وفي الكثير من الأحيان كان يركز على توجيه إنتقادات لاذعة لفرنسا وللدول الأوربية التي كانت تدعم سياستها الاستعمارية في الجزائر، وكان لهذا البرنامج أثره الواضح في تعبئة وتجنيد الرأي العام العربي وحثه على التبرع لفائدة الثورة الجزائرية وإقامة التظاهرات والمسيرات والمظاهرات المساندة للشعب الجزائري في نضاله ضد الامبريالية الفرنسية.

2- موقف الأحزاب والمنظمات المهنية والنقابية من الثورة الجزائرية

لقد وجدت الهيئات والتنظيمات السياسية مجالا واسعا للتعبير عن أفكارها الداعية للتحرر والوحدة، فقد كانت القوى الوطنية تتبع أحداث الثورة الجزائرية وتطوراتها على الصعيد العربي والدولي، وظهر دورها في رفع المذكرات وإلقاء المحاضرات العامة للتعريف بالثورة الجزائرية، وقد تعددت ألوان الدعم وأشكاله، فقد كانت المجازر الفرنسية في الجزائر محل استنكار الوطنيين والقوميين من أدباء وشعراء ورجال الدين حيث كانوا يصدرون البيانات التي تدعو الشعب العراقي لمقاطعة فرنسا، كما كانوا يطالبون الحكومات العربية أن تقف موقفا حازما من المجازر الفرنسية بالجزائر.⁽¹⁷⁾

كان لنشاط القوى الوطنية والقومية دورا في تعبئة وتجنيد الرأي العام العراقي على نصرة الثورة الجزائرية، وفي هذا المجال، برز حزب البعث العربي الاشتراكي في طليعة التنظيمات الوطنية والقومية الذي اعتبر معركة الجزائر هي معركة كل الأمة العربية من أجل حريتها وبناء وحدتها القومية، وأن انتصار الثورة الجزائرية هي انتصار للأمة العربية ولحركة الثورة العربية في مختلف الأقطار. وانسجاما مع رؤيته القومية وفلسفته الثورية الوجودية، وضع حزب البعث العربي الاشتراكي الثورة الجزائرية في قلب المعركة القومية، المعركة التي تقودها حركة الثورة العربية ضد الاستعمار والامبريالية ورببتهما الصهيونية والرجعية.⁽¹⁸⁾

لذلك كان ناضله مركزا على تعبئة وتجنيد الجماهير لتلعب دورها في الضغط على الحكومات العربية لتقديم المزيد من الدعم والمساندة للثورة الجزائرية حتى يكون دعما متناسبا مع حجمها وأهدافها الوطنية والقومية. وقد رسم الحزب لذلك منهجا عمليا لدعم الثورة تجلى في إصدار البيانات والمذكرات، ففي شهر مارس من عام 1956 وزع الحزب منشورا في العراق للتعريف بالمجازر الوحشية التي يرتكبها الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري، ودعا جميع العراقيين إلى مساندة الثورة الجزائرية، وعندما اختطفت السلطات الفرنسية طائرة الزعماء الخمسة دعا الحزب إلى الإضراب استجابة للدعوة الموجهة من لجنة الاتصال الشعبي. المنبثقة عن مؤتمر الشعب العربي الذي يمثل الأحزاب والمنظمات الشعبية في الوطن العربي.⁽¹⁹⁾

وبمناسبة مرور سنة على إختطاف طائفة الزعماء الخمسة أصدر الحزب بياناً أكد فيه أن عملية القرصنة التي تعرض لها زعماء الجزائر لن تزيد الثورة الجزائرية إلا اشتعالاً وطالب من الحكومة العراقية ومجلس النواب السعي للإفراج عن زعماء الجزائر.⁽²⁰⁾

وتزويد الثورة الجزائرية بالمال والسلاح. وفي عام 1960 وبمناسبة إنعقاد المؤتمر القومي للحزب طالب الحزب من الحكومات العربية ب:

- 1- مقاطعة الحكومات العربية لفرنسا سياسياً وإقتصادياً.
- 2- تأليف جيش عربي من جماهير المتطوعين العرب والمشاركة في الثورة الجزائرية.
- 3- تدريب المتطوعين العرب وتسليحهم وإرسالهم إلى الجزائر.
- 4- إلغاء القواعد العسكرية التابعة لدول قوات الحلف الأطلسي.
- 5- تأميم حصص الشركات البترولية العاملة في النفط العربي.
- 6- تسديد كل دولة لحصتها في ميزانية حكومة الجزائر المؤقتة.⁽²¹⁾

وتابع الحزب مساندة للثورة الجزائرية ومراحل نضال الشعب الجزائري حتى إستقلال الجزائر حيث اعتبر أن إستقلال الجزائر لا يعتبر نهاية النضال كما رآته بعض القوى والأحزاب الأخرى، وإنما أعتبر الاستقلال تحقيق هدف يعتبر لبنة من اللبنة الضرورية لتكوين الجبهة الثورية العربية التي يتطلع إليها الشعب العربي من المحيط إلى الخليج.

وإلى جانب حزب البعث العراقي فقد حذت الأحزاب الأخرى نفس السبيل سواء الحزب الشيوعي أو الحزب الوطني الديمقراطي أو الحزب الوطني التقدمي، حيث ساهمت في شن الحملات ضد الاستعمار الفرنسي.

أما بشأن المنظمات النقابية والاتحادات المهنية، فقد وجدت في أحداث الثورة الجزائرية مجالاً واسعاً للتعبير عن مساندة لها لهذه الثورة، ففي مطلع عام 1960 إستنكر الاتحاد العام لنقابات العمال العراقي سياسة فرنسا المعادية لحقوق الشعب الجزائري، وطال بإعطاء الحرية للشعب الجزائري في تقرير مصيره.⁽²²⁾

وبمناسبة الذكرى السابعة للثورة الجزائرية 1960 وجه رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال نداء اعتبر فيه أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر هو إستعمار ضد الحركة التحريرية التي تخوضها الشعوب العربية، وأكد أن المعركة التي يقودها الشعب الجزائري هي معركة العمال العراقيين.⁽²³⁾

ولم تتخلف النقابات الأخرى التي كانت ترى في الثورة الجزائرية مظهرا حيويا للثورة العربية في مساندتها للثورة الجزائرية كنقابة المعلمين وإتحاد أدباء العراقيين وأساتذة الجامعات ورجال الدين والمرأة والطلبة، وقد عبرت هذه التنظيمات جميعها عن تأييدها للثورة؛ فبمناسبة أسبوع «نصرة الجزائر» أصدرت نقابة المعلمين العراقيين بيانا أو ضحت فيه «أن الحرب التي يحمل لواءها جيش التحرير الجزائري هي حرب الأمة العربية جميعها، وطالب المعلمون العراقيون في بيانهم الحكومات العربية إسناد ودعم القضية الجزائرية، وبذل كل المستطاع في سبيل إنتصار هذه القضية القومية العادلة.»⁽²⁴⁾

أما إتحاد الأدباء العراقيين فقد أولى أهمية كبيرة للقضية الجزائرية، حيث جند معظم الأدباء أقلامهم وفكرهم لتمجيد الثورة ورموزها الوطنية شعرا ونثرا وقصصا كتعبير عن مساندتهم للثورة الجزائرية والتجاوب مع أهدافها النبيلة؛ فبمناسبة الذكرى السابعة للثورة أصدر الإتحاد بيانا يهيبون فيه بالمفكرين والأدباء العرب ليعبئوا كل طاقاتهم الفكرية من أجل نصرة الشعب الجزائري في كفاحه.⁽²⁵⁾

كما لم يتخلف أساتذة الجامعات العراقية عن تعبيرهم وإلتزامهم بمساندة الثورة الجزائرية وقد عبروا عن ذلك بإرسال البرقيات إلى المنظمات الدولية والإقليمية وإلى الحكومة العراقية مشجبين أعمال فرنسا الوحشية في الجزائر داعين الحكومات العربية إلى تقديم المزيد من المساعدات للثورة الجزائرية، وعبر الطلبة بدورهم عن هذا التوجه بألوان مختلفة كجمع التبرعات والقيام بالمظاهرات وإلقاء الخطب وعقد الإجتماعات في النوادي الكبرى ورفع الشعارات ضد فرنسا مطالبين باستقلال الجزائر.⁽²⁶⁾

كما كان لرجال الدين الإسلامي في العراق دورا بارزا في مساندة الثورة الجزائرية التي كانوا يرون فيها ثورة لتمجيد روح الإسلام، وانتصارها هو انتصار للأمة الإسلامية،

لذلك اعتمدوا على مناصرتهم للثورة على المناسبات الدينية وغيرها من المناسبات الأخرى للتعريف بأهداف الثورة الجزائرية وعن جهاد الشعب الجزائري وتضمنت العديد من خطب الأئمة المطالبة بمقاطعة شاملة للدول الاستعمارية ودعوة المسلمين إلى الوقوف إلى جانب هذه الثورة والتنبيه إلى خطورة الاستعمار الهادفة إلى القضاء على الإسلام⁽²⁷⁾، وساهمت أيضا الجمعيات الدينية والأدبية بإصدار العديد من المؤلفات عن الثورة الجزائرية.

إلى جانب مواقف رجال الدين فقد كانت للمرأة العراقية مساهمتها التي تمثلت في جمع التبرعات وإرسال برقيات الاحتجاج والتنديد بممارسة فرنسا في الجزائر، فقد كان إهتمام المرأة العراقية بالثورة الجزائرية جزءا من إهتمامها بالقضية العربية، ووجدت النساء العراقيات في إطارها التنظيمي رابطة المرأة العراقية⁽²⁸⁾ مجالا واسعا للتعبير عن موقفها من هذه الثورة ومساندتها. وقد استمرت المرأة العراقية على ولائها للثورة الجزائرية حتى الإستقلال.

مصادر الفصل السابع

هوامش المبحث الأول :

1- حسين جميل، العراق الجديد، دار منيمنة للطباعة والنشر، ط1، بيروت 1958، ص92.

2- وزارة المدفعي، وزارة فاضل الجمالي (الأولى والثانية)، وزارة أرشد العمري الثانية، وزارة نوري السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة، وزارة علي جودت الثالثة، وزارة عبد الوهاب مرجان، وزارة، أحمد مختار بابان.

3- ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، دار الرشيد، ط2، 1981، ص 21.

4- El Moudjahid, la Renaissance de l'Etat Algérien, et le Développement de la Guerre de la Libérations, imprime en Yougoslavie, 1962, p.421

5- النواب الذين رفعوا المذكرة إلى رئيس الوزراء هم على التوالي : توفيق المختار، إسماعيل الغانم، عبد العزيز الخياط، عبود الهيمص، أنظر نص المذكرة في جريدة الأخبار الأربعاء 22 آب 1955، العدد 4129.

6- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزراء العراقية، ج9، المصدر السابق، ص 179.

7- وعلق الورتلاني على ذلك قائلاً «ولا بأس هنا بالعتب على أولئك الذين تبرعوا بمبالغ متوسطة ثم ذهبوا يراجعون فرنسا نفسها، طالبين من مكارم أخلاقها، أن تسمح لهم بإيصالها إلى المنكوبين في الجزائر ومراكش عن طريق الصليب الأحمر، والهلال الأحمر، ياسبحان الله، هل كان الذئب يوماً من الأيام راعي غنم أمين، هل نصدق في أعماق نفوسنا بأن الإستعمار يمكن أن يساعدنا على مواساة ضحاياه التي لا يسره إلا الإجهاض عليها»، أنظر الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، منشورات بيروت، 1956، ص18.

8- عبد الرزاق الحسني، ج9، المصدر السابق، ص 179.

- 9- جريدة الأخبار، 27 آب 1955، العدد 4132.
- 10- جريدة الحرية، 25 آذار 1956، العدد 543.
- 11- جريدة الحرية، المصدر السابق.
- 12- جريدة الحرية، الأربعاء 21 آذار 1945، العدد 541.
- 13- رئيس حزب الاستقلال، وقد تأسس هذا الحزب سنة 1946 حيث برز دوره في جميع المشكلات العربية حتى نهاية الحياة الحزبية سنة 1958 فكرس جزءا كبيرا من نشاطه للدعاية لقضية الجزائر وفلسطين، إذ كان أعضاء الحزب يعملون على إيجاد صلات بينهم وبين الأحزاب والهيئات المهمة بالشؤون العربية والإسلامية.
- 14- رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، لقد بدأ مؤسسو الحزب حياتهم السياسية داخل حزب الأهالي، وقد تأسس هذا الحزب الآخر سنة 1946، اتبع أساليب الأحزاب الغربية من حيث نظامه الداخلي ويتضح الخلاف بينه وبين حزب الاستقلال، في أن هذا الأخير يعطي الصدارة للقضايا العربية القومية بينما يبرز الحزب الوطني الديمقراطي في مسألة نظام الحكم والتأكيد على الحياة البرلمانية بالمفهوم الغربي.
- 15- جريدة البلاد، الأربعاء 30 آذار 1945، العدد 4658.
- 16- جريدة الحرية، العدد 541، المصدر السابق، ص 308.
- 18- جريدة البلاد، الأربعاء 30 مارس 1956، العدد 4658.
- 19- جريدة الحرية، 6 حزيران 1956، العدد 601.
- 20- وزارة الخارجية ملف رقم 1940، 1956.
- 21- جريدة الحرية، 19 حزيران 1956، العدد 654.
- 22- جريدة البلاد، 19 حزيران 1956، العدد 4379.
- 23- فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953، 1958، دار الرشيد، ص 523.
- 24- نامق عبد الفتاح، المصدر السابق، ص 523.

- 25- المصدر نفسه.
- 26- كتاب السفارة العراقية إلى وزارة الخارجية رقم 2338 في 22/10/1956.
- 27- جريدة البلاد، 25 تشرين أول 1956، العدد 4789.
- 28- جريدة الزمان، الاثنين 16 كانون الأول 1957، العدد 6120.
- 29- جريدة الحرية، الثلاثاء 31 كانون الأول 1957، العدد 1070، أنظر وزارة المالية، ميزانية الدولة العراقية لسنة 1958، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958، ص 39.
- 30- مجلس أنشئ في عام 1950 ليكون مسؤولاً عن التخطيط والتنمية وال عمران في العراق، وكان هذا المجلس مكون من 6 أعضاء متفرغين بالإضافة إلى وزير المالية والإعمار، ورئيس الوزراء الذي هو في نفس الوقت رئيس مجلس الإعمار، أنظر عبد الله شاتي عبهول مجلس الإعمار في العراق 1950-1958 رسالة ماجستير في التاريخ الحديث غير منشورة 1983.
- 31- جريدة الأخبار، الأحد جانفي 1958 العدد 4856.
- 32- المصدر نفسه.
- 33- المصدر نفسه.
- 34- المصدر نفسه.
- 35- المصدر نفسه.
- 36- فكرت تائق، سياسة العراق الخارجية، مصدر سابق ص 525.
- 37- مذكرة أرسلت من قبل الحكومة العراقية إلى قادة الثورة الجزائرية تتعهد فيها بتقديم المساعدة المادية والعسكرية للثورة الجزائرية.
- 38- سياسي جزائري تولى رسم الثورة الجزائرية بالعراق 1956 - 1958.
- 39- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مصدر سابق ص 173.
- 40- مذكرة الحكومة العراقية إلى الجامعة العربية تلتزم فيها برفع مستحقاتها إلى الثورة الجزائرية عام 1958.

- 41- جريدة البلاد 13 نوفمبر 1957 العدد 524.
- 42- مسعود خرنان، العراق والثورة الجزائرية 1954 - رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة العدد 1988.
- 43- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق ص 173.
- 44- مسعود خرنان، المرجع السابق ص 153.
- 45- نفس المرجع، ص 156.
- 46- نفس المرجع، ص 157.
- 47- نفس المرجع، ص 158.
- 48- نفس المرجع، ص 158.
- 49- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج 3 ط 5 المجلد الثاني بيروت 1972 ص 251.
- 50- خرنان مسعود المرجع السابق، ص 166.
- 51- فاضل الجمالي، المغرب العربي ومؤتمر باندونغ، المجلة التاريخية العربية عدد 2 السنة 1974 ص 118.
- 52- فاضل الجمالي، نفس المصدر.

هوامش المبحث الثالث

- 1- خرنان مسعود. المرجع السابق، ص 139.
- 2- وزارة الإرشاد، الطريق إلى التحرر العربي، بغداد سنة 1960، ص 30.
- 3- جريدة اليقظة 23 جويلية 1958 العدد 2913.
- 4- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 393.
- 5- خرنان مسعود، المرجع السابق ص 143.
- 6- جريدة البلاد الأثنين 27 أبريل 1959 العدد 5498.
- 7- نفس المرجع.

- 8- خرنان مسعود، نفس المرجع ص 145.
- 9- جريدة الأخبار 11 سبتمبر 1959 العدد 52127.
- 10- جريدة البلاد 7 جويلية 1960 العدد 5848.
- 11- جريدة البلاد الثلاثاء 3 جويلية 1962 العدد 6453.
- 12- خرنان مسعود المرجع السابق 152.
- 13- جريدة البلاد الأربعاء 11 جانفي 1962 العدد 604.
- 14- خرنان مسعود المرجع السابق 155.
- 15- خرنان مسعود نفس المرجع 158.
- 16- نفس المرجع ص 159.
- 17- جريدة الحرية 6 جوان 1956 العدد 601.
- 18- مصطفى نويصر حزب البعث العربي الإشتراكي في قطر العراق وموقفه من ثورة التحرير الجزائرية 1954 1962 مجلة آفاق عربية ديسمبر، السنة الثامنة عشرة 1993 ص 4.
- 19- نفس المرجع، ص 8.
- 20- خرنان مسعود، المرجع السابق ص 163.
- 21- مصطفى نويصر المرجع السابق ص 8.
- 22- خرنان مسعود المرجع السابق ص 166.
- 23- جريدة الإستقلال الخميس 15 سبتمبر 1960.
- 24- جريدة إتحاد الشعب 10 مارس 1960 العدد 89.
- 25- جريدة البلاد 26 سبتمبر 1960 العدد 5729.
- 26- جريدة المجاهد الأثنين 18 أوت 1966 العدد 5674.
- 27- خرنان مسعود المرجع السابق.
- 28- خرنان مسعود المرجع السابق.

الفصل الثامن :

المملكة الهاشمية الأردنية

والثورة الجزائرية

الفصل الثامن

المملكة الهاشمية الأردنية والثورة الجزائرية

تميز موقف المملكة الهاشمية الأردنية منذ انطلاقة الثورة الجزائرية بوضوح موقفها المؤيد والصريح لدعم الثورة في الداخل عن طريق الإمداد اللوجستيكي والتمويل المادي والدعم المعنوي بالمظاهرات والمسيرات الاحتجاجية ضد سياسة فرنسا القمعية المنتهجة في الجزائر، وكذلك الدور الذي لعبته الدبلوماسية الأردنية في الخارج لنصرة القضية الجزائرية في المحافل الدولية والتعريف بها منذ اندلاع الثورة في نوفمبر 1954م حتى تحقيق الاستقلال في جويلية 1962م.

أولاً: الدعم الرسمي للمملكة الهاشمية الأردنية⁽¹⁾

في الأردن من الصعب التمييز بين المواقف الرسمية، فهي تعكس موقفاً موحداً ومؤيداً للثورة الجزائرية بدءاً من مؤسسة العرش ومروراً بالمؤسسة الحكومية ودوائرها المختلفة إلى مجلس النواب.

1- موقف العرش الملكي من الثورة الجزائرية :

أ القضية الجزائرية في خطبة العرش :

في خطب العرش، ما فتئ جلاله الملك حسين يؤكد على مساندته ودعمه، للقضية الجزائرية ومعها الحركات الاستقلالية الأخرى في جميع الأقطار العربية الراححة تحت الاستعمار، بكل الوسائل الممكنة، حتى تحقق حريتها واستقلالها. وقد احتلت القضية الجزائرية مساحات واسعة في خطب العرش التي ألقاها الملك في افتتاح الدورات العادية للبرلمان الأردني طيلة سنوات الثورة الجزائرية، نظراً لما يوليه من عناية واهتمام بالغين لهذه القضية.

1. لقد اعتمدنا في هذا الفصل المتعلق بموقف الأردن من الثورة الجزائرية على الدراسة القيمة التي أنجزها الباحث عمر صالح علي العمري بالجامعة الأردنية لأهميتها التاريخية وعنايتها بالمعلومات والمصادر الأرشيفية النادرة.

فقد أكد الملك حسين على حفظ حقوق العرب واحترام نضالهم من أجل الحرية والاستقلال⁽²⁾، ومحاربة الاستعمار والسيطرة الأجنبية مهما كان لونها وشكلهما⁽³⁾، وعلى تأييد الحركات الاستقلالية العربية، وتعزيد ودعم ومساندة كل كفاح عربي يهدف إلى التخلص من الاستعمار والسيطرة الأجنبية⁽⁴⁾.

في خطاب العرش عام 1958م، عبر الملك عن سروره العميق لتأليف أول حكومة جزائرية حرة، متمنيا أن تكون هذه الخطوة فاتحة يمن وخير على الشعب الجزائري الشقيق نحو الحرية والاستقلال، مؤكداً أن الثورة الجزائرية «مرمى أبصارنا ومحط أفكارنا»⁽⁵⁾، وفي خطاب العرش عام 1959م، أكد فيه الملك عن مساندته ودعمه لكل قرار تتخذه تلك الحكومة⁽⁶⁾، مؤكداً على تقديم كل ما يفرضه الواجب القومي من مساعدات مادية ومعنوية لمساندة ودعم نضال الشعب الجزائري الشقيق مشيراً إلى أن القضية الجزائرية موضع اهتمامه الخاص⁽⁷⁾.

وقد أكد الملك في خطاب العرش عام 1960م، على مواصلة دعم ومساندة الأردن مادياً ومعنوياً لنضال الشعب الجزائري الشقيق، والمضي قدماً في تأييد ومساندة الجزائر بكل الوسائل الممكنة حتى تحقق الحرية والاستقلال، مشيراً إلى أنه يولي القضية الجزائرية الاهتمام البالغ⁽⁸⁾ وفي خطاب العرش لعام 1961م، اعتبر أن القضية الجزائرية

2. ملحق الجريدة الرسمية، حفلة افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الرابع مجلد 1، ع1، 1 تشرين أول 1955م، خطاب العرش، ص 1-3، حفلة افتتاح سورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الخامس، مجلد 2، ع1، 25 تشرين أول 1956م، خطاب العرش، ص 2.

3. ملحق الجريدة الرسمية، حفل افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الخامس مجلد 2، ع1، 1 تشرين أول 1957م، خطاب العرش، ص 3-10.

4. ملحق الجريدة الرسمية، حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الخامس مجلد 3، ع1، 1 تشرين أول 1958م، خطاب العرش، ص 6.

5. المصدر نفسه.

6. على إثر إلقاء الملك لهذا الخطاب زار العقون الملك شاكراً لما تضمنه خطاب العرش من دعم ومساندة للقضية الجزائرية، وقد رد عليه الملك قائلاً: «إن ما جاء في خطاب العرش ما هو إلا الواجبات التي تملينا علينا عنايتنا واهتمامنا بالقضية الجزائرية وتقديرنا لمواقف حكومة الجزائر الحرة التي برهنت على القدرة والحكمة في تسيير شؤون القطر الجزائري المناضل نحو تحقيق أهدافه ومراميه العلمية في السيادة والاستقلال. أنظر: فلسطين، القدس، 11 تشرين أول 1959، الدفاع، القدس، ع 7209، 11 تشرين أول 1959م.

7. ملحق الجريدة الرسمية، حفل افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني الخامس، مجلد 4، ع1، ص 16.

8. ملحق الجريدة الرسمية، حفل افتتاح الدورة العادية الخامسة لمجلس الأمة الأردني الخامس، مجلد 5، ع2، 1 تشرين ثاني، 1960م، خطاب العرش، ص 9.

هي قضية الأردن كله شعبا وحكومة، وهي أيضا قضية كل عربي ومسلم، والتزم بمواصلة دعمها ومساندتها حتى الاستقلال، وقال معبرا عن شعوره وشعور الأردنيين قائلا: «والله يعلم أن جراحها لجراحنا، وأن دماء أبنائها المسفوحة على ربي العز وفي ميادين البذل والفداء لدمائنا، وإن جهادها يرفع رؤوسنا عزة وزهوا وفخرا.»⁽⁹⁾

ب القضية الجزائرية في كتب التكليف السامي:

وضع جلالة الملك حسين القضية الجزائرية نصب عيون رؤساء الحكومات الأردنية المتعاقبة، إذ احتلت هذه القضية مساحات واسعة في كتب التكليف السامي لأولئك الرؤساء، نظرا لما يوليه الملك من عناية ودعم ومساندة للقضية الجزائرية.

ففي كتاب التكليف الملكي لسعيد المفتي بتشكيل الحكومة في 21/أيار/1956م، أكد الملك على ضرورة أن تولي الحكومة جل عنايتها واهتمامها بالقضية الجزائرية، وضرورة المساهمة الدائمة والمشاركة الفعالة في دعم ومساندة وتأييد الأقطار العربية التي تجاهد في سبيل استكمال حريتها واستقلالها وسيادتها، للوصول بالأمة العربية إلى الوحدة والحرية والكرامة.⁽¹⁰⁾

وفي كتاب التكليف الملكي لسليمان النابلسي بتشكيل الحكومة في 29/ تشرين الأول/ 1956م، أكد الملك على ضرورة دعم ومساندة الحكومة لنضال الأقطار العربية التي تكافح من أجل استقلالها وحريتها وسيادتها⁽¹¹⁾، ومؤكدا جلالته أيضا على مقاومة الاستعمار بمختلف أشكاله، واعتبار قضايا الأمة العربية قضية واحدة، في كتاب التكليف لحسين فخري الخالدي.⁽¹²⁾

وفي كتاب التكليف الملكي لهزاع المجالي بتشكيل الحكومة في 6/أيار/1959م، أكد الملك على ضرورة مساهمة الحكومة مساهمة فعالة في دعم نضال الأقطار العربية التي ما زالت تترزح تحت الاستعمار، وتجاهد من أجل حريتها واستقلالها، وعلى المساهمة فيما يمليه الواجب نحو تلك الأقطار.⁽¹³⁾

9. ملحق الجريدة الرسمية، حفل افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني السادس، مجلد 6، ع 1، 1 تشرين ثاني،

1961م، خطاب العرش، ص 10.

10. الجريدة الرسمية، ع 1276، 22 أيار، 1956م، ص 1597.

11. الجريدة الرسمية، ع 1302، 30 تشرين أول 1956م، ص 2213.

12. الجريدة الرسمية، ع 1325، 15 نيسان، 1957م، ص 383.

13. الجريدة الرسمية، ع 1424، 6 أيار، 1959م، ص 395.

وفي كتاب التكليف الملكي لوصفي التل بتشكيل الحكومة في 28/كانون الثاني/1962م⁽¹⁴⁾، أكد الملك على ضرورة اعتبار القضية الجزائرية قضية الأردن، وعلى حكومة التل المضي قدما في دعم كفاح الشعب الجزائري، وكل قطر عربي يسعى لنيل حريته واستقلاله بكل قوة وطاقة ممكنة.⁽¹⁵⁾

أما على مستوى العلاقات الأردنية العربية فقد تناول جلالة الملك حسين القضية الجزائرية في مباحثاته مع جلالة الملك سعود أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية، في نيسان 1957م، أكد البيان المشترك الذي صدر عقب مباحثاتهما على ضرورة مساعدة الأقطار العربية الراضحة تحت نير الاستعمار حتى تنال حقها في تقرير مصيرها وتستكمل حريتها طبقا لميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁶⁾ وتناول الملك حسين القضية الجزائرية في مباحثاتهما على ما يلي:

أولا- العمل على تأمين الاستقلال التام المتحرر من كل سيطرة أجنبية وضمان السيادة الكاملة لجميع الأقطار العربية.

ثانيا- مساعدة الأقطار العربية الراضحة تحت نير الاستعمار على نيل حقها في الحرية والاستقلال والسيادة طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

14. كان للسيد وصفي التل رؤيا حول الحرب الدائرة في الجزائر، إذ عبر عن ذلك في رسالته للسيد فاضل الجمالي، عندما كان السيد التل سفيراً للأردن في إيران حيث جاء فيها : قبل شهر وليف كنت للمسؤولين في الأردن محاولاً إقناعهم بضرورة القيام بجهد جديد فيما يتعلق بحرب الجزائر، معلوماتي واستنتاجاتي من العمليات الحربية في الجزائر تدل على أن المقاتلين في الجزائر، على بطولاتهم الخارقة يعانون نقصاً في القيادة الفنية، وفي التدريب، وفي تخطيط وتوجيه المعارك، وفي فهم الأسلوب الحربي اللازم لقتال من هذا النوع، وإله يجب أن يعتمد على تخطيط فني، لا مجرد التحامات بأعداد كبيرة من العدو تسبب تحمل ضحايا أكثر من اللازم بدون أن يتكبد العدو بالنسبة لقوته ما يناسب ثمن هذه الضحايا، ومعنى الاستمرار في قتال على ما هو متبع الآن، هو الوصول مع الزمن إلى وضعية إفناء، قد لا يتمكن بعدها الجزائريون من الاستمرار في القتال، إن ما يجب أن يتبع في الجزائر هو (WAR OF ATTRITION) وبأسلوب ينهك معه العدو وتفني قوته تدريجياً بدون أن تتكبد خسائر كبيرة... إن اقتراحي يستهدف البدء بعملية نجدة فنية أصولية تقلب الميزان رأساً على عقب فور اشتراكها بالقتال... وإني على استعداد لسفر معها إلى الجزائر والقتال معها هناك حسب خطط وأساليب أعرفها تمام المعرفة. أنظر نص الرسالة المؤرخة في 12 نيسان، 1958م كاملاً في، وصفي التل، كتاب، أن في القضايا العربية، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، 1980م، ص 4-40-405.

15. الجريدة الرسمية، ع 1593، 28 كانون ثاني، 1962م، ص 150، الدفاع، القدس، ع 7917، 28 كانون ثاني، 1962م، الجهاد، القدس، ع 2621، 28 كانون ثاني، 1962م، المنار، القدس، ع 504، 28 كانون ثاني، 1962م.

16. فلسطين، القدس، 30 نيسان، 1957م، الدفاع، القدس، ع 6448، 30 نيسان، 1957م.

ثالثا- تأييدا وتأكيدا لمبدأ حق تقرير المصير المعترف به لجميع الأمم والشعوب بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يعمل العاهلان على نصره الشعب العربي الجزائري الشقيق في نضاله الباسل ضد قوى الاستعمار الفرنسي لتمكينه من بلوغ حرته واستقلاله طبقا للمبدأ المذكور.

رابعا- التأكيد على مقررات ملوك ورؤساء العرب في 27 شباط 1957 [الأقطاب الأربعة].⁽¹⁷⁾ وفي حزيران 1957م، استعرض الملك حسين تطورات القضية الجزائرية في مباحثاته مع الملك فيصل الثاني أثناء زيارته لبغداد، وقد أكد البيان المشترك لمباحثاتهما على إعلانهما عن مقاومتهما للاستعمار بجميع صورته وأشكاله، وتأييدهما ومؤازرتهم التامة للشعب الجزائري في «نضاله الباسل ضد قوى الاستعمار الفرنسي الغاشم»، وضرورة معاونته على الوصول إلى حقه المشروع في الحرية والاستقلال، مع التأكيد على مؤازرتهم لكافة البلاد العربية الراضحة تحت نير الاستعمار لنيل حريتها واستقلالها وضمان حق تقرير المصير طبقا لميثاق الأمم المتحدة.⁽¹⁸⁾

2- مواقف حكومات المملكة الهاشمية الأردنية:

بناء على كتب التكليف السامي لجلالته وتوجيهاته السياسية لرؤساء حكوماته المتعاقبة، التزمت الحكومات الأردنية بمختلف توجهاتها السياسية وإيديولوجياتها الحزبية والتزاماتها الخارجية بموقف ثابت ومؤيد تجاه الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها الأولى، فلم تتردد سواء في دعمها السياسي أو اللوجستيكي بشكل رسمي وعلني دون أن تخشى فرنسا أو حلفاءها في الحلف الأطلسي رغم صغر قوتها وضعف مواردها وحدثة عهدتها السياسي والديبلوماسي في النظام الدولي.

على أثر الأعمال القمعية التي قامت بها فرنسا بعد اندلاع الثورة مباشرة في محاولة منها للقضاء على الثورة الجزائرية وهي في بداية انطلاقتها، رفعت الحكومة الأردنية برقية احتجاج واستنكار إلى الحكومة الفرنسية، وسكرتير هيئة الأمم المتحدة بناء على

17. فلسطين، القدس، 14 حزيران، 1957م، الدفاع، القدس، ع 6495، 14 حزيران 1957م.

18. الجريدة الرسمية، ع 1338، 25 حزيران، 1957م، ص 579، فلسطين، القدس، 25 حزيران، 1957، الدفاع، القدس، ع 6504، 25 حزيران، 1957م.

طلب من مجلس النواب الأردني (جلسة 16 / 11 / 1954)⁽¹⁹⁾، كما سارعت وزارة الخارجية الأردنية إلى استدعاء السفير الفرنسي في عمان، للاحتجاج على الأعمال العدوانية التي تنتهكها فرنسا بحق الشعب الجزائري⁽²⁰⁾ وناقشت الحكومة الأردنية القضية الجزائرية في جلسة سرية مع مجلس النواب الأردني، للقيام بما يقتضيه الواجب من عمل نحو الثورة الجزائرية⁽²¹⁾، ولنفس الغرض اجتمع فوزي الملقى السفير الأردني في القاهرة مع عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية⁽²²⁾، كما استدعى رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي السفير الفرنسي في عمان وأبلغه في مكتبه موقف الحكومة الأردنية المعارض للسياسة التي تنتهجها فرنسا ضد الشعب الجزائري.⁽²³⁾

ونظرا لاحتجاج الحكومة الفرنسية على المظاهرات التي قام بها الشعب الأردني أمام السفارة الفرنسية في عمان في 14 تموز 1956م (عيد الحرية والاستقلال وحقوق الإنسان في فرنسا)، استنكارا لأعمال البطش الفرنسي في الجزائر، وتجاهل حقوق الإنسان الجزائري في الحرية والاستقلال، فقد استدعى عوني عبد الهادي وزير الخارجية الأردني السفير الفرنسي في عمان، وأبلغه احتجاج الحكومة الأردنية على مذكرة الاحتجاج التي بعثت بها الحكومة الفرنسية، مؤكدا حق الشعب الأردني والشعب العربي في الإعراب عن شعوره نحو الشعب العربي في الجزائر الذي تسفك «دماؤه الزكية» من قبل السلطات الفرنسية مشيرا إلى أشنع أنواع المجازر التي ترتكبها فرنسا في الجزائر، كما رد الوزير مذكرة الاحتجاج إلى السفير الفرنسي.⁽²⁴⁾

ومما يذكر أن وزير الخارجية الفرنسي، السيد كرستيان بينو (Christien Pineau)، كان قد استدعى إلى مكتبه يوسف هيكل السفير الأردني في فرنسا، وقدم إليه مذكرة احتجاج الحكومة الفرنسية لسماح الحكومة الأردنية بقيام مظاهرات معادية لفرنسا أمام السفارة الفرنسية في عمان في يوم عيد الحرية وحقوق الإنسان.⁽²⁵⁾

19. مذكرات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الجلسة الخامسة، الثلاثاء، 16/11/1954، ص 37.

20. الدفاع، القدس، ع 3021، كانون أول، 1954م.

21. مذكرات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الجلسة الثانية، 8 تشرين أول، 1955م، ص 404.

22. فلسطين، القدس، 25 نيسان، 1956.

23. فلسطين، القدس، 6 أيار، 1956.

24. فلسطين، القدس، 25 آب، 1956.

25. فلسطين، القدس، 25 آب، 1956م، 26 آب، 1956م.

كان السفير الأردني في باريس قد زار وزير الخارجية الفرنسي في مكتبه ناقلا إليه احتجاج الحكومة الأردنية على الجرائم التي ترتكبها فرنسا بحق الشعب الجزائري، معربا عن أمله في وقف إطلاق النار، وضرورة الوصول إلى حل مشرف للقضية الجزائرية، يضمن للجزائريين حقوقهم في الحرية والاستقلال. وعلى اثر هذا اللقاء أصدرت السفارة الأردنية في باريس بيانا بهذا الخصوص، الأمر الذي أثار دهشة الحكومة الفرنسية واعتبرته منافيا للعرف الدبلوماسي.⁽²⁶⁾

وبمناسبة احتفال فرنسا بعيد الحرية، أصدرت الحكومة الأردنية بلاغا رسميا أوقفت فيه أعمال جميع الوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية الساعة العاشرة من يوم 15/تموز/ 1956م، لمدة خمس دقائق حدادا على أرواح شهداء الجزائر، الذين سقطوا في سبيل الحرية والاستقلال، واستنكارا للجرائم الفرنسية بحق الشعب الجزائري.⁽²⁷⁾ وعلى إثر الاعتداء الثلاثي على مصر، واحتجاجا على الجرائم الفرنسية في الجزائر، فقد قطعت الحكومة الأردنية علاقاتها السياسية مع فرنسا⁽²⁸⁾ وأصدرت في مطلع عام 1957م قرارا منعت بموجبه دخول الفرنسيين إلى الأردن، واستثنت من ذلك السياح في أيام عيد الفصح المجيد، شريطة عدم مكوثهم في الأردن أكثر من أربعة أيام.⁽²⁹⁾ وعندما أصدرت السلطات الفرنسية حكم الإعدام بحق المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد، سارعت الحكومة الأردنية إلى إرسال برقية احتجاج إلى المستر داغ همر شولد (Dagh Himer Should)، السكرتير العام للأمم المتحدة، طالبة منه التدخل لمنع تنفيذ الحكم.⁽³⁰⁾

على اثر مظاهرات 11 ديسمبر 1960م واستمرار فرنسا في أعمالها الإجرامية بحق الشعب الجزائري، وتنفيذا للرغبة الملكية، فقد استدعى وزير الخارجية الأردني في أواخر عام 1960م، رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية إلى مكتبه، وعبر لهم عن قلق الأردن ملكا وحكومة وشعبا من جرائم فرنسا بحق الشعب الجزائري، مؤكدا استنكار الأردن «للمجازر الدامية» التي يقوم بها الجيش الفرنسي، وطلب إليهم ضرورة الاتصال

26. فلسطين، القدس، 22 آب، 1956م.

27. فلسطين، القدس، 15 آب، 1956م.

28. قرارات مجلس الوزراء الأردني لعام 1956م، قرار رقم (6) تاريخ 1 تشرين ثاني، 1956م، فلسطين، القدس، 3 تشرين ثاني، 1956.

29. فلسطين، القدس، 19 كانون ثاني، 1957م، ص 6.

30. الدفاع، القدس، ع 6691، 2 شباط، 1958م.

بحكوماتهم للتدخل لوقف حرب الإبادة التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري، مشيراً إلى أن الدول والشعوب العربية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك المجازر الرهيبة التي يتعرض لها الشعب الجزائري⁽³¹⁾ وأصدرت الحكومة الأردنية في اليوم التالي للاجتماع بيانا استنكرت فيه الأعمال الإجرامية التي تقوم بها فرنسا بحق الشعب الجزائري التي أدت إلى مقتل الأعداد الهائلة، وأشار البيان إلى أن هذه الأعمال من شأنها أن ترفع من معنويات الشعب الجزائري وتزيده تمسكا بحقوقه، وتدفعه للاستمرار في نضاله لنيل استقلاله وتقرير مصيره.⁽³²⁾

وبعث جلاله الملك حسين برقية تعزية ومواساة إلى فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة عبر فيها عن أعظم مشاعر الأسى والحزن لما يقع في الجزائر، مؤكداً أن الحوادث المفجعة التي وقعت مؤخراً، ما هي إلا دليل ناصع على شدة تمسك الشعب الجزائري بحقوقه في الحرية والاستقلال، كما رفع بهجت التلهوني رئيس الحكومة الأردنية برقية مماثلة، عبر فيها عن أصدق تعازي الأردن ملكا وحكومة وشعبا للحكومة والشعب الجزائري وذوي الشهداء، معربا عن أمله في أن يحقق الشعب الجزائري ما يصبوا إليه من رفعة ومجد عما قريب.⁽³³⁾

لقد اتخذت حكومة المملكة الهاشمية الأردنية الكثير من القرارات والمواقف الداعمة للقضية الجزائرية، واغتنت كل فرصة عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية للاحتجاج على الأعمال الإجرامية والسياسة القمعية التي تنتهجها فرنسا بحق الشعب الجزائري، الذي سيتضح لنا عبر هذه الدراسة.

ولم تبخل الحكومات الأردنية المتعاقبة على تقديم الدعم والمساندة لنضال الشعب الجزائري وعلى تأديته للواجب الذي يضطلع به نيابة عن العرب في صراعهم مع المستعمر من أجل الحرية والاستقلال، حيث شمل ذلك مختلف وسائل الدعم المادي الذي بلغ أقصى حد سمحت به إمكانيات البلد وموارده المحدودة منذ اندلاع الثورة وحتى حصول الجزائر على استقلالها.

31. فلسطين، القدس، 16 كانون أول، 1960 م.

32. فلسطين، القدس، 17 كانون أول، 1960 م.

33. فلسطين، القدس، 15 كانون أول، 1960 م.

فبمناسبة قرب الذكرى السنوية الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية، استقبل الأردن الوفد المغربي⁽³⁴⁾ الذي كان يقوم بجولة في الأقطار العربية لشرح القضية الجزائرية، حيث التقى الوفد سعيد المفتي رئيس الوزراء، وتناول البحث طائفة من الشؤون المتعلقة بهذه القضية، ومن جملتها جمع التبرعات لنصرة المجاهدين في الجزائر وأقطار المغرب العربي.⁽³⁵⁾

وعلى أثر هذه الزيارة وافقت الحكومة الأردنية رسمياً على السماح للجنة الشعبية لنصرة المغرب العربي في الأردن⁽³⁶⁾ بجمع التبرعات لمساعدة ومساندة كفاح الشعب العربي في الجزائر وأقطار المغرب العربي⁽³⁷⁾ وفي خطوة منه لدعم كفاح الشعب الجزائري، ومساندة نضاله من أجل الحرية والاستقلال، وتلبية لنداء الهلال الأحمر الأردني، تم الاتفاق في تموز 1957م على تخصيص أسبوع باسم «أسبوع الجزائر»، تجمع فيه التبرعات من مختلف أنحاء الأردن، وقد أشرفت الحكومة على هذا الأسبوع، حيث ترأس سعد جمعة وكيل وزارة الداخلية لجنة التبرعات، وافتتحت الحكومة التبرعات بخمسة آلاف دينار⁽³⁸⁾ والجدير بالذكر أن المبالغ التي كانت تجمعها تلك اللجنة، كانت ترفع إلى مجلس الوزراء الذي يقوم بدوره بتحويله إلى مكتب البعثة الجزائرية في عمان.⁽³⁹⁾

وفي أواخر عام 1957م، زار الأردن وفد من جبهة التحرير الجزائرية برئاسة أحمد توفيق المدني، واجتمع بإبراهيم هاشم رئيس الوزراء، وأطلعه على آخر تطورات القضية الجزائرية، وبحث معه إمكانية تخصيص مبلغ معين في الميزانية العامة سنوياً للجزائر⁽⁴⁰⁾ وفي مطلع عام 1958م، خصصت الحكومة الأردنية أسبوعاً آخر للجزائر، جمعت فيه التبرعات الشعبية دعماً ومساندة لكفاح الشعب العربي الجزائري.⁽⁴¹⁾

34. كان الوفد المغربي مؤلفاً من السادة : محمد حيدر - الجزائر، حسين أحوال - تونس، عبد الرحمن الشنقيطي - مراكش.

35. الدفاع، القدس، ع 5946، 6 أيلول، 1955 م.

36. "سيأتي الحديث عن ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

37. الدفاع، القدس، ع 5946، 6 أيلول، 1955 م.

38. الدفاع، القدس، ع 6510، 2 تموز، 1957م.

39. الدفاع، القدس، ع 6613، 3 تشرين ثاني، 1957م.

40. وقد ضم الوفد السادة : أحمد بودا، يوسف بن خده، فلسطين، القدس، 27 كانون أول، 1957 م.

41. فلسطين، القدس، 2 نيسان، 1958 م.

وعلى إثر الزيارة التي قام بها فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية للأردن في ماي 1959⁽⁴²⁾، ترأس الملك اجتماعا هاما حضره رئيس الوزراء، والسادة الوزراء، ورئيس الديوان الملكي، ورئيس مجلس الأعيان، والنواب، والقائد العام للقوات المسلحة الأردنية، خصص لموضوع مساعدة الجزائر.⁽⁴³⁾

وقد تقرر في هذا الاجتماع تنظيم المساعدة للجزائر على الصعيدين الرسمي والشعبي على السواء، فعلى الصعيد الرسمي، فقد تقرر أن تقوم الحكومة الأردنية بتقديم جميع المساعدات اللازمة للثورة الجزائرية في حدود إمكانيات وموارد المملكة الهاشمية، أما على الصعيد الشعبي فقد وافق جلاله الملك على أن ينظم تحت رعايته حملة تبرعات شعبية واسعة للجزائر، تشرف عليها هيئات حكومية وشعبية، وافتتح الملك حملة التبرعات الشعبية بأربعة آلاف دينار من مرتبه الخاص، وتبرع طاقمه الحكومي المتكون من السادة: رئيس الوزراء وأعضاء المجلس ورئيس مجلس الأعيان والنواب وقائد الجيش ومدير الأمن العام براتب شهري.⁽⁴⁴⁾

وتنفيذاً للبرغبة الملكية، أصدر هزاع المجالي رئيس الوزراء بلاغا رسمياً، قرر فيه تشكيل العديد من اللجان الرسمية والشعبية في مختلف أنحاء الأردن⁽⁴⁵⁾ غايتها جمع التبرعات لدعم ومساندة نضال الشعب الجزائري الشقيق.⁽⁴⁶⁾

وبمناسبة زيارة فرحات عباس للأردن، ودعماً ومساندة من الحكومة الأردنية لنضال الشعب الجزائري، فقد سلمت عباس شيكا بمبلغ (30) ألف دينار، كدفعة أولى من المبالغ التي قررت الحكومة المساهمة بها في معركة الحرية والاستقلال التي يخوضها الشعب الجزائري، وأصدرت قراراً بإعفاء جميع الشيكات والحوالات المالية التي يحولها

42. سيأتي الحديث عن هذه الزيارة لاحقاً.

43. فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959 م.

44. المصدر نفسه.

45. اللجان التي شكلت كانت على النحو التالي: أولاً: اللجنة الرئيسية في عمان وتألقت من: رئيس الوزراء رئيساً، وزير الداخلية، أمين العاصمة، وكيل وزارة الشؤون الإجتماعية، مساعد وكيل وزارة التربية والتعليم، الشيخ أب، راهيم القطان، ورئيس الغرفة التجارية، والسادة: محمد علي بدير، عبد اللطيف أب، وقورة، جورج ديب، عبد الكريم العقلة رئيس قسم الواردات في وزارة المالية لتولي مهام أعمال أمانة الصندوق. ثانياً: لجنة فرعية في كل لسواء أو قضاء في المملكة مؤلفة من: المحافظ أو المتصرف أو القائم مقام رئيساً، رئيس المجلس البلدي، رئيس الغرفة التجارية، محاسب المالية ليكون أميناً للصندوق. أنظر:

ملحق الجريدة الرسمية، العدد 20، 7 حزيران، 1959 م، ص 7.9

46. الدفاع، القدس، ع 7106 حزيران، 1959 م.

مكتب البعثة الجزائرية في عمان، من التبرعات الأردنية من جميع الرسوم المالية التي تستوفي عادة في مثل هذه الأمور.⁽⁴⁷⁾

لقد تشكلت بالفعل العديد من اللجان الفرعية في مختلف محافظات وألوية وأنحاء المملكة، تنفيذا للرغبة الملكية، ولبلاغ رئيس الوزراء المشار إليه، وبدأت حملاتها الواسعة لجمع التبرعات للثورة الجزائرية. وعلى إثر تشكيل تلك اللجان، قام عبد الرحمن العقون ممثل حكومة الجزائر في عمان بزيارة لهزاع المجالي رئيس الوزراء، حيث رفع شكره وشكر حكومته على تنفيذ الرغبة الملكية بتأليف اللجان الرئيسة والفرعية لجمع التبرعات في مختلف أنحاء المملكة. ووضع العقون نفسه وجميع موظفي مكتبه تحت تصرف تلك اللجان. وقد رد عليه المجالي بقوله: «ثق إنني وحكومتي نعتبر دائما القضية الجزائرية قضيتنا المهمة، ونحن لا نعتبرك ممثلا للحكومة الجزائرية فحسب، بل ممثلا لنا أيضا، لأن قضية الجزائر هي قضيتنا جميعا.»⁽⁴⁸⁾

وفي موازنتها لعام 1959م، رصدت الحكومة الأردنية مبلغ (30) ألف ديناراً مساعدة لحكومة الجزائر المؤقتة، تنفيذا لقرارات الجامعة العربية التي اتخذتها دعماً ومساندة لحكومة الجزائر الحرة وكفاح الشعب الجزائري.⁽⁴⁹⁾

وبمناسبة الذكرى الخامسة للثورة الجزائرية، وجه وصفي ميرزا وزير الداخلية نيابة عن رئيس اللجنة الرئيسية لجمع التبرعات نداءً إلى المؤسسات التجارية العاملة للتبرع بسخاء لمناضلي الجزائر، وقد جعل من مكتبه مكاناً لتلقي تلك التبرعات، وحث الوزير في ندائه تلك المؤسسات للتبرع دعماً ومساندة لكفاح الشعب الجزائري الذي يناضل من أجل حريته واستقلاله تحت شعار «الجزائر أو الموت»، وحثاً في ندائه عزم الشعب الجزائري وتصميمه على مواصلة نضاله حتى انتزاع حريته واستقلاله، وصموده أمام سياسة الرعب والدمار والهلاك التي تنتهجها فرنسا، وافتتح ميرزا حملة التبرعات بمبلغ من المال دفعه للجنة المسؤولة عن التبرعات في مكتبه.⁽⁵⁰⁾

47. فلسطين، القدس، 31 أيار، 1959، ص

48. فلسطين، القدس، 10 حزيران، 1959 م.

49. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الرابعة لمجلس النواب الجلسة العاشرة، 23 تشرين ثاني،

1959 م، ص 521، فلسطين، القدس، 2 تموز، 1959.

50. فلسطين، القدس، 22 تشرين ثاني، 1959 م، الدفاع، القدس، ع 7245، 22 تشرين ثاني، 1959 م، ع 7247، 24 تشرين ثاني، 1959 م.

وقد بلغت قيمة التبرعات التي جمعتها اللجنة الرئيسية التي يرأسها رئيس الوزراء حتى أواخر عام 1959 م، مبلغ (40) ألف ديناراً، أودعتها اللجنة في صندوق الجزائر الذي ترعاه الحكومة الأردنية⁽⁵¹⁾ واستطاعت اللجان الفرعية المشمولة بالرعاية الملكية جمع مبلغ (35.686) دينار حتى مطلع عام 1960 م. حيث سلمها الملك لعبد الرحمن العقون في لقاء بالديوان الملكي، استعرضا خلاله آخر التطورات والمراحل التي تتعلق بالقضية الجزائرية.⁽⁵²⁾

وفي أيلول 1960 م قام الملك بتسليم ممثل الحكومة الجزائرية الحرة، العقون، مبلغ (30) ألف ديناراً، وهي المساعدة التي رصدتها الحكومة الأردنية في ملحق موازنتها لهذا العام دعماً ومساندة لنضال الشعب الجزائري، وقد أعرب العقون عن شكره وشكر حكومته للأردن ملكاً وحكومة وشعباً على المساعدات التي يقدمها دعماً لنضال الشعب الجزائري في معركة الحرية والاستقلال التي يخوضها ضد الاستعمار الفرنسي.⁽⁵³⁾

وقد رفع العقون كتاباً إلى الحكومة الأردنية، ضمنه شكره وشكر حكومته للأردن ملكاً وحكومة وشعباً على المساعدة التي قدمها الملك باسم الأردن إلى المجاهدين في الجزائر، وعبر العقون في كتابه عن مدى تقدير الحكومة الجزائرية لهذه الخطوة، ومدى التأثير الحسن الذي تركته تلك المواقف النبيلة لدى الشعب الجزائري وحكومته.⁽⁵⁴⁾

وبمناسبة الذكرى السنوية السابعة للثورة الجزائرية، تبرع الملك بمبلغ ألف دينار، قام بتسليمها أحمد الطراونة رئيس الديوان الملكي للجنة نصره الجزائر التي قامت بدورها بتسليمها للعقون.⁽⁵⁵⁾

واستجابة للنداء الذي وجهته لجنة نصره الجزائر بمناسبة الذكرى السابعة للثورة الجزائرية، بضرورة تخصيص صناديق في الدوائر الرسمية والمؤسسات العامة لجمع التبرعات بشكل اختياري ومنظم، فقد أنشأ معظم الموظفين في دوائريهم ومؤسساتهم

51. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الخامس، الجلسة العاشرة من الدورة العادية الرابعة 22 كانون أول، 1959 م.

52. فلسطين، 2 آذار، 1960.

53. الجهاد، القدس، ع 2204، 22 أيلول، 1960 م، المنار، القدس، ع 86، 22 أيلول، 1960 م.

54. المنار، القدس، ع 87، 23 أيلول، 1960 م.

55. فلسطين، القدس، 3 تشرين ثاني، 1961 م، الدفاع، القدس، ع 7844، 3 تشرين ثاني، 1961 م، المنار، القدس، ع 7431، 3 تشرين ثاني، 1961 م.

صناديق خاصة بالجزائر، كانوا يودعون فيه ما تجود به أنفسهم من التبرعات شهريا لدى استلامهم روايتهم، إسهاما منهم في دعم نضال الشعب الجزائري الشقيق.⁽⁵⁶⁾ وفي موازنتها لعام 1962، خصصت الحكومة الأردنية مبلغ (30) ألف دينار مساعدة منها لحكومة الجزائر الحرة ودعمها ومساندة لنضال الشعب الجزائري الشقيق⁽⁵⁷⁾، وقد استمرت الحكومة الأردنية واللجان الرئيسية والفرعية في دعمها المادي للقطر الجزائري حتى بعد نيله استقلاله، مساهمة في عملية البناء والتعمير التي بدأها القطر الجزائري الشقيق عقب نيله استقلاله.

3- موقف الملك والحكومة من اعتقال قادة الثورة :

اهتم الملك حسين بأبلغ اهتمام بحادث اعتقال فرنسا للزعماء الجزائريين الخمسة، حيث أوعز إلى حكومته بإجراء اتصالات دبلوماسية مع مختلف الحكومات العربية الأجنبية، للعمل على إطلاق سراحهم ومتابعة قضيتهم حتى النهاية⁽⁵⁸⁾ وتنفيذا للغبة الملكية فقد استدعى عوني عبد الهادي وزير الخارجية سفراء فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقابلهم كل على حدة، واستنكر باسم الحكومة عملية القرصنة الجوية التي قامت بها فرنسا بحق الزعماء الجزائريين الخمسة، وقد طلب الوزير من السفيرين البريطاني والأمريكي إبلاغ حكومتيهما استنكار الأردن ملكا وحكومة وشعبا لحادث الاختطاف والقرصنة التي قامت بها فرنسا، وأوضح لهما مدى الاستياء الذي تركه الحادث في العالم العربي بأسره، وطلب إليهما ضرورة إبلاغ حكومتيهما التدخل لدى فرنسا للإفراج عنهم فوراً.⁽⁵⁹⁾

ولدى اجتماعه بالسفير الفرنسي نقل وزير الخارجية احتجاج الحكومة الأردنية على تصرفات فرنسا في الجزائر، وإقدامها على اختطاف الزعماء الجزائريين الخمسة واعتقالهم، ولفت نظره إلى النتائج الخطيرة التي ستسفر عن هذا الاعتداء الصارخ على

56. فلسطين، القدس، 29 تشرين ثاني، 1961 م، الدفاع، القدس، ع 7866، 29 تشرين ثاني، 1961 م، المنار، القدس، ع 403،

29 تشرين ثاني، 1961 م.

57. فلسطين، 29 نيسان، 1962 م.

58. فلسطين، القدس، 24 تشرين الأول، 1956 م.

59. فلسطين، القدس، 25 تشرين ثاني، 1956 م، الدفاع، القدس، ع 6290، 25 تشرين ثاني، 1956 م.

الحریات، موضعا مدى استياء الرأي العام العربي وثورته على هذا الإجراء الفرنسي المغاير لمبادئ الأمم المتحدة وجميع القوانين والأعراف الدولية، وطلب إليه بإلحاح أن تبادر الحكومة الفرنسية إلى إطلاق سراح الزعماء الجزائريين في الحال.

كان موضوع القرصنة الجوية الفرنسية واختطاف قادة الثورة الجزائرية مدار بحث واهتمام جدي لدى اجتماع الوزير بالسفير السوري في عمان أحمد فؤاد قزمانی، حيث اتفقا على ضرورة توحيد الجهود العربية ورفع احتجاج عربي مشترك إلى الأمم المتحدة وسائر الهيئات الدولية والإنسانية، وضرورة اتخاذ خطوة موحدة في هذا السبيل، والاتصال بدول الكتلة الآسيوية- الأفريقية في الأمم المتحدة⁽⁶⁰⁾، والطلب إليها السعي لإطلاق سراح الزعماء الجزائريين المعتقلين في سجون فرنسا، واستنكار أسلوب القرصنة العلنية التي لجأت إليه فرنسا في اعتقالهم⁽⁶¹⁾ وأكد الوزير في هذا اللقاء على ضرورة اتخاذ خطوات سريعة وفعالة من قبل الحكومات العربية للمحافظة على حياة الزعماء الجزائريين المعتقلين وإطلاق سراحهم فورا.⁽⁶²⁾

وبخصوص هذه القضية أجرى وزير الخارجية اتصالات مع وزير خارجية سوريا ولبنان، تبادل فيها الرأي حول ضرورة الاتفاق على خطة مشتركة فعالة للعمل على إطلاق سراح الزعماء الجزائريين الخمسة، وأبرق الوزير إلى سفراء الأردن في أمريكا وبريطانيا وفرنسا طالبا إليهم الاهتمام بهذه القضية والسعي لدى حكومات تلك الدول لإطلاق سراحهم.⁽⁶³⁾

وللغرض نفسه فقد التقى إبراهيم هاشم رئيس الوزراء، وعوني عبد الهادي وزير الخارجية السفير العراقي في عمان بهاء الدين نوري، وبحثا معه هذه القضية⁽⁶⁴⁾، وقد قابل رئيس الوزراء ووزير الخارجية جلالة الملك، وأطلعاه على نتائج اتصالاتهما، والإجراءات الواجب اتخاذها بهذا الصدد.⁽⁶⁵⁾

60. سيأتي الحديث عن دور الكتلة الآسيوية- الأفريقية في دعم ومناصرة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ودور الأردن فيها في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

61. فلسطين، القدس، 25 تشرين ثاني، 1956م، الدفاع، القدس، ع 6290، 25 تشرين ثاني، 1956م.

62. نفس المرجع

63. الدفاع، القدس، ع 6290، 25 تشرين ثاني، 1956م.

64. الدفاع، القدس، ع 6290، 25 تشرين ثاني، 1956م.

65. الدفاع، القدس، ع 6290، 25 تشرين ثاني، 1956م.

كان الملك حسين قد تلقى برقية من جبهة التحرير الوطني الجزائرية على إثر اعتقال الزعماء الجزائريين الخمسة، أوضحت فيها خطورة العمل الذي أقدمت عليه فرنسا، كما استجارت ببرقيتها بالملك وحكومته ومجلس النواب الأردني ليقوموا «سريعا» بالعمل الحازم الذي نوجهه العروبة لإنقاذ الزعماء المعتقلين وإطلاق سراحهم، وقد أكد الملك في رده على البرقية استنكاره الشديد لهذا العمل، ولشريعة الغاب التي تمارسها فرنسا في الجزائر، مشيرا إلى أن معركة العرب مع أعدائهم لن تنتهي إلا بسيادة العرب على أوطانهم وتقرير مصيرهم، مؤكداً أنه لن يدخر وسعا وجهدا في التدخل لإطلاق سراح الزعماء الجزائريين ورفع الحيف عنهم.⁽⁶⁶⁾

وبهذا الخصوص، قام يوسف هيكل السفير الأردني في فرنسا بالاتصال بالحكومة الفرنسية حول ضرورة الإفراج عن الزعماء الجزائريين المعتقلين وتأمين سلامتهم.⁽⁶⁷⁾ وشارك الأردن في اجتماع مجلس الجامعة العربية⁽⁶⁸⁾ الذي عقد بخصوص هذه القضية، واستنكر اعتقال الزعماء الجزائريين، واحتج على هذا التصرف الذي يتنافى ومبادئ القانون الدولي، وقرر إبلاغ مجلس الأمن الدولي نبأ الاعتقال، وذلك لتأمين سلامتهم، وأرسل المجلس العديد من برقيات الاحتجاج والاستنكار إلى المستر همرشولد سكرتير الأمم المتحدة، والحكومة الفرنسية وسائر الهيئات الدولية، وحمل المجلس الحكومة الفرنسية مسؤولية المحافظة على سلامة الزعماء المعتقلين، مؤكداً على ضرورة الإفراج عنهم.⁽⁶⁹⁾ وحول هذه القضية، أبرقت الحكومة الأردنية إلى مندوبها الدائم في الأمم المتحدة، أوعزت فيها إليه بضرورة الاتصال بالمستر همرشولد سكرتير الأمم المتحدة، والهيئات المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة لاسيما لجنة حقوق الإنسان لحمل فرنسا على التقيد بنصوص الاتفاقيات الخاصة بمعاملة أسرى الحرب فيما يتعلق بمعاملة فرنسا للزعماء الجزائريين المعتقلين وغيرهم من أسرى حرب التحرير الجزائرية.⁽⁷⁰⁾

66. فلسطين، القدس، 25 تشرين ثاني، 1956م.

67. الدفاع، القدس، ع 6289، 24 تشرين ثاني، 1956م.

68. مثل الأردن فيه السيد فوزي الملقى السفير الأردني في القاهرة ومندوب الأردن في جامعة الدول العربية، وسيأتي الحديث بالتفصيل عن دور الأردن في الجامعة العربية في مناصرة القضية الجزائرية في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

69. جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية، المجلد الثاني، الدورة العادية السادسة والعشرين، قرار رقم

1208، الجلسة الرابعة، 23 تشرين ثاني، 1956م، القاهرة، 1988م، ص 21-3-215.

70. فلسطين، القدس، 20 كانون أول، 1960م، المنار، القدس، ع 163، 20 كانون أول، 1960م.

وقد تابعت الحكومة الأردنية بقلق بالغ تطور الوضع للزعماء المعتقلين الخمسة، وخاصة على إثر إعلان هؤلاء الزعماء الإضراب عن الطعام احتجاجاً على الوسائل التي تتبعها فرنسا في معاملتها لهم المخالفة لأبسط القواعد الإنسانية والمبادئ الدولية الموضوعة لمعاملة المعتقلين السياسيين.⁽⁷¹⁾

استعرضت الحكومة الأردنية في جلستها التي خصصتها لهذه القضية، التقارير الواردة إليها عن حالة الزعماء إثر إضرابهم عن الطعام، وقد ثمنت الحكومة هذه الخطوة باعتبارها حلقة من حلقات سلسلة نضالهم البطولي في سبيل عروبة الجزائر وحرية شعبه المكافح، واستعرضت البرقيات الواردة إليها من الأمانة العامة للجامعة العربية، ومذكرات البعثة الرسمية للحكومة الجزائرية الحرة⁽⁷²⁾، وقررت الحكومة الأردنية اعتبار يوم الخميس السادس عشر من شهر تشرين الثاني 1961م، يوم انتصار وتأييد للوزراء الجزائريين المعتقلين، يتزامن فيه الأردن مع الدول العربية في استنكار المعاملة الوحشية التي يلقاها الزعماء المعتقلين في السجون الفرنسية، وشجبت الحكومة الأردنية التعسف الفرنسي المتمادي بوجه المطالب الجزائرية، وحق الشعب الجزائري في تقرير المصير.⁽⁷³⁾

4- موقف الملك والحكومة من تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة :

كان الأردن في طليعة الدول التي اعترفت بالحكومة الجزائرية الحرة المؤقتة، حال تشكيلها، وساندت كل قرار تتخذه في سبيل حرية واستقلال الجزائر، وقد كان هذا الاعتراف خطوة على طريق دعم ومساندة كفاح الجزائر في معركة الحرية والاستقلال التي تخوضها ضد الاستعمار الفرنسي.

فعلى أثر إعلان تشكيل الحكومة الجزائرية الحرة في أواخر أيلول 1958، عقد مجلس الوزراء الأردني جلسة اعتراف فيها بتلك الحكومة⁽⁷⁴⁾، وصدرت الإرادة الملكية المباشرة

71. فلسطين، القدس، ع 442، 16 تشرين ثاني، 1961م.

72. فلسطين، القدس، 16 تشرين ثاني، 1961م، المنار، القدس، ع 442، 16 تشرين ثاني، 1961م.

73. المصدر نفسه.

74. اعترف الأردن بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 21 أيلول 1958، أنظر : مجلة جامعة الجزائر : المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الأول، الجزائر، 1994م، ص 3.9

بالموافقة على قرار مجلس الوزراء⁽⁷⁵⁾، واعتبر الملك حسين تأليف تلك الحكومة فاتحة يمن وخير للقطر الجزائري، وإيدانا بتحرره المطلق من الاستعمار الفرنسي، وقال الملك حول ذلك «لقد أثلج صدرنا تأليف أول حكومة موحدة للجزائر المناضلة⁽⁷⁶⁾، وعبر الملك عن دعمه ومساندته لكل قرار تتخذه هذه الحكومة.»⁽⁷⁷⁾

ورفع العقون مثل حكومة الجزائر المؤقتة في عمان شكره وشكر حكومته للأردن ملكا وحكومة وشعبا على المبادرة الأردنية بالاعتراف بالحكومة الجزائرية، وعلى المساعدات المادية والمعنوية التي يقدمها الأردن للجزائر في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي، حيث جاء ذلك في كلمة سجلها العقون في سجل التشريفات الملكية في اليوم التالي لاعتراف الأردن رسميا بحكومة الجزائر الحرة⁽⁷⁸⁾، وزار العقون الملك حسين، ورفع إليه شكر حكومته والشعب الجزائري على عطف جلالته ومواقفه الرائعة من نضال الجزائر، وعلى الاعتراف الأردني بالحكومة الجزائرية، وقد أعرب الملك خلال هذا اللقاء عن تأييد الأردن التام للحكومة الجزائرية ولنضال الشعب الجزائري في سبيل تحرير بلاده وتحقيق سيادتها.⁽⁷⁹⁾

وزار العقون سمير الرفاعي رئيس الوزراء ورفع إليه شكره وشكر حكومته للأردن ملكا وحكومة وشعبا على مواقفه من نضال الشعب الجزائري، واعترافه بالحكومة الجزائرية، وقد عبر الرفاعي في هذا اللقاء عن تقدير الأردن وإعجابه بصمود الشعب الجزائري، و الصفحات الرائعة «التي ضرب بها أروع الأمثلة في البطولة والكفاح، مؤكدا على مواصلة دعم الأردن ومساندته بكل الوسائل الممكنة للجزائر حتى يحقق الحرية والاستقلال.»⁽⁸⁰⁾

وبمناسبة إعلان تشكيل الحكومة الجزائرية الحرة، احتفل الأردن برفع العلم الجزائري فوق مبنى البعثة الجزائرية في عمان، وسط تصفيق حشد من المدعوين

75. قرارات مجلس الوزراء الأردني لعام 1958، قرار رقم 116، الدفاع، القدس، ع 6892، 29 أيلول، 1958م.

76. مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الخامس، 1 تشرين أول 1958م، ص 6، هاني خير، خطب العرش 192-9-1972، ط1، عمان، (د.ت)، ص 231.

77. مذكرات، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الخامس، 1 تشرين أول 1959، ص 16.

78. فلسطين، القدس، 23 أيلول، 1958م، الدفاع، القدس، ع 6887، 23 أيلول، 1958م.

79. الدفاع، القدس، ع 6892، 29 أيلول، 1958م.

80. فلسطين، القدس، 23 أيلول، 1958م.

والمعتزين بهذه المناسبة التاريخية، وأصبح يطلق على مبنى الممثلة الجزائرية، مكتب ممثلة حكومة الجزائر الحرة منذ ذلك الحين. وقد ألقى العقون كلمة بهذه المناسبة عبر فيها عن شكره وشكر حكومته للأردن على مساندته لكفاح الشعب الجزائري، مؤكداً عزم وتصميم الشعب الجزائري على مواصلة نضاله حتى النصر، وعبر عن أمله أن يرتفع هذا العلم فوق ربوع الجزائر قريباً، وقد حققت استقلالها، وأن يبقى خفاقاً للأبد.⁽⁸¹⁾

وعقد العقون مؤتمراً صحفياً حول تشكيل الحكومة الجزائرية عبر فيه عن شكره وشكر حكومته للأردن على موقفه من الثورة الجزائرية، واعترافه بالحكومة الجزائرية، ومواقفه «النبيلة المشرفة» نحو القضية الجزائرية. وكان العقون قد تلقى رسالة من السيد فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية عبر فيها عن بالغ شكره وشكر حكومته للملك والحكومة والشعب الأردني على الاعتراف بحكومة الجزائر الحرة، وتأييد كفاح الشعب الجزائري في ثورته التحررية ضد الاستعمار الفرنسي.⁽⁸²⁾

وزار العقون ومساعدته إسماعيل بورغيده رئاسة الوزراء الأردنية وقدموا العلم الجزائري هدية ترمز إلى الود والاعتراف بالجميل الذي أسداه الأردن لشقيقته الجزائر في مواقفه الأخوية وتأييده التام لحرب التحرير التي يخوضها الشعب الجزائري، وقد عبر الرفاعي عن شكره، داعياً الله أن يكمل كفاح الشعب الجزائري وحكومته الحرة بالنجاح كي «يرتفع العلم الجزائري قريباً خفاقاً فوق ربوع الجزائر»، وزارا أمانة العاصمة وقدموا العلم الجزائري هدية للسيد ضيف الله الحمود أمين العاصمة.⁽⁸³⁾

81. فلسطين، القدس، 25 أيلول، 1958م.

82. فلسطين، القدس، 23 أيلول، 1958م، 12 تشرين أول 1958م، الدفاع، القدس، ع 6888، 24 أيلول، 1958م، ع 6903، 12 تشرين أول 1958م.

83. فلسطين، القدس، 19 تشرين أول 1958م، الدفاع، القدس، ع 6909، 19 تشرين أول 1958م.

5- الاستقبال الرسمي لرئيس الحكومة الجزائرية :

استقبل الأردن في أواخر أيار 1959م، فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية والوفد المرافق له⁽⁸⁴⁾، حيث أقيم لهم استقبال رسمي وشعبي حافل⁽⁸⁵⁾ وقد التقى الملك رئيس الحكومة الجزائرية، والوفد المرافق له، في الديوان الملكي، وأعرب جلالته عن بالغ إعجابه وتقديره بالبطولات الرائعة التي يبديها الشعب الجزائري في حربه التحررية ضد الاستعمار الفرنسي، مؤكداً تأييد الأردن المطلق للشعب الجزائري، ووعده الملك الوفد الجزائري بأنه لن يدخر وسعاً في تقديم أقصى العون لدعم القضية الجزائرية التي يعتبرها «قضيته الخاصة»⁽⁸⁶⁾، وقال الملك للوفد الجزائري: «نحن فقراء في هذه الدولة التي ليست لها موارد لكن جهاد الجزائر مقدس وإعانة هذا الجهاد ديننا، وعروبة وسياسة أمر واجب محتم، فنحن لا نملك إلا لقمة العيش، وأعلن هنا أمامكم جميعاً أننا نقتسمها معكم، مهما كانت.»⁽⁸⁷⁾

وفي هذا اللقاء رفع فرحات عباس شكره وشكر حكومته والشعب الجزائري للأردن ملكاً وحكومة وشعباً على موقفه الأخوي، والعون المادي والمعنوي الذي قدمه، وما زال يقدمه للمجاهدين الجزائريين، مؤكداً أن الجزائر تعتبر هذا العون عاملاً حيوياً في حربها المقدسة في سبيل حريتها واستقلالها، وبسط رئيس الحكومة الجزائرية، تفاصيل الموقف في الجزائر، وأطلع الملك على ما يحتاج إليه جيش التحرير الجزائري من السلاح والعون المادي لمتابعة حربه، حتى يتمكن من انتزاع حرية الشعب الجزائري واستقلاله وسيادته المطلقة.

استعرض عباس نتائج محادثاته التي أجراها بهذا الخصوص مع الحكومات العربية التي زارها قبيل زيارته للأردن، معرباً عن ارتياحه لموقف تلك الحكومات من القضية

84. تألف الوفد الجزائري المرافق لرئيس الحكومة من السادة: أحمد توفيق المدني وزير الثقافة، أحمد فرنسيس وزير المالية، عبد الرحمن اليعلاوي، إبراهيم مزهودي.

85. فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7096، 28 نيسان، 1959م.

86. فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7096، 28 أيار، 1959م.

87. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزائر، 1978م، جامعة الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية،

العدد الأول، الجزائر، 1994م، ص 42.

الجزائرية، واستعدادها لتقديم كل مساعدة ومساندة للجزائر في حربها العادلة من أجل الحرية والاستقلال⁽⁸⁸⁾، ومما قاله الملك لفرحات عباس في ختام زيارته للأردن هذا لو كانت لدى الأردن الإمكانيات اللازمة لما كنت احتجتم زيارة بلد غير الأردن.⁽⁸⁹⁾

زار فرحات عباس أثناء زيارته للأردن دار رئاسة الوزراء، واجتمع والوفد المرافق له بهزاع المجالي رئيس الوزراء⁽⁹⁰⁾، وقد دار الحديث حول تطورات القضية الجزائرية، واستعراض حقيقة الحالة والوضع في الجزائر وما تقتضيه من جهود عربية سريعة لتحقيق النصر والاستقلال.⁽⁹¹⁾

وبمناسبة زيارة رئيس الحكومة الجزائرية للأردن، ترأس الملك اجتماعا هاما عقد في الديوان الملكي، حضره رئيس الوزراء ورئيسا مجلس الأعيان والنواب، والقائد العام للقوات المسلحة وكبار رجال الدولة، وتناول البحث في هذا الاجتماع مساعدة القطر الجزائري الشقيق، وقد تقرر على الصعيد الرسمي أن تقوم الحكومة الأردنية بتقديم أقصى مساعداتها للقطر الجزائري، وعلى الصعيد الشعبي وافق الملك على رعايته لحملة تبرعات حكومية وشعبية، وشكلت العديد من اللجان الرسمية والشعبية لهذه الغاية.⁽⁹²⁾

وعلى أثر هذه الزيارة أدلى هزاع المجالي بتصريح للصحافة المحلية العالمية دعا فيه فرنسا إلى ضرورة الاعتراف بمطالب الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، كما دعا الجانبين الفرنسي والجزائري للدخول في مفاوضات بهدف حصول الشعب الجزائري على حقه المشروع في الحرية والاستقلال.⁽⁹³⁾

88. فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7096، 28 أيار، 1959م.

89. فلسطين، القدس، 16 تموز، 1959م.

90. شكل هزاع المجالي وزارته في 6 أيار، 1959م، وكان السيد سمير الرفاعي رئيس الوزراء السابق قد رحب في أواخر شهر نيسان، بزيارة السيد فرحات عباس للأردن حينما أخبره السيد العقون بأمر الزيارة التي أوضح أن الغاية منها رفع الشكر للأردن ملكا وحكومة وشعبا على ما يقدمه للجزائر في حربها التحررية من أجل الحرية والاستقلال، راجع : فلسطين، القدس، 21 نيسان، 1959م.

91. فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7096، 28 أيار، 1959م.

92. للمزيد حول هذا الاجتماع وما تمحض عنه راجع : ص 8-9 من هذه الدراسة.

93. الدفاع، القدس، ع 7059، 29 أيار، 1959م.

وقد أقام ضيف الله الحمود أمين العاصمة مأدبة عشاء على شرف الوفد الضيف، حضرها كبار المسؤولين، والعديد من الشخصيات الرسمية والشعبية، قدم خلالها للرئيس الجزائري هدية كانت عبارة عن نموذج مصدف لمسجد قبة الصخرة المشرفة، وسيارة شفروليه كهدية من الأمانة لمكتب بعثة حكومة الجزائر الحرة في عمان، وألقى الحمود كلمة بهذه المناسبة أكد فيها أن الجزائر في قلب كل أردني، وأن الأردن يعتبر القضية الجزائرية قضيته. ورد عليه أحمد توفيق المدني وزير الثقافة الجزائري بكلمة شكر، عاهد الله فيها أن لا تلقي الجزائر سلاحها حتى تنتزع حريتها واستقلالها، مختتما كلمته بقوله «الجزائر اليوم وفلسطين غدا.»⁽⁹⁴⁾

وقبيل مغادرته الأردن أدلى فرحات عباس بتصريح لوكالة الأنباء الأردنية حول زيارته للأردن، عبر فيها عن شكره وشكر حكومته، والشعب الجزائري للأردن ملكا وحكومة وشعبا على دعمهم ومساندتهم لنضال الشعب الجزائري، ومما جاء في تصريحه قوله: «لقد وجدنا عند صاحب الجلالة الهاشمية وعند حكومته وعند شعبه تفهما عميقا لقضية الجزائر، وتجاوبا تاما مع رغبة المجاهدين الجزائريين، واستعدادا -رغم الظروف المالية الصعبة- للإسهام في هذه المعركة إسهاما محسوسا سريعا.»⁽⁹⁵⁾ وأدلى السيد بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي مندوب جلالة الملك في وداع رئيس الحكومة الجزائرية للوكالة نفسها بتصريح جاء فيه: «كم كنت أتمنى أن تكون لدى الأردن الإمكانيات الكافية ليساهم مساهمة فعالة كبرى في تغطية أكبر جزء من نفقات حرب التحرير الجزائرية حتى يتم لها الاستقلال والتحرر.»⁽⁹⁶⁾

مما يجدر ذكره أن الوفد الجزائري الذي دامت زيارته للأردن مدة ثلاثة أيام قد حظي باستقبال ووداع رسمي وشعبي حافلين، كما قام الوفد بزيارة مدينة القدس والخطوط الأمامية، وأقيمت على شرفه العديد من المآدب والحفلات، وقد ودع الوفد الزائر بمثل ما استقبل به من حفاوة وتكريم.⁽⁹⁷⁾

94. لقاء مع ضيف الله الحمود في مكتبه، 19 أيلول، 1959م، فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959م.

95. فلسطين، القدس، 31 أيار، 1959م.

96. الدفاع، القدس، ع 7098، 31 أيار، 1959م.

97. فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959م، 31 أيار، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7096، 28 ع 7096، أيار، 1959م، الدفاع، القدس، ع

7099، 31 أيار، 1959م..

وتعبيراً عن مدى تلك الحفاوة التي لقيها فرحات عباس والوفد المرافق له، فقد أهدى فرحات عباس في أواخر شهر أيلول 1959م، جلالة الملك ورئيس الوزراء خارطة للجزائر ومجموعة من الكتب التي تتحدث عن تاريخ وبطولات الجزائر.⁽⁹⁸⁾

6- القضية الجزائرية في بيانات رؤساء الحكومات الأردنية :

كانت القضية الجزائرية إحدى المحاور الرئيسية، في البيانات الوزارية التي تقدم بها رؤساء الحكومات المتعاقبة لنيل الثقة على أساسها أمام مجلس النواب الأردني.

ففي البيان الوزاري لحكومة سعيد المفتي، الذي عرضه في 16/آب/1955م، أمام مجلس النواب الأردني وطلب الثقة على أساسه، أكد المفتي على تأييد حكومته، ومساندتها واحترامها لنضال أقطار المغرب العربي، التي تكافح من أجل استكمال حريتها واستقلالها وسيادتها، ودعمها للحركات الاستقلالية في تلك الأقطار.⁽⁹⁹⁾

وفي البيان الوزاري لحكومة سمير الرفاعي الذي ألقاه أمام مجلس النواب في 26/كانون ثاني/1956م، أكد الرفاعي على دعم حكومته لأقطار المغرب العربي التي تكافح في سبيل الحرية والاستقلال بأقصى الإمكانيات، وبكل الوسائل والسبل المشروعة، معبراً عن أمله في أن تنال استقلالها في القريب العاجل، وانضمامها إلى أسرة الدول العربية المستقلة، ودعا الرفاعي في بيانه الوزاري الأمة العربية إلى المزيد من التكاتف، والتعاقد أمام العقبات، التي تعترضها في الميادين القومية والدولية، لتتمكن من فرض مشيئتها وضمان الحق والعدل والسلام.⁽¹⁰⁰⁾

وفي البيان الوزاري لحكومته الجديدة الذي ألقاه أمام مجلس النواب في 20/حزيران/1956م، أعرب سعيد المفتي عن شديد أسفه لما هو جارٍ وحاصل في الجزائر، مؤكداً عزم حكومته على دعم ومساندة كفاح الشعب الجزائري حتى يحقق آماله وأمانه في الحرية والسيادة والاستقلال، ومشيراً إلى أهمية التعاون والتنسيق مع الدول العربية لخدمة القضية الجزائرية.⁽¹⁰¹⁾

98. الدفاع، القدس، ع 7194، 23 أيلول، 1959م.

99. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثامنة، 16 آب، 1955، البيان الوزاري لحكومة السيد سعيد المفتي، ص 31-9-321.

100. فلسطين، القدس، 27 كانون ثاني، 1956م.

101. الدفاع، القدس، ع 6186، 21 حزيران، 1956م.

وفي بيانه الوزاري لحكومته الذي ألقاه أمام مجلس النواب في 27 / تشرين ثاني / 1956م، أكد سليمان النابلسي على تعهد حكومته بأنها «لن تدخر وسعا في تقديم العون المادي والمعنوي من أجل دعم كفاح الجزائري، وبلوغ هذا القطر الشقيق أهدافه»، وأشار النابلسي في بيانه الوزاري إلى أن حكومته ستولي كفاح الشعب الجزائري كل عناية وتقدير في معركة التحرر والاستقلال وتقرير المصير.⁽¹⁰²⁾

7- دور الجيش والأمن العام في دعم القضية الجزائرية :

كان للجيش الأردني وجهاز الأمن العام دورا كبيرا في دعم ومناصرة القضية الجزائرية سواء عن طريق حملات التبرعات التي كانت تقوم بين صفوف أفرادهما، أو من خلال تدريب الضباط والطلاب الجزائريين في الكليات، والمعاهد والمدارس العسكرية مجانا، والمشاركة في الكثير من المهرجانات والحفلات التي كانت تعقد لدعم ومساندة تلك القضية.

وفي أواخر عام 1958م، وافقت القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، تنفيذا للرغبة الملكية، ومساهمة منها في دعم جيش التحرير الوطني الجزائري، على التحاق عشرة طلاب جزائريين بالكلية العسكرية، ومدرسة الهندسة التابعة للجيش الأردني، على نفقتها، حيث أبلغت القيادة الحكومة الجزائرية عبر ممثلها في عمان بالرغبة الملكية.⁽¹⁰³⁾ وقد وصل الفوج الأول من هؤلاء الطلبة يرافقهم مندوب وزارة الحربية الجزائرية⁽¹⁰⁴⁾ في أواخر كانون الأول من العام نفسه، ووصل باقي الطلبة في مطلع عام 1959، حيث التحق جميعهم بالكلية العسكرية، ومدرسة الهندسة التابعة للجيش الأردني.⁽¹⁰⁵⁾ وفي هذا الصدد، قدمت قيادة الجيش العربي الأردني في أواخر عام 1959م، منحا لخمسة من ضباط الجيش الجزائري لتدريبهم في مدرستي المدفعية واللاسلكي، كما قدمت منحا لعدد آخر من الطلبة الجزائريين للالتحاق بالكلية العسكرية.

102. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الأولى، الجلسة السابعة، 27 تشرين ثاني، 1956، البيان الوزاري لحكومة السيد سليمان النابلسي، ص 31-9-321.

103. الدفاع، القدس، ع 6956، 12 كانون أول، 1958م.

104. زار السيد مندوب وزارة الحربية الجزائرية يرافقه السيد العقون ممثل حكومة الجزائر الحرة في عمان، دار رئاسة الوزراء، ورفعوا شكر حكومتهم على هذه الخطوة، راجع : فلسطين، القدس، 25 كانون أول، 1958م.

105. فلسطين، القدس، 24 كانون أول، 1958م، 3 كانون ثاني، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7035، 16 كانون ثاني، 1959.

و وافقت قيادة الجيش الأردني على التحاق خمسة عشر ضابطاً من ضباط جيش التحرير الوطني الجزائري، في معاهد الدراسة العسكرية التابعة للقوات المسلحة الأردنية لتلقي العلوم العسكرية، وقد وصل هؤلاء الضباط والطلبة إلى الأردن في شهر كانون الأول 1959م، والتحقوا جميعاً بالكلية العسكرية، ومعاهد ومدارس القوات المسلحة الأردنية، وكانت دراستهم وتدريباتهم على حساب القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية.⁽¹⁰⁶⁾

وفي مطلع عام 1960م، وافقت القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية على قبول عشرة طلاب جدد للالتحاق بالكلية العسكرية على نفقتها، وقد وصل هؤلاء الطلبة في شهر تموز من العام نفسه.⁽¹⁰⁷⁾

وفي حزيران 1960م، رعى الملك حسين القائد الأعلى للقوات المسلحة الأردنية، حفل تخريج (220) ضابطاً من ضباط الكلية العسكرية، كان من بينهم (15) ضابطاً جزائرياً، وقد حصل على المركز الأول في هذا الفوج أحد الضباط الجزائريين، وأكرمه الملك بجائزة ملكية تقديراً لتفوقه العسكري. وفي هذا الحفل ألقى الضابط الجزائري المتفوق «محمد صالح الوردني» كلمة الضباط الجزائريين، رفع فيها الشكر للملك، والحكومة والشعب الأردني على مساندتهم للقضية الجزائرية وحياءها مواقف الأردن المشرفة من هذه القضية، وقد جاء في كلمته «باسم الشعب الجزائري الصامد كالطود الشامخ... باسم العروبة الشامخة بأمجادها... باسم الدم والعرق والنسب أحييكم وأجثوا أمامكم مستكبراً فيكم شهامة النجدة ومستعظماً بكرم الوفاء.»⁽¹⁰⁸⁾ وقد رد عليه الملك بكلمة مرتجلة، جاء فيها «إن هذا الجيش وهذا البلد في خدمة القضية الجزائرية»، وحياء في كلمته الضباط الخريجين مباركا لهم تخرجهم ومتمنيا لهم التوفيق.⁽¹⁰⁹⁾

وفي مطلع عام 1959م بدأت الحملة الأولى لجمع التبرعات في معسكرات الجيش الأردني⁽¹¹⁰⁾، واستمرت مدة ثلاثة أشهر كان حصيلتها (4.988) ديناراً و (335) فلساً.

106. فلسطين، القدس، 4 تشرين ثاني، 1959م، 22 كانون أول، 1959م.

107. الدفاع، القدس، ع 7417، 16 حزيران، 1960م.

108. الدفاع، القدس، ع 7417، 16 حزيران، 1960م.

109. الدفاع، القدس، ع 7417، 17 حزيران، 1960م.

110. الدفاع، القدس، ع 6988، 19 كانون ثاني، 1959م.

وقد قام بتسليم المبلغ للعقون (ممثّل حكومة الجزائر في عمان) الفريق حابس المجالي القائد العام للقوات المسلحة الأردنية، وقد أكد الفريق المجالي للعقون أن «الجيش الذي تبرع بهذا المبلغ الزهيد لن يتوانى عن تقديم أرواحه في سبيل نصره إخوانهم الجزائريين الذين يجاهدون في سبيل حرية بلادهم واستقلالها»، وتمنى الفريق المجالي أن يكون الجيش الأردني في الصفوف الأولى للجيش الجزائري في معركة الشرف والحرية، وأشاد بالجيش الجزائري الذي قدم أروع الأمثلة الحية للدفاع عن «القيم العالية وحرية العروبة وشرفها مما رفع رأس العرب»، نظرا لما يتمتع به هذا الجيش من نخوة عربية أصيلة وشجاعة وإقدام⁽¹¹¹⁾ وقد رد العقون شاكرًا له هذا الشعور الأخوي الفياض مقدرا هذه الأريحية التي يتحلى بها الجيش العربي الأردني، متمنيا له القوة والتوفيق. وقدم للفريق المجالي كتاب «من وراء القضبان» لمؤلفه العقون، حيث طبع ورصد لمنفعة المجاهدين الجزائريين.⁽¹¹²⁾

وفي مطلع عام 1962م، بدأت حملة جديدة لجمع التبرعات للجزائر في معسكر الجيش الأردني استمرت ثلاثة أشهر كان حصيلتها (5085) دينارًا، وأرفق المجالي المبلغ ببطاقة تهنئة للقطر الجزائري على ما أحرزه من نصر، وصمود أمام قوات التعسف الفرنسي، وقد أعرب العقون عن شكره للجيش الأردني على هذا التبرع، وعلى ما يبذله من مساندة ودعم للقضية الجزائرية.⁽¹¹³⁾

وفي حزيران 1962م، قام عدد من أفراد الجيش العربي الأردني بحملة بسيطة على نطاق ضيق ضمن معسكرهم، استطاعوا جمع مبلغ (250) دينارًا مساندة منهم لجيش التحرير الجزائري، ونضال شعبه، وقد قام أحد ضباط الجيش الأردني بتسليمها للعقون قائلا «إن جيش الحسين هو جيش عربي، قبل أن يكون جيش الأردن وحده».⁽¹¹⁴⁾

111. فلسطين، القدس، 20 آذار، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7039، 20 آذار، 1959م.

112. المصدر نفسه.

113. فلسطين، القدس - الدفاع، القدس، ع 8030 - الجهاد، القدس، ع 2735 - المنار، القدس، ع 617. (17 حزيران، 1962م)

114. فلسطين، القدس، 16 حزيران، 1962م.

ومما يجدر بنا ذكره أن عددا كبيرا من الضباط وضباط صف وأفراد الجيش العربي الأردني قد تطوعوا للقتال في صفوف جيش التحرير الجزائري عندما فتحت الحكومة الأردنية باب التطوع لهذه الغاية، كما قام الجيش الأردني بتدريب المتطوعين المدنيين وإعدادهم للقتال⁽¹¹⁵⁾ ولعبت المجلة العسكرية التي كانت تصدرها القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية منذ عام 1956م، دورا فاعلا في شرح القضية الجزائرية، ومناصرتها حيث كانت منبرا مفتوحا لكثير من الكتاب والأدباء ومساهمات العسكريين والقراء، الذين تناولوا تلك القضية.

و- دور أمين العاصمة الأردنية في دعم ومناصرة القضية الجزائرية:

استحوذت القضية الجزائرية على اهتمام المحامي ضيف الله الحمود، حيث رأس اللجنة الشعبية لنصرة الجزائر، التي لعبت دورا كبيرا في جمع التبرعات، وإثارة الحماس والتفاعل الشعبي، وعقد العديد من المهرجانات والمؤتمرات الشعبية الداعمة والمساندة للقضية الجزائرية سواء على الصعيد المادي أو المعنوي.

وبتولي الحمود منصب أمين العاصمة ومحافظها، فقد أصبح للأمانة دور فاعل في دعم ومساندة القضية الجزائرية، وتداخل العمل الرسمي والشعبي لدى الحمود، فجعل من مبنى الأمانة خلية نشطة يرتادها الكثير من مناصري القضية الجزائرية، سواء بالصفة الرسمية أو الشعبية، بحيث أوصلت هذه الخلية الليل بالنهار خدمة لهذه القضية، وقدمت الأمانة ما فاق إمكاناتها ومواردها المحدودة، وجعل الحمود من المستحيل ممكنا في سبيل نصرة هذه القضية، وسخر الكثير من موارد ومرافق الأمانة لخدمة ونصرة ومساندة القضية الجزائرية.⁽¹¹⁶⁾

م- المفتي العام وقاضي القضاة والقضية الجزائرية:

دأب سماحة الشيخ عبد الله القلقيلي المفتي العام للمملكة على إصدار النداءات التي ناشد فيها الشعب الأردني البذل والتبرع لدعم ومناصرة كفاح الشعب الجزائري، وخاصة في الأيام والأسابيع التي كانت تخصص للجزائر، حيث كان يبين فيها فضل

115. فلسطين، القدس، 24 تشرين ثاني، 1960م، 25 تشرين ثاني، 1960م، الدفاع، القدس، ع 7570، 13 كانون أول، 1960م، المنار، القدس، ع 157، 13 كانون أول، 1960م.

116. لقاء مع ضيف الله الحمود في مكتبه، 5 أيلول، 1996م.

التبرع والبذل لمساعدة المجاهدين في سبيل الله، مستشهدا بكثير من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تبين فضل ذلك، وتحت عليه، مؤكدا أن ذلك واجبا شرعيا وقوميا.⁽¹¹⁷⁾

وحول إلغاء فرنسا للمحاكم الشرعية في الجزائر، واستبدالها بالمحاكم المدنية الفرنسية، واستصراخ الحكومة الجزائرية لسائر العلماء المسلمين حيث أصدر المفتي العام للمملكة بيانا اعتبر فيه تلك الخطوة الفرنسية بغيا وعدوانا، وخروجا على الشرائع والأديان، ومخالفة لمبادئ حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، داعيا الدول الإسلامية للاحتجاج، ومطالبها الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ضرورة رد فرنسا عن قرارها، وناشد المفتي العام في بيانه المسلمين في كل مكان شد أزر الشعب العربي الجزائري، بالرجال والمال والسلاح، في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال.⁽¹¹⁸⁾

وكان عبد الرحمن العقون قد رفع لسماحة المفتي العام النداء الذي وجهته الحكومة الجزائرية للعالم الإسلامي حول هذا الموضوع، واستصرخت فيه المسلمين عامة والعلماء خاصة الاحتجاج على ذلك القرار الذي هاجم الشعب الجزائري في عقيدته وتراثه، وجاء في النداء الذي أطلق عليه نداء «الله أكبر». إن الشعب الجزائري المسلم يستصرخكم ويستنهض هممكم ويناديكم أن تدركوا دينكم... أدركوا إسلامكم في الجزائر المسلمة التي صممت أن تعيش حرة مستقلة عربية مسلمة.⁽¹¹⁹⁾

وعلى إثر طرح فرنسا لمشروع تقسيم الجزائر عام 1961م (فصل الصحراء عن الشمال) زار الشيخ القلقيلي المفتي العام للمملكة، عبد الرحمن العقون ممثل الحكومة الجزائرية في عمان، وقدم له التهنئة بالنجاح الباهر الذي أحرزته الحكومة الجزائرية في الخامس من تموز المتمثل بالتفاف الشعب الجزائري حولها التفافا اجتماعيا ضد تقسيم

الجزائر، وسلب ثروات صحرائها⁽¹²⁰⁾ وقال المفتي :

.....
117. للإطلاع على محتوى تلك النداءات راجع : فلسطين، القدس، 23 آب، 1957م، الدفاع، القدس، ع 6552، 23 آب، 1957م،

الدفاع، القدس، ع 7746، 12 تموز، 1962م، الدفاع، القدس، ع 6115، 6 نيسان 1956م.

118. أنظر نص البيان في مجلة هدي الإسلام، مجلد4، العدد 1، السنة الرابعة، عمان، 1959م، ص 258-7-2588.

119. أنظر نص البيان في المصدر نفسه، ص 258-6-2587.

120. الصحفي، عمان، ع 637، 21 نيسان، 1996.

«إن هذا الموقف من الشعب الجزائري بالنسبة للحكومة الجزائرية، يدل على المدى البعيد على ما تتمتع به لدى الشعب من الثقة والتمثيل الصحيح لأمانيه الوطنية.»⁽¹²¹⁾

وقد دأب قاضي القضاة محمد الأمين الشنقيطي على دعوة الأئمة لإقامة صلاة الغائب في جميع مساجد المملكة على أرواح شهداء الشعب الجزائري خاصة، في الذكرى السنوية لانطلاقة الثورة الجزائرية.⁽¹²²⁾

ن- الإذاعة الأردنية والقضية الجزائرية:

كان للإذاعة الأردنية دور كبير في خدمة القضية الجزائرية، وذلك من خلال مخاطبتها للمواطن الأردني والعربي في كل مكان، وتبصيره بحقيقة وواقع تلك القضية، حيث جاء هذا الموقف في إطار الدعم الإعلامي الأردني، وامتدادا لموقفه القومي في دعم ومساندة نضال الشعب الجزائري، وفضح السياسة الفرنسية الإجرامية التي تمارسها في الجزائر.

فبمناسبة استعداد الهيئات الرسمية والشعبية لإنجاح يوم الجزائر الذي خصص في الثامن من أيار 1956م، وحرصا من الإذاعة الأردنية على إنجاح هذا اليوم، وشحذ همم المواطن الأردني للتفاعل معه، والتبرع بما تجود به النفس، قدمت الإذاعة الأردنية في رام الله في أواخر نيسان 1956م، برنامجا خاصا بهذه المناسبة، عن المجازر البشعة والوحشية التي ترتكبها فرنسا بحق الشعب العربي الجزائري⁽¹²³⁾، وقدمت برنامجا مماثلا في الثامن من أيار، اليوم الذي خصص للجزائر.^{(124) (125)}

وفي آب 1957م قدمت الإذاعة الأردنية برنامجا خاصا بعنوان «الجزائر الباسلة» بمناسبة الأسبوع الذي خصص للجزائر تحدث فيه عدد من المهتمين بالقضية الجزائرية.⁽¹²⁶⁾

121. المصدر نفسه.

122. فلسطين، القدس، 30 تشرين أول 1959م، فلسطين، القدس، 7 نيسان، 1956.

123. فلسطين، القدس، 29 نيسان، 1956م، الدفاع، القدس، ع 6134، 29 نيسان، 1956م.

124. تحدث فيه السيد يوسف السفري.

125. الدفاع، القدس، ع 6150، 8 أيار، 1956م.

126. الدفاع، القدس، ع 6555، 27 آب، 1957م.

ثانياً مجلس النواب الأردني والقضية الجزائرية:

يعبر موقف مجلس النواب الأردني عن المواقف السياسية للقوى الوطنية الأردنية من أحزاب وجمعيات مهنية ونقابات عمالية ورأي عام شعبي، فالمجلس البرلمان هو الذي يمثل الإرادة الشعبية، ويعبر عن تطلعاتها ومواقفها في المسائل الوطنية والقومية والعالمية، بحكم أنه هيئة دستورية منتخبة من الشعب.

1- موقف المجلس من السياسة الفرنسية في الجزائر:

بدأ تفاعل مجلس الأمة الأردني مع القضية الجزائرية مبكراً، نظراً للسياسة الوحشية التي كانت تنتهجها فرنسا في الجزائر، التي تحدث فيها كل القوانين والقيم الإنسانية. ولما للمجلس من دور يمكن أن يلعبه في دعم ومساندة هذه القضية، فقد بدأت الأصوات تتعالى في مجلس النواب الأردني، احتجاجاً على السياسة الفرنسية المنتهجة في المغرب العربي التي تمارس من خلالها أبشع جرائم القتل والسجن والتشريد، حتى قبيل وقوع الثورة الجزائرية.

ففي مطلع عام 1954م، هاجم النائب سعيد العزة «بربرية فرنسا التقليدية» التي تمارسها فرنسا في أقطار المغرب العربي،⁽¹²⁷⁾ ورفع مجلس النواب مذكرة احتجاج على السياسة الفرنسية في المغرب العربي للحكومة الفرنسية، والأمم المتحدة، قبيل قيام الثورة الجزائرية بأيام.⁽¹²⁸⁾ وعلى إثر قيام الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني 1954م، ومحاولة فرنسا قمعها بشتى الوسائل الإجرامية، رفع مجلس النواب برقية احتجاج على تلك الجرائم إلى الحكومة الفرنسية، وسكرتير عام هيئة الأمم المتحدة، كما رفع توصية للحكومة الأردنية بضرورة الاحتجاج على تلك السياسة.⁽¹²⁹⁾

وفي أواخر الشهر نفسه، عقد مجلس النواب الأردني جلسة استعرض فيها تطورات القضية الجزائرية، وناقش فيها النداء الموجه للمجلس من لجنة تحرير المغرب العربي

127. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الثالث، الدورة الاستثنائية الأولى من الدورة العادية الثالثة، الجلسة الرابعة، 30 آذار، 1954م، ص 228.

128. الأردن، عمان، ع 3009، 17 تشرين أول 1954م.

129. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة العادية الأولى، الجلسة الخامسة، 16 تشرين ثاني، 1954م، ص 37.

- التي تتخذ من لبنان مقرا لها- التي تطالب فيه ضرورة الاحتجاج على السياسة الفرنسية الغاشمة التي تمارسها في الجزائر، ومؤازرة الثورة الجزائرية بالمال والرجال⁽¹³⁰⁾ وفي هذه الجلسة، هاجم النائب رشاد مسودة السياسة الفرنسية العدوانية التي تمارسها في الجزائر وأقطار المغرب العربي، واقترح على المجلس إرسال برقية استنكار واحتجاج إلى رئيس الجمعية الفرنسية العامة، وبرقية أخرى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، يناشد فيها التدخل لرفع الظلم، ووضع حد للمجازر التي ترتكبها فرنسا في الجزائر وأقطار المغرب العربي⁽¹³¹⁾ وقد أثنى النائب وليد الشكعة على الاقتراح، وأيده سائر أعضاء مجلس النواب، وفي نهاية الجلسة، رفع المجلس برقية احتجاج إلى السفير الفرنسي في عمان، وإلى الحكومة الفرنسية.⁽¹³²⁾ وإزاء استمرار فرنسا في سياستها التعسفية في الجزائر، وسقوط ضحايا كثيرة من الشعب الجزائري، وقف النواب دقيقتي صمت حدادا على أرواح أولئك الشهداء، ورفع المجلس برقية احتجاج إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، استنكر فيها الأعمال الإرهابية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر، وناشده فيها سرعة التدخل لوقف تلك المجازر، وتلبية مطالب الشعب الجزائري في التحرر والسيادة، ومعتبرا تلك الأعمال خرقا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة، وقواعد السلام والأمن الدوليين⁽¹³³⁾ كما رفع المجلس برقية مماثلة إلى رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية، استنكر فيها بشدة السياسة التعسفية الفرنسية في الجزائر وأقطار المغرب العربي، مؤكدا أن استمرار هذه السياسة الإرهابية يدعو العرب جميعا للوقوف صفا واحدا للدفاع عن كرامتهم، وناشد المجلس في برقيته الجمعية الوطنية الفرنسية العودة للحق والعدالة، وإجابة المطالب المشروعة للشعب الجزائري في الحياة الحرة والاستقلال.⁽¹³⁴⁾

130. الأردن، عمان، ع 3021، 1 كانون أول، 1954م.

131. الأردن، عمان، ع 3021، 3021، كانون أول، 1954م.

132. الأردن، عمان، ع 3021، 1 كانون أول، 1954م.

133. أنظر نص البرقية في مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثامنة، 16 آب، 1955م، ص 318.

134. المصدر نفسه.

ونظرا لاستمرار فرنسا في سياستها العدوانية في الجزائر، عقد مجلس النواب الأردني جلسة سرية مع الحكومة⁽¹³⁵⁾ ناقش فيها تطورات القضية الجزائرية، ومخاطر تلك السياسة على الشعب العربي الجزائري.⁽¹³⁶⁾

واحتج مجلس النواب الأردني على حكم الإعدام الذي صدر بحق المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد، وأبرق إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ناشده فيها التدخل لمنع تنفيذ الحكم.⁽¹³⁷⁾

وفي أواخر عام 1960م، وقف مجلس النواب الأردني دقيقة صمت حدادا على أرواح شهداء المجزرة الذين سقطوا صرعى برصاص الجيش الفرنسي في الاضطرابات التي حدثت في الذكرى السادسة للثورة الجزائرية الباسلة.⁽¹³⁸⁾

وفي أواخر عام 1959م، قدم النائب عبد الباقي جمو، اقتراحا بإنشاء صندوق باسم الجزائر المجاهدة، بحيث تكون له واردات ثابتة*⁽¹³⁹⁾ ومستمرة حتى تنال الجزائر استقلالها وسيادتها، وقد أكد النائب جمو أمام مجلس بأن «معركة الجزائر هي معركتنا»، وأن نتائجها ستصيب الأردن وكل بلد عربي، وطالب الحكومة والسادة النواب ضرورة مضاعفة مساعداتهم المالية للجزائر، وإيداعها في الصندوق المشار إليه، وطالب الحكومة بضرورة تبني جميع التبرعات من مختلف أنحاء المملكة، داعيا الحكومة والمجلس إلى القيام بالواجب، وتبني اقتراحه، ووضعه موضع التنفيذ، تماشيا مع روح الإسلام، وواجب الأخوة والدين.⁽¹⁴⁰⁾

135. النواب الذين تقدموا باقتراح لمناقشة السياسة الفرنسية في جلسة سرية مع الحكومة هم : ضيف الله الحمود، عيسى عقل، مصطفى إرشيد، محمد أبو الغنم، وليد الشكعة، عيسى قعوار، سابا الشكعة، سعود القاضي، عبد الفتاح درويش، عبد العزيز السويطي.

136. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة العادية الثانية، الجلسة الثانية، 8 تشرين أول 1955م، ص 404.

137. الدفاع، القدس، ع 6691، 2 شباط، 1958م.

138. الدفاع، القدس، ع 7576، 20 كانون أول، 1960م.

139. * واردات هذا الصندوق كما اقترحها النائب جمو كانت على النحو التالي : أولا- اقتطاع مبلغ من رواتب الجيش والموظفين شهريا، ثانيا- الأعيان والنواب والوزراء وأصحاب، الرتب العليا في الجيش يترك لهم تحديد قيمة المبلغ الذي يرغب باقتطاعه شهريا. ثالثا- فرض ضريبة على الباصات والسيارات، والدخان ورخص الاستيراد والتصدير، ودور السينما والكماليات... إلخ. للإطلاع على نص الإقتراح، وقيمة المبالغ المقترحة اقتطاعها، وقيمة الضرائب المقترحة فرضها، راجع : مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الرابعة الجلسة الرابعة العاشرة. 22 كانون أول، 1959م، ص 51-9 520.

140. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الخامس، الدورة العادية الرابعة الجلسة العاشرة، 22 كانون أول، 1959م، ص 51-9 520.

وقد رد رئيس الوزراء هزاع المجالي على اقتراح وتساؤلات النائب جمو، مؤكداً أن الحكومة قد خصصت هذا العام مبلغ (40.000) دينار من موازنتها دعماً للجزائر، مشيراً إلى توفر هذا المبلغ في صندوق الحكومة المخصص لهذه الغاية، وأنه جاهز وفي طريقه للدفع، ووعده رئيس الوزراء بأن الحكومة لن تتوانى عن دعم ومساندة الجزائر حتى يكتب الله النصر للإخوة الجزائريين، وحث رئيس الوزراء مجلس النواب والشعب الأردني على المزيد من التبرع والدعم لمساندة نضال الشعب الجزائري الشقيق، وأبدى رئيس الوزراء ارتياحه لقيام الشعب الأردني بواجبه تجاه هذه المسألة.

وشدد النواب في مناقشاتهم للحكومة على ضرورة استمرارية تخصيص مبلغ (30.000) دينار⁽¹⁴¹⁾ في الموازنة العامة، دعماً ومساندة لنضال الشعب الجزائري حتى تحقق الجزائر استقلالها وسيادتها.⁽¹⁴²⁾

2- مجلس النواب والدعوة لمقاطعة فرنسا:

على الرغم من الاحتجاج الصارخ لمجلس النواب الأردني على السياسة الفرنسية الوحشية في الجزائر، ورغم ما أولاه من أهمية بالغة لموضوع المساعدة المالية للشعب الجزائري، فإنه رأى في مقاطعة فرنسا خطوة هامة على طريق دعم ومساندة النضال الجزائري في معركته العادلة من أجل الحرية والاستقلال.

فعلى أثر تزايد أعمال فرنسا الإجرامية بحق الشعب الجزائري، تعالت الأصوات في مجلس النواب الأردني مطالبة بضرورة سحب السفير الأردني من فرنسا، ومقاطعتها سياسياً واقتصادياً وثقافياً⁽¹⁴³⁾ وعقد المجلس جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع، قرر على أثرها بالإجماع مقاطعة فرنسا ورفع بذلك توصية للحكومة للموافقة عليه وتنفيذه.^{(144) (145)}

141. المبلغ الذي دأبت الحكومة على رصده في موازنتها لمساعدة الجزائر سنوياً.

142. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني، الخامس، الدورة الاستثنائية الأولى من الدورة العادية الأولى، الجلسة الثانية، 23 نيسان، 1961م، ص 24.

143. أنظر نص اقتراحات السادة النواب ومناقشاتهم حول هذا الموضوع في: مذكرات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة الاستثنائية الثالثة، الجلسة الرابعة 24 نيسان، 1956م، ص 49.9

144. أنظر نص الكتاب، الذي رفعه السيد أحمد الطروانه رئيس مجلس النواب للسيد سعيد المفتي رئيس الوزراء لإجراء المقتضى القانوني في: فلسطين، القدس، 22 حزيران، 1956م.

145. مذكرات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة الاستثنائية الثالثة، الجلسة الرابعة 24 نيسان، 1956م، ص 499، مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الأولى، 25 تشرين أول 1956م.

وقد طالب العديد من النواب منع الاستيراد من فرنسا، كخطوة على طريق قطع العلاقات الاقتصادية معها، وقد استجابت الحكومة لذلك، وأصدرت أمر دفاع منعت بموجبه الاستيراد من فرنسا، وأمر دفاع آخر منعت بموجبه إرسال تحاويل العملة إلى فرنسا ومستعمراتها مشفوعا ببعض الاستثناءات⁽¹⁴⁶⁾ وطالب عدد من النواب أكثر من مرة منع دخول الأفلام السينمائية الفرنسية إلى الأردن⁽¹⁴⁷⁾ باعتبارها موردا هاما من موارد فرنسا المالية⁽¹⁴⁸⁾ وضرورة منع استيراد السيارات الفرنسية إلى الأردن، واتخاذ موقف صريح وواضح من قبل الحكومة الأردنية تجاه المقاطعة الاقتصادية لفرنسا.⁽¹⁴⁹⁾

وتابع مجلس النواب الأردني موضوع مقاطعة فرنسا اقتصاديا، واستمر النواب بمطالبة الحكومة ضرورة قطع علاقتها الاقتصادية والثقافية مع فرنسا في معظم دورات المجلس، ونوقش هذا الموضوع أكثر من مرة، وقد اتخذ مجلس النواب الأردني في أواخر عام 1959م قرارا بالإجماع، بمقاطعة فرنسا اقتصاديا، ورفع بذلك توصية للحكومة.⁽¹⁵⁰⁾

وفي أواخر عام 1961م، عقد مجلس النواب جلسة خاصة، حول مقاطعة فرنسا اقتصاديا وثقافيا، تخللها نقاش مستفيض بين النواب والحكومة، وجاءت هذه المناقشة في ضوء ورود كتاب للمجلس من اتحاد الغرف التجارية الأردنية، تطالب فيه بضرورة اتخاذ قرار المقاطعة الاقتصادية لفرنسا انسجاما مع تأييد الأردن المطلق لنضال الشعب الجزائري، من أجل حريته واستقلاله، وتمادي فرنسا فير بربريتها ووحشيتها ضد الشعب الجزائري الشقيق.

146. الجريدة الرسمية، ملحق رقم 1، عدد 1303، 8 تشرين ثاني، 1956م، أمر دفاع رقم 15، 16، ص 2237.
147. جاء في رد رئيس الحكومة على موضوع الأفلام الفرنسية، «إن الأفلام الفرنسية التي تعرض في المملكة قديمة، اشترتها دور السينما ودفعت ثمنها قبل قرار المقاطعة، وإن منع عرضها لا يضر فرنسا شيئا، بل يكون ضرره على أصحاب، دور السينما الأردنية» أنظر: رد رئيس الوزراء في كتاب، رقم 1/27/نواب، 10714/3، تاريخ 8 كانون أول، 1959م، على كتاب، رئيس مجلس النواب رقم 6-14/1/7/3، تاريخ 30 تشرين ثاني، 1959م، في مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، الجلسة التاسعة، 15 كانون أول، 1959م، ص 480.
148. مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الرابعة الجلسة التاسعة، 15 كانون أول، 1959م، ص 480، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة العاشرة، 22 كانون أول، 1959م، ص 51-9-523، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة السادسة عشرة، 30 كانون ثاني، 1960م، ص 117-9-1180، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الدورة الاستثنائية الأولى من الدورة العادية الخامسة، الجلسة الثالثة، 3 نيسان، 1960م، ص 132.
149. مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة الثالثة عشرة، 12 كانون ثاني، 1960م، ص 718، مذكرات، الجلسة العاشرة من الدورة العادية الرابعة 22 كانون أول، 1959م، ص 51-9-520، مذكرات، الجلسة السادسة عشرة، 30 كانون ثاني، 1960م، ص 117.9

150. مذكرات مجلس الأمة الخامس، الدورة العادية الرابعة الجلسة العاشرة، 22 كانون أول، 1959م، ص 523.

وفي هذه الجلسة تساءل النائب إسماعيل حجازي عما إذا كانت الحكومة قد اتخذت إجراء بهذا الموضوع، فرد بهجت التلهوني رئيس الوزراء بالطلب بإحالة التساؤل للحكومة، لتمكن من الإجابة عليه في جلسات قادمة، مذكرا بأن الأردن قد قطع علاقاته السياسية مع فرنسا منذ مدة⁽¹⁵¹⁾ وفي هذه الجلسة أكد النائب عبد الباقي جمو ضرورة مقاطعة فرنسا اقتصاديا باعتبارها السلاح الوحيد بيد العرب. كما طالب بمقاطعة فرنسا ثقافيا، وإغلاق المدارس التي تمولها فرنسا في الأردن.

أما النائب ضيف الله الحمود فقد طالب بإمهال الحكومة بعض الوقت لتقديم اقتراحاتها حول كيفية المقاطعة، في حين طالب النائب عاكف الفايز بضرورة تبني الحكومة لموضوع المقاطعة الاقتصادية لفرنسا وإثارته في الجامعة العربية.⁽¹⁵²⁾

3- موقف المجلس من اختطاف قادة الثورة الجزائرية :

استنكر مجلس النواب الأردني بشدة اختطاف الزعماء الجزائريين الخمسة، واعتبر ذلك مخالفة دولية، وانتهاكا لمواثيق حقوق الإنسان، وأنه عملا من «أعمال القرصنة، واستغلال الشعوب المتعطشة للحرية» التي أقدمت «فرنسا المجرمة» على اقترافه، ضاربة بحقوق الإنسان، والمواثيق الدولية عرض الحائط.⁽¹⁵³⁾

وفي هذا الصدد أبرق مجلس النواب إلى الحكومة الفرنسية، مستنكرا ومحتجا على الاعتداء على حرية الزعماء الجزائريين، واعتقالهم بصورة تخالف أبسط مبادئ القوانين الإنسانية، وعلى الأعمال التعسفية والعدوانية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر⁽¹⁵⁴⁾ وأبرق بهذا الخصوص إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، وملك المغرب محمد الخامس، راجيا منهما مواصلة الجهود لإنقاذ الزعماء من الأسر، وشاكرهما لجهودهما إزاء وموقفهما من العدوان الفرنسي على الجزائر.⁽¹⁵⁵⁾

151. الجهاد، القدس، ع 2576، 6 كانون أول، 1961م.

152. المصدر نفسه والصفحة.

153. فلسطين، القدس، 27 تشرين أول 1956م.

154. أنظر نص البرقية في : مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الخامسة، 25 تشرين أول 1956م، ص.9

155. أنظر نص البرقية في المصدر نفسه، ص.9

وإزاء المعاملة القاسية التي يلقاها الزعماء الجزائريون المعتقلون في سجون فرنسا، وإعلانهم الإضراب عن الطعام، استنكر مجلس النواب بشدة تلك المعاملة، وأبرق إلى الأمم المتحدة طالبا التدخل لوقف التعسف الفرنسي في معاملة هؤلاء الزعماء، والعمل على إطلاق سراحهم، لئلا يسفر الإضراب عن حوادث مميتة، وضرورة الضغط على فرنسا للتسليم بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال⁽¹⁵⁶⁾ وأعلن المجلس في بيان استنكاره الشديد للمعاملة التي يلقاها الزعماء الجزائريون المعتقلون في سجون فرنسا «المستعمرة الغادرة».

4- موقف المجلس من تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة :

رحب مجلس النواب بالقرار الذي اتخذته جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي أعلنت فيه العزم على تشكيل حكومة جزائرية حرة في المنفى، وقد حث الدكتور مصطفى خليفة رئيس مجلس النواب الدول العربية على احتضان هذه الحكومة ومساندتها حتى يحقق الشعب الجزائري حريته واستقلاله.⁽¹⁵⁷⁾

وعندما تشكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة، أبرق مجلس النواب إلى فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية مهنئا بقيام تلك الحكومة، وحييا المجلس في برقيته الشعب الجزائري على كفاحه وبطولاته في سبيل الحرية والاستقلال، مؤكدا دعمه ومساندته لهذه الحكومة، و متمنيا لها التوفيق.⁽¹⁵⁸⁾

وفي تصريح للدكتور خليفة للصحافة المحلية عبر عن دعمه ومساندته لتلك الحكومة، التي رأى فيها خطوة أعلن فيها الشعب الجزائري عن وجوده، وعن أمله في أن يعقب قيام هذه الحكومة هزيمة مريرة لفرنسا، وناشد خليفة الدول العربية والصديقة احتضان هذه الحكومة، حاثا الدول والشعوب العربية على مضاعفة تقديم المساعدات المالية والعينية للشعب الجزائري، وحييا بطولات الشعب الجزائري الذي ضرب أروع

156. أرسل المجلس بهذا الصدد برقيتين إحداهما إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة، والأخرى لرئيس مجلس الأمة الدولي، أنظر نص البرقيتين في مذكرات مجلس الأمة الأردني السادس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الثانية، 7 تشرين ثاني، 1961م، ص 101.

157. الدفاع، القدس، ع 6813، 26 حزيران 1958م.

158. فلسطين، القدس، 22 أيلول 1958م.

الأمثلة بالبسالة والتضحية بجماجم أبنائه في سبيل حريته واستقلاله، وختم رئيس مجلس النواب حديثه، بدعوة الأمم المتحدة للاعتراف بهذه الحكومة لما في ذلك من خير للأمن والسلام العالميين.⁽¹⁵⁹⁾

وتقديرًا لموقف مجلس الأمة الأردني من قيام الحكومة الجزائرية الحرة، ومساندته لكفاح الشعب الجزائري، قام عبد الرحمن العقون ممثل الحكومة الجزائرية في عمان بتقديم علم الجزائر إلى مصطفى خليفة رئيس مجلس النواب وسعيد المفتي رئيس مجلس الأعيان هدية من الشعب الجزائري وحكومته⁽¹⁶⁰⁾ وقد طلب المفتي وخليفة من العقون نقل شكرهما وشكر مجلس الأمة الأردني لفرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية، مقرونا بأصدق تمنيات الشعب الأردني للشعب الجزائري وحكومته بالنصر القريب، معربين عن أملهما بارتفاع العلم الجزائري قريبًا خفاقًا فوق ربوع الجزائر.⁽¹⁶¹⁾

هـ- موقف النواب من التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية:

على إثر عزم فرنسا على إجراء تجاربها الذرية في الصحراء الجزائرية، وقيامها بتفجير إحدى قنابلها في تلك الصحراء، فقد عقد مجلس النواب الأردني جلسة لمناقشة هذه المسألة، دار فيها نقاش شارك به عدد من النواب، واستعرض فيها البرقية الواردة إليه من رئيس مجلس النواب حول هذه القضية.^{(162) (163)}

وفي هذه الجلسة، أكد النائب محمد عبد الرحمن خليفة استنكاره لهذا العمل الذي تقوم به فرنسا «العدوة المجرمة»، مناشدا الحكومة مقاطعة فرنسا اقتصاديا واغتنام كل فرصة لإيقاع الأذى بفرنسا، مشيرا إلى الأعمال الوحشية التي ترتكبها يوميا بحق الشعب العربي الجزائري، ومذكرا بأنها حليفة إسرائيل عدوة العرب. أما النائب عبد القادر الصالح

159. فلسطين، القدس، 21 أيلول، 1958م.

160. فلسطين، القدس، 24 تشرين أول، 1958م.

161. فلسطين، القدس، 24 تشرين أول، 1958م.

162. أنظر نص برقية مفتاح عريقيب رئيس مجلس النواب الليبي في ملحق الجريدة الرسمية، العدد 17، مجلد 4 لسنة 1960م، الأحده آذار، 1960م، ص 7.

163. مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، لدورة الاستثنائية الأولى من الدورة العادية الرابعة الجلسة الأولى، الخميس 3 آذار، 1960م، ص 8.9-

فقد استنكر ذلك العمل «الوحشي»، الذي من شأنه إلحاق الأذى ليس بالجزائر فحسب، بل يتعدى القارة الإفريقية، وناشد الحكومة مقاطعة فرنسا اقتصاديا، مشيرا إلى ما يلحقه ذلك من ضرر بفرنسا اقتصاديا.⁽¹⁶⁴⁾

وإزاء هذه القضية، رفع مجلس النواب برقية إلى سكرتير عام الأمم المتحدة استنكر فيها هذا العمل، واستصرخ المجلس في برقيته الأمم المتحدة، وجميع الدول للعمل للحيلولة دون إجراء فرنسا تجاربها الذرية في الجزائر، مشيرا إلى ما يتعرض له الملايين من البشر من مخاطر كبيرة جراء ذلك.⁽¹⁶⁵⁾

وفي مطلع عام 1961م، عقد مجلس النواب جلسة خاصة، تناول فيها موضوع تفجير فرنسا لقبيلتها الثالثة في الصحراء الجزائرية، وعزم فرنسا على الاستمرار في إجراء تجاربها الذرية في تلك الصحراء، واستعرض في جلسته آخر تطورات القضية الجزائرية⁽¹⁶⁶⁾ كما تابع مجلس النواب الأردني أحداث وتطورات القضية الجزائرية حتى استقلال الجزائر في تموز عام 1962م.

164. المصدر نفسه، ص.9

165. أنظر نص البرقية في المصدر نفسه، ص 10.

166. المنار، القدس، الإثنين، 9 كانون الثاني، 1971م.

الفصل التاسع :

المملكة العربية السعودية

والثورة الجزائرية

(1954-1962)

الفصل التاسع

المملكة العربية السعودية والثورة الجزائرية (1954-1962)

يقول الأستاذ محمد عبد الله الدوسري في مقدمة كتابه (ذاكرة الجزائر في ديوان الشعر السعودي) الصادر سنة 2007 ما يلي :

«كانت ثورة الجزائر قد اندلعت في العام 1374هـ الموافق 1954، وهو ما ترافق مع تولى الملك سعود بن عبد العزيز مقاليد الحكم بعد أبيه المؤسس الملك عبد العزيز، وكان الملك سعود وفيما لإرث أبيه الذي كان يدرك، بدورهم، أن مملكته لا تنفصل عن أي من الأقطار العربية، وترتبط بها ارتباطا حيويا ووجوديا، كما كان الملك سعود وفيما لشعار الكيان الفتى الذي ينظر إلى المدى العربي، مهما كان قصيا، بوصفه امتدادا طبيعيا له، ناهيك عن الحديث عن الدافع الديني الذي كان محركا فاعلا في تشكيل الروابط بين المملكة والدول العربية والإسلامية، ولذا فقد أولى الملك سعود أهمية مركزية لقضية الجزائر وثورتها في الضمير السياسي لقيادة المملكة وفي الوجدان الشعبي الذي سرعان ما تفاعل مع القضية وفاض بمكنونه نحوها.»⁽¹⁾

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن مذكرات الشيخ الأستاذ أحمد توفيق المدني الموسومة ب (حياة كفاح- في ركب الثورة التحريرية)، تعد وتعتبر أهم مصدر لكل من يريد معرفة مظاهر الدعم والمساندة التي قدمتها الشعوب والحكومات العربية للثورة الجزائرية، ومن ضمنها حكومة المملكة العربية السعودية في عهد ملكها الراحل سعود بن عبد العزيز، حيث عرض الشيخ توفيق المدني في هذه المذكرات تفاصيل مهمة حول المواقف الكبرى للملك سعود بن عبد العزيز في مساندة الثورة الجزائرية ومظاهر الدعم المادي والسياسي والدبلوماسي التي قدمها لها، وهي المواقف التي أسهمت بشكل فاعل وحاسم في الدفع بالقضية الجزائرية إلى المحافل الدولية والعربية.

لقد ابرز لنا الشيخ أحمد توفيق المدني دور المملكة العربية السعودية في عهد الملك سعود في دعم ونصرة القضية الجزائرية على نحو يمكن عده أقوى دعم عربي إلى جانب الدعم المصري، وهو ما اعترف به الملك حسين حين خاطب الشيخ المدني بقوله:

«... إنكم تعتمدون على ركنين أساسيين، هما مصر، والسعودية، ومن بعدهما سوريا والعراق، فاعتقدوا أنكم ما ازددتم جهادا، إلا ازدادت الإعانات تدفقا...»⁽²⁾

إذن، لقد تفاعلت المملكة العربية السعودية، كباقي الأقطار العربية الأخرى مع الثورة الجزائرية تفاعلا كبيرا إلى درجة أن الملك سعود عند استقباله وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة السيد فرحات عباس، رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1959 خاطبه بقوله:

«... لستم جزائريين أكثر مني...وبان القضية الجزائرية هي قضية مقدسة وبذلك هي فوق القانون وتشريع الدولة، ولذلك تعطل القوانين إذا هي وقفت في وجه ما تتطلبه من الجهاد في الجزائر...»⁽³⁾

أولاً - الدعم الدبلوماسي وأبرز مظاهره

تعتبر سنة 1955 المنطلق الفعلي لمظاهر الدعم الدبلوماسي الذي قدمته المملكة العربية السعودية للثورة الجزائرية ويتجلى ذلك بشكل واضح في الطلب الذي تقدمت به حكومة المملكة يوم 5 جانفي (يناير) من تلك السنة- أي بعد شهرين فقط من اندلاع الثورة في الجزائر- بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.⁽⁴⁾

وقد لعب رئيس الوفد السعودي لدى هيئة الأمم المتحدة يوم ذاك السياسي والمناضل الفلسطيني الكبير (أحمد الشقيري)⁽⁵⁾ دورا عظيما من خلال مرافعاته عن الجزائر، التي أصبحت اليوم مرجعا لدارسي القانون والسياسة الدولية، كما أنها كانت غاية في البلاغة الأدبية باللغة الانجليزية، فقد كان الشقيري مثقفا ومناضلا مجربا.⁽⁶⁾

ومنذ ذلك التاريخ والمملكة العربية السعودية مافتتت تعمل جاهدة لتقديم الدعم المادي و المعنوي للثورة، وظلت تتابع باهتمام تطور الأوضاع في الجزائر، وتقوم بنصرة القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية⁽⁷⁾ وهذه بعض المحطات البارزة لمظاهر الدعم الدبلوماسي الذي قدمته المملكة للثورة الجزائرية.

في سنة 1956، جددت المملكة مطلبها المتمثل في إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة مدعمة من الكتلة الآفرو-أسيوية. وقد كشف الوفد السعودي برئاسة الأستاذ أحمد الشقيري جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وفي الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة المنعقدة سنة 1959، طالبت المملكة العربية السعودية من خلال وفدها بضرورة تطبيق كل القرارات المتعلقة بالجزائر وأكد في الوقت ذاته بأن الثورة الجزائرية ماضية إلى الأمام، ومن ورائها كل شعوب العالم التواقّة إلى الحرية والاستقلال.⁽⁸⁾

وفي الدورة الموالية (دورة 1960) صعدت المملكة من مواقفها المؤيدة للثورة الجزائرية وهاجمت الدول المؤيدة للموقف الفرنسي، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت على علاقة جيدة بالمملكة، بحيث لم تبد أي تحفظ في تأييدها للقضية الجزائرية حتى ولو أدى ذلك إلى التأثير السلبي على علاقاتها الودية مع الغرب، ذلك ما يمكن إبرازه مثلا من خلال تأكيد الملك سعود لدى استقباله الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة السيد هامر شولد يوم 9 جانفي 1958، حيث أكد له مايلي:

«... إن علاقاتنا السياسية مع فرنسا متوقفة على حل القضية الجزائرية حلا يعيد لأهلها العرب حريتهم واستقلالهم، وإن العرب مرتبطون برابطة الأخوة التي لا تنفصم (...). وأن البلاد العربية لن تكتفي بإرسال المساعدات المالية لإخوانهم المجاهدين، بل إنني اقترح على الدول العربية اتخاذ خطوة إيجابية جديدة وهي مقاطعة فرنسا حتى تقر حق إخواننا الجزائريين في حريتهم واستقلالهم...»⁽⁹⁾

ونظرا لهذا الدور الذي قام به الملك سعود بين عبد العزيز تجاه الثورة الجزائرية، فقد أصبحت له مكانة خاصة عند قياداتها، التي صنفته ضمن كبار الساسة الذين يمكن التعويل عليهم في دعم الثورة في المحافل الدولية، ومن دلائل ذلك ما ورد صراحة في نص الرسالة التي بعثت بها جبهة التحرير الوطني إلى الملك سعود والتي جاء فيها مايلي:

«نغتتم هذه الفرصة يا صاحب الجلالة، لإحاطتكم علما بأن قضية الجزائر ستكون محل درس هيئة الأمم المتحدة يوم 17 نوفمبر الحالي، و المعركة السياسية لها مثل أهمية المعركة العسكرية، ولجلالتكم حفظكم الله وأبقاكم للعروبة والإسلام، ولدولتكم الرفيعة العماد نفوذ كبير في الدوائر الغربية السياسية، ولكلمتكم مكانتها العظيمة المرموقة بعين الاحترام ولنا اليقين يا صاحب الجلالة أنكم تستعملون نفوذكم العظيم و كلمتكم النافذة على بعض الجهات السياسية المعينة، وهي التي تخضع لها فرنسا، ولا تستطيع أن تعصي لها أمرا، وبهذا الضغط الملكي السعودي يمكن أن يتغير وجه القضية لدى هيئة الأمم المتحدة، ويمكن أن تخرج بقرار صالح يفت في عضد الاستعمار، ويعين الجزائر على كسب استقلالها.»⁽¹⁰⁾

وفي ختام الرسالة ناشدت جبهة التحرير الوطني الملك سعود بمايلي:

«هذا ملتمس المجاهدين الجزائريين يا صاحب الجلالة المعظم، وأنهم لينتظرون في نوالكم السريع، كما ينتظرون مسعاكم السياسي النافع، وإننا لنلتمس شرف المثل بين أيديكم الكريمة لنشرح لجلالتكم شفويا ما قصرنا عن شرحه كتابة، ونحن تحت أمركم.

وتفضلوا يا صاحب الجلالة المعظم بقبول تحياتنا المخلصة، وأقصى ما تكنه قلوبنا لكم من التعظيم والإجلال والتقدير.»

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عن جبهة التحرير الوطني⁽¹¹⁾

أحمد توفيق المدني

ثانيا - الدعم الهاوي والهنوي

1- الدعم المادي (المالي) :

كما كان الدعم الدبلوماسي فعلا ومعتبرا فإن الدعم المادي للثورة كان هو الآخر مهما وفعالا وملموسا، وقد كان هذا الدعم حكوميا وشعبيا في الوقت نفسه، وقد ذكرت صحف تلك المرحلة الكثير من مظاهر الدعم، ومنها على سبيل المثال ما أورده جريدة «الأخبار» القاهرية في عددها الصادر يوم 29 يوليو سنة 1956 حيث نشرت الخبر التالي:

«الملك سعود يتبرع للجزائريين بمليون ريال، والسعوديون يتبرعون بأكثر من خمسة ملايين ريال في يوم واحد»⁽¹²⁾

أما جريدة «الأهرام» القاهرية، فقد نشرت في عددها الصادر في نفس ذلك اليوم، من مراسلها في مدينة جدة، خبرا يفيد بان لجانا خاصة تكونت في كل مدينة وقرية لجمع التبرعات، وذكر المراسل أن وزير الدولة (حسن شربتلي) قد تبرع بمبلغ 900 ألف ريال، والشيخ (سالم بن محفوظ) بمائة ألف ريال، ومعالي الشيخ (محمد بن لادن) بمائة ألف ريال.⁽¹³⁾

ونسبت الجريدة في ذات الخبر إلى وكالة أنباء الشرق الأوسط من جدة أن مجموعة التبرعات الشعبية ليوم الجزائر بلغ في يوم واحد 5 ملايين و276 ألف ريال، يضاف إليه المليون ريال الذي أفتتح به جلالة الملك سعود الاكتتاب⁽¹⁴⁾

ومن مظاهر الدعم المالي أيضا الذي كانت المملكة العربية السعودية تقدمه للثورة الجزائرية، تخصيصها مبلغ 250 ألف جنيه سنويا لدعم هذه الثورة حيث كان هذا المبلغ يصلها عن طريق جامعة الدول العربية.

وإلى جانب هذا المبلغ المالي القار، فقد كانت المملكة تتبرع للثورة باستمرار وفي مناسبات عديدة، ونذكر بعضها على سبيل المثال.

بتاريخ 11 ديسمبر من عام 1957 أرسلت جبهة التحرير الوطني وفدا إلى المملكة العربية السعودية، وقد حظي هذا الوفد باستقبال حار من طرف الملك سعود الذي

وقف بنفسه على المطالب التي قدمها له الوفد الجزائري، وكلف وزير ماليته الشيخ سرور الصبان للقيام بالواجب تجاه الأشقاء الجزائريين، مع دراسة كل الإمكانيات التي تمكن من تحقيق مطالب الوفد الجزائري⁽¹⁵⁾

وفي هذا الإطار يقول الشيخ احمد توفيق المدني عن هذا اللقاء الذي جمع وفد جبهة التحرير الوطني بالعاهل السعودي الملك سعود:

«...قصدنا الرياض، كان الاستقبال حارا، وكانت الضيافة- لولا آلام قومنا المبرحة- ممتعة، وقابلنا الملك سعود بن عبد العزيز مقابلة حارة، واستمع إلى كلامي في تفهم عميق- وقال : ابشروا، سيكون لكم بحول الله ما تطمئن إليه قلوبكم إنني أكلف بكم وزير المالية الشيخ محمد سرور الصبان، وإنني أدرس معه كل الإمكانيات، فكونوا على ثقة من أننا نعمل ما يوجهه الله والضمير، كان ذلك يوم 11 ديسمبر 1957م (1377/5/19هـ)»⁽¹⁶⁾

وفي(مطلع عام 1958) عاد الوفد إلى المملكة، واستقبل ثانية من طرف الملك سعود، الذي قال له هذه المرة:

«...لقد أرسلت لكم كشفا بكل ما دفعناه للجزائر إلى اليوم...نحن معكم إلى النهاية، ولا نتخلى عنكم أبدا، إنما ليست لنا الآن إمكانيات مالية، فقررت أننا نقوم بعد شهر بفتح اكتاب شعبي عام⁽¹⁷⁾، أبدأ فيه بنفسي واطع فيه مقدارا جسيما، ويشارك فيه الأمراء، ويشارك فيه الشعب، وستكون النتيجة فوق ما تتصورن، وسيخبركم الصبان بتفاصيل هذا القرار...»⁽¹⁷⁾

وبالفعل فقد أخبر الشيخ الصبان أعضاء الوفد الجزائري بتفاصيل الموضوع الذي كلفه به الملك بقوله:

«الملك قرر أن يفتح الاكتاب بمبلغ مئة مليون فرنك على أن يكون نصيب الحكومة 250 مليون وهو يضمنها- أن يكون الدفع لكم رأسا حسبما طلبتم يوضع في حسابكم بدمشق- مهما أردتم سلاحا أو مالا، أو مسعى سياسيا، فاتصلوا بالملك رأسا بواسطة رسالة أو رسول وهو موجود لتحقيق ذلك، حسب الجهد و الطاقة.»⁽¹⁸⁾

وقد تم التوقيع خلال هذه الزيارة على اتفاق مبدئي بين الوفد الجزائري الزائر، والوفد السعودي ممثلاً في وزير المالية الذي كلفه الملك شخصياً بمتابعة الموضوع والسهر عليه، ويتمثل هذا الاتفاق - من جملة ما تم الاتفاق عليه - بافتتاح الاكتتاب بمبلغ مائة مليون فرنك، على أن يكون نصيب الحكومة هو 250 مليون بضمانة الملك نفسه.⁽¹⁹⁾

وقد ذكر الشيخ احمد توفيق المدني بان الملك سعود بن عبد العزيز هو الذي أمر للوفد الجزائري بمليار فرنك كتحية قدوم يدفع لحساب الثورة في دمشق، وصرح قائلاً: «انتم تدفعون ضريبة الدم ونحن ندفع ضريبة المال.»⁽²⁰⁾

وفي عام 1959، زار وفد كبير من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المملكة، و التي حل بها يوم 6 مارس، وقد مكنته هذه الزيارة التاريخية أيضاً من التطرق إلى قضية الدعم المادي وسبل إنجاحه بناء على توصيات العاهل السعودي شخصياً، وهي الزيارة التي عبر فيها العاهل السعودي لأعضاء الوفد عن ما خاطبهم بقوله: «...إنكم لستم أكثر جزائرية مني.»⁽²¹⁾

وخلال هذه الزيارة سلمت الحكومة السعودية الوفد الزائر مبلغ مليار فرنك فرنسي، مع التعهد بدعم مالي آخر كضريبة مالية مقابل ضريبة الدم التي يدفعها الجزائريون.⁽²²⁾

ومن بين المساعدات المالية التي قدمتها المملكة للثورة الجزائرية، تقديمها خلال سنة 1960 مليون جنيه استرليني للحكومة الجزائرية المؤقتة، وبهذه المناسبة وجه السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة رسالة إلى الملك سعود⁽²³⁾ جاء فيه قوله: «لا يسعني يا صاحب الجلالة أن أرفع إلى جلالتكم شكري الصادق، واعتراف وتقدير حكومتي وشعب الجزائر لما بذلتم وتبذلونه في سبيل نصره قضيتنا التي هي قضية الأمة العربية التي باعترازها يعز الإسلام، وإن حكومة وشعب صاحب الجلالة الذي ناصر قضيتنا ولا يزال يناصرها منذ البدء لا يستغرب منه أن يظل النصير الأول لقضيتنا العادلة.»⁽²³⁾

وفي موقع آخر، وضمن سياق الدعم المالي الذي كانت المملكة تقدمه للجزائر ذكر الشيخ أحمد توفيق المدني في مذكراته ما يلي:

«... أثناء انعقاد مجلس الجامعة العربية بالرياض سنة 1962، (1382هـ) ذهبت لأقدم باسم الجزائر لكل العرب التهاني المخلصة من شعب أرجع للعرب كرامتهم، وأعاد لهم مكانتهم، وأشرفت به من جديد شمس نهضتهم التي أفلت منذ عهد بعيد.»⁽²⁴⁾ ثم يعرض لنا الشيخ توفيق الموقف الذي أبداه الملك سعود تجاه الانتصار الباهر الذي حققته الثورة الجزائرية فيقول:

«أقام جلالة الملك سعود حفل عشاء فاخر ممتاز لكل المشاركين في جلسة الجامعة، وعند تناول القهوة أمسك بيدي - وكان يحيط بي عدد من رجال الوفود- وهنأني تهنئة فائقة بهذه النتيجة التي أوصلنا إليها الجهاد والاستشهاد، وقال بصوت مرتفع: كما كنت أول متبرع للجزائر المجاهدة، فسأكون أول متبرع للجزائر المستقلة. لقد أصدرت أمري بوضع مليار فرنك حالا في حسابكم، وأرجو أن يقتدي بذلك بقية الإخوان.»⁽²⁵⁾

ومن مظاهر الدعم والتأييد الذي لقيته الثورة من المملكة العربية السعودية، التنسيق الواضح الذي كان قائما بين الحكومة السعودية والحكومة الجزائرية المؤقتة سواء داخل المملكة أو خارجها، كالسماح مثلا لسفارات المملكة في بعض الأقطار العربية بتقديم المساعدات اللازمة للثورة⁽²⁶⁾ أو استقبال بعض ممثلي الثورة⁽²⁷⁾ أو من خلال الاهتمام المتميز الذي أعطاه الملك - أثناء زيارته إلى سوريا في أكتوبر سنة 1957 إلى ممثلي جبهة التحرير الوطني، مؤكدا مساندته المستمرة للقضية الجزائرية ومبرزا عمله المشترك مع الرئيس السوري شكري القوتلي من أجل نصره الجزائر⁽²⁸⁾ كما برز هذا أيضا في مساندة المملكة لكل مطالب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في مفاوضاتها مع الفرنسيين في إيفيان (مارس 1961).⁽²⁹⁾

فضلا عن كل ذلك فقد أقرت الحكومة السعودية بأمر وتوجيه من الملك سعود بجعل الخامس عشر من شهر شعبان من كل عام يوما للتضامن مع الجزائر، وهذا اليوم هو عبارة عن مهرجان خطابي وشعري، يشارك فيه مسؤولون حكوميون، ومثقفون وشعراء، وتجار، وجمهور المواطنين، وينتهي بتحصيل ما أنفقه مجموع أولئك في سبيل جهاد الجزائر حيث يضاف إلى الدعم المادي الذي كان الملك قد سبقهم إليه.⁽³⁰⁾

وبمناسبة الذكرى السابعة للثورة (سنة 1961) ألقى الملك خطابا عبر أمواج الإذاعة السعودية قال فيه بأن «المملكة العربية السعودية لن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا إلا بعد استقلال الجزائر»⁽³¹⁾ وأكد أيضا بأنه «سيبقى السند المتين للثورة الجزائرية»⁽³²⁾ وقد اغتنمت البعثة الجزائرية بجدّة هذه المناسبة ونظمت مهرجانا كبيرا حضره سمو الأمير عبد الله بن سعود مندوبا عن جلالة الملك سعود. وأقيمت فيه عدة خطب وقصائد كثيرة تحيي كفاح الشعب الجزائري. وعرضت في نهاية الحفل أفلام جزائرية تصور كفاح جيش التحرير البطولي ومظاهر القمع الاستعماري المسلط على رقاب الشعب الجزائري المناضل.

وقد تلقت البعثة الجزائرية بهذه المناسبة برقيات عديدة من مختلف الشخصيات والهيئات في المملكة⁽³³⁾ وصدرت الصحف وكلها حديث عن مختلف مظاهر الكفاح الجزائري التحريري العادل.⁽³⁴⁾

أما على المستوى الشعبي، فيمكن القول أيضا أن شعب المملكة العربية السعودية قد أيد مواقف حكومته وتبناها، واستجاب لكل الدعوات التي كانت تدعو إلى مساندة شعب الجزائر وثورته المجيدة.

وفي هذا الإطار فقد قام العلماء وخطباء المساجد بدور معتبر في دعوة الشعب السعودي إلى نصرّة الثورة الجزائرية، من خلال خطبهم ومواعظهم الدينية التي كانوا يحثون فيها الناس على أداء الواجب المتمثل في التبرع للمجاهدين الجزائريين حتى يتمكنوا من النصر على أعدائهم.

ومن أمثلة ونماذج تلك الخطب التي كانت تلقى المساجد نذكر نموذجا واحدا كعينة.

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله في خطبة ألقاها بمناسبة التفجيرات النووية التي قامت بها فرنسا في الصحراء:

«... أيها المؤمنون: إن دين الإسلام يفرض على أهله أن يكونوا كالبنيان يشد بعضه بعضا، وكالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».

وبلاد المسلمين واحدة وإن تباعدت أقطارها ووجهاتها، والاعتداء على بلد واحد منها اعتداء على جميع بلاد المسلمين. وقد علمتم ما يفعل الفرنسيون بأهل الجزائر من التقتيل والتشريد والتنكيل. فهم يقتلون أقوياءهم ويرملون نساءهم، ويقتلون أولادهم. بل لقد تجرأ هؤلاء الاستعماريون على الأديان، ومنعوا الجزائريين من مصالح الأوطان، وشردوهم إلى كهوف الجبال ووهاد الشعاب. وما فعلوا ذلك إلا بغيا وعدوانا، واسترقاقا لحريتهم وإرهاقا وخذلانا. فما نقموا منهم إلا أنهم كانوا يطالبون بالاستقلال ومجاعة الشعوب، ويلتمسون رفع الظلم عنهم واسترداد الحقوق. فتسلطت عليهم الدولة الفرنسية الظالمة. وقد فعلت في هذه السنة الفعلة القبيحة النكراء، فناورتهم باصطناع القبلة الذرية، وفجرتها في الصحراء الكبرى؛ إظهارا للقوة. لكن الجزائريين لم يضعفوا ولم يذلوا؛ بل ظلوا مثابرين صابرين ينتظرون الفرج من رب العالمين»⁽³⁵⁾ ثم ختم هذا الإمام خطابه بدعوة الناس إلى التبرع لأهل الجزائر فقال: «فتبرعوا - رحمكم الله - بما طابت به أنفسكم لله مخلصين. وفي هذا التبرع مصالح عظيمة منها أن في هذا دفاعا عن أوطان المسلمين، ونصرة لهؤلاء المظلومين، وإرغاما للدولة الفرنسية الظالمة.»⁽³⁶⁾

وكما كان للعلماء وأئمة المساجد دورهم الواضح في الدعوة إلى مساندة الشعب الجزائري والتبرع له بما يساعده على أداء واجبه النضالي، كان للكتاب والشعراء والأدباء دورهم أيضا، في ذلك المجال⁽³⁷⁾ والمقالات التي كتبها الكتاب، والقصائد التي ألقاها الشعراء، ليس من اليسير إحصاؤها أو التطرق إليها في هذا البحث.

- الدعم المعنوي (الصحافة):

تمثل الدعم المعنوي الذي قدمته المملكة العربية السعودية للثورة الجزائرية في ما قامت به وسائل إعلامها، المتمثلة يوم ذاك في الصحافة المكتوبة والإذاعة.

وبمراجعة الصحافة السعودية - كما يقول الدوسري - منذ بدايات العام 1974هـ/1954م إلى ما بعد انتهاء ثورة الجزائريين مكلفة بالنصر والاستقلال وقيام حكومة جزائرية وطنية عام 1381هـ/1962م، يتضح من كم الأخبار، والتصريحات، والتغطيات الصحفية، والبيانات المالية والسياسية مدى حضور الجزائر في التفكير السياسي والشعبي السعودي؛

فقد واكبت جميع مظاهر المساندة المادية والشعبية والدبلوماسية متابعة إعلامية حثيثة -على قدر إمكانات الصحافة في الجزيرة العربية يومذاك- تستقي أخبارها من الإذاعات، ومن المتابعين لأحداث الثورة ومجريات وقائعها، ومن التسيريات والبيانات الحكومية، ومن الإخوة الجزائريين الذين كانت الصحافة السعودية تحرص على نشر ما يمدونها به من أخبار عن فضائع الاستعمار الفرنسي على الأرض، وعن الضربات الموجعة التي يكبلها الثوار والمجاهدون لجنود الاستعمار ومواقفه، وبعض الصور التي تسعفهم إمكاناتهم بالتقاطها وإرسالها، وبعض القصائد التي تنتظم في سياق الحماسة الرسمية والشعبية والشعرية في المملكة العربية السعودية، ومن هنا يمكن القول بأن الصحافة السعودية أسهمت في دعم الثورة الجزائرية وإبقاء جذوتها متقدة من خلال متابعة نشر القصائد التي تركز اهتمامها على ثورة الجزائر المشتعلة، ونشر المقالات والأخبار والتعليقات التي تبرز مطالب الجزائريين وتطورات قضيتهم، وتحشد الأصوات لدعمهم ومناصرتهم، وعلى سبيل المثال فقد كانت مجلة (اليمامة) الأسبوعية تفرد بابا بعنوان (صوت من الجزائر) تنشر فيه القصائد التي قيلت في القضية الجزائرية، سواء كانت لشعراء سعوديين وهم الأغلب، أو كانت لشعراء جزائريين، أو كانت لعرب غير جزائريين. كما كانت مجلة (المنهل) الشهرية، ذات اتصال وثيق بأصدقائها الجزائريين الذين كانوا وفيين لها إبان الثورة بمراسلاتهم، ثم أصبحت، فيما بعد، من أهم نوافذ الإعلان الصحفي للجزائر على البلاد السعودية.⁽³⁸⁾

مصادر الفصل التاسع

أولا : المصادر :

- المدني، أحمد توفيق: حياة كفاح - الجزء الثالث- في ركب الثورة التحريرية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 1، 1982.
- مجلة المجاهد ع27 (غرة فيفري 1958).
- مجلة المجاهد، ع39 (الخميس 2 أفريل 1959).
- مجلة المجاهد، (2 أفريل 1959) لسان حال جبهة التحرير الوطني.
- مجلة المجاهد، ع40(الخميس 16 أفريل 1959).
- مجلة المجاهد، ع 108 (13 نوفمبر 1961).

ثانيا: المراجع :

- الخالدي، سهيل: جيل قسما -تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، الجزائر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين- 2007.
- دبش، إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر، دار هومة، ط1- 2003.
- الدوسري، محمد عبد الله، ذاكرة الجزائر في ديوان الشعر السعودي- مختارات ومهاد نظري، الرياض، ط1، 2007.

ثالثا: الرسائل الجامعية :

- سعيود، أحمد: «العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1958)»، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، 2003.
- صغير، مريم: «موقف الدول العربية من القضية الجزائرية : 1945-1962»، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1995-1996.

رابعاً: الأبحاث والمقالات :

- مراح، محمد عبد الكريم، «موقف الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود من القضية الجزائرية»، مجلة البصائر، ع 329 (الاثنين 5- 12 مارس 2007).

- العثيمين، عبد الله الصالح: «ملاحم من العلاقات بين بلدين متوادين» محاضرة غير مطبوعة.

(1) - ذاكرة الجزائر في ديوان الشعر السعودي- مختارات ومهاد نظري.الرياض، ط-1 2007.

(2) محمد عبد العزيز مراح «موقف الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود من القضية الجزائرية»، البصائر، ع309(الاثنين 5-12 ماي 2007)، ص06.

(3) نقلا عن إسماعيل دبش: السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط-1 2003، ص64.

(4) كان مجلس الجامعة العربية في دورته التاسعة قد أوكل هذه المهمة إلى المملكة العربية السعودية، وكلفها برفع القضية الجزائرية إلى مجلس الأمن.

(5) ضمن الشقيري مرافعاته عن الجزائر في كتاب له تحت عنوان (دفاعا عن فلسطين والجزائر)

(6) سهيل الخالدي: جيل قسما- تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، طبعة خاصة، 2007، ص67.

(7) أحمد سعيود «العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني، 1954-1958»، رسالة ماجستير نوقشت بقسم التاريخ سنة 2003.

(8) لمزيد من التفاصيل حول دور الوفد السعودي في مناصرة القضية الجزائرية، يمكن الرجوع إلى احمد الشقيري في كتابه (أربعون عاما في الحياة العربية والدولية).

- (9) نقلا عن إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص78..
- (10) نقلا عن محمد عبد الكريم مراح «موقف الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود من القضية الجزائرية» مجلة الدارة، س32، ع4 (شوال 1427هـ)
- (11) المرجع نفسه.
- (12) نقلا عن سهيل الخالدي: جيل قسما - تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر مرجع سابق، ص66
- (13) المرجع نفسه، ص66
- (14) نفسه، ص67.
- (15) مريم صغير «موقف الدول العربية من القضية الجزائرية، 1954-1962» رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ 1995/1996، نقلا عن أحمد توفيق المدني.
- (16) حياة كفاح- الجزء الثالث، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1982، ص359.
- (*) وقد كتبت مجلة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني في عددها رقم 27 الصادر يوم 1 فيفري 1958 مايلى: «أذاعت المديرية للإذاعة والصحافة السعودية بيانا جاء فيه : (تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بالأمر باعتبار يوم الخامس عشر من شعبان هذا العام (يوم الجزائر)، تقوم فيه الحكومة والشعب بأسره في جميع أنحاء المملكة لأداء واجب التبرع من أموالها لإنقاذ ذلك القطر العربي المجاهد في كفاحه العظيم الذي يقوم فيه الشعب الجزائري كله اليوم في السهل و الجبل وتلك البلاد الشقيقة الغالية، وستؤلف لهذه الغاية النبيلة لجان حكومية والشعبية في كل مدينة ومركز من وطننا السعودي الكبير تحت إشراف رئاسة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم الذي تفضل حفظه الله، فافتتح الاكتاب الجزائري من الآن بمبلغ مليون ريال سعودي بسم جلالة شخصيا، كما تبرعت حكومته من الآن لهذه الغاية القومية العظيمة بمبلغ مليونين ونصف مليون ريال).»

- (17) المصدر نفسه، ص362
- (18) نفسه، ص413
- (19) مريم صغير، مرجع سابق.
- (20) انظر الجزء الثالث من حياة كفاح- في ركب الثورة الجزائرية مصدر سابق، ص413
- (21) أنظر مجلة (المجاهد)، العدد الصادر في 2 أفريل 1959، ص9
- (22) إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص79.
- (*) لمزيد من التفاصيل أنظر مجلة «المجاهد» في مقالها المعنون ب «المملكة العربية السعودية تكرم وفد الحكومة الجزائرية»، ع39 (الخميس 2 أفريل 1959). وأيضا انظر مجلة المجاهد «هدية إلى المجاهدين» ع40 (الخميس 16 أفريل 1959).
- (23) المرجع نفسه، 79.
- (24) المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص338.
- (25) نفسه، ص 338.
- (26) ذكر الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي في إحدى المناسبات على هذه الحقيقة فقال: «.. كان هناك إخوان يعيشون في مصر ويدافعون عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، سلمت لهم بعض الجوازات السعودية لا يزالون يحتفظون بها إلى اليوم...» نقلا عن محمد عبد الكريم مراح، البصائر، ع 329 (الاثنين 12 مارس 2007)، ص6.
- (27) مثل اللقاء الذي جرى بين السيد كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة مع السفير السعودي لدى المملكة المغربية.
- (28) إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 79.
- (29) المرجع نفسه، ص 79.

- (30) محمد عبد الله الدوسري: ذاكرة الجزائر، مرجع سابق، ص 11.
- (31) انظر مجلة المجاهد، ع 108 (13 نوفمبر 1961)، ص 10.
- (32) المصدر نفسه، ص 10.
- (33) نفسه.
- (34) نفسه.
- (35) عبد الله العثيمين «ملاح من العلاقات بين بلدين متوادين» (محاضر غير مطبوعة).
- (36) المرجع نفسه.
- (37) أنظر في هذا الصدد كتاب (ذاكرة الجزائر في ديوان الشعر السعودي - مختارات ومهاد نظري) الرياض، ط1، 2005م.
- (38) الدوسري، مرجع سابق، ص 12 و 13.

فهرس الموضوعات

- تصدير بقلم معالي وزير المجاهدين السيد محمد الشريف عباس .. 3
- تقديم بقلم مدير المركز د: جمال يحياوي..... 5
- المقدمة 6
- الفصل الأول: الثورة الجزائرية وعوامل نجاحها..... 8
- أولا: متغيرات البيئة الداخلية وتفعيل قدرة المجتمع على المقاومة 10
- ثانيا: أثر المتغيرات الداخلية على الاعتراف الدولي بالثورة الجزائرية 18
- ثالثا: دور العمق العربي في نجاح الثورة والتعريف بها 24
- الفصل الثاني: الدعم التونسي للثورة الجزائرية 1954-1962 28
- أولا: مرحلة الكفاح والنضال المشترك 1952 1956 31
- 1- الكفاح العفوي 1952-1954 32
- 2- الكفاح المنظم 1954-1956 34
- رسالة من طاهر لسود إلى الثوار في الجزائر 37
- ثانيا: الدعم الشعبي للثورة وأبرز مظاهره 1956-1962 39
- 1- الدعم الشعبي ومظاهره 39
- 2- دور وسائل الإعلام التونسية في التعريف بالثورة 50
- 3- دور المنظمات والهيئات الشعبية والنقابية 51
- 4- حادثة اختطاف طائرة الوفد الخارجي للثورة و تعميق التضامن و التعاطف 57

ثالثا : الدعم الحكومي والمواقف الرسمية.....58.....

1- الدعم الرسمي وأبرز مظاهره.....58

2- الدعم العسكري واللوجستيكي.....61

3- المواقف الرسمية للحكومة التونسية ومساعدتها لتدويل القضية الجزائرية.....70

4- تطور المواقف الرسمية التونسية.....74

الفصل الثالث: الدعم المغربي للثورة الجزائرية80.....

أولا : مرحلة التضامن المشترك 1947 1956.....81.....

ثانيا :الدعم الشعبي المغربي ومظاهره 1954 1962.....85.....

1- التنسيق بين المقاومتين الجزائرية والمغربية.....90

2- تنظيم عمليات التمويل بالسلاح.....95

3- دور الأحزاب السياسية والاتحادات النقابية في المغرب.....101

4- مؤتمر طنجة ودعم الثورة.....106

ثالثا: الدعم الرسمي المغربي للثورة.....110.....

1- محمد الخامس والثورة الجزائرية.....110

2- الجهود الدبلوماسية والوساطة المغربية التونسية.....113

الفصل الرابع: الدعم الليبي للثورة الجزائرية116.....

أولا : دور الشعب الليبي في دعم الثورة119.....

ثانيا : الدعم الحكومي126.....

1- الدعم العسكري129

2- الدعم المعنوي.....133

- الحكومة اليبية والدفاع عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.....137
- الفصل الخامس : جمهورية مصر العربية والثورة الجزائرية144
- أولا: موقف قيادة ثورة 23 يوليو 1952 من اندلاع الثورة الجزائرية.....145
- 1- تطور موقف قيادة الثورة المصرية تجاه الثورة الجزائرية.....148
- 2- الدعم المصري العسكري للثورة الجزائرية.....150
- 3- رد الفعل الفرنسي على المساعدات المصرية للثورة الجزائرية.....161
- ثانيا : موقف الحكومة المصرية من الثورة الجزائرية170
- 1- الموقف الحكومي :170
- 2- دور الحكومة المصرية في التعريف بالثورة الجزائرية:172
- 3- الوساطة المصرية لحل القضية الجزائرية :174
- 4- موقف الحكومة المصرية من اختطاف قادة الثورة:176
- 5 الموقف الحكومة المصرية من تشكيل الحكومة المؤقتة :178
- 6- دور الحكومة المصرية في تعبئة الرأي العام العربي :179
- ثالثا : الموقف الشعبي المصري من الثورة الجزائرية183
- 1- الهيئات السياسية والتشريعية:.....183
- 2- التنظيمات غير السياسية :184
- 3- الهيئات الدينية :.....186
- 4- الإضرابات والمظاهرات والتبرعات :187
- الفصل السادس: الجمهورية العربية السورية والثورة الجزائرية . 210
- صدى الثورة الجزائرية في سوريا211

- أولاً: موقف الحكومة السورية من الثورة الجزائرية.....212
- 1- الدعم المالي السوري للثورة الجزائرية : 219
- 2- الدعم العسكري السوري للثورة الجزائرية: 220
- 3- الوحدة المصرية السورية وأثرها على الكفاح الجزائري:..... 224
- ثانياً : موقف مجلس النواب السوري من الثورة الجزائرية.....228
- ثالثاً : موقف الشعب السوري من الثورة الجزائرية 242
- 1- موقف الأحزاب :..... 243
- 2- موقف النقابات العمالية : 248
- 3- موقف العلماء ورجال الدين : 249
- 4- مساهمة المرأة السورية في الثورة الجزائرية: 254
- 5- موقف الطلبة السوريين تجاه الثورة الجزائرية:..... 256
- 6 الاجتماعات والمظاهرات والتبرعات الشعبية:..... 259
- 7- موقف الأطباء السوريين تجاه الثورة الجزائرية:..... 264
- الفصل السابع : العراق والثورة الجزائرية.....280
- أولاً : علاقة الجزائر بالعراق قبل اندلاع الثورة..... 281
- ثانياً : النظام الملكي في العراق والثورة الجزائرية..... 284
- 1- موقف الوزارات العراقية : 284
- 2- المساعدات المادية والدبلوماسية : 289
- ثالثاً: موقف العراق في العهد 291
- 1- موقف النظام الجمهوري:..... 291
- 2- موقف الأحزاب والمنظمات المهنية والنقابية من الثورة الجزائرية 295

الفصل الثامن : المملكة الهاشمية الأردنية والثورة الجزائرية.....304

أولا: الدعم الرسمي للمملكة الهاشمية الأردني.....305

1- موقف العرش الملكي من الثورة الجزائرية :.....305

2- مواقف حكومات المملكة الهاشمية الأردنية:309

3- موقف الملك والحكومة من اعتقال قادة الثورة :.....317

4-موقف الملك والحكومة من تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة :.....320

5- الاستقبال الرسمي لرئيس الحكومة الجزائرية :323

6- القضية الجزائرية في بيانات رؤساء الحكومات الأردنية :.....326

7- دور الجيش والأمن العام في دعم القضية الجزائرية :327

ثانيا: مجلس النواب الأردني والقضية الجزائرية.....333

1- موقف المجلس من السياسة الفرنسية في الجزائر:.....333

2- مجلس النواب والدعوة لمقاطعة فرنسا:.....336

3- موقف المجلس من اختطاف قادة الثورة الجزائرية :338

4- موقف المجلس من تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة :339

الفصل التاسع: المملكة العربية السعودية والثورة الجزائرية.....342

المملكة العربية السعودية والثورة الجزائرية (1954-1962).....343

أولا- الدعم الدبلوماسي وأبرز مظاهره.....344

ثانيا- الدعم المادي والمعنوي.....347

كري

طباعة : مطبعة الديوان

307، حي الملحة - عين النعجة - الجزائر